

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

یا ارحم
یا قیوم

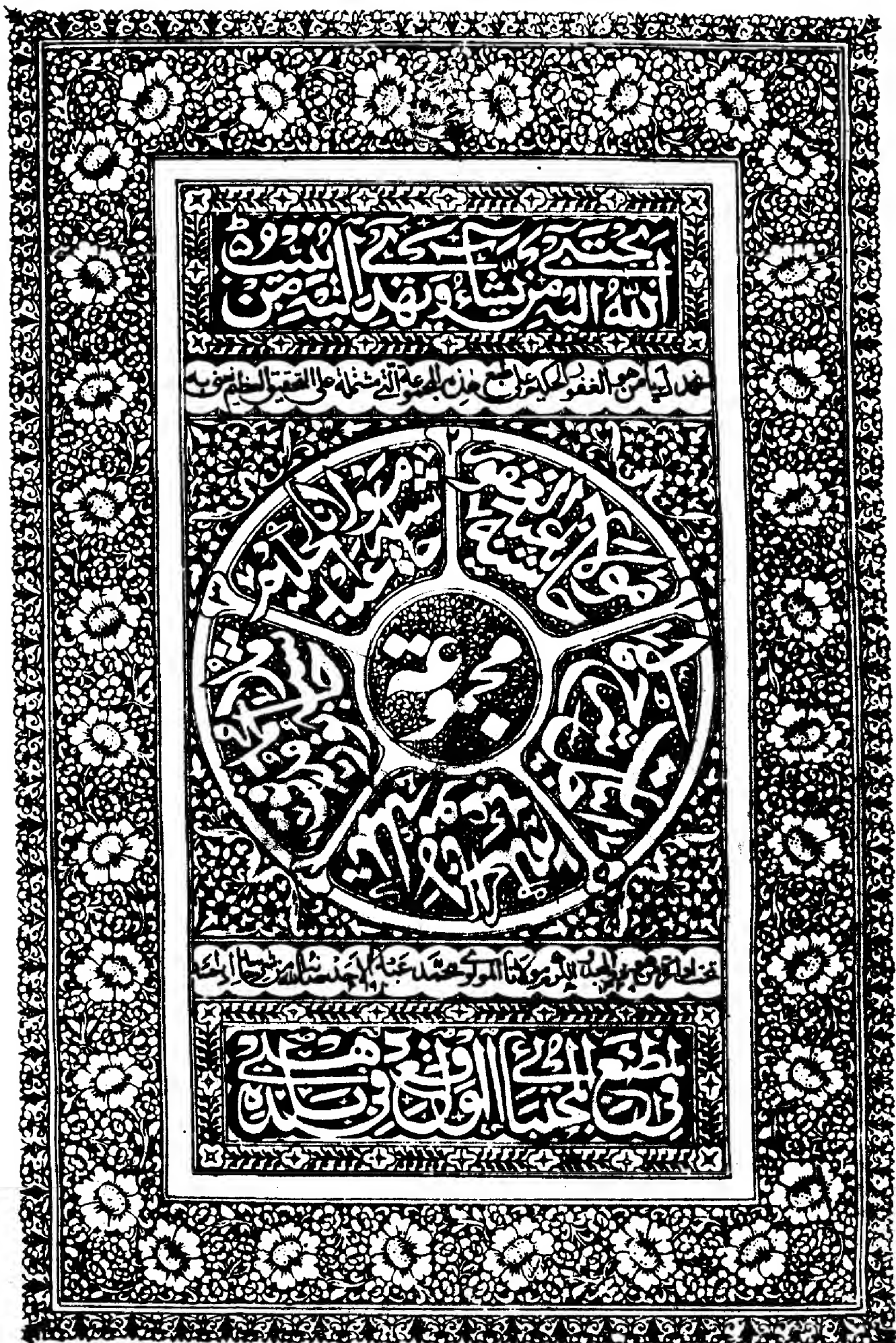
جنتی

عبدالاحمد



کتبہ مسجد جامعہ

سرگودھا



مکتبه رشیدیہ

سرکاری روٹ، کوئٹہ، (بلوچستان)

فون: ۶۶۲۶۶۳

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين
الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين
الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قوله أجل مصدر للمعلوم واللام

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين
الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين
الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين
الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين
الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين
الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين
الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين

عاده بالنظر الى هذه الحقن الفلسفي انما العلوم لها اهل في علوم كل حمد ولكن بناء الحبيب على الحاد العرفية هذا الى الحشني بقول من الى شيخ عبد القادر

ان يكون الحاصل بالصدقة نسياسا وشايش قوله لوليه أي محرمي بغيره لا يخفى
ملقوا النصيحة باسمه سبحانه تعالى من التعظيم والجلال وادعاء التعيين
وان الوهم كذا ذهب إلى أن الجدير بالحمد غير تعالى وتعليق الحمد بما يشتر
بالعينة وعناية لا سواب التي تجلب الطباع اليكون الجهد ليدفعه والصلوة

قوله
الحاصل بالصدقة نسياسا وشايش قوله لوليه أي محرمي بغيره لا يخفى
ملقوا النصيحة باسمه سبحانه تعالى من التعظيم والجلال وادعاء التعيين
وان الوهم كذا ذهب إلى أن الجدير بالحمد غير تعالى وتعليق الحمد بما يشتر
بالعينة وعناية لا سواب التي تجلب الطباع اليكون الجهد ليدفعه والصلوة

فان قالوا ان نسياسا وشايش قوله لوليه أي محرمي بغيره لا يخفى
ملقوا النصيحة باسمه سبحانه تعالى من التعظيم والجلال وادعاء التعيين
وان الوهم كذا ذهب إلى أن الجدير بالحمد غير تعالى وتعليق الحمد بما يشتر
بالعينة وعناية لا سواب التي تجلب الطباع اليكون الجهد ليدفعه والصلوة

والفعل بالصدقة قد ذكر في التصدي
في قوله بالصدقة قد ذكر في التصدي
في قوله بالصدقة قد ذكر في التصدي
في قوله بالصدقة قد ذكر في التصدي

والفعل بالصدقة قد ذكر في التصدي
في قوله بالصدقة قد ذكر في التصدي
في قوله بالصدقة قد ذكر في التصدي
في قوله بالصدقة قد ذكر في التصدي

قوله وصاحب جمع صاحب كظام واطهار وجمع صاحب يكون الحكمة كظم واطهار
أجمع صحبة بكسر الحاء وفتح الطاء مخففة صاحب بناء على ما قيل من أن فاعلا الإجماع على
أفعال قوله المتأدين بأدابه الأدب كذا حدثت حد حرجي أي للذي ثبت
فيما بينهم التأديب بأدابه ولا نصباغ بصيغه لفنائهم في ذنوبه صلى الله عليه وسلم
قوله فهذا أي ما يتل علىك قوله فوائد جمع فائدة من الفيد يعني
النجدة وقد داهشوا زدان وال قول به جمل شكالات الكافية المشكل

قوله وصاحب جمع صاحب كظام واطهار وجمع صاحب يكون الحكمة كظم واطهار
أجمع صحبة بكسر الحاء وفتح الطاء مخففة صاحب بناء على ما قيل من أن فاعلا الإجماع على
أفعال قوله المتأدين بأدابه الأدب كذا حدثت حد حرجي أي للذي ثبت
فيما بينهم التأديب بأدابه ولا نصباغ بصيغه لفنائهم في ذنوبه صلى الله عليه وسلم
قوله فهذا أي ما يتل علىك قوله فوائد جمع فائدة من الفيد يعني
النجدة وقد داهشوا زدان وال قول به جمل شكالات الكافية المشكل

قوله وصاحب جمع صاحب كظام واطهار وجمع صاحب يكون الحكمة كظم واطهار
أجمع صحبة بكسر الحاء وفتح الطاء مخففة صاحب بناء على ما قيل من أن فاعلا الإجماع على
أفعال قوله المتأدين بأدابه الأدب كذا حدثت حد حرجي أي للذي ثبت
فيما بينهم التأديب بأدابه ولا نصباغ بصيغه لفنائهم في ذنوبه صلى الله عليه وسلم
قوله فهذا أي ما يتل علىك قوله فوائد جمع فائدة من الفيد يعني
النجدة وقد داهشوا زدان وال قول به جمل شكالات الكافية المشكل

المراد من قوله
قوله وصاحب جمع صاحب كظام واطهار وجمع صاحب يكون الحكمة كظم واطهار
أجمع صحبة بكسر الحاء وفتح الطاء مخففة صاحب بناء على ما قيل من أن فاعلا الإجماع على
أفعال قوله المتأدين بأدابه الأدب كذا حدثت حد حرجي أي للذي ثبت
فيما بينهم التأديب بأدابه ولا نصباغ بصيغه لفنائهم في ذنوبه صلى الله عليه وسلم
قوله فهذا أي ما يتل علىك قوله فوائد جمع فائدة من الفيد يعني
النجدة وقد داهشوا زدان وال قول به جمل شكالات الكافية المشكل

[illegible]

من الاشكال ان يحذف الاشياء وانما سمى الحق النقص كلاً لأن شيئاً باطلاً أو التاء
 في كفاية للبالغه او النقل والتانيث باعتبار الرسالة قول للعلامة تارة
 للبالغه وله يطلق على الله سبحانه مع انه الجدير بذلك لتوهم التانيث
 قول في المشارق والمغارب كناية عن جميع الارض كما في قوله تعالى رَبُّ
 الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ وتوجيه الجمع ان الشمس من اول الشيطان الى اول
 الجدي في كل يوم مطلقاً وهي مائة واثنان وثمانون ثم تنعم الى مطالعها

[illegible][illegible][illegible][illegible][illegible]

ان كان من احوال نسبه اليها ما ثبتت كالتقسيم
ولا يقاسهما من حيث انهما اقاسهما وفيه اشارة الى انهما موضوعا للتحقق على
من قال موضوعه الكلمة والكلام لعدم اختصاص البحث بوجه واحد من وجهي البحث

سواء كانت في البحث الاول او الثاني قال
سواء كانت في البحث الاول او الثاني قال
سواء كانت في البحث الاول او الثاني قال

اي عن احوال نسبه اليها من حيث انها منسوبة اليها سواء ثبتت كالتقسيم
ولا يقاسهما من حيث انهما اقاسهما وفيه اشارة الى انهما موضوعا للتحقق على
من قال موضوعه الكلمة والكلام لعدم اختصاص البحث بوجه واحد من وجهي البحث

قوله
اي عن احوال نسبه اليها ما ثبتت كالتقسيم
ولا يقاسهما من حيث انهما اقاسهما وفيه اشارة الى انهما موضوعا للتحقق على
من قال موضوعه الكلمة والكلام لعدم اختصاص البحث بوجه واحد من وجهي البحث

قوله
اي عن احوال نسبه اليها ما ثبتت كالتقسيم
ولا يقاسهما من حيث انهما اقاسهما وفيه اشارة الى انهما موضوعا للتحقق على
من قال موضوعه الكلمة والكلام لعدم اختصاص البحث بوجه واحد من وجهي البحث

قوله
اي عن احوال نسبه اليها ما ثبتت كالتقسيم
ولا يقاسهما من حيث انهما اقاسهما وفيه اشارة الى انهما موضوعا للتحقق على
من قال موضوعه الكلمة والكلام لعدم اختصاص البحث بوجه واحد من وجهي البحث

قوله
اي عن احوال نسبه اليها ما ثبتت كالتقسيم
ولا يقاسهما من حيث انهما اقاسهما وفيه اشارة الى انهما موضوعا للتحقق على
من قال موضوعه الكلمة والكلام لعدم اختصاص البحث بوجه واحد من وجهي البحث

قوله
اي عن احوال نسبه اليها ما ثبتت كالتقسيم
ولا يقاسهما من حيث انهما اقاسهما وفيه اشارة الى انهما موضوعا للتحقق على
من قال موضوعه الكلمة والكلام لعدم اختصاص البحث بوجه واحد من وجهي البحث

الاحوال النسبه اليها ما ثبتت كالتقسيم

[illegible]

ان تجديد اللفظين تناسبا في احد المذلات الثلاثة واشتركا في جميع الحروف الاصلية
منها او غير مرتب كجذب من الجذب او اشتركا في اكثر الحروف والاصلية مع تقارب باق
في المخرج كغوق من غوق قد اشار الى بعد هذه الاشتقاق بقوله قيل وذلك ان
التاثير المناسب كان شبيه بالجموح تاثير اصحاب الاموال يخف ان هذه مناسبة
بعيدة عن الفهم غير لافتة مع ان المناسب يقال ان تاثير انفسهما يفرغ الاسماع
ونقش الصور في الازهار وما يترتب عليها من الافعال والانفعالات

[illegible][illegible][illegible]

[illegible]

على اى وجه كانت من مستتبعها القوة التى هى ^{مبدأ} قول الكاظم واللام واليد فان تقابلتها
كلها لا يخلو عن قوة وشدة فالكمة والكلام والكلم متساوية لا قدم ان تأثيرها
للقوة المفهومة من جوهر تلك الحروف قوله وهو البحر المحج بقهر الحيم كونه
قوله وقد عبر بعض الشعراء عن ان ذلك التشبيه علاقة معتبرة قوله جراحا السنان
لها التيام جراحا جمع جراحة بكسر الحيم تنك السنان سريرة وعصاوية ترى مرحين
الاتيام فراهم امن قوله جنس ^{عنه} الى هيب الجمهور لكن لم يستعمل الا فى ما فوق الاثنين

[illegible]

على قوله ولا اله الا الله
 المذلول لا تترى الى الكون الكائن
 والشيء ولا اله الا الله
 قول فان تقاليدنا في حال
 عند ربنا ويقال في حال
 قوة ذلك الشيء في حال
 فانما القوة وعدمها في حال
 لا يتصل به عين فان الاحتمال
 على قوله فالقوة في حال
 ان ذلك الشيء لا تترى الى
 الا اله الا الله
 المذلول لا تترى الى الكون
 والشيء ولا اله الا الله
 قول فان تقاليدنا في حال
 عند ربنا ويقال في حال
 قوة ذلك الشيء في حال
 فانما القوة وعدمها في حال
 لا يتصل به عين فان الاحتمال
 على قوله فالقوة في حال
 ان ذلك الشيء لا تترى الى
 الا اله الا الله

والعلي المشابهة من قبيل دال السنية على الطرف فاصل ١٢ كبر فاصلا ١٣

[illegible]

قوله ^{عليه} وحكما أي تلفظا حكما وذلك فيما يشارك الملفوظ به في الأحوال
قوله محملا كان أو موضوعا قال قدس سر في الحاشية إنما قال موضوعا ^{حقيقة}
ولم يقل مستعملا كما في عباراتهم المشهورة متبنيها على أن مرادهم بالاستعمال هو
الموضوع ولا يلزم الواسطتين الحمل والاستعمال وهو لفظ وضع ^{أي بواسطة محمد} ^{بمعنى}
قبل أن يستعمل انتهى ^{عليه} قوله قبل أن يستعمل أي قبل أن يطلق فيراد منه المعنى
فالمستعمل في عباراتهم المشهورة ^{بمعنى} ما يصح استعماله أو من قبيل تسمية
العام باسم الخاص قوله أو مركبا قيل إنما صح إطلاق اللفظ على المركب
من الحروف لأن في الأصل صدق قوله واللفظ الحقيقة أي الملفوظ به
الحقيقة قوله إذ ليس من مقولة الحرف والصوت الذي هو أعظم من الحرف

[illegible]

١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

١٣
١٤
١٥
١٦
١٧
١٨
١٩
٢٠
٢١
٢٢
٢٣
٢٤
٢٥
٢٦
٢٧
٢٨
٢٩
٣٠
٣١
٣٢
٣٣
٣٤
٣٥
٣٦
٣٧
٣٨
٣٩
٤٠
٤١
٤٢
٤٣
٤٤
٤٥
٤٦
٤٧
٤٨
٤٩
٥٠
٥١
٥٢
٥٣
٥٤
٥٥
٥٦
٥٧
٥٨
٥٩
٦٠
٦١
٦٢
٦٣
٦٤
٦٥
٦٦
٦٧
٦٨
٦٩
٧٠
٧١
٧٢
٧٣
٧٤
٧٥
٧٦
٧٧
٧٨
٧٩
٨٠
٨١
٨٢
٨٣
٨٤
٨٥
٨٦
٨٧
٨٨
٨٩
٩٠
٩١
٩٢
٩٣
٩٤
٩٥
٩٦
٩٧
٩٨
٩٩
١٠٠

وہی ہے جس نے ان کو اپنا گھر بنا لیا۔

میں نے اس کے لئے ایک اور چیز بھی لکھی ہے

قَالَ الْمُصَنِّفُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْإِبْرَاحِ أَنَّ الْمُسْتَرَحَّ هُوَ الْحَذُوفُ وَلَكِنْ عُبِّرَ عَنِ الْحَذُوفِ
الَّذِي هُوَ الْفَاعِلُ بِالْمُسْتَرَحِّ صَوْنًا لِلْسَّانِ عَنْ حَذْفِ الْفَاعِلِ قَوْلُهُ
وَلَمْ يُوَضَّحْ لَهُ لَفْظُ خَاصٍّ بِهِ فَكَمَا لَا يَكُونُ مَذْكُورًا بِنَفْسِهِ لَا يَكُونُ مَذْكُورًا
بِعِبَارَةٍ خَاصَّةٍ عَلَيْهِ لَكِنْ جَعَلُوا امْتِلَاحًا وَوَأَنَّهُ كُنَايَةٌ عَنْهُ فَوَعَارِيَّةٌ
قَوْلُهُ وَاجْرُاعًا عَلَيْهِ عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ لَيْسَ وَالْمُرَادُ بِهَذَا كَمَا
الْإِسْنَادُ إِلَيْهِ وَالْعَطْفُ عَلَيْهِ وَتَاكِيدُهُ وَالْإِبْرَاحُ عَنْهُ كَوْنُهُ أَحَالَ إِلَى غَيْرِ
ذَلِكَ قَوْلُهُ وَالْحَذُوفُ لَفْظٌ حَقِيقَةٌ أَذْ عَلَى تَقْدِيرِ وَجُودِهِ فِي الْخَارِجِ

وجاءت أخبار النبي لما كان كثر و"أنا المكون من خذ من صدوركم كمن غير داخل في المصالحات الموحدة

[illegible]

من كونه موجودا بل من شارة اللفظ او سلفظ بكما دللنا في الجواب الاخير ١٣

لا يخرج بل هو باطل لا كانت
الموجبات بقية الموضوع لانها لا تخرج من الموضوع
الموجبات بقية الموضوع لانها لا تخرج من الموضوع
الموجبات بقية الموضوع لانها لا تخرج من الموضوع

حيث اردن الوضع بالتخصيص اشارة الى عدم وجود نفس التخصيص في العمل فيها

ولا يدخل في الموضوع المحرف لان المحرف الاول لم يقصد جعله في جنزبل
قصد المعنى به يتوهم انه مجعول له ان قلت ان كانت الباء دخلت على المقصود
خرج عند وضع المراد لعدم انحصار معناه في واحد من المترادفين
لوجوده في كليهما وان كانت دخلت على المقصود عليه خرج عند وضع المشترك
لعدم انحصاره في شيء من المعنيين لوجوده في كليهما والحاصل
ان الجزء السلبى الذى يفيد التخصيص لا يوجد في كل وضع فقلت
يمكن ان يجازى عنه بتجريد التخصيص عن جزء السلبى بان التخصيص مجعول

قوله لا يخرج بل هو باطل لا كانت
قوله لا يخرج بل هو باطل لا كانت
قوله لا يخرج بل هو باطل لا كانت
قوله لا يخرج بل هو باطل لا كانت

قوله لا يخرج بل هو باطل لا كانت
قوله لا يخرج بل هو باطل لا كانت
قوله لا يخرج بل هو باطل لا كانت
قوله لا يخرج بل هو باطل لا كانت

قوله لا يخرج بل هو باطل لا كانت
قوله لا يخرج بل هو باطل لا كانت
قوله لا يخرج بل هو باطل لا كانت
قوله لا يخرج بل هو باطل لا كانت

وما ذكرنا يعلم الجواب عن الشبهة فيما كان وضعه عاما وما وضعه لخاصة قوله
 بحيث ان حال كون ذلك للتركيب الخاص من الالفاظ تلك الحقيقة التي هي مضمون
 الشرطية قد يخرج تخصيص حروف الجاء لفرض التركيب قوله متى مطلق وسمع
 او احسن غير التمع وفيه تنبيه على قمي الموضوع من اللفظ وغيره كالد وال
 الاربع ولا فيكفي ان يقال متى احسن ان قلت ان الكلية غير صادقة
 الا بعد الضم ام العلم بالتخصيص الى الشرط قلنا لا يتعد كل البعد

<p>قوله ما ذكرنا يعلم الجواب عن الشبهة في قوله متى احسن ان قلت ان الكلية غير صادقة الا بعد الضم ام العلم بالتخصيص الى الشرط قلنا لا يتعد كل البعد</p>	<p>قوله ما ذكرنا يعلم الجواب عن الشبهة في قوله متى احسن ان قلت ان الكلية غير صادقة الا بعد الضم ام العلم بالتخصيص الى الشرط قلنا لا يتعد كل البعد</p>	<p>قوله ما ذكرنا يعلم الجواب عن الشبهة في قوله متى احسن ان قلت ان الكلية غير صادقة الا بعد الضم ام العلم بالتخصيص الى الشرط قلنا لا يتعد كل البعد</p>
--	--	--

قوله ما ذكرنا يعلم الجواب عن الشبهة فيما كان وضعه عاما وما وضعه لخاصة قوله
 بحيث ان حال كون ذلك للتركيب الخاص من الالفاظ تلك الحقيقة التي هي مضمون
 الشرطية قد يخرج تخصيص حروف الجاء لفرض التركيب قوله متى مطلق وسمع
 او احسن غير التمع وفيه تنبيه على قمي الموضوع من اللفظ وغيره كالد وال
 الاربع ولا فيكفي ان يقال متى احسن ان قلت ان الكلية غير صادقة
 الا بعد الضم ام العلم بالتخصيص الى الشرط قلنا لا يتعد كل البعد

قوله ما ذكرنا يعلم الجواب عن الشبهة فيما كان وضعه عاما وما وضعه لخاصة قوله
 بحيث ان حال كون ذلك للتركيب الخاص من الالفاظ تلك الحقيقة التي هي مضمون
 الشرطية قد يخرج تخصيص حروف الجاء لفرض التركيب قوله متى مطلق وسمع
 او احسن غير التمع وفيه تنبيه على قمي الموضوع من اللفظ وغيره كالد وال
 الاربع ولا فيكفي ان يقال متى احسن ان قلت ان الكلية غير صادقة
 الا بعد الضم ام العلم بالتخصيص الى الشرط قلنا لا يتعد كل البعد

انما قصدت ان اوضح لكم حقيقة هذا العلم
 وانه لا يخلو من غيبات كثيرة لا يمكن
 ان يطلع عليها الا بالعلم والبرهان
 والبرهان لا يخلو من غيبات كثيرة لا يمكن
 ان يطلع عليها الا بالعلم والبرهان
 والبرهان لا يخلو من غيبات كثيرة لا يمكن
 ان يطلع عليها الا بالعلم والبرهان

كما اذا سئلت واخرجت به حضورك وقال بعضهم المعنى ايضاح ان يقصد
بشيء قوله اسم كان من مصدر المعلوم والمجهول قوله اول مصدر
ميمي للمعلوم والمجهول قوله بمعنى المفعول يجوز ان لا يعتبر نقله اليه
فلا يرتفع مؤنة النقل قوله مخفف بمعنى تخفيفا غير قياسي الذي جزم
على هذا الاحتمال مع بعده لفظا الميل الى جانب المعنى واستعمال للشدة

[illegible][illegible][illegible]

قال نقض الاول انما يتجوز في تعريف
الكلمة بتأويل كسب الحاشية وقوله سوا كانت في آخر
اشارة الى ان قوله مفردة او مركبة بعدوا نقضه
بل ان الواقع بالبحث عليه كما اشار اليه في آخر
الاول داردا بالظواهر والوجه الى الانفاذ المفردة ونحوها
الراجحة الى الانفاذ الراجحة الى الانفاذ المفردة ونحوها

ان نقض الاول انما يتجوز في تعريف
الكلمة بتأويل كسب الحاشية وقوله سوا كانت في آخر
اشارة الى ان قوله مفردة او مركبة بعدوا نقضه
بل ان الواقع بالبحث عليه كما اشار اليه في آخر
الاول داردا بالظواهر والوجه الى الانفاذ المفردة ونحوها
الراجحة الى الانفاذ الراجحة الى الانفاذ المفردة ونحوها

ان نقض الاول انما يتجوز في تعريف
الكلمة بتأويل كسب الحاشية وقوله سوا كانت في آخر
اشارة الى ان قوله مفردة او مركبة بعدوا نقضه
بل ان الواقع بالبحث عليه كما اشار اليه في آخر
الاول داردا بالظواهر والوجه الى الانفاذ المفردة ونحوها
الراجحة الى الانفاذ الراجحة الى الانفاذ المفردة ونحوها

بانه ليس بهذا في مقام نقض تعريف الكلمة بلا لفظ والحكم المفردة قوله الى
الفاظ مخصوصة او مشتقة من حيث انها مشخصة سواء كانت انفسها مفردة او مركبة
لا نقض الاول انما يتجوز في تعريف الكلمة بتأويل كسب الحاشية وقوله سوا كانت في آخر
اشارة الى ان قوله مفردة او مركبة بعدوا نقضه بل ان الواقع بالبحث عليه كما اشار اليه في آخر
الاول داردا بالظواهر والوجه الى الانفاذ المفردة ونحوها الراجحة الى الانفاذ الراجحة الى الانفاذ المفردة ونحوها

لن قوله
اي شخضة من حيث شخضة
ووجه لما يقال كان اللفظ جازما في قول
مفردة او مركبة او لا يقال بين اللفظ
الخصوصية والكثرة ووجه ما قيل في نقض
الاول لما كان انظر الى تعريف اللفظ كان اوجه
نقض الاول انما يتجوز في تعريف الكلمة بتأويل كسب الحاشية وقوله سوا كانت في آخر
اشارة الى ان قوله مفردة او مركبة بعدوا نقضه بل ان الواقع بالبحث عليه كما اشار اليه في آخر
الاول داردا بالظواهر والوجه الى الانفاذ المفردة ونحوها الراجحة الى الانفاذ الراجحة الى الانفاذ المفردة ونحوها

اي في مقام نقض تعريف
الكلمة بتأويل كسب الحاشية وقوله سوا كانت في آخر
اشارة الى ان قوله مفردة او مركبة بعدوا نقضه بل ان الواقع بالبحث عليه كما اشار اليه في آخر
الاول داردا بالظواهر والوجه الى الانفاذ المفردة ونحوها الراجحة الى الانفاذ الراجحة الى الانفاذ المفردة ونحوها

لما دحضت في ما كان
اختلاف المثل عن عدم كاختلاف المكان
كما في حاشية الفاضل للمصنف وورد في
النقض على ما في الجواب وورد في الجواب
من الجواب السابق تليها بقية نقضه
نقض قوله انما يتجوز في تعريف الكلمة بتأويل كسب الحاشية وقوله سوا كانت في آخر
اشارة الى ان قوله مفردة او مركبة بعدوا نقضه بل ان الواقع بالبحث عليه كما اشار اليه في آخر
الاول داردا بالظواهر والوجه الى الانفاذ المفردة ونحوها الراجحة الى الانفاذ الراجحة الى الانفاذ المفردة ونحوها

لما دحضت في ما كان
اختلاف المثل عن عدم كاختلاف المكان
كما في حاشية الفاضل للمصنف وورد في
النقض على ما في الجواب وورد في الجواب
من الجواب السابق تليها بقية نقضه
نقض قوله انما يتجوز في تعريف الكلمة بتأويل كسب الحاشية وقوله سوا كانت في آخر
اشارة الى ان قوله مفردة او مركبة بعدوا نقضه بل ان الواقع بالبحث عليه كما اشار اليه في آخر
الاول داردا بالظواهر والوجه الى الانفاذ المفردة ونحوها الراجحة الى الانفاذ الراجحة الى الانفاذ المفردة ونحوها

الحاشية على قوله
نقض قوله انما يتجوز في تعريف الكلمة بتأويل كسب الحاشية وقوله سوا كانت في آخر
اشارة الى ان قوله مفردة او مركبة بعدوا نقضه بل ان الواقع بالبحث عليه كما اشار اليه في آخر
الاول داردا بالظواهر والوجه الى الانفاذ المفردة ونحوها الراجحة الى الانفاذ الراجحة الى الانفاذ المفردة ونحوها

[illegible]

ان يتكلم مرتين فخر عنهما عبد الله علما لاشتماله على كلمتين يحتمل ان يتكلم مرتين
 ونحو مثل قلته وبصر الى قوله ادخلوا ائمتنا معي وعبادنا قوله لا زال له كون الشيء
 يفهم منه شي آخر وهي ثلثة اقسام وضعية ان كانت بسبب جعل جاعل طبعية ان كانت
 صدرا لادراك الطبيعة عند عرض حالها وعقلية ان كانت بنسبة لك قوله لا لفظه

قوله ساد و عازا لان التجاني
 سبقة للفعل ولا دخل سابقا من اللفظ
 فالسبي دخل على التجوز وجعل تقدير الكلام
 ولفظ من لا من الذين انتفض بجائز
 العنت من مثل قائم وبصري حال كونهما
 فيهم خرج الى الشارع لعدم انتفاض ج بقاء
 للفعل **قوله** ان كانت آه بنو تار
 عن العقبة فان المثل في العقبة هو
 المؤثر وفي العقبة احاد العاقلة التي تتر
 والكر والعقبة هنا مبدأ آه آه آه آه
 ما قبل ان العاقلة في العقبة ايضا عقبة
 فلا وجه لافترسها فابقاء الباقي على
 حاله **قوله** ما عجزا عن حركه
قوله عازا لان التجاني
 ساد و عازا لان التجاني
 سبقة للفعل ولا دخل سابقا من اللفظ
 فالسبي دخل على التجوز وجعل تقدير الكلام
 ولفظ من لا من الذين انتفض بجائز
 العنت من مثل قائم وبصري حال كونهما
 فيهم خرج الى الشارع لعدم انتفاض ج بقاء
 للفعل **قوله** ان كانت آه بنو تار
 عن العقبة فان المثل في العقبة هو
 المؤثر وفي العقبة احاد العاقلة التي تتر
 والكر والعقبة هنا مبدأ آه آه آه آه
 ما قبل ان العاقلة في العقبة ايضا عقبة
 فلا وجه لافترسها فابقاء الباقي على
 حاله **قوله** ما عجزا عن حركه

[illegible][illegible]

على قوله متعلق بقرينة
قوله ولا في الاول لانه اذا قيل ان
الشيء في مقتضى زيادة ان
لغة عدم لا تقتضي زيادة ان
لان مقتضى زيادة ان
لان مقتضى زيادة ان
لان مقتضى زيادة ان

على قوله متعلق بقرينة
قوله ولا في الاول لانه اذا قيل ان
الشيء في مقتضى زيادة ان
لغة عدم لا تقتضي زيادة ان
لان مقتضى زيادة ان
لان مقتضى زيادة ان
لان مقتضى زيادة ان

على قوله متعلق بقرينة
قوله ولا في الاول لانه اذا قيل ان
الشيء في مقتضى زيادة ان
لغة عدم لا تقتضي زيادة ان
لان مقتضى زيادة ان
لان مقتضى زيادة ان
لان مقتضى زيادة ان

لا يخصص الدلالة وقد لا يخصص عدم الدلالة عليها مع ان الضرورة التي
دعت التقدير لما نشأ من الثاني فلا يلزم التأويل فيه الا في الاول اما تقدير الثاني
فيختلف ما اقتضاه زيادة ان كذا جعل ان تدل على الدال قال السيد قدس سره
التقدير في هذه المقام مبنى على ما حكوا به من ان الفعل مع ان في تأويل المصدر لوضوح
هناك المصدر بدله حيثما اذكر لكن النظر في المعنى يغني عنه اذ ليس في معنى المصدر
حقيقة لا يخلو عن ثبوت قوله من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى مفردة او مركبا اليها

السيد قدس سره في قوله لا يخصص عدم الدلالة عليها مع ان الضرورة التي
دعت التقدير لما نشأ من الثاني فلا يلزم التأويل فيه الا في الاول اما تقدير الثاني
فيختلف ما اقتضاه زيادة ان كذا جعل ان تدل على الدال قال السيد قدس سره
التقدير في هذه المقام مبنى على ما حكوا به من ان الفعل مع ان في تأويل المصدر لوضوح
هناك المصدر بدله حيثما اذكر لكن النظر في المعنى يغني عنه اذ ليس في معنى المصدر
حقيقة لا يخلو عن ثبوت قوله من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى مفردة او مركبا اليها

قوله ولا في الاول لانه اذا قيل ان
الشيء في مقتضى زيادة ان
لغة عدم لا تقتضي زيادة ان
لان مقتضى زيادة ان
لان مقتضى زيادة ان
لان مقتضى زيادة ان

قوله ولا في الاول لانه اذا قيل ان
الشيء في مقتضى زيادة ان
لغة عدم لا تقتضي زيادة ان
لان مقتضى زيادة ان
لان مقتضى زيادة ان
لان مقتضى زيادة ان

قوله ولا في الاول لانه اذا قيل ان
الشيء في مقتضى زيادة ان
لغة عدم لا تقتضي زيادة ان
لان مقتضى زيادة ان
لان مقتضى زيادة ان
لان مقتضى زيادة ان

قوله ولا في الاول لانه اذا قيل ان
الشيء في مقتضى زيادة ان
لغة عدم لا تقتضي زيادة ان
لان مقتضى زيادة ان
لان مقتضى زيادة ان
لان مقتضى زيادة ان

قوله ولا في الاول لانه اذا قيل ان
الشيء في مقتضى زيادة ان
لغة عدم لا تقتضي زيادة ان
لان مقتضى زيادة ان
لان مقتضى زيادة ان
لان مقتضى زيادة ان

في قوله تعالى وما خذنا من قوم الا ذللا
والله اعلم بالصواب

من قوله تعالى وما خذنا من قوم الا ذللا
والله اعلم بالصواب

من قوله تعالى وما خذنا من قوم الا ذللا
والله اعلم بالصواب

من السمواءى سمي اسماء حال كونه ما خذنا منه واصلة بموجزات السين حد
الواو ثم نقل حركة السين الى ا بعد هاليصم الوقف عليها ثم انى هرة الوصل
لثلايلزلا بتد اء بالشاكن قوله لاستعلاء على خوية ولائنه يرفع المست
قوله وقيل من الوسم ويدفع اشتقاق سمي وجعه على اسماء فانه لو كان كاقيل
لكان فعلة وسم وجعه اوسا فاء ارتكاب القلب بعيد قوله تضمن الفعل اللغوى
فيكون من قبيل التمثيل الدال باسم المدلول قال وقد علم الواو للاعتراض

من قوله تعالى وما خذنا من قوم الا ذللا
والله اعلم بالصواب

من قوله تعالى وما خذنا من قوم الا ذللا
والله اعلم بالصواب

من قوله تعالى وما خذنا من قوم الا ذللا
والله اعلم بالصواب

من قوله تعالى وما خذنا من قوم الا ذللا
والله اعلم بالصواب

الكاشية للازور محمد على حاشية
مولا عبد القادر محمد على حاشية
تعليل

الاصول بالصدق كونه صفة قائمة
بالصدق في ذاتي فبذلك كلام على اديم
الاصول بالصدق كونه صفة قائمة
بالصدق في ذاتي فبذلك كلام على اديم
الاصول بالصدق كونه صفة قائمة
بالصدق في ذاتي فبذلك كلام على اديم

الاصول بالصدق كونه صفة قائمة
بالصدق في ذاتي فبذلك كلام على اديم
الاصول بالصدق كونه صفة قائمة
بالصدق في ذاتي فبذلك كلام على اديم

قوله في اللغة لا يتكلم به ثم استعمل استعمال الصدق قيل كلمة كذا ما اعطى عطاه الرفع
في الاصل اسم لما يعطى قوله لفظ تضمن تضمن الكل جزاؤه **قوله** اي يكون كل واحد منهما
في ضمنه فان التثنية اختصارا للعطف فكانه قال كلمة وكلمة قيل لوجعلت ابناء
للاستعانة لا يحجب الى هذا التأويل المتضمن بالكسر مجموع الكلمتين والاستناد
والتضمن مجموع الكلمتين ولو جعلت بمعنى مع احتيج الى ان يقول ان يقع التضمن
بالكسر لاجزاء الثلاثة الكلمتان والحياء والمتضمن بالفتح كل واحد من الاجزاء
الثلاثة ولا يخفى ان هذا القول مبني على جعل الحياء جزءا الكلام ويلزم حينئذ

الاصول بالصدق كونه صفة قائمة
بالصدق في ذاتي فبذلك كلام على اديم
الاصول بالصدق كونه صفة قائمة
بالصدق في ذاتي فبذلك كلام على اديم

الاصول بالصدق كونه صفة قائمة
بالصدق في ذاتي فبذلك كلام على اديم
الاصول بالصدق كونه صفة قائمة
بالصدق في ذاتي فبذلك كلام على اديم

الاصول بالصدق كونه صفة قائمة
بالصدق في ذاتي فبذلك كلام على اديم
الاصول بالصدق كونه صفة قائمة
بالصدق في ذاتي فبذلك كلام على اديم

الاصول بالصدق كونه صفة قائمة
بالصدق في ذاتي فبذلك كلام على اديم
الاصول بالصدق كونه صفة قائمة
بالصدق في ذاتي فبذلك كلام على اديم

الاصول بالصدق كونه صفة قائمة
بالصدق في ذاتي فبذلك كلام على اديم
الاصول بالصدق كونه صفة قائمة
بالصدق في ذاتي فبذلك كلام على اديم

الاصول بالصدق كونه صفة قائمة
بالصدق في ذاتي فبذلك كلام على اديم
الاصول بالصدق كونه صفة قائمة
بالصدق في ذاتي فبذلك كلام على اديم

لان المتعريف في مقامه
لما فوق الاثنين بناءً على زيادة لا يبين
بمعناه الشرع الذي بناه على الاكثار
قوله فليس شيء من الشرط
والجواب كماله الى ان مناجلة ففقد
العلم بهما مجموعاً وحينئذ لا بد ان
يزاد في تعريف الكلام قولاً او عملين
او بعمل التعريف المذكور في المثالين
او بعمل اصالة وشيوعه من
العلم اصالة لا يحصل الا بالبيان من
الشراح الى ان لا يحصل من الاول
صفتان القطر فلا بد من التناول
كذلك في شرح مولانا الامام عليه

قوله انما يشترط في قول التعريف
بان لفظة ذلك في قول التعريف
العلم المعنى لا الشارح فان كان فاعل
اشارة الى الشارح فالفقير الى العلم
اللفظة المذكورة وان كان فاعله غير الشارح
ففيها لفظة ذلك في قول الشارح ايضا فغير الشارح
الى العلم **قوله** لان العلم علمه انما يشترط
فانما يشترط في العلم ان يكون مسوقا لبيان
قوله وليست في العلم لبيان العلم في العلم
بالفقد لا يضر للبيان فالاشارة الى

قوله اخبارا او اوصافا او جملة قسمة فان الكلام هو جوار القسم والجملة القسمة للتأكيد
او شرط فان الكلام هو الجوار على عدمه اما التحقيق فليس شيء من الشرط والجوار كلاما
بل الكلام هو المجموع **قوله** بخلاف الكلام فانه لا يصدق عليها لان الاسناد فيها وسيلة
لما هو المقصود بذاته **قوله** ذلك اي الكلام اشار بذلك الى الكلام لا الى تعريفه او الى
النظم او الى الاسناد كما قيل لان الكلام مسوق للكلام ولي بعده **قوله** لا يتأتى
اشارة الى تقسيم الكلام بعد تعريفه كما ان قوله وهي اسم وفعل وحق تقسيم الكلمة
بعد تعريفها وانما صرح في زيادة المحصر للعناية بشأن المحصر لان التركيب
العقل من الاثنين يرتقى الى ستة **قوله** لا في ضمن اسمين حقيقة او حكما

الانطلاق
الاربعة كان انشائه
بشأن المحصر فلهذا صرح
بجملات انحصار الكلمة في الاقسام الثلاثة
فانه غير متعدي لا مجال لتقسيم ذلك
فتوبى على من لم يتأمل في ذلك
عبد الكريم الكوفي رحمه الله
قوله لا بد من ان
خلفه العلوت من العاقبة بل الى ان
انحصار الشارح على اجمل الخلق والحق
انما لا اودا واما فالبيان

اي فلا اشارة الى
القصور البعد اي بعد الكلام في الذكر من
الامور الثلاثة فلا اشارة بذلك الموضوع
للمبدأ اليه اولى
قوله اولي
في الكلام يقتضي ان يكون ذلك اشارة
الى الكلام ليكون هذا تقريبا بعد التعريف
والحق من باب الاسناد
فلهذا صرح بذلك

قوله او بزيادة
آه اشارة الى ان ما يصدر عن الجواب
لا يختص في كل الجواب بل من الاعراب
كما يتراعى من انفس الشارح عند تعدي
في الاشارة عليه
من الشرط والجوار
انطلاق من الاسناد التي بين تعريفها واداء
الاسناد والتعليق بينا يكون الكلام مجموع
وحيث لا بد ان يزاد في تعريف الكلام او
بجملتين **قوله** لان

لان قول لا يتأتى في ان
من قوله ولا يتأتى في الاشارة الى الكلام
بعد تعريفه سواء كان ذلك اشارة الى الكلام
اولي فيكون من الاقسام الثلاثة كما ان قوله
اسم وفعل وحق تقسيم للكلمة بعد تعريفها
اسم وفعل وحق تقسيم للكلمة بعد تعريفها
فانما يشترط في العلم ان يكون مسوقا لبيان
اشارة الى الكلام لبيان العلم في العلم
تقسيم الكلام على لفظة الشارح والبيان
في الاشارة الى العلم لبيان العلم في العلم
قوله لان التركيب لبيان العلم في العلم
بالفقد لا يضر للبيان فالاشارة الى

من الغاية بشأن المحصر في اقسامه الثلاثة فانه
البيان فلهذا صرح في زيادة المحصر للعناية بشأن المحصر لان التركيب
العقل من الاثنين يرتقى الى ستة **قوله** لا في ضمن اسمين حقيقة او حكما
فلهذا صرح بذلك
عبد الكريم الكوفي رحمه الله
قوله لا بد من ان
خلفه العلوت من العاقبة بل الى ان
انحصار الشارح على اجمل الخلق والحق
انما لا اودا واما فالبيان

فلا يحتاج الى كون الاسم متوقفا
او متكررا او متكررا لانها تاجيب في كل موضع
فانما يحتاج الى ان يكون الاسم متوقفا
لا يتغير في كل موضع لانها تاجيب في كل موضع
فانما يحتاج الى ان يكون الاسم متوقفا
لا يتغير في كل موضع لانها تاجيب في كل موضع

فذلك من قبيل تحقق العام في ضمن الخاص فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف
واما قدم هذا القسم مستحقا جزئيه التقديم قوله او في ضمن اسم اه انما قدم
الاسم على الفعل مع انه انشاء الى الجملة الفعلية لا مستحقا لاسم التقديم واما تقديم
الفعل على الاسم كما في بعض النسخ فمفهومه موافقة الذكر للواقع لتقدم الفعل على الفاعل
قوله بتقديم او نحو المنقول الى الانشاء قبل التقديم او بعده قوله اي كلمة
والادخل في التعريف المركب للدال الرابع والقرينة على ذلك جعل الاسم من
الاقسام الكلمة قوله كائن في نفسه جملة صفة لغني سواء رجع ضميره الى ما
او الى معنى لم يجعله ظرفا لغوا لدل وحال من ضمير حتى يكون معناه على الاول

قوله في قوله
الانشاء او زاد في الالف والواو
من حيث يكون تقديره وهو ان
لا ينافي انشاء وهو انشاء
والا ينافي في الالف والواو
بالفعل في الالف والواو
من حيث انشاء وهو انشاء
انما هو انشاء وهو انشاء

قوله في قوله
الانشاء او زاد في الالف والواو
من حيث يكون تقديره وهو ان
لا ينافي انشاء وهو انشاء
والا ينافي في الالف والواو
بالفعل في الالف والواو
من حيث انشاء وهو انشاء
انما هو انشاء وهو انشاء

قوله في قوله
الانشاء او زاد في الالف والواو
من حيث يكون تقديره وهو ان
لا ينافي انشاء وهو انشاء
والا ينافي في الالف والواو
بالفعل في الالف والواو
من حيث انشاء وهو انشاء
انما هو انشاء وهو انشاء

التركيب الذي يجب الا يصح الكلام فيها
انما هو الذي يجب الا يصح الكلام فيها
انما هو الذي يجب الا يصح الكلام فيها
انما هو الذي يجب الا يصح الكلام فيها
انما هو الذي يجب الا يصح الكلام فيها
انما هو الذي يجب الا يصح الكلام فيها

الاجابة على ما ذكره في قوله
قوله في قوله
الانشاء او زاد في الالف والواو
من حيث يكون تقديره وهو ان
لا ينافي انشاء وهو انشاء
والا ينافي في الالف والواو
بالفعل في الالف والواو
من حيث انشاء وهو انشاء
انما هو انشاء وهو انشاء

[illegible]

بالمجهر التابع له صحَّح ان ينسب الي ذلك الامر بلفظة في كما ينسب العرض الى محل
بلفظة في والمعنى المستقل لما شابه المجهر صحَّح ان يقال شكأن في نفسه ^{عني}
انه لم يكن في غير كما يقال ان المجهر قائم بذاته ^{عني} انه غير قائم بغيره قوله
والقلم لا حظة غير ^{عنه} هذا المعنى والمراد بالغير هو المتعلق قوله فلا يصلح
شيء منهما اذا اتصل ^{بهما} لا يكون الا ما هو مشترك بالذات بداهة

[illegible][illegible]

كون الوصف الخوازي أو الملاحظة غير مدين
على أن لا تسلم ان غير كل رجل حكيم عليه بل الحكم
من يقول العلم بالوجه غير العلم من ذلك وجه لا علم
ان منهم كل رجل حكيم فبقا الملاحظة افراد على
الملاحظة الذات هو التقدم الان الحكم عليه باعتبار
صدره عن من يقول بان الحكم بالشي من ذلك
الوجه و تفصيله بالاي من هذا المقام هو ذلك
المتعلق اي ليس المراد بالشيء غيره مطلقا بل
ما يكون له ان ياتي به ويكون عللا من قوله فليورد
ان الشيء كيف يكون أو الملاحظة امر غير مدين
فان النفس يقول

قوله
 بهذا السني آية بالسنن الذي ذكر
 سابقا فلو كان يكون تأييدا لا عرض في السابق
 ويكون تأييدا فليس فيه لا بد ولا عرض في السابق
 للموجب من حصول فكيف كل منهما لا يكون
 احد بالبداهة والآثار بالتبع لا ينبغي ان يكون
 احد بالبداهة والآثار بالتبع لا ينبغي ان يكون
 امرأة للشهادة في غير كالتصور العقلية لسلوكها
 اذ العالي في خبره يستعمل في قوله لا بد
 بهذا كون تأييد آية التفسير ما لم يكن
 ملاخذاً لغيره والرجل ذكر التفسير الذي هو
 على وجهه عليه وآله لا بد من ذكر التفسير الذي هو
 على وجهه عليه وآله لا بد من ذكر التفسير الذي هو
 آية الملاخذه فيمنعها في قوله لا بد من ذكر التفسير الذي هو
 لا يصح كونه حكما عليه ولا بد من ذكر التفسير الذي هو
 فيمنعها كونه حكما عليه ولا بد من ذكر التفسير الذي هو
 عدم الفرق بين

فكلمة الله في كل شيء
 حقا عليه إذا فسر اعتبارا لموضع
 خلاف وقوعه لا باعتبار القوة المتصلة بالإنسان
 قال الشافعي رحمه الله تعالى في هذا الموضع
 من موضع لم يرد في كلامه ولا في كلام غيره
 من كلامه ولا في كلام غيره
 قال الشافعي رحمه الله تعالى في هذا الموضع
 من موضع لم يرد في كلامه ولا في كلام غيره
 من كلامه ولا في كلام غيره

قوله ملحوظ في انه تفسير لقوله مستقلا المفهومة قوله من غير حاجة الى ذكره لان
 المتعلق لا ياتي الذي لا يتصور له ابتداء بدونه وهو شئ ما مفهوم من لفظ
 الابتداء وما كان في ذلك المتعلق غير ملتفت بالذات بل ملتفتا بالتبع كفتحة هذه
 بخلاف ما لو كان ملتفتا بالذات فإنه لا بد من ذكر متعلقه بضم كلمة اخر كليل
 عليه قوله فلا حاجة في الدلالة عليه من دله على كذا قوله وهذا هو المراد بقوم
 ان الاسم اه يعنى ان ليس مرادهم بكون المعنى في نفس الكلمة انه هو لما نحن في
 الكلام عن الجدوى يدخل الحرف فيه بل معناه انه اذا انتقلت وحدها الى
 ذهن السامع انتقل معها المعنى اليه كان قال الكلمة كظهر اذا نقل انتقل بها فيه

قوله في قوله
فان لا بد من قول
والقسم على ما لا بد من قول
قوله في قوله
قوله في قوله
قوله في قوله
قوله في قوله
قوله في قوله
قوله في قوله

[illegible]

عقل و كلام
المتعلق في غير ما لا يلازم
لان المتعلق في تصور من تصور
تصور الابدان في تصور من تصور
شيء او غير متصور في تصور من تصور
الابدان في تصور من تصور الابدان في تصور
وغيره من تصور من تصور الابدان في تصور
المتعلق في صورة ولفظ من تصور من تصور
لفظ الابدان في تصور من تصور الابدان في تصور
اي دلالة على ان المتعلق في تصور من تصور
وغيره من تصور من تصور الابدان في تصور
لان المتعلق في تصور من تصور الابدان في تصور
فانما هو في تصور من تصور الابدان في تصور

[illegible]

الحاشية مولانا عبد الغفور
رحمہ اللہ

[illegible]

باعتبار اشتراكه على النسبة غير مستقل فانه يحجب الى ان يخرج بقوله غير مقترن

[illegible][illegible][illegible][illegible][illegible]

وَخَرَجَ عَنْهَا أفعال المنسوخة عن الزمان لأن معانيها وهي منسوخة عن
 الزمان مقترنة بأحد الأزمنة في الوضع الأول فيه بحث لأن معانيها
 بعد الانسلاخ انشائية وتلك المعاني الانشائية غير مقترنة بأحد الأزمنة
 بحسب الوضع الأول ويمكن أن يدفع بأن المراد لما كان عدم اقتران المعنى المستقل
 خرجت عنه تلك الأفعال لأن المعنى المستقل في تلك الأفعال ليس له ما تقاربه
 صفة الانشاء وهو بحسب الوضع الأول مقترن ^{تلك} ولك أن تقول المراد بعدم الاقتران
 عدم اقتران المعنى المستقل بحسب أصل الوضع فدخل فيه يزيد ويشكر عليهما
 بحسب الوضع العلم غير مقترنين بأحد الأزمنة ودخل فيه أيضا أسماء الأفعال
 أو الوضع لها بأزاء المعاني الفعلية ^{وهي} يكون الحكم باسميتها بحسب الوضع السابق بناء
 على التغليب ^{فإنها} بحسب هذا الوضع قد يكون مركبا وخرج عنها أفعال المنسوخة عن الزمان
 بناء على أن لا وضع لها بأزاء المعاني الانشائية ولما كان القول بأن لا وضع لأسماء
 الأفعال في المعاني الفعلية ولا أفعال المنسوخة في المعاني الانشائية ^{بعضها}

الحق
وكل من جحد
الافعال النظمية على ما يدل على ظاهره
من غير ان يكون على ان ان كان الكائن في غير
كنا في شترية وبعث لا يظن معانيها اي
الرويت كجزء من النوان في البيت الاول و
تفسيره بالقيود

الحق مني على تفسير قوله لا تقرب من
الفضل لان السبب انما يقتل بنقل الابرار
وفي قوله الفضل بنو الفضل على اهل البيت
وهو ان يكون ذلك الحسن والرضا الحسن
نقدوا واحدا بالوضع الا على
الخير المبرور

فيقول
 عبد المصطفى
 السلام على الزمان واسم افغان
 والمنشئ عند الكل كوت دلاخيل
 الاستمال ودون الوضع واسم دلاخيل
 دلاخيل في وضع اثنى في العارض وحمل
 الانفال في النسخة لا تفرز انما
 في موضع الاصل

[illegible][illegible]

منه قوله تعالى في سورة القصص
فمن لم يتبع ما جاء به من ربه
فولم يجمع الكثرة على كثرتها التي تتجاوز
العشرة قالوا انها تبلغ قريبا من ثلثين قوله ومن التبعية لقربته خولها على الجمع
فلو دخلت على مفرد كانت ابتداء اتصاله ليشهد عليه قوله هذه من الناس
او من لانسان لا يقال يفهم منه انه لو لم يات بمن لكان الحكم صحيحا لكنه عار
عن التبعية مع انه لا يصح ان مرتبة اقل جمع الكثرة عشرة لاننا نقول
لا نسلم لزوم ذلك ولئن سلم فلا نسلم ان اقل مرتبة العشرة اذ لا فرق
بينه وبين جمع القلة في جانب القلة ولئن سلم فكثيرا ما يقوم كل منهما

ان المذكور اقل من المتروك قوله من ثلثين قوله ومن التبعية لقربته خولها على الجمع
فلو دخلت على مفرد كانت ابتداء اتصاله ليشهد عليه قوله هذه من الناس
او من لانسان لا يقال يفهم منه انه لو لم يات بمن لكان الحكم صحيحا لكنه عار
عن التبعية مع انه لا يصح ان مرتبة اقل جمع الكثرة عشرة لاننا نقول
لا نسلم لزوم ذلك ولئن سلم فلا نسلم ان اقل مرتبة العشرة اذ لا فرق
بينه وبين جمع القلة في جانب القلة ولئن سلم فكثيرا ما يقوم كل منهما

منه قوله تعالى في سورة القصص
فمن لم يتبع ما جاء به من ربه
فولم يجمع الكثرة على كثرتها التي تتجاوز
العشرة قالوا انها تبلغ قريبا من ثلثين قوله ومن التبعية لقربته خولها على الجمع
فلو دخلت على مفرد كانت ابتداء اتصاله ليشهد عليه قوله هذه من الناس
او من لانسان لا يقال يفهم منه انه لو لم يات بمن لكان الحكم صحيحا لكنه عار
عن التبعية مع انه لا يصح ان مرتبة اقل جمع الكثرة عشرة لاننا نقول
لا نسلم لزوم ذلك ولئن سلم فلا نسلم ان اقل مرتبة العشرة اذ لا فرق
بينه وبين جمع القلة في جانب القلة ولئن سلم فكثيرا ما يقوم كل منهما

منه قوله تعالى في سورة القصص
فمن لم يتبع ما جاء به من ربه
فولم يجمع الكثرة على كثرتها التي تتجاوز
العشرة قالوا انها تبلغ قريبا من ثلثين قوله ومن التبعية لقربته خولها على الجمع
فلو دخلت على مفرد كانت ابتداء اتصاله ليشهد عليه قوله هذه من الناس
او من لانسان لا يقال يفهم منه انه لو لم يات بمن لكان الحكم صحيحا لكنه عار
عن التبعية مع انه لا يصح ان مرتبة اقل جمع الكثرة عشرة لاننا نقول
لا نسلم لزوم ذلك ولئن سلم فلا نسلم ان اقل مرتبة العشرة اذ لا فرق
بينه وبين جمع القلة في جانب القلة ولئن سلم فكثيرا ما يقوم كل منهما

منه قوله تعالى في سورة القصص
فمن لم يتبع ما جاء به من ربه
فولم يجمع الكثرة على كثرتها التي تتجاوز
العشرة قالوا انها تبلغ قريبا من ثلثين قوله ومن التبعية لقربته خولها على الجمع
فلو دخلت على مفرد كانت ابتداء اتصاله ليشهد عليه قوله هذه من الناس
او من لانسان لا يقال يفهم منه انه لو لم يات بمن لكان الحكم صحيحا لكنه عار
عن التبعية مع انه لا يصح ان مرتبة اقل جمع الكثرة عشرة لاننا نقول
لا نسلم لزوم ذلك ولئن سلم فلا نسلم ان اقل مرتبة العشرة اذ لا فرق
بينه وبين جمع القلة في جانب القلة ولئن سلم فكثيرا ما يقوم كل منهما

نظير بابال
في الصفة
قوله متاخر عنه
في الوجود انما نسب
موانع الوجود الى
دوره وجان كنيسة
التقديم على كنيسة
التقديم على كنيسة
بين موانع الوجود
قوله في الوجود
على الانقضاء
أي على انقضاء

في علم المعاني لا يوجد في غيرهما من النواص قوله ومنها دخول الجرااد بالجر
كما هو الظاهر للدال على الاضافة اليه وج يكون عطفا على اللام لفظا و
محله ولو اريد بالجر مصدر جرمه ولو كان عطفا على دخول اللام قس عليه
التنوين وانما قدم الجر على التنوين مع ان بينه وبين لام التعريف مناسبتة
المقابل لا محالة اذا جمعتا في كلمة كان التنوين متاخر عنه في الوجود وانما
تقديم اللام عليه ما فان المصدر وقعها واما تقديم التثنية على ما بقى فلا انها
لفظية وهي ظن من المعنوية في الدلالة على الاختصاص اما تقديم الاسناد اليه
على الاضافة فلا انه ملل الكلام ولتضمنه خواص كثيرة قوله لان زحروا بالجر

ان يكون بنى
المفعول كان
عائدا في
حقيقة كانت
او اضافة
لما يخص بها
عطفه تدل على
وعوده كان
لم يزل انما
الاضافة على

انقضاء ما هو
لا على الانقضاء
ويؤيد ما قل
الفاضل المدا
تثبت ما احسن
هذه النكتة وقال
يل قوله ومن
خواصه ومن
علاماته الدلالة
على وجوده في
ما هو في
منه العامة

قوله
اراد بالجر اي اخرج
منه الحركة واخرج
مضافا اليه يكون
علا على فظا وروا
فالا لا يدخل
للفعل اي كون
مطوقا على الدخول
على التنوين يعني
اي تنوين حركة
نونا او عطف

عنه قوله
ان ان وجه اختيار
اللام فظا وروا
الظاهر من اسبقية
اليه حركة كان
وق يكون عطفا
بالاقتصاص ان
ذلك ليس

الانسان
ولا الانسان لا اسم
عنه قوله بعد
الدال على الاضافة
حال عنه
الانقضاء فان
فهم بمعنى المصدر
الاول دون الثاني
على الدخول
ما سبق
فانما نسب

قوله على
رحمة الله
لما نوره
الحاشية
بجاءه
و ان كان احدهما
دون الاخر
منه العامة

الاصناف على ما يكون المذكور في قوله واما فاما فيكون الشيء مضافا الى كبحق شمل المضاف والمضاف اليه
جميعا واما لم نجعله مقابلة كونه مضافا اليه اذ لا دليل على تقدير يراد به العطف على
الاسناد بعيد ولقوله قدس سره فاما فاما بتقدير يحرف الجمع مطلقا ولان
المصنف رحمه عبادة الفصل بين هذين الاحتمالين حيث قال ولاضافة
كذلك يعني من الخواص انه لم يريد بها الاضافة مطلقا فان اسماء الزمان تضاف
الى الفعل ولما اراد المضاف اولاد الجميع من الاضافة لانه انما يضاف الى الفعل
بتاويل المصداق انتهى ان قلت كيف يصح ارادة الجميع من الاضافة قلنا

قوله واما فاما فيكون الشيء مضافا الى كبحق شمل المضاف والمضاف اليه
جميعا واما لم نجعله مقابلة كونه مضافا اليه اذ لا دليل على تقدير يراد به العطف على
الاسناد بعيد ولقوله قدس سره فاما فاما بتقدير يحرف الجمع مطلقا ولان
المصنف رحمه عبادة الفصل بين هذين الاحتمالين حيث قال ولاضافة
كذلك يعني من الخواص انه لم يريد بها الاضافة مطلقا فان اسماء الزمان تضاف
الى الفعل ولما اراد المضاف اولاد الجميع من الاضافة لانه انما يضاف الى الفعل
بتاويل المصداق انتهى ان قلت كيف يصح ارادة الجميع من الاضافة قلنا

قوله واما فاما فيكون الشيء مضافا الى كبحق شمل المضاف والمضاف اليه
جميعا واما لم نجعله مقابلة كونه مضافا اليه اذ لا دليل على تقدير يراد به العطف على
الاسناد بعيد ولقوله قدس سره فاما فاما بتقدير يحرف الجمع مطلقا ولان
المصنف رحمه عبادة الفصل بين هذين الاحتمالين حيث قال ولاضافة
كذلك يعني من الخواص انه لم يريد بها الاضافة مطلقا فان اسماء الزمان تضاف
الى الفعل ولما اراد المضاف اولاد الجميع من الاضافة لانه انما يضاف الى الفعل
بتاويل المصداق انتهى ان قلت كيف يصح ارادة الجميع من الاضافة قلنا

قوله واما فاما فيكون الشيء مضافا الى كبحق شمل المضاف والمضاف اليه
جميعا واما لم نجعله مقابلة كونه مضافا اليه اذ لا دليل على تقدير يراد به العطف على
الاسناد بعيد ولقوله قدس سره فاما فاما بتقدير يحرف الجمع مطلقا ولان
المصنف رحمه عبادة الفصل بين هذين الاحتمالين حيث قال ولاضافة
كذلك يعني من الخواص انه لم يريد بها الاضافة مطلقا فان اسماء الزمان تضاف
الى الفعل ولما اراد المضاف اولاد الجميع من الاضافة لانه انما يضاف الى الفعل
بتاويل المصداق انتهى ان قلت كيف يصح ارادة الجميع من الاضافة قلنا

قوله واما فاما فيكون الشيء مضافا الى كبحق شمل المضاف والمضاف اليه
جميعا واما لم نجعله مقابلة كونه مضافا اليه اذ لا دليل على تقدير يراد به العطف على
الاسناد بعيد ولقوله قدس سره فاما فاما بتقدير يحرف الجمع مطلقا ولان
المصنف رحمه عبادة الفصل بين هذين الاحتمالين حيث قال ولاضافة
كذلك يعني من الخواص انه لم يريد بها الاضافة مطلقا فان اسماء الزمان تضاف
الى الفعل ولما اراد المضاف اولاد الجميع من الاضافة لانه انما يضاف الى الفعل
بتاويل المصداق انتهى ان قلت كيف يصح ارادة الجميع من الاضافة قلنا

لان في الاصل عدم كونهما لسانا
المستوراة لا يقبل التركيب الذي يقتضي منه عاقلان
لكنه تصفيا بالنسبة الى قولهم انهما
لمولا بعد الحكم في حكم الشر تعالى

انما
القول ما استثنى من فعل من وقع عليه في الال
واقتضى قوله من حيث يكون اصله شيئا والفتحة
فلا يكون وقع الفتحة فانما من هذا الوجه انما
الاول ان ليس له ادراك في قولنا جازع العاقلان
وغير الصلة جازع لفظه في قوله جازع العاقلان

لان في الاصل عدم كونهما لسانا
المستوراة لا يقبل التركيب الذي يقتضي منه عاقلان
لكنه تصفيا بالنسبة الى قولهم انهما
لمولا بعد الحكم في حكم الشر تعالى

لان اصل جميع الافعال لبناء وانما الاعراب فيها بعرض المشابهة
بالاسم لان فيه صرف العبارة عن الظاهر لان المتبادر من مبنى الاصل
انه من ذلك بحسب الصلة دون العروض والمتبادر من اصل البناء
ان اصله ان يبني سواء بني كما هو اصله او عرض له الاعراب قوله هو
الماضي اه كما زعمه المصون زاد بعضهم الجملة من حيث هي جملة
قوله فاعتبر العلامة اه يعني ان العلامة اكتفى في تحقق المعرب

لغة قولان
اصل جميع الافعال لبناء وانما الاعراب فيها بعرض المشابهة
بالاسم لان فيه صرف العبارة عن الظاهر لان المتبادر من مبنى الاصل
انه من ذلك بحسب الصلة دون العروض والمتبادر من اصل البناء
ان اصله ان يبني سواء بني كما هو اصله او عرض له الاعراب قوله هو
الماضي اه كما زعمه المصون زاد بعضهم الجملة من حيث هي جملة
قوله فاعتبر العلامة اه يعني ان العلامة اكتفى في تحقق المعرب

المعرب اه فاعلم
المتن في هذه النسخة في قوله اعلم
المتن في هذه النسخة في قوله اعلم

الاستحقاق وادراكه في الاستحقاق
المتن في هذه النسخة في قوله اعلم
المتن في هذه النسخة في قوله اعلم

الاستحقاق وادراكه في الاستحقاق
المتن في هذه النسخة في قوله اعلم
المتن في هذه النسخة في قوله اعلم

حاشية مولانا عبد الغفور رحمة الله تعالى
الحاشية على قوله
حاشية على قوله
حاشية على قوله

[illegible]

المشاهدة الى ان ليس في نفس التعريف فساد بل الفساد في المقصود
من التعريف وبيان ان المقصود من تعريف العرب ان يعلم المعرب وجهه الى
لان يكون وسط الحكم بان هذا او ذلك مما يختلف آخر باختلاف العوامل
بان يقال هذا معرب وكل معرب مما يختلف آخر باختلاف العوامل
فمن اما يختلف آخر باختلاف العوامل ولا شبهة في حصول الوجه

[illegible]

من استغلات
 الحرب قبل ان يدخل الحرب فساد
 ما قبل من سوء الاختلاف وان لم يتوقف على
 سوء الحرب بالنظر الى
 العلم الصحيح وهو الذي من
 بالنظر الى كذا في حق
 يعرف اختلاف الادوار
 بالتميز لا يتطالع
 عيننا فحين ان يكون
 بغير ان هذا المثل
 العرب فهو للمرب
 فيلزم تقدم
 محاذ وان يكون
 التوقف ان يكون
 سوى الاختلاف

[illegible][illegible][illegible]

[illegible]

الصالح من تعريف المصاحح ان يقر به في قام زيد معزاي مركب يشبه بيني لاصل
وكل معزاي ما يختلف آخره باختلاف العوامل فزيد ما يختلف آخره باختلاف العوامل
بخلاف تعريف الجمهور فان الوجه الحاصل منه غير صالح لان يكون وسط اللزوم تقدم
الشيء على نفسه في ضمن الدورا ولا في ضمنه وذلك لانك اذا قلت زيد في المثال المذكور
معزاي ما يختلف آخره باختلاف العوامل وكل معزاي ما يختلف آخره باختلاف
العوامل فزيد ما يختلف آخره باختلاف العوامل لزما ان يكون الصغرى عين
النتيجة والصغرى مقدمة والنتيجة متأخرة عنها ابتداء وبواسطة الدليل
فيلزم تقدم الشيء على نفسه قد اشار الى الصغرى بقوله من معرفة العرب اي من
معرفة ان هذا هو ذلك معزاي الى النتيجة بقوله ان يعرف انه اي ما عرف
انه معزاي ما يختلف آخره باختلاف العوامل الى بواسطة بقوله حصلت بعفنة
هذا الاختلاف وتعريفه به اي بسبب معرفة مفهوم الاختلاف وتعريف
مفهومه به فان التصديق بان هذا معزاي يتوقف على تصور المعزاي الحاصل

تذکرہ

[illegible]

<p>لقد قلنا ان ان يكون الصبر في كل شيء لا يكون ولا في كل شيء ولا في كل شيء الوسط في كل شيء ولا في كل شيء الفرق بالاجال والتوقف الحدود بغير التوقف سبحان الله</p>	<p>في النسخة متاخفة عنها ابتداء ابدوا بوسطها ان التوقف على التوقف على التوقف فان قلنا ان التوقف على التوقف الوسط لا يكون التوقف على التوقف ابتداء فان قلنا ان التوقف الاول الا انه</p>	<p>ثبت للوسط ابتداء على التوقف على التوقف كان التوقف على التوقف على التوقف توقف على التوقف على التوقف على التوقف على التوقف على التوقف ضمن التوقف على التوقف على التوقف الاول ١٢</p>
--	--	--

[illegible]

على قول في صورة آتية في الرضى
فان تعدلان في تقديره اي مختلفا
كان في اللفظ واللفظ في الصورة
التي فيها ذكره لا على جملتها
التي فيها ذكره لا على جملتها
التي فيها ذكره لا على جملتها
التي فيها ذكره لا على جملتها

اي صورة اخرى او تقديره اي مختلفا
نفسه لا فرق كما في مثلي وتقديره
تقديره بالصفة فقط كما في جلي
بحسب الفضل والحكم وان كان يمنع
اختلاف لفظا وتقديره اي اختلاف
على عام وانما يقل اختلافه لفظا

على قول في الرضى
فان تعدلان في تقديره اي مختلفا
كان في اللفظ واللفظ في الصورة
التي فيها ذكره لا على جملتها
التي فيها ذكره لا على جملتها
التي فيها ذكره لا على جملتها
التي فيها ذكره لا على جملتها

على قول في الرضى
فان تعدلان في تقديره اي مختلفا
كان في اللفظ واللفظ في الصورة
التي فيها ذكره لا على جملتها
التي فيها ذكره لا على جملتها
التي فيها ذكره لا على جملتها
التي فيها ذكره لا على جملتها

على قول في الرضى
فان تعدلان في تقديره اي مختلفا
كان في اللفظ واللفظ في الصورة
التي فيها ذكره لا على جملتها
التي فيها ذكره لا على جملتها
التي فيها ذكره لا على جملتها
التي فيها ذكره لا على جملتها

ان الاعراب يوضع المعاني في ترتيب فساد لا التباس والموضع ومن يزل الفساد بالذات
هو الحركات والحروف قال الشيخ الرضي الظاهر اصطلاحهم ان الاعراب هو الاختلاف
ان البناء ضده وهو عدم الاختلاف اتفاقا ولا يطلق البناء على الحركات وفيه
نظر لان في المعربين اختلاف وسببه قديين ان الاختلاف لا يناسب بل
لا يصح ان يجعل اعرابا فعيين ان يكون سببه اعرابا واما الطبع فليس الا عدم
الاختلاف اى التباين على حالة واحدة اذ لا حاجة فيه الى سبب يقتضيه بل يكفي
عدم سبب الاختلاف فعيين ان يكون نفسه بناء وليس الحركة او السكون
في آخر سببا لعدم الاختلاف حتى يطلق البناء على الحركات والتقابل بين
عدم الاختلاف وبين سبب الاختلاف من حيث هو كذلك حاصل في
المجمل وذلك كاف في جعلها متقابلين قوله يعنى لفاعلية قال الشيخ الرضي
المعاني المتوقعة هي كون الاسم عمدة وفضلة بلا واسطة بحرف الجواب واسطة
قال المتعوية على صيغة اسم الفاعل لا على صيغة اسم المفعول كما توهم
بعضهم حتى يكون المعنى ان الاسماء تآخذها على سبيل المناوبة وذلك

قوله لا يخلو من الاعراب ان كان فاعلا من الاعراب فكان فاعلا من الاعراب فكان فاعلا من الاعراب فكان فاعلا من الاعراب	قوله لا يخلو من الاعراب ان كان فاعلا من الاعراب فكان فاعلا من الاعراب فكان فاعلا من الاعراب فكان فاعلا من الاعراب	قوله لا يخلو من الاعراب ان كان فاعلا من الاعراب فكان فاعلا من الاعراب فكان فاعلا من الاعراب فكان فاعلا من الاعراب
---	---	---

المفعول في الاعراب
قوله لا يخلو من الاعراب
ان كان فاعلا من الاعراب
فكان فاعلا من الاعراب
فكان فاعلا من الاعراب
فكان فاعلا من الاعراب

قوله لا يخلو من الاعراب
ان كان فاعلا من الاعراب
فكان فاعلا من الاعراب
فكان فاعلا من الاعراب
فكان فاعلا من الاعراب

من الحرف الذي يقيم وهو لا يقضي ان يرفع
الاعراب في آخر الاسم فانه ان وصفنا الوسط
او الاول يكون متاخرا بالذات عن الحرف الذي
يتبعه قوله في سائر المواضع مع الدلالة
الحرف فلا يصح قول السائل ان الحركات مع الدلالة
مولا ناعدا في سائر المواضع مع الدلالة
عنه قوله لا يرفع في آخر الاسم فانه ان وصفنا الوسط
من الحرف الذي يقيم وهو لا يقضي ان يرفع
الاعراب في آخر الاسم فانه ان وصفنا الوسط
او الاول يكون متاخرا بالذات عن الحرف الذي
يتبعه قوله في سائر المواضع مع الدلالة

او جعل فجاءنا لئلا يقال على التقديرات الاولى ان وضع الاعراب بحرف لا نأقوله اذا
تعيين وضع الاصل تعيين وضع حرف وهو متجاوئ الاسفل بقدر الامكان لا التوقيف بالرفع
الاصول قوله الاعراب على صفة صفة المسئلة والمدلول وذلك بناء على ان الفاعلية
ومقابلها صفة المدلول وقد جعلها الشيخ الرضي صفة الدال وهو كونه مدلول وفضله
فقال جعل الاعراب في الاخر لان الدال على الوصف هو الموضوع قوله فالانسب يكون
الدال عليها ايضا متاخرا عن الالف عليه ان قيل ان الحركات الاعرابية مع الالف والآخر
الاعرابية انفسها واخر قولهم يتاخر الدال عليها عن الدال عليه لا يجاب بان المراد بيان
حال الاعراب بالحركة التي هو الاصل فالمراد بالتاخر التاخر في الالف والانسب في الاشبهة
في تاخرها الدال في انما تابعة للحرف لا نقول تاخرها الدال في لارها اينا وضعت
يجاب بان المقصود بيان الاعراب بالحركة لما ذكر وهو متاخر بحسب ما ن عن الحرف
كما صرح به الشيخ الرضي قال ان الحركات ابعاض حروف العلة فضم الحرف

ان الحرف الذي يقيم وهو لا يقضي ان يرفع
الاعراب في آخر الاسم فانه ان وصفنا الوسط
او الاول يكون متاخرا بالذات عن الحرف الذي
يتبعه قوله في سائر المواضع مع الدلالة
الحرف فلا يصح قول السائل ان الحركات مع الدلالة
مولا ناعدا في سائر المواضع مع الدلالة
عنه قوله لا يرفع في آخر الاسم فانه ان وصفنا الوسط
من الحرف الذي يقيم وهو لا يقضي ان يرفع
الاعراب في آخر الاسم فانه ان وصفنا الوسط
او الاول يكون متاخرا بالذات عن الحرف الذي
يتبعه قوله في سائر المواضع مع الدلالة

في الجوارات بها فاعطية والفتحة والفتحة بالمدلول لا القاتبة اللفظ لا لان الدال على الوصف بعد المدلول ذات الوصف بعد الوصف فكذا الدال عليها سواء اللفظ قوله لا نأقوله تاخر الدال في	الفاطية ومقابلها صفات الدال في نفسه لانه جعلها توسط حرف او توسط ما ذكره الشيخ الرضي نسب النظر الى الاصطلاح وما ذكره الشيخ الشوكة مدلول الاعراب في غير ملاشك الدال في	له قوله ربه جاءنا لئلا يقال على التقديرات الاولى ان وضع الاعراب بحرف لا نأقوله اذا تعيين وضع الاصل تعيين وضع حرف وهو متجاوئ الاسفل بقدر الامكان لا التوقيف بالرفع الاصول قوله الاعراب على صفة صفة المسئلة والمدلول وذلك بناء على ان الفاعلية ومقابلها صفة المدلول وقد جعلها الشيخ الرضي صفة الدال وهو كونه مدلول وفضله فقال جعل الاعراب في الاخر لان الدال على الوصف هو الموضوع قوله فالانسب يكون الدال عليها ايضا متاخرا عن الالف عليه ان قيل ان الحركات الاعرابية مع الالف والآخر الاعرابية انفسها واخر قولهم يتاخر الدال عليها عن الدال عليه لا يجاب بان المراد بيان حال الاعراب بالحركة التي هو الاصل فالمراد بالتاخر التاخر في الالف والانسب في الاشبهة في تاخرها الدال في انما تابعة للحرف لا نقول تاخرها الدال في لارها اينا وضعت يجاب بان المقصود بيان الاعراب بالحركة لما ذكر وهو متاخر بحسب ما ن عن الحرف كما صرح به الشيخ الرضي قال ان الحركات ابعاض حروف العلة فضم الحرف
--	---	---

له قوله ربه
جاءنا لئلا يقال على التقديرات الاولى ان وضع الاعراب بحرف لا نأقوله اذا
تعيين وضع الاصل تعيين وضع حرف وهو متجاوئ الاسفل بقدر الامكان لا التوقيف بالرفع
الاصول قوله الاعراب على صفة صفة المسئلة والمدلول وذلك بناء على ان الفاعلية
ومقابلها صفة المدلول وقد جعلها الشيخ الرضي صفة الدال وهو كونه مدلول وفضله
فقال جعل الاعراب في الاخر لان الدال على الوصف هو الموضوع قوله فالانسب يكون
الدال عليها ايضا متاخرا عن الالف عليه ان قيل ان الحركات الاعرابية مع الالف والآخر
الاعرابية انفسها واخر قولهم يتاخر الدال عليها عن الدال عليه لا يجاب بان المراد بيان
حال الاعراب بالحركة التي هو الاصل فالمراد بالتاخر التاخر في الالف والانسب في الاشبهة
في تاخرها الدال في انما تابعة للحرف لا نقول تاخرها الدال في لارها اينا وضعت
يجاب بان المقصود بيان الاعراب بالحركة لما ذكر وهو متاخر بحسب ما ن عن الحرف
كما صرح به الشيخ الرضي قال ان الحركات ابعاض حروف العلة فضم الحرف

من الحرف الذي يقيم وهو لا يقضي ان يرفع
الاعراب في آخر الاسم فانه ان وصفنا الوسط
او الاول يكون متاخرا بالذات عن الحرف الذي
يتبعه قوله في سائر المواضع مع الدلالة
الحرف فلا يصح قول السائل ان الحركات مع الدلالة
مولا ناعدا في سائر المواضع مع الدلالة
عنه قوله لا يرفع في آخر الاسم فانه ان وصفنا الوسط
من الحرف الذي يقيم وهو لا يقضي ان يرفع
الاعراب في آخر الاسم فانه ان وصفنا الوسط
او الاول يكون متاخرا بالذات عن الحرف الذي
يتبعه قوله في سائر المواضع مع الدلالة

والاعراب تعمل على اطلاق على
التعديين وقوله فان التاخر في الوجود والقياس
التاخر من الاكثر لفظا والتاخر من الاقل في الوجود
الثاني ينبغي على ان يكون الاصل في بناء الاسم
قوله على ان يكون الاصل في بناء الاسم
قوله على ان يكون الاصل في بناء الاسم
قوله على ان يكون الاصل في بناء الاسم

قوله على ان يكون الاصل في بناء الاسم
قوله على ان يكون الاصل في بناء الاسم
قوله على ان يكون الاصل في بناء الاسم
قوله على ان يكون الاصل في بناء الاسم

والحقيقة اتيان بعده بلا فصل بعض الواو وقس عليه اخويه والحركة اذ بعد
الحرف لكتبتا من فطر افعالها به يتوهم انها معكلا بعده واذا اشبعها صادت
حرف مد ويمكن ان يجاب ايضا بان المراد التاخر عن الدال قبله لا المكان
او التاخر عما عد الحرف الاخير فان التاخر عن الاكثر في حكم التاخر عن الكل
قوله ثلثة تشابه الى ان مجموع قوله رفع ونصب وجز خبر واحد يعبر
الحمل على قوله وانواعه فيكون العطف مقدما على الحمل كما في قولاك
البيت سقف وجدان قوله هذه الاسماء الثلاثة اه اعلم ان الحركات
الثلاث تسمى ضمة وفتحة وكسرة سواء كانت بنائية او غير بنائية

قوله على ان يكون الاصل في بناء الاسم
قوله على ان يكون الاصل في بناء الاسم
قوله على ان يكون الاصل في بناء الاسم
قوله على ان يكون الاصل في بناء الاسم

قوله على ان يكون الاصل في بناء الاسم قوله على ان يكون الاصل في بناء الاسم قوله على ان يكون الاصل في بناء الاسم قوله على ان يكون الاصل في بناء الاسم	قوله على ان يكون الاصل في بناء الاسم قوله على ان يكون الاصل في بناء الاسم قوله على ان يكون الاصل في بناء الاسم قوله على ان يكون الاصل في بناء الاسم	قوله على ان يكون الاصل في بناء الاسم قوله على ان يكون الاصل في بناء الاسم قوله على ان يكون الاصل في بناء الاسم قوله على ان يكون الاصل في بناء الاسم
--	--	--

قوله على ان يكون الاصل في بناء الاسم
قوله على ان يكون الاصل في بناء الاسم
قوله على ان يكون الاصل في بناء الاسم
قوله على ان يكون الاصل في بناء الاسم

على حاشية مولانا عبد الغفور
الحاشية للملأ نور محمد
يراد به الغير الاعرابية والاسماء
ايضا مجازا وهو ما في قوله اذا اطلقت بلا تقييد
هذه الاسماء على اطلاقها على غير الاعرابية
ذلك لان اللفظ اراد بها التسمية اطلاقا
وان كان الوجه الاول والتسمية اطلاقا
والثاني يوجب ترجيح النقل على الاشتراك
في ايراد كل معنى من معانيه بغير اشتراك
الى وضع جديد والاصل عدم الحادث الى التسمية
والجواز يعمل على حقيقة المجاز دون الاشتراك في الحقيقة
والجواز يعمل على حقيقة المجاز دون الاشتراك في الحقيقة

قوله على ان يكون الاصل في بناء الاسم
قوله على ان يكون الاصل في بناء الاسم
قوله على ان يكون الاصل في بناء الاسم
قوله على ان يكون الاصل في بناء الاسم

قوله فأنها مستعملة في الحركات البناءية بل في الحركات الغيلاعرابية قوله علقلة
بالترفية كقوله بالضمه فاعلم قوله حقيقة أو حكماً وذلك إذا كان الاسم ^ع وهذا
الوصف يستدعي الرفع لكن قد يتخلف عنه بعله المشابهة بالفضلة ولا يخفى
أن هذا التعميم هو الحق والقولان الرفع والنصب للفاعلية والمفعولية ويكونان
فيما يشابههما بطريق الاستعارة بعيداً لا دليل عليه نعم الرفع والنصب بالفاعل والمفعول
أحق وممن جعل الياء فيها للنسبة وأراد النصلة المنسوبة إلى الفاعل والمفعول ^{محمود} قوله
بحسب المعنى راجع إلى ما في الشرح وتوجيه الشرح أقرب من توجيه الفهم قوله
حقيقة أو حكماً وذلك فيما إذا كان الاسم فضلة قوله أي كون الشيء مضافاً إليه

له قوله
 بنى الكواكب انبى الاعراب
 بنابيه كانت اعرابه بناتك لغة قتل
 قول ذلك كما كان الاسم مودودا كانت
 المرفوعات في علم الفاضل مع اشتراك
 عدة تكون الفاضل عدة من كل وجه حتى لا يجزى
 حذو اصل الجملات ساكن الرغوات
 قولك قد تختلف آذان اللان جود مقتضى الكون
 في جود الخى للابرين ارتفاع المانع ايضا
 قولك تعليم الشريعة الفضل كى فى العلم
 وفيه كان رجا ولا يشبهين
 واسم الابن فى

التيمم أي تيمم الغسل للدلول عليه
 بالظلمة لئلا يخطئوا في الحكم على
 ما يكون الرض علامة لها على الأصالة كما هو
 انظر بخلاف ما ذكره في الإصالة كما هو
 كون الشيء علامة في النسب علامة
 مغفلة حقيقة فائدة مستعان إلى القول بأن الرض
 والنصب للفاعل والفعول بطريق الإصالة
 وما ساءل من المعاني بطريق الاستفارة
 بيان لنقاط

افعال الحجي
 ان الرض والنسب فاعل
 والفعل من كونها عمدة وفضل من كل به
 لكن في الاختصاص يكون الرض والنسب فيما
 هو اهل الشائبة وفيه البداية موجودة في
 اصل النسب وقد اريت في نسخة صحيحة بنحو
 انه خط عليها «عن قول من اجل ديار وفيها
 اتي في فاطمية والنسب للنسبة والبالايت
 الموصون المقدرا في اخذته ١٣ عن قوله
 فتوجب له النبي راجع الى ابي النبي لان
 مورد اعم فاعلم فاطمية فلان في
 قولنا حكم

[illegible]

ان في خبر كان وضعا ولا يشبهين بل هو اسم لا
نفي ان كان في خبر كان فحققت الفضية
ملا فوري رتبة
الاسم في خبر كان وضعا ولا يشبهين بل هو اسم لا
نفي ان كان في خبر كان فحققت الفضية
ملا فوري رتبة

١٢٢
 اي تاجر في كل حال عن ذكر المدة
 والصورة ظاهر الانما اصل اليمين والافضل من
 الوجه والمدة متغيرة على الوجهين معا
 عوارضها هي الشيعة لبيان الارباب
 مع انما سطر لسطول الفضل فلان الارباب
 ذكر في الدين يطبق الشيعة لبيان الارباب
 مذكورة في الارباب ما اختلفت آخذه ليدل على
 حيث قال الاطراف ففقد ما لم تجد ما لم تجد
 المسألة في الصورة ففقد ما لم تجد ما لم تجد
 الصورة ان كانت اعتبارا كونه مقصودة
 يعني ان الغاية وان كانت اعتبارا كونه مقصودة
 معلوم المعلوم انما قصد اصل اليمين عليه
 بالغات وان المعلوم كان الاضداد لبيان الارباب
 فلو انما مقصودة بالذات كان الاضداد لبيان الارباب
 ولا الهام بذكره او ففقد ما لم تجد ما لم تجد
 معلوم انما اعتبارا كونه مقصودة
 على قوله ففقد ما لم تجد ما لم تجد

غير مختص بأحد القبيلتين يعني الاسم والفعل كان لا يدخل في غير الفضلة
كالسنة المفرغ لم يرد أعمالها بقى ما بعده من صوابا كل ذلك مما استفدت من
كلام الشيخ الرضى قال العامل اجيب الى بيانه أما الاختيار جرياً بحكم المعر
بل تعريفه أيضاً اليه لان العامل المذكور في حكمه مراد في تعريفه وإنما آخره
عن الاعراب لانه سبب بعيد للاختلاف والاعراب سبب قريب لتمامه
لاستيفاء ذكر العلل الاربع التي هي مقاصد هذا الفن كما قالوه فان
المعرب مادة والاعراب صورة والدلالة على المعاني غاية والعامل فاعل
وتأخير عن المادة والصورة ظاهر قائماً بتأخير عن الغاية فلا تأخر مذكورة
تبعاً لانساق بيان الصورة اليها اولاً لأنها مقصودة بالذات

قوله لم يرد اعالمها
لان الاحمال يقتضي انقصاص
العامل للمعمل ١٢ قوله فبقي بالبدوا
منصوبا اي بقي بالبعد والواو التي يقتضي مع
والانصوب بالافضل ١٣ قوله لم يرد في
تفرع فان اللزوم ان كسب لذى كرت كيا
يتحقق بعد ما ١٤ قوله وانما اخذه
اي يقتضي انما لان اللازم ان يترك عقيب
تفرع لمعرب حكمه مقدما على
تفرع الآخر ١٥

ان الاعراب سبب
للاختلاف والعامل سبب ليعود
في الذكر لكون الرفع موافقا للطبع ١٦
قوله ولما استيفاد ذكر العمل الرابع ١٧
لاذنه فكل بعد التركيب مع العامل مقصود
مع فهم من تدوين الفخوة ١٨ قوله كذا
في التباين فمما لا يخفى به ما يسهل لادنه
للمعرب التركيب بالعامل على
فخاه وما يلحق الرفع

ويجوز ان ياتي باختلاف
او ان يترك دون كل واحد باختلاف شي
معبودة من العو امل والمعامل في التفسير فلي
ايضا عن طبع الاختلاف الرابع معبودة
الاختلاف وهو الاعراب وما فيه الاختلاف
وهو العرب عما بالاختلاف وهو المقضي ١٩
وعا الاجل الاختلاف والقديم منه الى اليتيم
فلكل الاربعة يكون القديم من المادة
٢٠ قوله فان اخذه من المادة
والصورة ظاهر

على اختلاف الاختلافات في حالته من حيث
 الباطن المتضمن من حيث
 على اختلاف الاختلافات في حالته من حيث
 الباطن المتضمن من حيث

ان الانسان لا يولد في الدنيا بل يولد في الآخرة
 والاشكال في العالم ليس لافعال بل لافعال
 واما ما عايناهم من الحشاشين في الدنيا
 فليس لافعال بل لافعال
 والاشكال في العالم ليس لافعال بل لافعال
 واما ما عايناهم من الحشاشين في الدنيا
 فليس لافعال بل لافعال

أخطأه الله لتقدير الحكم واعتقدوا أنه لا وإن لم يسموا له بل يسمون مؤثرا لا يقال
فيتوقف اثبات التعريف على التبع يعلم ما بعد منه أنه فيفوت الغرض من
تدوين النحو ويطلب ما قبل فحذف المصنف عن تعريف الجبر والمعرب كان العامل الخوفي
تعريفنا نقول فكل مضبوط للمدون وحصر العوامل مؤنة التبع ولا يخفى أنه لو قال
العامل ما يقوم المعنى المقصود للأعراب كان سائما على اعتراضه الأول لأنه نص في الآية
أعلم أن العامل قديقال أنه التوقد بقراءة علامة ما يحدث التكم في اللفظ ويتفرع عليه
ما قالوه من أن رتبة العامل التقديم أما على الأول فلأن للآلة تقدما بالذات على ما هو
الآلة ومن حق المتقدم بالذات أن يتقدم تلفظا ليوافق الوضع الطبع وأما على
الثاني فلأن حق العلامة من حيث هي علامة أن تتقدم على ما هي علامته لتعرفه لا
ثم يعرف ما هي علامته ومن كونه علامة يظهر أيضا ما يقر من أن حق العامل أن يكون
لفظيا لا يقال هو الآلة وعلاقة الأعراب فحقه التقديم عليه على المعربا نأقول تقدم عليه
لا يصحوب دون تقدما على المعرب ولما ثبت ذلك لزم أن يمنع انعقاد علامة العالمية المعنوية
بين الشئين بمعنى أن كلا منهما عامل في الآخر والأمر أن يكون حتى كل منهما التقديم على الآخر
لا يجتمعان مختلفتين كما في كلمة الشرط والشرط فان كلا منهما عامل في الآخر نحو قوله تعالى
أَيَا مَن دَعَا إِلَى هَؤُلَاءِ الْأَسْمَاءِ الْحُسْنَى فان آيا من حيث تضمنت معنى إن وإن دأته معنى التعليق في الفعل

و ان لم يسموه آله آه دفع لما يقال كيف يقال عده آله وقوله	بالآله لا ينافي باعقادكم الآله ما هم التسمية	وما حصل الرض ان طوع علاوة مؤثر	على كونه آله نسبوا العاقل الى السيد محمود مؤثر التمييز الى العباد له حاله نظير في اعتبار
--	---	-----------------------------------	---

[illegible]

لعمري فصل
من مجموع المراسل في موضوع
في الخارج المستعمل قوله في
أما في موضوع كونها
تقتضي الأصلية بحسب الذات
لان ذات المراسل في الذات
أكثر من ذاتها في اعتبار
بذلك الاعتبار المستعمل
في كلامهم في تقدير جمل قوله
في كلامهم في تقدير جمل قوله
مصدر الان ما لم يكن كونه
مصدر اختلاف المصدر في ان يكون
يقول على معنى ما لا بد من كونه
مبين على ما لا بد من كونه
ولا خلاف في ذلك
لعمري فصل
من مجموع المراسل في موضوع
في الخارج المستعمل قوله في
أما في موضوع كونها
تقتضي الأصلية بحسب الذات
لان ذات المراسل في الذات
أكثر من ذاتها في اعتبار
بذلك الاعتبار المستعمل
في كلامهم في تقدير جمل قوله
في كلامهم في تقدير جمل قوله
مصدر الان ما لم يكن كونه
مصدر اختلاف المصدر في ان يكون
يقول على معنى ما لا بد من كونه
مبين على ما لا بد من كونه
ولا خلاف في ذلك

مثل سنون ضراغفه ويظهر خولك جمعك لك في قوله حال الأصل
في الاعراب ان يكون بالحركة الحقة أو لا كما بعض المحروقة فيه انما ليست
لبعضها الا انها ولو سلم ذلك يقتضي الأصلية بحسب الذات لا يكونها
علامة قال في الفتحة نصيبا قال في سر في الحاشية هذا التركيب من فيل
العطف على مولى علمين مختلفين لكن الممول للمقدم مجرد اجازة المصنف
انتبه وذلك لان الفتحة عطف على الضمة والعامل فيها الباء ونصباً عطف
على فعلا والعامل فيه هو الاعراب المقدرة والقرينة عليه المقام لان نصبه بيّن
اقسام الاعراب محالاً وان تقدر الاعراب في نظم الكلام فان لاحظته
كافية في كونه عاملاً وانك ايضاً ان تجعل عاملاً ما هو عامل في الظرف
المستقر قوله ويحتمل النصب على الحالية والمصدية قال في سر
في الحاشية علم معنى انه اعرابية ان القس يمكن بالضمة حال كونهما فوعين
او اعراباً بالضمة اعراب فع وع على هذا القياس نصيباً وجراً التقى قد اشار
بقوله علم معنى الى ملاحظة الاعراب سواء كان في قال المصدر او الفعل
وسواء قدر في نظم الكلام او لم يقدر ولا يخفى ان مجرد هذه العبارة لا يفيد
كون الحركات الثلاث رفعا ونصباً وجراً على تقدير الظرفية والحالية

لعمري فصل من مجموع المراسل في موضوع في الخارج المستعمل قوله في أما في موضوع كونها تقتضي الأصلية بحسب الذات لان ذات المراسل في الذات أكثر من ذاتها في اعتبار بذلك الاعتبار المستعمل في كلامهم في تقدير جمل قوله في كلامهم في تقدير جمل قوله مصدر الان ما لم يكن كونه مصدر اختلاف المصدر في ان يكون يقول على معنى ما لا بد من كونه مبين على ما لا بد من كونه ولا خلاف في ذلك	لعمري فصل من مجموع المراسل في موضوع في الخارج المستعمل قوله في أما في موضوع كونها تقتضي الأصلية بحسب الذات لان ذات المراسل في الذات أكثر من ذاتها في اعتبار بذلك الاعتبار المستعمل في كلامهم في تقدير جمل قوله في كلامهم في تقدير جمل قوله مصدر الان ما لم يكن كونه مصدر اختلاف المصدر في ان يكون يقول على معنى ما لا بد من كونه مبين على ما لا بد من كونه ولا خلاف في ذلك	لعمري فصل من مجموع المراسل في موضوع في الخارج المستعمل قوله في أما في موضوع كونها تقتضي الأصلية بحسب الذات لان ذات المراسل في الذات أكثر من ذاتها في اعتبار بذلك الاعتبار المستعمل في كلامهم في تقدير جمل قوله في كلامهم في تقدير جمل قوله مصدر الان ما لم يكن كونه مصدر اختلاف المصدر في ان يكون يقول على معنى ما لا بد من كونه مبين على ما لا بد من كونه ولا خلاف في ذلك
--	--	--

مصدر الان ما لم يكن كونه
مصدر اختلاف المصدر في ان يكون
يقول على معنى ما لا بد من كونه
مبين على ما لا بد من كونه
ولا خلاف في ذلك
لعمري فصل
من مجموع المراسل في موضوع
في الخارج المستعمل قوله في
أما في موضوع كونها
تقتضي الأصلية بحسب الذات
لان ذات المراسل في الذات
أكثر من ذاتها في اعتبار
بذلك الاعتبار المستعمل
في كلامهم في تقدير جمل قوله
في كلامهم في تقدير جمل قوله
مصدر الان ما لم يكن كونه
مصدر اختلاف المصدر في ان يكون
يقول على معنى ما لا بد من كونه
مبين على ما لا بد من كونه
ولا خلاف في ذلك
لعمري فصل
من مجموع المراسل في موضوع
في الخارج المستعمل قوله في
أما في موضوع كونها
تقتضي الأصلية بحسب الذات
لان ذات المراسل في الذات
أكثر من ذاتها في اعتبار
بذلك الاعتبار المستعمل
في كلامهم في تقدير جمل قوله
في كلامهم في تقدير جمل قوله
مصدر الان ما لم يكن كونه
مصدر اختلاف المصدر في ان يكون
يقول على معنى ما لا بد من كونه
مبين على ما لا بد من كونه
ولا خلاف في ذلك

لعمري فصل
من مجموع المراسل في موضوع
في الخارج المستعمل قوله في
أما في موضوع كونها
تقتضي الأصلية بحسب الذات
لان ذات المراسل في الذات
أكثر من ذاتها في اعتبار
بذلك الاعتبار المستعمل
في كلامهم في تقدير جمل قوله
في كلامهم في تقدير جمل قوله
مصدر الان ما لم يكن كونه
مصدر اختلاف المصدر في ان يكون
يقول على معنى ما لا بد من كونه
مبين على ما لا بد من كونه
ولا خلاف في ذلك
لعمري فصل
من مجموع المراسل في موضوع
في الخارج المستعمل قوله في
أما في موضوع كونها
تقتضي الأصلية بحسب الذات
لان ذات المراسل في الذات
أكثر من ذاتها في اعتبار
بذلك الاعتبار المستعمل
في كلامهم في تقدير جمل قوله
في كلامهم في تقدير جمل قوله
مصدر الان ما لم يكن كونه
مصدر اختلاف المصدر في ان يكون
يقول على معنى ما لا بد من كونه
مبين على ما لا بد من كونه
ولا خلاف في ذلك

قوله في كتابه في علم القياس
يستنبط ما سبق وهو محمول على ما تقدم
والمعنى انك لم تقطع عن اللفظ في علم القياس
الاسماء الستة على ما تقدم
لغيا واما كونها على ما تقدم
فانها لا تضيق عن ذكرها في علم القياس
استلزامه العرب في علم القياس
في علم القياس في علم القياس
على الثاني ان خلاف استعمال العرب
في علم القياس في علم القياس
في علم القياس في علم القياس
في علم القياس في علم القياس

الذي كثيرا ما يجري حكم على شخص في رتبة الحكم على نوعه وحاصل ذلك الاسماء الستة حكمها
كذا قيل في توجيه تلك الاربعة ان اللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ يكون علما والعلم
تاويله بالصفة المشتهرة سماها بما يفهم ان يوم من ابواب الخ بالصفة التي اشتملتها
وهي كونها اسماء ستة وفيها من ترين في اللفظ موضوعا لنفسه قال يا و
دفعنا الخ بالحركة التقديرية او اللفظية وهي حركة ما قبل حروف المد كما قيل للزوم
الاعراب في الوسط والعدل الى خلاف الاصل وهو التقديم مع الغنى عنه
قوله اذ مصغراتها اي يصغر منها ولما قلنا ذلك لان ذولا يصغر

قوله في كتابه في علم القياس
يستنبط ما سبق وهو محمول على ما تقدم
والمعنى انك لم تقطع عن اللفظ في علم القياس
الاسماء الستة على ما تقدم
لغيا واما كونها على ما تقدم
فانها لا تضيق عن ذكرها في علم القياس
استلزامه العرب في علم القياس
في علم القياس في علم القياس
على الثاني ان خلاف استعمال العرب
في علم القياس في علم القياس
في علم القياس في علم القياس
في علم القياس في علم القياس

قوله في كتابه في علم القياس
يستنبط ما سبق وهو محمول على ما تقدم
والمعنى انك لم تقطع عن اللفظ في علم القياس
الاسماء الستة على ما تقدم
لغيا واما كونها على ما تقدم
فانها لا تضيق عن ذكرها في علم القياس
استلزامه العرب في علم القياس
في علم القياس في علم القياس
على الثاني ان خلاف استعمال العرب
في علم القياس في علم القياس
في علم القياس في علم القياس
في علم القياس في علم القياس

قوله في كتابه في علم القياس
يستنبط ما سبق وهو محمول على ما تقدم
والمعنى انك لم تقطع عن اللفظ في علم القياس
الاسماء الستة على ما تقدم
لغيا واما كونها على ما تقدم
فانها لا تضيق عن ذكرها في علم القياس
استلزامه العرب في علم القياس
في علم القياس في علم القياس
على الثاني ان خلاف استعمال العرب
في علم القياس في علم القياس
في علم القياس في علم القياس
في علم القياس في علم القياس

قوله في كتابه في علم القياس
يستنبط ما سبق وهو محمول على ما تقدم
والمعنى انك لم تقطع عن اللفظ في علم القياس
الاسماء الستة على ما تقدم
لغيا واما كونها على ما تقدم
فانها لا تضيق عن ذكرها في علم القياس
استلزامه العرب في علم القياس
في علم القياس في علم القياس
على الثاني ان خلاف استعمال العرب
في علم القياس في علم القياس
في علم القياس في علم القياس
في علم القياس في علم القياس

[illegible]

وظهور مقابلة مثل الاول وترك الثاني قال كعصا وعلامي خبر مبتدأ
 محذوف في التقدير هو أي ما تعد وعصا وامثاله وعلامي امثاله أو صفة
 مصدر محذوف أي تعد كعصا وعصا وعلامي ان جعلت الكاف اسمية جازما
 ان يكون كعصا وعلامي لا من قوله تعد أو بيا ناله قوله مطلقا على التقدير الاول
 حال من مدخول الكاف والعامل فيه ما يتضمنه الكاف من معنى التمثيل وما يفهم
 من الكلام من التعد أو تقدير الأعراب على التقدير الثاني حال مما اضيفت اليه
 اليه التعد المحذوف أو ظرف أو مصدر لذلك المحذوف والمعنى كتعد
 في زمان مطلق أو تعد مطلقا وعلى التقدير الثالث حال من قوله كعصا
 وعلامي والعامل فيه ما هو عامل في ظرف المستقر أو ظرف لذلك العامل
 قوله فان ألف ما دام الفا قوله وكما في الاسم العرب بالحركة لم يقل وكما
 في الاسم المفرد كما قيل ليدخل فيه الجمع المكسر وجمع المؤنث السالم ولو
 قيل بالحركة لفظا كان أولى ليخرج مثل عصا فان تعد الأعراب فيه

۱۱ قول و دان
 جعلت الکاف سبیه بخلاف اولاد
 جعلت خزینة مال و بجزایر مال و کوفت من هم و علی بن
 ۱۲ قول و دان
 جعلت منی منصرف فی زمان الملک فی غیره
 ۱۳ قول و دان
 جعلت منی منصرف فی زمان الملک فی غیره
 ۱۴ قول و دان
 جعلت منی منصرف فی زمان الملک فی غیره

السعد خدوت برنگ
 وادخرا اسطفا ایضی فیقیدینجی
 وانیانی اثباتشکست
 با هوامال نفرت
 مال انظر
 قول از طرف
 الاف اذا اقلبت
 قول غیل فی
 رسام کسما
 لا ادرایه
 قول از طرف
 مال انظر
 قول از طرف
 الاف اذا اقلبت
 قول غیل فی
 رسام کسما
 لا ادرایه
 قول از طرف
 مال انظر
 قول از طرف
 الاف اذا اقلبت
 قول غیل فی
 رسام کسما
 لا ادرایه

ان ثبوت المقابلة غير ممنوع من ذلك لا غير المختصة بالجزء وان يحذف الكسر والتنوين
كما ذهب اليه بعضهم قال من تسع مبنية بقوله وهي على نحو فلا حاجة اذن الى التقييد
العلتين بكونهما ابعدين من الصريح حتى يلزم تعريف الشيء بما يسهل وايضا استقر
قول من على تسع او من تسع على الاول وفق بقوله ولو واحدة منها وبما في البيت
اعني قوله وانع الصر تسع قوله اي العدل التسع مجموع ما في هذين البيتين فذلك باعتبار
تقدم العطف على الحكم كقولك البيت سقف فجدان قال قيس سر في الحاشية اوله ونوع الصر
تسع كما اجتمعت ثنتان منها فالصر وتصويبت انتهى هذه الايات لا يبعد ان يبدى التحو
ولفان لم يذكرها حتى يكون لغنى عن التعريف ولا التعريف المستفاد منه غير جامع لعدم صدق
على ما فيه علة تقوم مقامها الا بضرب من التكلف بان يقال المراد اجتماع التثنية حقيقة
او حكما قوله مجرد المحافظة فخرجت عن التراخي واريد به مجرد المشاركة وذلك
لان ثبوت العلية للجمع ليس متأخرا عن ثبوتها لما سبق وكذا الحال في
التركيب قال والنون فيه مساهلة اذا علة مجموع الالف والنون

۱۷
قولہ روانِ خوفتہ
عظمت علی الخشیہ والافتقار والافتقار علی الخشیہ بان
یخوت فی الخشیہ والافتقار والافتقار علی الخشیہ بان
و یقول فی الخشیہ والافتقار والافتقار علی الخشیہ بان
فی الخشیہ والافتقار والافتقار علی الخشیہ بان

الذي هو قوله
قوله اذن تسبح على علمي تعرف نفسك على ما قال
الذي ان يهويه وبعدها على ما قال
اي ودونه

كان
مفتقدان القوسود من
التي تميزت
الاوصاف بل ان كانت احسن من بعض
الافعال في الجمع والاولاد والاولاد
الافعال في الجمع والاولاد والاولاد
في بحث ائمت در ما نوبت الصفات الى
انتي اولى صفات الصفات الى
بالمجموع في قوله

[illegible]

مولا ناعبد الغفور رحما الله

فلم يوافق مع العلية بالثاني المرفوعة وان كانت متعنة من التاء ولعل المصنف يعتبرها
لان مرفوعة الاصل من درجته في اعتبار الوصف كالأصل ومنع ضم الثاني لاحتياطه
وان كان القياس يقتضي كنهه شبه بالثاني من الالف النون الزائدين قوله
اشارة الى قسمي الثاني يعني ان الثاني المفظ معتبر وان كان مع التذكير للحقيقة
الذي يعتبرت انث الفاعل مفعلا يقال جاء طلحة وكذا المفعول الذي خفي في العلامة
قوله من حيث استأ على عتين انه انما قال ذلك لان الحكم ايضا الى العلة حقيقة
لا الى ما في العلة ورجح المصنف الى جواحه الامرين من العلتين وما يقوم مقامهما

قوله
المرفوعة في انثي لا يوافق مع العلية بالثاني المرفوعة وان كانت متعنة من التاء ولعل المصنف يعتبرها لان مرفوعة الاصل من درجته في اعتبار الوصف كالأصل ومنع ضم الثاني لاحتياطه وان كان القياس يقتضي كنهه شبه بالثاني من الالف النون الزائدين قوله اشارة الى قسمي الثاني يعني ان الثاني المفظ معتبر وان كان مع التذكير للحقيقة الذي يعتبرت انث الفاعل مفعلا يقال جاء طلحة وكذا المفعول الذي خفي في العلامة قوله من حيث استأ على عتين انه انما قال ذلك لان الحكم ايضا الى العلة حقيقة لا الى ما في العلة ورجح المصنف الى جواحه الامرين من العلتين وما يقوم مقامهما

قوله
اشارة الى قسمي الثاني يعني ان الثاني المفظ معتبر وان كان مع التذكير للحقيقة الذي يعتبرت انث الفاعل مفعلا يقال جاء طلحة وكذا المفعول الذي خفي في العلامة قوله من حيث استأ على عتين انه انما قال ذلك لان الحكم ايضا الى العلة حقيقة لا الى ما في العلة ورجح المصنف الى جواحه الامرين من العلتين وما يقوم مقامهما

قوله
اشارة الى قسمي الثاني يعني ان الثاني المفظ معتبر وان كان مع التذكير للحقيقة الذي يعتبرت انث الفاعل مفعلا يقال جاء طلحة وكذا المفعول الذي خفي في العلامة قوله من حيث استأ على عتين انه انما قال ذلك لان الحكم ايضا الى العلة حقيقة لا الى ما في العلة ورجح المصنف الى جواحه الامرين من العلتين وما يقوم مقامهما

على سبيل المثال...
ان الحكم انما يوجب...
على انثي...
قوله...
اشارة الى قسمي الثاني...
قوله من حيث استأ على عتين...
لا الى ما في العلة...
رجح المصنف الى جواحه الامرين...
من العلتين...
وما يقوم مقامهما

قوله...
اشارة الى قسمي الثاني...
قوله من حيث استأ على عتين...
لا الى ما في العلة...
رجح المصنف الى جواحه الامرين...
من العلتين...
وما يقوم مقامهما

طعنوا في ما قال من قوة الكسرة لان
قوله لا يجرى في صورة مفتوحة يظن انه
قوله لان الاصل في انشاد الى افتحة يظن انه
قوله لان الاصل في انشاد الى افتحة يظن انه

عن التاء واللام في قوله لا يجرى في صورة مفتوحة
قوله لا يجرى في صورة مفتوحة يظن انه
قوله لا يجرى في صورة مفتوحة يظن انه

فلا ينبغي بهذه المشاهدة ضعفها مع ضعف الفعل في البناء ولا يعطى على الفعل
لخلوهم من المعنى الفعلي بل يزرع بها علاقة لا عراب وهو التنوين ثم يتبعه الكسر وينزع
معاً قوله منع منه لا عراب وفيه تقدم الكسرة على التنوين إشارة الى ذلك او منع التنوين
اولاً ثم اتبع الكسرة فبعض المصنفين في الايضاح وما ليشيخ الرضوي في الثاني بعد
الكسرة ضرورة عو التنوين وعدم ضرورة عوها وإنما اتبع الكسرة التنوين لان
التنوين يحذف ولا تتبع الضرايض كما في الوقف واللام والاضافة فاراد والنقص
اولاً لانه على انه لم يسطر المشاهدة الفعل فخذ فواضلة الكسرة التي لا تدخل الفعل و
قال المصنف انما يتبع لان الكسرة تلازم التنوين يعني ان أي موضع يدخل التنوين يدخل
الكسرة فالتنوين من غير عوض انتهى الكسرة ايضا لانها لازمة وانما قال من غير عوض
اذ لو انتهى التنوين مع العوض هو اللام والاضافة لم ينتف الكسرة وجو العوض
المعوض قول لان المعدل في رفع المعدل اعني ان الأصل بقاء الاسم على حاله قوله
والوصف فرع الموصول توقف معناه على ما يقوم به قوله لانك تقول قائم الى
آخر فهو فرع اللفظ وانما غلب اللفظ على المؤنث كان فرعاً له في المعنى هكذا قاله
وفي بحثه ان التانيث طار على قائم مطلقاً لا على قائم من حيث هو مجرد عن التاء

قوله لا يجرى في صورة مفتوحة يظن انه	قوله لا يجرى في صورة مفتوحة يظن انه	قوله لا يجرى في صورة مفتوحة يظن انه
قوله لا يجرى في صورة مفتوحة يظن انه	قوله لا يجرى في صورة مفتوحة يظن انه	قوله لا يجرى في صورة مفتوحة يظن انه
قوله لا يجرى في صورة مفتوحة يظن انه	قوله لا يجرى في صورة مفتوحة يظن انه	قوله لا يجرى في صورة مفتوحة يظن انه

الاصح ان يجرى في صورة مفتوحة يظن انه
قوله لا يجرى في صورة مفتوحة يظن انه
قوله لا يجرى في صورة مفتوحة يظن انه

قوله لا يجرى في صورة مفتوحة يظن انه
قوله لا يجرى في صورة مفتوحة يظن انه
قوله لا يجرى في صورة مفتوحة يظن انه

ما استعمل منه في معنى الزيادة فآخره ليس لك لأنه نقل إلى معنى لا غير قلنا نختار
الاول ونقول ذكره الشيخ الرضى من ان القياس في آخره لا يصلح الاستعمال في
الوجه الثالث لكن عدل عما كان حقه تعريته عن معنى الزيادة المستزقة لاحدها
ولما كان العدل بالقياس إلى مقتضى الوضع والوضع لا يقتضي لحد ابعينه من
الثالث بل يقتضي احدها لا ابعينه لانه على العدل عن لازم بخصوصه واجتهاد جليل
في التغيير التفسير ما ذكره ظهر صدق تعريفه عليه على جميع التقادير قوله فقال
بعضهم انه معدول عما فيه اللام ^{بغير} لزوم المطابقة للموصوف افراد او شئيه جمعاً
وتدكيرو تانيها كما هو شأن السمع على اللام قيل لكن يدفع لزوم تخالف المعدول
والمعدول عنه تنكيراً وتعريفاً ^{بغير} آجيب بجواز عدول الالهام لفظاً ومعنى كافي
سبحاً اذا دلت به سبحانه عينا وهو سبحانه ليلتك فانه معدول عن السحر لفظاً ومعنى
اما لفظ فلان كل جنس اطلق واريد به فرد معين من افرادة فلان من كلام الحمد
سواء صارت بالغالبة علماً فهو النجم والا نحو قصده فرعون الرسول اما معنى
فلانه لو كان معنى اللام محفوظاً في البني تضمنه معنى الحرام انه معز وغير معز

سنة ١٢٠٠ هـ
قوله تعالى: "وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ"
الكتاب الذي أنزلنا إليك
الكتاب الذي أنزلنا إليك
الكتاب الذي أنزلنا إليك

من الامور التي لا بد من معرفتها
الاصول التي هي اساس كل علم
غير ان في هذه الامور اصولها
من الامور التي لا بد من معرفتها
الاصول التي هي اساس كل علم

طایفه انوری ایندیگر
 صدق ناموسیت العدل علی او علی صاحب
 الصفایه علی تقوی که در هند و مدائن و لیسوت
 بالام نام و در بعضی صورتها حکایت امداد اللام
 بنیون را که در مدائن علی تقوی بن
 الانوری بن حکایت

علی حاشیہ مولانا عبد
رحیم الدقالی

دہو باطل علیہ السلام کی قیادت میں
اردت الظالمین مع التین کی قیادت میں
لحمۃ محمد اور دلت الاول فقط کی قیادت میں
انی فقط محمدیہ علیہ السلام کی قیادت میں
لغور

عبدللاهم عن التوفيق الى التيسير وفلاح
مخالفات المذكور كونه معدولا عليه السلام مستند
توفيق على استعمال مخالفات المذكور
تتبعوا ايضا في
الملك

[illegible]

في المشهور وذلك بالعدل والعلمية المقدسة كما في حالة الرفع عند بتميم فانه معد
عن الامس وغيره منصرف بالعلمية المقدسة والعدل اما حالتي النصب والجر فيمنع عن
وكضحي اذا ادت به ضحي يوجب عند الجمهور والقياس يقتضي ان يكون صحيح
وماء معينين كما في صحرم انما منصرفان اتفاقا قوله وقال
بعضهم هو معدل عما ذكره من يؤيد شيوع توافق المعدول المعدل عنه
في التعريف والتكثير لكن يبيحونه لزوم المطابقة للموصوف مع ان
المستعمل من لا يطابق الموصوف وعدل ظواهر المثنى الجمع والمؤنث

في المشهور وذلك بالعدل والعلمية المقدسة كما في حالة الرفع عند بتميم فانه معد
عن الامس وغيره منصرف بالعلمية المقدسة والعدل اما حالتي النصب والجر فيمنع عن
وكضحي اذا ادت به ضحي يوجب عند الجمهور والقياس يقتضي ان يكون صحيح
وماء معينين كما في صحرم انما منصرفان اتفاقا قوله وقال
بعضهم هو معدل عما ذكره من يؤيد شيوع توافق المعدول المعدل عنه
في التعريف والتكثير لكن يبيحونه لزوم المطابقة للموصوف مع ان
المستعمل من لا يطابق الموصوف وعدل ظواهر المثنى الجمع والمؤنث

في المشهور وذلك بالعدل والعلمية المقدسة كما في حالة الرفع عند بتميم فانه معد
عن الامس وغيره منصرف بالعلمية المقدسة والعدل اما حالتي النصب والجر فيمنع عن
وكضحي اذا ادت به ضحي يوجب عند الجمهور والقياس يقتضي ان يكون صحيح
وماء معينين كما في صحرم انما منصرفان اتفاقا قوله وقال
بعضهم هو معدل عما ذكره من يؤيد شيوع توافق المعدول المعدل عنه
في التعريف والتكثير لكن يبيحونه لزوم المطابقة للموصوف مع ان
المستعمل من لا يطابق الموصوف وعدل ظواهر المثنى الجمع والمؤنث

في المشهور وذلك بالعدل والعلمية المقدسة كما في حالة الرفع عند بتميم فانه معد
عن الامس وغيره منصرف بالعلمية المقدسة والعدل اما حالتي النصب والجر فيمنع عن
وكضحي اذا ادت به ضحي يوجب عند الجمهور والقياس يقتضي ان يكون صحيح
وماء معينين كما في صحرم انما منصرفان اتفاقا قوله وقال
بعضهم هو معدل عما ذكره من يؤيد شيوع توافق المعدول المعدل عنه
في التعريف والتكثير لكن يبيحونه لزوم المطابقة للموصوف مع ان
المستعمل من لا يطابق الموصوف وعدل ظواهر المثنى الجمع والمؤنث

في المشهور وذلك بالعدل والعلمية المقدسة كما في حالة الرفع عند بتميم فانه معد
عن الامس وغيره منصرف بالعلمية المقدسة والعدل اما حالتي النصب والجر فيمنع عن
وكضحي اذا ادت به ضحي يوجب عند الجمهور والقياس يقتضي ان يكون صحيح
وماء معينين كما في صحرم انما منصرفان اتفاقا قوله وقال
بعضهم هو معدل عما ذكره من يؤيد شيوع توافق المعدول المعدل عنه
في التعريف والتكثير لكن يبيحونه لزوم المطابقة للموصوف مع ان
المستعمل من لا يطابق الموصوف وعدل ظواهر المثنى الجمع والمؤنث

في خبر من عن الصادق عليه السلام قال اذا
كان في الرجل من ايمان من وجوه الايمان لم يزل
يكون في قلبه نور الله تعالى
في خبر من عن الصادق عليه السلام قال اذا
كان في الرجل من ايمان من وجوه الايمان لم يزل
يكون في قلبه نور الله تعالى
في خبر من عن الصادق عليه السلام قال اذا
كان في الرجل من ايمان من وجوه الايمان لم يزل
يكون في قلبه نور الله تعالى

في خبر من عن الصادق عليه السلام قال اذا
كان في الرجل من ايمان من وجوه الايمان لم يزل
يكون في قلبه نور الله تعالى
في خبر من عن الصادق عليه السلام قال اذا
كان في الرجل من ايمان من وجوه الايمان لم يزل
يكون في قلبه نور الله تعالى
في خبر من عن الصادق عليه السلام قال اذا
كان في الرجل من ايمان من وجوه الايمان لم يزل
يكون في قلبه نور الله تعالى

نحو الاعمال او بداهة صاحب قوله قياسي فاعلام مؤنث فعل ان كانت التسمية عليه
الاكثر ان اعترض عليه بان فعله انما يجمع على فعل اذا كان مذكرة مجموعا على فعل الاض
واجمع مجموع على اجمع جمع قوله وان كانت اسماء ان تجمع على فعال بالتكثير او
فعلوات بالتصحيح وعليه ابو علي يرد عليه ان جمعا لو كان اسما لكان اجمع ايضا
كذلك فجمعه على اجمع شاذ اذا يجمع هذا الجمع الا الوصف والعلم وان يقول ان
علم جنس قوله الاخر الصفة لاصليته بان صار بالغلبة في باب التأكيد اسم اليه شبه
المصنف جمه الله واعترض عليه بانه لو كان صفة فلما ان يكون من باب جر جمه
او من باب الافضل فان كان الاول المصنف جمع اجمع على اجمع لان جمه باعتبارها
الاصل على فعل كمر وباعتبار معناه الاسمي افعال كسا وروان كان الثاني لو يكن
مؤنث اجمع جمعا بل يجب ان يكون مؤنث جمع كافضل وفضيلة واجاب عنه
الشيخ الرضوي انه اسم التفضيل في الاصل فعنه قرأت الكتاب اجمع انه اتم جمعا

في خبر من عن الصادق عليه السلام قال اذا
كان في الرجل من ايمان من وجوه الايمان لم يزل
يكون في قلبه نور الله تعالى
في خبر من عن الصادق عليه السلام قال اذا
كان في الرجل من ايمان من وجوه الايمان لم يزل
يكون في قلبه نور الله تعالى
في خبر من عن الصادق عليه السلام قال اذا
كان في الرجل من ايمان من وجوه الايمان لم يزل
يكون في قلبه نور الله تعالى

في خبر من عن الصادق عليه السلام قال اذا
كان في الرجل من ايمان من وجوه الايمان لم يزل
يكون في قلبه نور الله تعالى
في خبر من عن الصادق عليه السلام قال اذا
كان في الرجل من ايمان من وجوه الايمان لم يزل
يكون في قلبه نور الله تعالى
في خبر من عن الصادق عليه السلام قال اذا
كان في الرجل من ايمان من وجوه الايمان لم يزل
يكون في قلبه نور الله تعالى

في خبر من عن الصادق عليه السلام قال اذا
كان في الرجل من ايمان من وجوه الايمان لم يزل
يكون في قلبه نور الله تعالى
في خبر من عن الصادق عليه السلام قال اذا
كان في الرجل من ايمان من وجوه الايمان لم يزل
يكون في قلبه نور الله تعالى
في خبر من عن الصادق عليه السلام قال اذا
كان في الرجل من ايمان من وجوه الايمان لم يزل
يكون في قلبه نور الله تعالى

في خبر من عن الصادق عليه السلام قال اذا
كان في الرجل من ايمان من وجوه الايمان لم يزل
يكون في قلبه نور الله تعالى
في خبر من عن الصادق عليه السلام قال اذا
كان في الرجل من ايمان من وجوه الايمان لم يزل
يكون في قلبه نور الله تعالى
في خبر من عن الصادق عليه السلام قال اذا
كان في الرجل من ايمان من وجوه الايمان لم يزل
يكون في قلبه نور الله تعالى

[illegible]

وقراءة من كل شيء ثم جرد عن معنى الزيادة فعذر عن لزوم اسم التفضيل فو كما آخر
فصار في حكم الحر لفظا ومعنى فصح ان يكون مؤنثا جمعاً كحرء كما يصح حسناء وحشنة
في حسن وحسن مجردين في حكم الحر ومعنى وفي بحث لانه قد صار اسما كما صرح به المصنف
فلا يكون في حكم الحر معنى قوله على ذكرنا اه لا يفسر معنى الخروج عن الصيغة الأصلية

[illegible][illegible]

انما هذا كلامي في هذا الموضوع
 فكم من مصادق ويكونوا طوعا او
 كان في الخارج من ذكركم في
 لولا اني كنته لتعيب قولي في الامور
 حتى لا يحتاج الى تكرار من ذكركم
 قبل ذلك لا غلظ ان المرد من الخروج
 والصيغة لا صليته اعتبارا من ذكركم
 سلك طريق التدرج في الجواب فاجاب
 سلك طريق التدرج في الجواب فاجاب
 الا بالبع بناء على عدم الجواب فاجاب
 المرد من الخروج اعتبارا من ذكركم
 بالاسد لا بل بعد ان وضع ان المرد
 ذلك لا بل بعد ان وضع ان المرد
 على قوله عن معنى قوله عن
 واستعمل بمعنى تفصيلي
 لوانه اسم تفصيلي

[illegible]

عبد الفتولا حمداً لله تعالى
على حاشيته مولانا
الحاشية للأنوار محمد
صينته الأصلية فيكون سعد ولا داء
الفتور في دجوان يكون
كم لا يكون

[illegible]

کتاب نامرد و قبیلہ از فریضہ اصلوح

قبل العبد وهو أي الكون المتحد
 في أصل التقدير
 من أن المعدل عن أي أصل التقدير
 وعلى هذا فهو لا يصح لقوله المعدل كان
 الشاع جئتكم عن شوق الفاعل على أي
 التقدير والشاع لا يدل على أي شوق
 في أصل التقدير والشاع لا يدل على أي
 الفاعل لا يخفى ولا شاع لا يدل على أي
 الرضي صريح في أن المعدل عن أي شوق
 هو الفاعل جئني دكلم الشاع قدس سره بناء
 على المشهور يدل على أن المعدل عن أي
 المعدل هو الفاعل على أي المعدل عن أي
 أن المعدل عن أي المعدل عن أي المعدل
 على كان في الأصل فاعلا جئني دكلم
 الرضي كان المعدل عن أي المعدل عن أي
 جئني بعد جملة فاعلا جئني دكلم
 كلام ابن الجابري في المشهور
 على ما نفهم قصدوا
 على ما نفهم قصدوا
 في المعنى من اسم جئني
 بين الكلامين والعدد جئني دكلم
 الظاهر أن الحق هو هذا أي المشهور
 الظاهر أن المعدل عن أي المعدل عن أي
 أن المعدل عن أي المعدل عن أي المعدل
 قوله على أي المعدل عن أي المعدل
 المستبين المعدل عن أي المعدل عن أي
 استنادا لهذا المعدل عن أي المعدل
 يصح استنادا لهذا المعدل عن أي المعدل
 المعدل عن أي المعدل عن أي المعدل
 المعدل عن أي المعدل عن أي المعدل

[illegible]

فكلما نهم المفسر على
 يوم ان بعض النفاة لم يرو
 واسد ساجا علم على
 كان كلام الشائع موقفا الى ان سبيلنا
 في حصول ليس كل شئ راى فعد بان سبب
 بواش ابنته علاوة تبه ولما كان الشا بتمتة حاصلته
 قبل فاعبار العدل حصل سبيلنا او المفسر لما علم
 هذه قوله اذكر ان الازم في الاستفاد ما قيل
 اننا يحصل الكسرة الازم من عدم مناهية حصول الازم
 فويديل على الغناية الثانية ذلك اننا في حصول الازم
 المذكور فليجدا على قوله لان هو ناظر الى قوله حصل كسرة
 وذكره على قوله لان هو ناظر الى قوله حصل كسرة
 بقا الكلمة على حالتها فليكون الكلمة متانة
 بخلاف الاواب بها كما نشية ملا نور محمد
 على حاشية مولانا عبد الغفور
 رجوا الله تعالى

ووقعها في كلامه يقتضيه ان يتصرف فيها تصرفا كلاميا فاذا وقعت في كلامه العلمية
وهي صافية للام والاضافة فامتعا معها جازان يمنع معها ما يعاقبها ايضا اعني
التنوين بحاية نحو العجينة حين امكنت فيتبع الكسرة التنوين على ما هو عادته ويقبل الاسم قبل الاسم
تصرفت كلامه على مقتضى وقوعه فيما تقرر ان اطارا ينزل حكم المطر عليه فيقبل الاعراب
بله النسبة ويخفف ما يستقل فيه فخذ بعض الحروف قلب بعضها نحو جرجان اذ يجب
في مكانه اذ كانا وما اذا لم يقع الا على في كلام العرب كلامه العلمية قبل الام والاضافة
لا مانع فقبل التنوين ايضا مع الكسرة كما يقبل سائر التصرفات قوله وتحرك الاوسط ذهبت
واكثر الحاجة الى ان الشرط الثاني الزيادة على الثلاثة ولا اعتبار بحركة الاوسط لان
الثالث خفيف وقوضع كلام العجم على الطول فكان الثلاثي ليس منه قوله هذا
اختيار المصنف ذهب الى ان نوحا كند وكانه فاس الحجة على التانيث
للمعنى او عزة تحتمل مع ما وجور ولا يخفى انه فاعه بما ذكره الشارح قدس سره
قال الشيخ الرضي ذهب اليه ليس بشئ اذ لم يسمع نحو لو ط غير منصرف في معنى كلامه
قوله لانه امر معنوي اى ليس له علاقة لفظية قال وشرقييل يجوز
ان يقلل متاع صرعا لنا ويكها بالبقعة وفيه انه لا يستعمل لامذكا اذ لا يرجع

قوله ان يغير فيها بالضمير الواحد على الراجح فمنه بالضمير وهو الظاهر والجواب الى الجواب	قوله ان يغير فيها بالضمير الواحد على الراجح فمنه بالضمير وهو الظاهر والجواب الى الجواب	قوله ان يغير فيها بالضمير الواحد على الراجح فمنه بالضمير وهو الظاهر والجواب الى الجواب
--	--	--

بالاستعمال
قوله ان
يغير فيها بالضمير
الواحد على الراجح
فمنه بالضمير وهو الظاهر
والجواب الى الجواب

قوله ان
يغير فيها بالضمير
الواحد على الراجح
فمنه بالضمير وهو الظاهر
والجواب الى الجواب

[illegible][illegible][illegible]

لا الاسم على قوله اعتبارا بالوعدة والتعدني شيئا
 والفتون اذا الشبه ليس في مرتبة المشبه بعينه قوله
 ويبدو ان كسر الـ ١٢ حاشية لما لا نور محمد
 على حاشية مولانا علي بن منظور
 رحمه الله

۲۱۳
ان الوصف من الاما وبيت من عسل العسل
قندل العسل بالشمس والاربع مبرقعات
عسل العسل بالشمس والاربع مبرقعات
عسل العسل بالشمس والاربع مبرقعات
عسل العسل بالشمس والاربع مبرقعات

قوله في الاصل ان
تأمل فان الوصفية فيه ظاهر والله
قوله ودون اصل خلا وما قيل في الراجح
في الاصل من اجل انه قد اشار الى

عبدالرحمن بن ابی بکر

وان كانت الاربعة مجمعة كما في اذربيجان قوله وايضا قد عرفت بيِّن دفع
التفضيل اخر على وزن افعال حيث قيل انه معدل عما كان معه اللام او الاضافة
او من قوله ولما كان قول التلميذ اظهر الخ ^{تبع} بعد ان يجعل الاختش فاعلا
اذ يلزم جعل قول سيبويه اصلا مع انه مناف للقاعدة ^{تبع} الحققة عند ^{تبع} وانشأ
نصب عنها بايقدير اللام والقول ^{تبع} انه منصوب على الظرفية او الحالية او كذا
بدل الاشتمال ^{تبع} العبد قال في مثل امر على حال من امر ^{تبع} لانه مفعول للمماثلة
قوله وكذلك افعال التفضيل وكذلك ثلاث ^{تبع} قوله لضعف معنى الوصفية
فيه بخلاف افعال فعلاء ^{تبع} ولا يعمل افعال التفضيل في الظاهر دون افعال فعلاء

له قول
 كلفني آذنه بجان فان فيه
 انما نيت تباعيل للبلقة والعلية والحبيلان
 والنون المزبورين تراسلان اسير بين البعري
 والنون المكونة من دود مله في كل منفع
 في زيادة كونه ووجوب اللعل فيه في قنق
 كانه وجوبه في فضل كانه في قنق
 فاما في فضل العسل وفضل العسل في قنق
 فاما في فضل العسل وفضل العسل في قنق
 له قول في فضل العسل وفضل العسل في قنق
 في فضل العسل وفضل العسل في قنق
 له قول في فضل العسل وفضل العسل في قنق
 في فضل العسل وفضل العسل في قنق

قول اول
 نقیضه آنچه منتهای اعتدال صفتی
 ان کما فی علمیه موتی اذ انکسرت
 قول دوم متناهی است علت علی عمل ای بارز
 نقیضه مبتدیان شر و نقیضه نفسی اینست
 ان یکون فاعلمنا ان نفسی لیس
 قول سوم العقل کما العقل فی نفس
 نقیضه بقا الیه بجزایان یکون نقیضه علی الظرفیه
 ای وقت بقا الیه بجزایان یکون نقیضه علی الظرفیه
 که منجر الیه نقیضه الیه است و علی الظرفیه
 علی الظرفیه است و علی الظرفیه

[illegible][illegible][illegible]

[illegible]

وَلَاكُ أَنْ تَقْرَأَ الْكَلَامَ عَلَى وَجْهِ الْجَمَالِ لِشَيْئَةٍ فِيهِ هُوَ أَنَّ الوجودَ اللفظيَ بآراءِ الوجوه
العينية فكلُّهُ هُوَ أَنْ يَكُونَ فِي عَالَمِ اللفظِ مَا يَنْدُ فِي عَالَمِ الْعَيْنِ أَوْ لَا يَكُونَ فِيهِ فِي
بَادِي النَّظَرِ هُوَ تَأْثِيرُ الضَّدِّينَ فِي أَمْرِ مَوْجُودٍ وَاحِدٍ بِالشَّخْصِ شَيْءٌ كَانَ الضَّدُّ أَنْ
مُجْتَمِعِينَ أَوْ لَا وَمَا قُلْنَا فِي بَادِي النَّظَرِ أَنَّ الضَّدِّينَ قَدْ يَوْثُرَانِ فِي أَمْرٍ وَاحِدٍ كَالْكَيفِيَّاتِ
الْمُقَابِلَةِ الْمُؤَثَّرَةِ فِي الْمَزَاجِ وَذَلِكَ تَدْقِيقٌ فَلَسَفَ قَوْلُهُ لَكِنَّهُ شَبِيهٌ فَإِنَّ لَزُومَ
اجْتِمَاعِهِمَا فِي التَّصَوُّحِ حَالَةً تَأْثِيرُهُمَا فِي أَمْرِ شَيْءٍ بِمَنْزِلَةِ اجْتِمَاعِهِمَا فِي التَّحَقُّقِ قَوْلُهُ
أَيُّ بَابٍ غَيْرِ الْمَضَرِّ يُعْفَوَانِ اللَّهُمَّ لِلْعَهْدِ قَوْلُهُ أَيْ بِصُورَةِ الْكُسْرِ يُعْفَوَانِ أَرَادَ الْكُسْرَ
صُورَةَ الْكُسْرِ يُطْرِقُ عَلَى الْأَسْتِعَارَةِ لِأَنَّ الْكُسْرَ بِلَا تَاءٍ مِنَ الْقَابِ الْبِنَاءِ عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ
وَيُطْلَقُ عَلَى الْحَالَةِ الْأَعْرَابِيَّةِ عِجَازًا فَالظَّاهِرُ أَنَّ يَقُولُ بِالْكَسْرِ لَعَدَّ اخْتِصَاصَهُمَا بِالْبِنَاءِ

[illegible][illegible][illegible]

الآن يقال ان اللام ابطلت معنى الجمعية واقحام صيغة الجمع للاشارة الى
تعدد الانواع او يقال ان الكلام محمول على بيان الطرد قال على علم الفاعلية
لم يقل على الرفع كان الخفاء في المرفوع ليس الا باعتبار ماخذه فاذا اخذ
الماخذ في تعريفه صار من قبيل اخذ المعرفة في تعريفه قلن تنزل
عن ذلك فلا شبهة في اتمام الدلالة ولا مخال عن الاشارة الى اصاله الرفع
في الفاعل وعن زيادة الايضاح المناسبة لمقام التعريف قوله والمراد
باشتمال الاسم عليهما ان يكون موصوفيهما اي كالموصوف بهما فان
الحركات والحروف الاعرابية وان لم تكن اوصافا لكنها مشبهة بهما لعدم
استقلالها وتبعيتها للعرب ويجوز ان يقال ان صيغة المرفوع كصيغة

قوله
ان يقال ان اللام ابطلت
معنى الجمعية واقحام
صيغة الجمع للاشارة
الى تعدد الانواع او
يقال ان الكلام محمول
على بيان الطرد قال
على علم الفاعلية
لم يقل على الرفع
كان الخفاء في المرفوع
ليس الا باعتبار ماخذه
فاذا اخذ الماخذ في
تعريفه صار من قبيل
اخذ المعرفة في تعريفه
قلن تنزل عن ذلك
فلا شبهة في اتمام
الدلالة ولا مخال
عن الاشارة الى اصاله
الرفع في الفاعل
وعن زيادة الايضاح
المناسبة لمقام
التعريف قوله والمراد
باشتمال الاسم
عليهما ان يكون
موصوفيهما اي
كالموصوف بهما
فان الحركات
والحروف الاعرابية
وان لم تكن
اوصافا لكنها
مشبهة بهما
لعدم استقلالها
وتبعيتها للعرب
يجوز ان يقال
ان صيغة المرفوع
كصيغة

قوله
ان يقال ان اللام ابطلت
معنى الجمعية واقحام
صيغة الجمع للاشارة
الى تعدد الانواع او
يقال ان الكلام محمول
على بيان الطرد قال
على علم الفاعلية
لم يقل على الرفع
كان الخفاء في المرفوع
ليس الا باعتبار ماخذه
فاذا اخذ الماخذ في
تعريفه صار من قبيل
اخذ المعرفة في تعريفه
قلن تنزل عن ذلك
فلا شبهة في اتمام
الدلالة ولا مخال
عن الاشارة الى اصاله
الرفع في الفاعل
وعن زيادة الايضاح
المناسبة لمقام
التعريف قوله والمراد
باشتمال الاسم
عليهما ان يكون
موصوفيهما اي
كالموصوف بهما
فان الحركات
والحروف الاعرابية
وان لم تكن
اوصافا لكنها
مشبهة بهما
لعدم استقلالها
وتبعيتها للعرب
يجوز ان يقال
ان صيغة المرفوع
كصيغة

قوله
ان يقال ان اللام ابطلت
معنى الجمعية واقحام
صيغة الجمع للاشارة
الى تعدد الانواع او
يقال ان الكلام محمول
على بيان الطرد قال
على علم الفاعلية
لم يقل على الرفع
كان الخفاء في المرفوع
ليس الا باعتبار ماخذه
فاذا اخذ الماخذ في
تعريفه صار من قبيل
اخذ المعرفة في تعريفه
قلن تنزل عن ذلك
فلا شبهة في اتمام
الدلالة ولا مخال
عن الاشارة الى اصاله
الرفع في الفاعل
وعن زيادة الايضاح
المناسبة لمقام
التعريف قوله والمراد
باشتمال الاسم
عليهما ان يكون
موصوفيهما اي
كالموصوف بهما
فان الحركات
والحروف الاعرابية
وان لم تكن
اوصافا لكنها
مشبهة بهما
لعدم استقلالها
وتبعيتها للعرب
يجوز ان يقال
ان صيغة المرفوع
كصيغة

الآن يقال ان اللام ابطلت معنى الجمعية واقحام صيغة الجمع للاشارة الى
تعدد الانواع او يقال ان الكلام محمول على بيان الطرد قال على علم الفاعلية
لم يقل على الرفع كان الخفاء في المرفوع ليس الا باعتبار ماخذه فاذا اخذ
الماخذ في تعريفه صار من قبيل اخذ المعرفة في تعريفه قلن تنزل
عن ذلك فلا شبهة في اتمام الدلالة ولا مخال عن الاشارة الى اصاله الرفع
في الفاعل وعن زيادة الايضاح المناسبة لمقام التعريف قوله والمراد
باشتمال الاسم عليهما ان يكون موصوفيهما اي كالموصوف بهما فان
الحركات والحروف الاعرابية وان لم تكن اوصافا لكنها مشبهة بهما لعدم
استقلالها وتبعيتها للعرب ويجوز ان يقال ان صيغة المرفوع كصيغة

وذلك ان الاستدلال في غير شي كاستدلاله
في حقيقة تكرار الحان متكررا ولذا كان ذلك
في حقيقة تكرار الحان متكررا ولذا كان ذلك
في حقيقة تكرار الحان متكررا ولذا كان ذلك
في حقيقة تكرار الحان متكررا ولذا كان ذلك
في حقيقة تكرار الحان متكررا ولذا كان ذلك
في حقيقة تكرار الحان متكررا ولذا كان ذلك
في حقيقة تكرار الحان متكررا ولذا كان ذلك

من الاستدلال في غير شي كاستدلاله
في حقيقة تكرار الحان متكررا ولذا كان ذلك
في حقيقة تكرار الحان متكررا ولذا كان ذلك
في حقيقة تكرار الحان متكررا ولذا كان ذلك
في حقيقة تكرار الحان متكررا ولذا كان ذلك
في حقيقة تكرار الحان متكررا ولذا كان ذلك
في حقيقة تكرار الحان متكررا ولذا كان ذلك
في حقيقة تكرار الحان متكررا ولذا كان ذلك

قوله بقرينة ذكر التوابع بعدها لا يخفى بعد ما عن التعريف قال وشبهه
اولئك تنوير لا شك او التشكك قوله اي ايشبهه في العمل وفي الدلالة على
الحشد واخرج فاعل الطرف لان فاعل العامل حقيقة قال وقدم الجملة حالية
بتقدير قد والضمير فيه راجع الى احد الامرين المستفاد من لفظه وقوله لان
الاستدلال في غير شي استناد اليه الحقيقة كانه مقدر لاستدلاله ولو اريد الاستدلال بحالة
اللغوية كان ذكر قوله قد دفع توهم الدخول اليه مال المصنف في الشرح قوله
والمواد تقديمه عليه جوابا لانه القدر الكامل قوله المراد وجوب تقديم نوعه بقرينة
انه بعد تعريف نوع من انواع المرفوع ويجب ان يكون المعروف

من الاستدلال في غير شي كاستدلاله
في حقيقة تكرار الحان متكررا ولذا كان ذلك
في حقيقة تكرار الحان متكررا ولذا كان ذلك
في حقيقة تكرار الحان متكررا ولذا كان ذلك
في حقيقة تكرار الحان متكررا ولذا كان ذلك
في حقيقة تكرار الحان متكررا ولذا كان ذلك
في حقيقة تكرار الحان متكررا ولذا كان ذلك
في حقيقة تكرار الحان متكررا ولذا كان ذلك

في الحقيقة كانه مقدر لاستدلاله ولو اريد الاستدلال بحالة
اللغوية كان ذكر قوله قد دفع توهم الدخول اليه مال المصنف في الشرح قوله
والمواد تقديمه عليه جوابا لانه القدر الكامل قوله المراد وجوب تقديم نوعه بقرينة
انه بعد تعريف نوع من انواع المرفوع ويجب ان يكون المعروف
في الحقيقة كانه مقدر لاستدلاله ولو اريد الاستدلال بحالة
اللغوية كان ذكر قوله قد دفع توهم الدخول اليه مال المصنف في الشرح قوله
والمواد تقديمه عليه جوابا لانه القدر الكامل قوله المراد وجوب تقديم نوعه بقرينة
انه بعد تعريف نوع من انواع المرفوع ويجب ان يكون المعروف

في الحقيقة كانه مقدر لاستدلاله ولو اريد الاستدلال بحالة
اللغوية كان ذكر قوله قد دفع توهم الدخول اليه مال المصنف في الشرح قوله
والمواد تقديمه عليه جوابا لانه القدر الكامل قوله المراد وجوب تقديم نوعه بقرينة
انه بعد تعريف نوع من انواع المرفوع ويجب ان يكون المعروف
في الحقيقة كانه مقدر لاستدلاله ولو اريد الاستدلال بحالة
اللغوية كان ذكر قوله قد دفع توهم الدخول اليه مال المصنف في الشرح قوله
والمواد تقديمه عليه جوابا لانه القدر الكامل قوله المراد وجوب تقديم نوعه بقرينة
انه بعد تعريف نوع من انواع المرفوع ويجب ان يكون المعروف

في الحقيقة كانه مقدر لاستدلاله ولو اريد الاستدلال بحالة
اللغوية كان ذكر قوله قد دفع توهم الدخول اليه مال المصنف في الشرح قوله
والمواد تقديمه عليه جوابا لانه القدر الكامل قوله المراد وجوب تقديم نوعه بقرينة
انه بعد تعريف نوع من انواع المرفوع ويجب ان يكون المعروف
في الحقيقة كانه مقدر لاستدلاله ولو اريد الاستدلال بحالة
اللغوية كان ذكر قوله قد دفع توهم الدخول اليه مال المصنف في الشرح قوله
والمواد تقديمه عليه جوابا لانه القدر الكامل قوله المراد وجوب تقديم نوعه بقرينة
انه بعد تعريف نوع من انواع المرفوع ويجب ان يكون المعروف

بل على ما نصبت اليه من قوله
انما هو انما يصح ان يكون
الشيء انما يصح ان يكون
قوله انما يصح ان يكون

قوله انما يصح ان يكون
قوله انما يصح ان يكون
قوله انما يصح ان يكون
قوله انما يصح ان يكون

قوله انما يصح ان يكون
قوله انما يصح ان يكون
قوله انما يصح ان يكون
قوله انما يصح ان يكون

قوله انما يصح ان يكون
قوله انما يصح ان يكون
قوله انما يصح ان يكون
قوله انما يصح ان يكون

قوله انما يصح ان يكون
قوله انما يصح ان يكون
قوله انما يصح ان يكون
قوله انما يصح ان يكون

قوله انما يصح ان يكون
قوله انما يصح ان يكون
قوله انما يصح ان يكون
قوله انما يصح ان يكون

واجزاؤه من لوازم المعرف والسر لزوم تقديم الفعل ان غرض المستكم في تقديم
زيد على قام تعيين على الفائدة وان الخاطبة يقع في انتظارها وفي تقديم قام على
زيد تعيين الفائدة وانتظار محلهما فلو قدم زيد في قام زيد لا نقبل الغرض
نقل عن الكوفيين جواز التقديم واستدوا باننا لو جعلنا زيد في زيد قام فاعلا
وجعلنا الكلام محولا على التقديم والتأخير لم يمتح إلى الاضمار وتغيير محل
الموجود ايجون من اثبات المعلوم وهذا قالوا ليس في زيد اضريت الا انصب
ولا يلزم عليهم نصبه لم يصنع لان الفعل لا يقع عليه وكذا حكم اخواته قوله اي
اسندا واقعا اشارة الى ان قوله على جهة قيامه به متعلق باسندا وصفه

قوله انما يصح ان يكون
قوله انما يصح ان يكون
قوله انما يصح ان يكون
قوله انما يصح ان يكون

قوله انما يصح ان يكون
قوله انما يصح ان يكون
قوله انما يصح ان يكون
قوله انما يصح ان يكون

قوله انما يصح ان يكون
قوله انما يصح ان يكون
قوله انما يصح ان يكون
قوله انما يصح ان يكون

قوله انما يصح ان يكون
قوله انما يصح ان يكون
قوله انما يصح ان يكون
قوله انما يصح ان يكون

قوله انما يصح ان يكون
قوله انما يصح ان يكون
قوله انما يصح ان يكون
قوله انما يصح ان يكون

قوله انما يصح ان يكون
قوله انما يصح ان يكون
قوله انما يصح ان يكون
قوله انما يصح ان يكون

قوله انما يصح ان يكون
قوله انما يصح ان يكون
قوله انما يصح ان يكون
قوله انما يصح ان يكون

قوله انما يصح ان يكون
قوله انما يصح ان يكون
قوله انما يصح ان يكون
قوله انما يصح ان يكون

قوله انما يصح ان يكون
قوله انما يصح ان يكون
قوله انما يصح ان يكون
قوله انما يصح ان يكون

قوله انما يصح ان يكون
قوله انما يصح ان يكون
قوله انما يصح ان يكون
قوله انما يصح ان يكون

[illegible]

قوله فالتحرز عن الالتباس المحل بالمقصود مع رعاية النظم الطبع
وقائل ان يقول التحرز عن الالتباس المحل يقتضى اقتناع تقديم المفعول
على المفعول في نحو موسى ضرب عيسى ^ع الالتباس بالاسمية التى تحل
بالمقصود قوله فلما فاة الاتصال الانفصال اى للزوم خلا المفروض
قوله مع جواز ان يكون عمر ومضروب الشخص اخر هذا ظاهر

[illegible]

موصى موسى بالظن ان القدم منه انتمى
 الى موسى اذ اوقفت فيه عيسى
 قوله لا تهاب الاسمى على فعل المقصود فانه
 يجوز ان يكون ضرب من الضرب موصى او عيسى
 المقصود لا في فعل المقصود وفي تقدير الاسمى بالضم
 ان يكون ضرب من الاسمى الى ان لا يكون المقصود
 العامل في موصى فلهذا فانه لا يقتضى استماع
 التقدير بل لا يكون بجملة ذات وجمين الفعلية
 ولا سمية **قوله** الى الاردم خلاف
 المفروق تعالى ان الدليل لوجوب التقييم
 في الصورة الثانية هو لردم خلاف المفروق
 على تقدير ان لا يخرج لا الساقاة
 الا ان اشترط

[illegible][illegible]

مع الانظار الى الفعل ولا كان تقدم
 على الفعل يحتمل تقديم الفعل على
 بينا والمقصود عدم التوسيع في
 فيقال اضرب الامر زيد واحده كما
 الشان رحمه الله تعالى فلا يجب
 الفعل مع الاوهم وجب تقدير الفعل
 فقط فلا انقلاب احقر الطرير على
 الحاشية للملأ نور محمد على
 هو لا يبيح الفقد محمد طاهر
 تعالى

بإحدى الأسماء المستثنى من الفعل
من الفعل والظرف عند فعله بآية كالمفعول
فإن كان الفعل ماضياً كان الظرف ماضياً
فإن كان الفعل مضارعاً كان الظرف مضارعاً
فإن كان الفعل مجزياً كان الظرف مجزياً
فإن كان الفعل ماضياً كان الظرف ماضياً
فإن كان الفعل مضارعاً كان الظرف مضارعاً
فإن كان الفعل مجزياً كان الظرف مجزياً

على قولهم لا بد من العلم
فإن كان العلم ماضياً كان لا بد ماضياً
فإن كان العلم مضارعاً كان لا بد مضارعاً
فإن كان العلم مجزياً كان لا بد مجزياً
فإن كان العلم ماضياً كان لا بد ماضياً
فإن كان العلم مضارعاً كان لا بد مضارعاً
فإن كان العلم مجزياً كان لا بد مجزياً

في المثال المذكور ونظائره مما كان الفاعل خاصاً ما إذا كان عاماً فلا نقول
ما ضرب أحد الانية أو ذلك كانه لم يبق أحد حتى يحتمل يكون زيد مضمراً بالفاعل
لأنه لو قدم المفعول على الفاعل مع كماله ذهب إليه السككي وجماعة من النحويين
أما عند أكثرهم فلا يجوز كماله ويجوز أن يعمل ما قبله في ما بعد المستثنى بما لا
أن يكون تابعاً له أو معجولاً لغير عامله أو مستثنى منه فكان قد سره حمل كلامه
ما هو المتفق عليه قال في مذهبه إلى الجماعة قوله لا احتمال أن يكون مغاهاً ما ضرب
أحد الأسماء الزائدة كما ذهب إليه جماعة من النحويين أما عند أكثرهم فلا يجوز استثناء
شيئين بلادة واحدة بلا عطف ويجوز أن يستدلوا بقوله تعالى وما تترك
اتبعت إلا الذين هم أراذ لنا بآدي الرأي أي ما تترك أتبعك أحدي
حالة من الأحوال إلا الذين هم أراذ لنا في بآدي الرأي أي بلاروية قونية
وقد يراد بأن الظرف متعلق بفعل مقدرا يتبعوا في بآدي الرأي أو بأن الظرف
مما يكفيه المحتمل من الفعل قال إذا اتصل بـ وكذا إذا اتصل بـ صلة أو صفة
ضمير للمفعول عندهم لم يجوز الفصل بين الصفة والموصوف بالاجنب

فإن كان العلم ماضياً كان لا بد ماضياً
فإن كان العلم مضارعاً كان لا بد مضارعاً
فإن كان العلم مجزياً كان لا بد مجزياً
فإن كان العلم ماضياً كان لا بد ماضياً
فإن كان العلم مضارعاً كان لا بد مضارعاً
فإن كان العلم مجزياً كان لا بد مجزياً
فإن كان العلم ماضياً كان لا بد ماضياً
فإن كان العلم مضارعاً كان لا بد مضارعاً
فإن كان العلم مجزياً كان لا بد مجزياً
فإن كان العلم ماضياً كان لا بد ماضياً
فإن كان العلم مضارعاً كان لا بد مضارعاً
فإن كان العلم مجزياً كان لا بد مجزياً

فإن كان العلم ماضياً كان لا بد ماضياً
فإن كان العلم مضارعاً كان لا بد مضارعاً
فإن كان العلم مجزياً كان لا بد مجزياً
فإن كان العلم ماضياً كان لا بد ماضياً
فإن كان العلم مضارعاً كان لا بد مضارعاً
فإن كان العلم مجزياً كان لا بد مجزياً
فإن كان العلم ماضياً كان لا بد ماضياً
فإن كان العلم مضارعاً كان لا بد مضارعاً
فإن كان العلم مجزياً كان لا بد مجزياً
فإن كان العلم ماضياً كان لا بد ماضياً
فإن كان العلم مضارعاً كان لا بد مضارعاً
فإن كان العلم مجزياً كان لا بد مجزياً

فإن كان العلم ماضياً كان لا بد ماضياً
فإن كان العلم مضارعاً كان لا بد مضارعاً
فإن كان العلم مجزياً كان لا بد مجزياً
فإن كان العلم ماضياً كان لا بد ماضياً
فإن كان العلم مضارعاً كان لا بد مضارعاً
فإن كان العلم مجزياً كان لا بد مجزياً
فإن كان العلم ماضياً كان لا بد ماضياً
فإن كان العلم مضارعاً كان لا بد مضارعاً
فإن كان العلم مجزياً كان لا بد مجزياً
فإن كان العلم ماضياً كان لا بد ماضياً
فإن كان العلم مضارعاً كان لا بد مضارعاً
فإن كان العلم مجزياً كان لا بد مجزياً

فإن كان العلم ماضياً كان لا بد ماضياً
فإن كان العلم مضارعاً كان لا بد مضارعاً
فإن كان العلم مجزياً كان لا بد مجزياً
فإن كان العلم ماضياً كان لا بد ماضياً
فإن كان العلم مضارعاً كان لا بد مضارعاً
فإن كان العلم مجزياً كان لا بد مجزياً
فإن كان العلم ماضياً كان لا بد ماضياً
فإن كان العلم مضارعاً كان لا بد مضارعاً
فإن كان العلم مجزياً كان لا بد مجزياً
فإن كان العلم ماضياً كان لا بد ماضياً
فإن كان العلم مضارعاً كان لا بد مضارعاً
فإن كان العلم مجزياً كان لا بد مجزياً

فإن كان العلم ماضياً كان لا بد ماضياً
فإن كان العلم مضارعاً كان لا بد مضارعاً
فإن كان العلم مجزياً كان لا بد مجزياً
فإن كان العلم ماضياً كان لا بد ماضياً
فإن كان العلم مضارعاً كان لا بد مضارعاً
فإن كان العلم مجزياً كان لا بد مجزياً
فإن كان العلم ماضياً كان لا بد ماضياً
فإن كان العلم مضارعاً كان لا بد مضارعاً
فإن كان العلم مجزياً كان لا بد مجزياً
فإن كان العلم ماضياً كان لا بد ماضياً
فإن كان العلم مضارعاً كان لا بد مضارعاً
فإن كان العلم مجزياً كان لا بد مجزياً

فان سوار الطنن في كل وقت
لكن ان كان ذلك على
من اوجب من غيره
لان هذه تلك التي لها من الجواب
لانه لو كان في كل وقت
لكن ان كان في كل وقت
فان سوار الطنن في كل وقت
لكن ان كان ذلك على
من اوجب من غيره
لان هذه تلك التي لها من الجواب
لانه لو كان في كل وقت
لكن ان كان في كل وقت

فان سوار الطنن في كل وقت
لكن ان كان ذلك على
من اوجب من غيره
لان هذه تلك التي لها من الجواب
لانه لو كان في كل وقت
لكن ان كان في كل وقت

لان ملابن سبب الضرر اعتنا ببيتين سبب لاختباط ايضا اتجمع ان التعليل
البناء باهلاك الطواجر يزيد كماله لان علة البقاء هلاكه باي سبب كان وايضا
الطواجر بصيغة الجمع مما لا يحسن ان يجعل سببا له كقوله اي في كل موضع
الفعل ثم فرفع الابهام فانه ذلك ان التفسير الابهام اوقع في النفس ذلك المفسر
فما فعل صريح او غير يودي معناه مثل ان العلة على الثبوت بشرط ان يكون خبرها
ماضيا فانها مع خبرها يصير قوة ثبت المقدور وذلك فيما بعد لو خاضع نحو
ولو ان ذات سوار الطنن فان لول الشرط وجوابها محذوف والتقدير ليسهل على
وتجمل ان يكون للمتنى هذه امثلة يضرب لمن يتاذى من وزنه واصل ان حلا
شريف الطنن ان قوله فخذت الجملة انما يقدر جملة لان انهم نسبة تامة ونعم
غير صالحة لانها لا تخرج غير مستقل بالمفهومية قال واذا تنازع
الفاعلان من قبيل تجاذبنا الثوب قوله واقتصر على الفعل يجوز

فان سوار الطنن في كل وقت
لكن ان كان ذلك على
من اوجب من غيره
لان هذه تلك التي لها من الجواب
لانه لو كان في كل وقت
لكن ان كان في كل وقت

فان سوار الطنن في كل وقت
لكن ان كان ذلك على
من اوجب من غيره
لان هذه تلك التي لها من الجواب
لانه لو كان في كل وقت
لكن ان كان في كل وقت

فان سوار الطنن في كل وقت
لكن ان كان ذلك على
من اوجب من غيره
لان هذه تلك التي لها من الجواب
لانه لو كان في كل وقت
لكن ان كان في كل وقت

فان سوار الطنن في كل وقت
لكن ان كان ذلك على
من اوجب من غيره
لان هذه تلك التي لها من الجواب
لانه لو كان في كل وقت
لكن ان كان في كل وقت

فان سوار الطنن في كل وقت
لكن ان كان ذلك على
من اوجب من غيره
لان هذه تلك التي لها من الجواب
لانه لو كان في كل وقت
لكن ان كان في كل وقت

فان سوار الطنن في كل وقت
لكن ان كان ذلك على
من اوجب من غيره
لان هذه تلك التي لها من الجواب
لانه لو كان في كل وقت
لكن ان كان في كل وقت

[illegible]

في نحو حَبَسَ وحَبَسَها منطلقين الزيدان منطلقا لا خلافا للفظ افراد او ثنيتين
قال دون الحذف ظرف لا ضمير قوله لان لا يجوز حذف الفاعل هذه مقالة
مشهورة قد اعترض عليها بان الفاعل في محذوف كفاعل المصدر والفاعل في نحو
ماضٍ واكرم الانا وفي نحو اسمع بهم واَبصر حيث حذف هم هو فاعل عند شيبو
وفي نحو اضر بن واكرموا القوم بحذف الواو والياء في الاول والواو في الثاني بسبب
التقاء الساكنين قد اجيب عنهما اما عن الاول فبان المصدر قد ينزل منزلة
الجوامد فليس له فاعل لا لفظا ولا تقديرا ولما عن البواق فانها من باب
تقدير الفاعل لمن باب حذفه ونسبها والمحذوف من باب التنازع محذوف ونسبها
وقد بحث لان المحذوف في باب التنازع لو كان كذلك لزم ان يكون

[illegible][illegible][illegible]

من باب العلم الاول في الكلام على الوجود المرحوح وهو حذف للفعول لان نقول
الحذف ضرورة انكار الوزن قوله لاذ في معيشة للعيشة في مكان وانما بيان ذلك
لكنه المراد هو هذا قال قول مرئ القيس صرح باسمه تنبيهها على قوة الاستشهاد
وضروية الجواب وقوله كفا في بدل لا يمكن لقوله قول مرئ قول على تقدير توجه كل
من كفا في الخ ان قلت هذه اذا كان لم اطلب عطوفا على كفا في اذا كان الجملة
حالية او معترضة او معطوفة على الشرطية فالأولى هذه الفساد قلنا لا يجوز الاول للزوم
نقيضه الجراء بنقيض الشرط ولا الاخيران للزوم حمل الكلام على التاكيد والتأسيس
مع ان واو العطف في الاعتراض يثبتون ذلك وذلك لان في السمع

فمن باب العلم الثاني في الكلام على الوجود المرحوح وهو حذف للفعول لان نقول
الحذف ضرورة انكار الوزن قوله لاذ في معيشة للعيشة في مكان وانما بيان ذلك
لكنه المراد هو هذا قال قول مرئ القيس صرح باسمه تنبيهها على قوة الاستشهاد
وضروية الجواب وقوله كفا في بدل لا يمكن لقوله قول مرئ قول على تقدير توجه كل
من كفا في الخ ان قلت هذه اذا كان لم اطلب عطوفا على كفا في اذا كان الجملة
حالية او معترضة او معطوفة على الشرطية فالأولى هذه الفساد قلنا لا يجوز الاول للزوم
نقيضه الجراء بنقيض الشرط ولا الاخيران للزوم حمل الكلام على التاكيد والتأسيس
مع ان واو العطف في الاعتراض يثبتون ذلك وذلك لان في السمع

من باب العلم الاول في الكلام على الوجود المرحوح وهو حذف للفعول لان نقول
الحذف ضرورة انكار الوزن قوله لاذ في معيشة للعيشة في مكان وانما بيان ذلك
لكنه المراد هو هذا قال قول مرئ القيس صرح باسمه تنبيهها على قوة الاستشهاد
وضروية الجواب وقوله كفا في بدل لا يمكن لقوله قول مرئ قول على تقدير توجه كل
من كفا في الخ ان قلت هذه اذا كان لم اطلب عطوفا على كفا في اذا كان الجملة
حالية او معترضة او معطوفة على الشرطية فالأولى هذه الفساد قلنا لا يجوز الاول للزوم
نقيضه الجراء بنقيض الشرط ولا الاخيران للزوم حمل الكلام على التاكيد والتأسيس
مع ان واو العطف في الاعتراض يثبتون ذلك وذلك لان في السمع

من باب العلم الاول في الكلام على الوجود المرحوح وهو حذف للفعول لان نقول
الحذف ضرورة انكار الوزن قوله لاذ في معيشة للعيشة في مكان وانما بيان ذلك
لكنه المراد هو هذا قال قول مرئ القيس صرح باسمه تنبيهها على قوة الاستشهاد
وضروية الجواب وقوله كفا في بدل لا يمكن لقوله قول مرئ قول على تقدير توجه كل
من كفا في الخ ان قلت هذه اذا كان لم اطلب عطوفا على كفا في اذا كان الجملة
حالية او معترضة او معطوفة على الشرطية فالأولى هذه الفساد قلنا لا يجوز الاول للزوم
نقيضه الجراء بنقيض الشرط ولا الاخيران للزوم حمل الكلام على التاكيد والتأسيس
مع ان واو العطف في الاعتراض يثبتون ذلك وذلك لان في السمع

من باب العلم الاول في الكلام على الوجود المرحوح وهو حذف للفعول لان نقول
الحذف ضرورة انكار الوزن قوله لاذ في معيشة للعيشة في مكان وانما بيان ذلك
لكنه المراد هو هذا قال قول مرئ القيس صرح باسمه تنبيهها على قوة الاستشهاد
وضروية الجواب وقوله كفا في بدل لا يمكن لقوله قول مرئ قول على تقدير توجه كل
من كفا في الخ ان قلت هذه اذا كان لم اطلب عطوفا على كفا في اذا كان الجملة
حالية او معترضة او معطوفة على الشرطية فالأولى هذه الفساد قلنا لا يجوز الاول للزوم
نقيضه الجراء بنقيض الشرط ولا الاخيران للزوم حمل الكلام على التاكيد والتأسيس
مع ان واو العطف في الاعتراض يثبتون ذلك وذلك لان في السمع

في المفعول الثاني والثالث ثم من الاستماع فحينئذ المفعولين ^{فان} اتفق الكل فيه
وذلك لوضح الدليل فيكون في مبالغة في ^{من} جوازها ^{مقام} الفاعل قوله
بل كلام قيل باللام ايضا لا يقع ^{لانه} ليس ^{من} ضروريات الفعل فلا يشب الفاعل فلا يقوم مقام
وكذا المفعول ^{من} قوله لان التصبغ مشعر بالعلية لانه على تقدير اللام الدالة على
العلية لا يقال ينبغي ان لا يقع الظرف ايضا مقام الفاعل لان التصبغ مشعر بالظرف
لاننا نقول بما يحصل الاشعار بالظرفية بنفس اللفظ نعم يجوز ان يناقش لجواز اشعار
الظرفية بالعلية وقيل ان المفعول لا يقع مقام الفاعل لكونه جوابا ^{لولا} لا يصح السؤال
بلم قبل تمام الحكم ثم اعترض بان يوجب امتناع ضرب للتأديف القول بان المنصوب
جواب لم دون الجور وتحكم وتقاتل ان يقول ايضا انه ليس جوابا عن سوائها من
الفعل المذكور كيف لو كان كذلك لكان محمولا للمقدار المذكور فحق قولهم ان المفعول
جواب لم انه مع عامله يصح ان يذكر في جواب السؤال عن المية فاذا قيل لك لم وضرت
قلت ضرت او ضرب للتأديف قال تعين خلافا للكوفيين وبعض المتأخرين
فانهم ذهبوا الى انه لا يستعمل الا بالقرأة الشاذة في قوله تعالى ^{لولا} انزل عليه
القرآن بالنصب وقرأة ابو جعفر المدني ليحزى قومنا بما كنا نوايكسبون
وقراءة عامهم وكذلك ينبغي المؤمنين على افعال المصدر قوله ^{لولا} انزل

قوله انزل	قوله انزل	قوله انزل
قوله انزل	قوله انزل	قوله انزل
قوله انزل	قوله انزل	قوله انزل

في المفعول الثاني والثالث ثم من الاستماع فحينئذ المفعولين ^{فان} اتفق الكل فيه
وذلك لوضح الدليل فيكون في مبالغة في ^{من} جوازها ^{مقام} الفاعل قوله
بل كلام قيل باللام ايضا لا يقع ^{لانه} ليس ^{من} ضروريات الفعل فلا يشب الفاعل فلا يقوم مقام
وكذا المفعول ^{من} قوله لان التصبغ مشعر بالعلية لانه على تقدير اللام الدالة على
العلية لا يقال ينبغي ان لا يقع الظرف ايضا مقام الفاعل لان التصبغ مشعر بالظرف
لاننا نقول بما يحصل الاشعار بالظرفية بنفس اللفظ نعم يجوز ان يناقش لجواز اشعار
الظرفية بالعلية وقيل ان المفعول لا يقع مقام الفاعل لكونه جوابا ^{لولا} لا يصح السؤال
بلم قبل تمام الحكم ثم اعترض بان يوجب امتناع ضرب للتأديف القول بان المنصوب
جواب لم دون الجور وتحكم وتقاتل ان يقول ايضا انه ليس جوابا عن سوائها من
الفعل المذكور كيف لو كان كذلك لكان محمولا للمقدار المذكور فحق قولهم ان المفعول
جواب لم انه مع عامله يصح ان يذكر في جواب السؤال عن المية فاذا قيل لك لم وضرت
قلت ضرت او ضرب للتأديف قال تعين خلافا للكوفيين وبعض المتأخرين
فانهم ذهبوا الى انه لا يستعمل الا بالقرأة الشاذة في قوله تعالى ^{لولا} انزل عليه
القرآن بالنصب وقرأة ابو جعفر المدني ليحزى قومنا بما كنا نوايكسبون
وقراءة عامهم وكذلك ينبغي المؤمنين على افعال المصدر قوله ^{لولا} انزل

على حاشية مولانا عبد المنعم
رحمهما الله تعالى

الاول من اثنين للذكور ان نسبة الفعل
لا تكون الى الالفين بل تكون الى الفين فيجب ان يكون
الاول من اثنين الى الفين فيجب ان يكون
الاول من اثنين الى الفين فيجب ان يكون
الاول من اثنين الى الفين فيجب ان يكون
الاول من اثنين الى الفين فيجب ان يكون
الاول من اثنين الى الفين فيجب ان يكون
الاول من اثنين الى الفين فيجب ان يكون
الاول من اثنين الى الفين فيجب ان يكون

بالواسطة قلنا النسبة الى الاخير واما النسبة الى الاولين فلان هذا الفعل لما كان
موضوعا لان ينسب اليه هو عمل الفعل وقابل وكان الاولان محلين للافعال وهي
موترة في مفعولها فخرجت من فاعلها كان شجيين بالحل القابل واما النسبة الى المصدر
فلان اثر الفعل في ذلك ان قواك سير يريد سيريد في قوة فعل سيريد ان قلت
هذا التحقيق يقتضي نقل النسبة الى الفاعل عند قيام مقام الفاعل
وهذا النقل لا يتصور مع وجود حرف الجر نحو ضرب في الدار فان النسبة حينئذ
ليست كما استفيد من حرف الجر فعني ضرب في الدار ان الدار مضروب فيها
لانها مضروبة مجازا قلنا هذه النقل في المفعول بلا واسطة اما في المفعول
بالواسطة فلا نقل هناك لان الربط استفاد من الواسطة ربط حقيقة لا مجاز
بقومها شيان احدهما ان ما ذكرته يقتضي ان يكون نسبة الفعل التعدى
بالحرف الى المفعول بالواسطة نسبة الى ما هو له فينبغي ان يتعين لقيامه

بأنه في قولنا النسبة الى الفاعل فيجب ان يكون
في المفعول بالواسطة لان الدار لا تكون
الاول من اثنين الى الفين فيجب ان يكون
الاول من اثنين الى الفين فيجب ان يكون
الاول من اثنين الى الفين فيجب ان يكون
الاول من اثنين الى الفين فيجب ان يكون
الاول من اثنين الى الفين فيجب ان يكون
الاول من اثنين الى الفين فيجب ان يكون
الاول من اثنين الى الفين فيجب ان يكون

الاول من اثنين الى الفين فيجب ان يكون
الاول من اثنين الى الفين فيجب ان يكون
الاول من اثنين الى الفين فيجب ان يكون
الاول من اثنين الى الفين فيجب ان يكون
الاول من اثنين الى الفين فيجب ان يكون
الاول من اثنين الى الفين فيجب ان يكون
الاول من اثنين الى الفين فيجب ان يكون
الاول من اثنين الى الفين فيجب ان يكون

بالواسطة قلنا النسبة الى الاخير واما النسبة الى الاولين فلان هذا الفعل لما كان
موضوعا لان ينسب اليه هو عمل الفعل وقابل وكان الاولان محلين للافعال وهي
موترة في مفعولها فخرجت من فاعلها كان شجيين بالحل القابل واما النسبة الى المصدر
فلان اثر الفعل في ذلك ان قواك سير يريد سيريد في قوة فعل سيريد ان قلت
هذا التحقيق يقتضي نقل النسبة الى الفاعل عند قيام مقام الفاعل
وهذا النقل لا يتصور مع وجود حرف الجر نحو ضرب في الدار فان النسبة حينئذ
ليست كما استفيد من حرف الجر فعني ضرب في الدار ان الدار مضروب فيها
لانها مضروبة مجازا قلنا هذه النقل في المفعول بلا واسطة اما في المفعول
بالواسطة فلا نقل هناك لان الربط استفاد من الواسطة ربط حقيقة لا مجاز
بقومها شيان احدهما ان ما ذكرته يقتضي ان يكون نسبة الفعل التعدى
بالحرف الى المفعول بالواسطة نسبة الى ما هو له فينبغي ان يتعين لقيامه

[illegible]

مقام الفاعل إذ وجد نحو مُرِبِدِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ مُعَمَّنَ أن التصريح بخلافه وثانيها أن نسبت
الوسائط الفاعيل لما كانت بطريق النقل وَجِبَ فِي قِيَامِهَا مقام الفاعل دخول
الواسطة عليها وَأَمَّا جِدْ فِي ذَلِكَ فلا قوله أَكَلَا فَاثِدَةً فِيهِ والفاعل محل الفائدة
فيجب أن يكون ما يقوم مقام محلها وهذا لا يقع الزمان والمكان لِإِبْرَاهِيمَ مقام
الفاعل لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الفاعل عليه ما فعل هذا وجب تقييد قوله فالجميع سواء بما أسند ذكره قول شيبه
بأنما عيل بلا واسطة وإنما قيدنا بذلك لأن الظرف وإن كان معه مفعول فيعين المفعول
فلا يطرخ القول بالتشبيه قال وإن لم يكن فالجميع سواء قيل لوقال البواقى سواء

[illegible][illegible]

اللفظ معنى الجملة أو ما على ان يلقى
المعنى اذا لم يكن على اللفظ معنى
الجنس كاني قوله تعالى لا يحل لك النساء من قبلك
اذ لا تملكه في نفسه فلهذا لا يحل لك النساء من قبلك
فلهذا قوله وان كان السلب من الجنس كاني قوله
وفي ضمن السلب ان السلب من الجنس كاني قوله
فمنه التعميم فان السلب من الجنس كاني قوله
فلهذا قوله وان كان السلب من الجنس كاني قوله
من قوله لا يحل لك النساء من قبلك
بان جعل اللفظ معنى الجملة أو ما على ان يلقى
المعنى اذا لم يكن على اللفظ معنى
الجنس كاني قوله تعالى لا يحل لك النساء من قبلك
اذ لا تملكه في نفسه فلهذا لا يحل لك النساء من قبلك
فلهذا قوله وان كان السلب من الجنس كاني قوله
وفي ضمن السلب ان السلب من الجنس كاني قوله
فمنه التعميم فان السلب من الجنس كاني قوله
فلهذا قوله وان كان السلب من الجنس كاني قوله
من قوله لا يحل لك النساء من قبلك

ان يجعل عليه الصبح التعريف **قوله** يخفان **قوله** ليس للرجل قال الاسم هو رتبة الاسم ما يقابل
الصفة كما يقتضيه مقابلة للصفة لحوازان يكون هذا القسم من السلب اصفه مثل ضارب في
زيد ضارب محمول على زيد **قوله** وتقدر او تؤولا وذلك فيما يصح وضع اسم متعلق
نحو وان تصوموا وسوا عليهم لذكرهم لم تنذرهم **قال** المجرد قيل لما حفظ التجريد
مع انه يقتضيه سبق وجوده لان امكان الوجود واحتماله قديرا من الوجود كقولك
ضيق فم البير **قال** للفظية من قبيل نسبة الجرح الى الكل **قوله** لا اسم الا اسم الا لم يوجد فيه
عامل لفظي اصلا يعني ان العبرة وان كانت ظاهرة في سلب العموم لكن المراد عموم السلب
اما باعتبار ان الاسم ابطت معنى الجمعية فصار الجنس منفيا او باعتبار ان سلب العموم
وان كان اعم من عموم السلب لكن المراد هو هذا التعريف للقيام واما القول بان العبار

اللفظ معنى الجملة أو ما على ان يلقى
المعنى اذا لم يكن على اللفظ معنى
الجنس كاني قوله تعالى لا يحل لك النساء من قبلك
اذ لا تملكه في نفسه فلهذا لا يحل لك النساء من قبلك
فلهذا قوله وان كان السلب من الجنس كاني قوله
وفي ضمن السلب ان السلب من الجنس كاني قوله
فمنه التعميم فان السلب من الجنس كاني قوله
فلهذا قوله وان كان السلب من الجنس كاني قوله
من قوله لا يحل لك النساء من قبلك
بان جعل اللفظ معنى الجملة أو ما على ان يلقى
المعنى اذا لم يكن على اللفظ معنى
الجنس كاني قوله تعالى لا يحل لك النساء من قبلك
اذ لا تملكه في نفسه فلهذا لا يحل لك النساء من قبلك
فلهذا قوله وان كان السلب من الجنس كاني قوله
وفي ضمن السلب ان السلب من الجنس كاني قوله
فمنه التعميم فان السلب من الجنس كاني قوله
فلهذا قوله وان كان السلب من الجنس كاني قوله
من قوله لا يحل لك النساء من قبلك
بان جعل اللفظ معنى الجملة أو ما على ان يلقى
المعنى اذا لم يكن على اللفظ معنى
الجنس كاني قوله تعالى لا يحل لك النساء من قبلك
اذ لا تملكه في نفسه فلهذا لا يحل لك النساء من قبلك
فلهذا قوله وان كان السلب من الجنس كاني قوله
وفي ضمن السلب ان السلب من الجنس كاني قوله
فمنه التعميم فان السلب من الجنس كاني قوله
فلهذا قوله وان كان السلب من الجنس كاني قوله
من قوله لا يحل لك النساء من قبلك

اللفظ معنى الجملة أو ما على ان يلقى
المعنى اذا لم يكن على اللفظ معنى
الجنس كاني قوله تعالى لا يحل لك النساء من قبلك
اذ لا تملكه في نفسه فلهذا لا يحل لك النساء من قبلك
فلهذا قوله وان كان السلب من الجنس كاني قوله
وفي ضمن السلب ان السلب من الجنس كاني قوله
فمنه التعميم فان السلب من الجنس كاني قوله
فلهذا قوله وان كان السلب من الجنس كاني قوله
من قوله لا يحل لك النساء من قبلك
بان جعل اللفظ معنى الجملة أو ما على ان يلقى
المعنى اذا لم يكن على اللفظ معنى
الجنس كاني قوله تعالى لا يحل لك النساء من قبلك
اذ لا تملكه في نفسه فلهذا لا يحل لك النساء من قبلك
فلهذا قوله وان كان السلب من الجنس كاني قوله
وفي ضمن السلب ان السلب من الجنس كاني قوله
فمنه التعميم فان السلب من الجنس كاني قوله
فلهذا قوله وان كان السلب من الجنس كاني قوله
من قوله لا يحل لك النساء من قبلك

اللفظ معنى الجملة أو ما على ان يلقى
المعنى اذا لم يكن على اللفظ معنى
الجنس كاني قوله تعالى لا يحل لك النساء من قبلك
اذ لا تملكه في نفسه فلهذا لا يحل لك النساء من قبلك
فلهذا قوله وان كان السلب من الجنس كاني قوله
وفي ضمن السلب ان السلب من الجنس كاني قوله
فمنه التعميم فان السلب من الجنس كاني قوله
فلهذا قوله وان كان السلب من الجنس كاني قوله
من قوله لا يحل لك النساء من قبلك
بان جعل اللفظ معنى الجملة أو ما على ان يلقى
المعنى اذا لم يكن على اللفظ معنى
الجنس كاني قوله تعالى لا يحل لك النساء من قبلك
اذ لا تملكه في نفسه فلهذا لا يحل لك النساء من قبلك
فلهذا قوله وان كان السلب من الجنس كاني قوله
وفي ضمن السلب ان السلب من الجنس كاني قوله
فمنه التعميم فان السلب من الجنس كاني قوله
فلهذا قوله وان كان السلب من الجنس كاني قوله
من قوله لا يحل لك النساء من قبلك

من قوله المبتدأ الفاعل في
عبر الخافض من المبتدأ
قوله المبتدأ الفاعل في
عبر الخافض من المبتدأ
قوله المبتدأ الفاعل في
عبر الخافض من المبتدأ

قوله كون الصفه مبتدأ الخ قيل لم يمتحنه وواع التباس المبتدأ بالفاعل في
مثلا قائم زيد واجتنبوا عن التباس المبتدأ بالفاعل في مثل زيد قام فلم يجوزوا الآخر
المبتدأ فأجاب بان جواز الوجهين ليس لأفيا إذا كان كل من الوجهين مخالفا
للأصل كما نحن فيفان في جعل زيد في قائم زيد فاعلا خلافا للأصل هو جعل
المبتدأ أمسدا أو في جعله مبتدأ خلافا للأصل الآخر وهو تغيير النظم الطبع للمبتدأ
والتباس المحدث وليس لأفيا إذا كان احدا الوجهين موافقا للأصل فيسبق
الذهن الى ما هو الأصل من تحريم عارض فيورث التشويش التباس قوله اي
هو الاسم المجرى ولك ان تقول اي هو المرفوع المجرى الخ لأنه ذكر اقسام المرفوع فلا
يصدق التعريف على ضرب فيضرب زيد لأنه ليس مرفوعا بالمعنى المذكور

قوله المبتدأ الفاعل في عبر الخافض من المبتدأ قوله المبتدأ الفاعل في عبر الخافض من المبتدأ	قوله المبتدأ الفاعل في عبر الخافض من المبتدأ قوله المبتدأ الفاعل في عبر الخافض من المبتدأ	قوله المبتدأ الفاعل في عبر الخافض من المبتدأ قوله المبتدأ الفاعل في عبر الخافض من المبتدأ
--	--	--

قوله المبتدأ الفاعل في
عبر الخافض من المبتدأ
قوله المبتدأ الفاعل في
عبر الخافض من المبتدأ

قوله المبتدأ الفاعل في
عبر الخافض من المبتدأ
قوله المبتدأ الفاعل في
عبر الخافض من المبتدأ

[illegible][illegible]

<p>قولہ الجیب آء علامتہ ان دلیل المنکوحہ ان کان منفصلاً اصلاً التقدیم فی الفاعل کلین جائزہ دلیل آخر الاسم ۱۱ قولہ دارفاً ضم الامرا المنقطع</p>	<p>الاستدارة بالتعاقب الاسم ۱۲ قولہ شار بطریق المنفرد علیہ کاشترطہ مستوفی کونہ علامہ وین لام دہو</p>	<p>ای اشارہ بکثرۃ المرفوعہ الکمان اشارہ الی دلیل حکم السلطان دہوان لا اصل فی المبتدأ التقدیم بافتقار تشیبہ الکمان بافتقار تخریج شیئ منہ بفتح شیئ ان الکمان ۱۲ قولہ لوجب</p>
--	--	---

[illegible]

باعتبار الالفاظ في الجنس فيعم الكل ولان العبارة لما امتد على خصوص فرخ
كان المناسب ان يراد الجميع حذر عن الترجيح بلا مرجح كما قالوا في لام الاستغراق
في المقام الخطابي قوله التخصيص ما يخص الفاعل لا يخفى ما فيه من التكلف لانه
جعله بمنزلة ما في تخصيصه خفاء قوله اذ يستعمل في موضع ما امره انا بالامر يعني ان
الكلام محمول على القديم والناخير كما قالوا في انا عرفت قوله ما يخص الفاعل
قبل ذكره قيل معنى تخصيص لفاعل بتقديم الحكم ان الفاعل يصير في حكم المعرفة
وحالها بعضان السامع كما لا يتفرع عن اصغاء الكلام اذا كان المحكوم عليه معرفة
فلا يفوت الغرض من الكلام لك لا يتفرع عن الاصغاء اذا كان الحكم مقدرا فلا يتخلل
المنكرة بالا فهام قوله قد يكون خيرا بالنسبة الى الكلب ايا بالنسبة اليه فشر
قوله فيقدر وصف فيجوز حينئذ ان يكون من باب التخصيص بالصفة وذلك
ان تقول ان التنوين للتعظيم فلا حاجة الى التقدير قوله علم جزما

لعل قود الامستون
 كما قود في الامستون
 فانتم قالوا السلام بحسن الامستون
 الحكم على بحسن من حيث التحقيق
 ارادة فردون فردون على انتم
 قولوا ان الحكم بحسن
 بغير انشاء بقوله لا يستعمل
 ارادة الحكم

و این خدای گمانی الاصل بنو فرغانی
چون شرفی افاده تقدیم المسند الیه المصنف
کما قالوا فی اسم و البخوی الذین غلبوا و الاصل
المسند الیه المصنف

انھیں
یونہی کہہ کر غور اختیار
مقدمہ ذات فیض قائم اور کمال علی عبان
اشاعت مد علی مائیں اللہ تعالیٰ کی جانب ہوا
اکلام مستعمل فی تمام کتب کتب فغانی
الحسنی کا ذیل ابو ذاب الاخر الاما کا
شہید ہوا علی طریقہ اسکا کی خصوص
قوله قالوا انی

[illegible][illegible][illegible][illegible][illegible]

٢٢٢
 وانا نؤمن بالله واليوم الآخر
 ان الله لم يخلقنا عبثا بل خلقنا
 لما نعمل له نفعا
 وانا نؤمن بالله واليوم الآخر
 ان الله لم يخلقنا عبثا بل خلقنا
 لما نعمل له نفعا

بجلا فماذا قيل قائم رجل فان قائما يحتمل ان يكون مبتدأ واول ذلك خصص بالنظر
وفي بحث اذ قاله لا يحتمل ان يكون شيئا من فمى للبتدأ واولك ان تقول القصيص
بالنظر لثمة قوله التخصيص بالنسبة الى التكلم في ان هذا لا يجري في كل دعاء
اذ ليس من ذى يل لك ويلي لك كان التويل لهلاك ولا ويليك لعدم القائدة
بل معناه الهلاك لك والقول بان المراد بالويل دعاء الشر اطلاقا لاسم السبب
على السبب فيكون التقدير دعاء الشر لك بعيد فالاولى ان يقال تنكير
سلام رعاية اصله حيث كان مصدرا منصوبا وانما آخر الحاء والمجرم ولتقديم الهم

السبب
على السبب وبما قلنا
انقلبت نسخ النافعي
وفي بعضها بالعكس
رعاية اصلا آه فوالى النافع على ذلك
المتى ذلك ان حين كونه مصدره منصوبا
بانه مصدر فاعل الفعل هو النافع
المتى منصوب بنسبة اليه والفاعل
هو النافع على ان مصدره كونه منصوبا
بانه مصدر فاعل الفعل هو النافع
المتى منصوب بنسبة اليه والفاعل
هو النافع على ان مصدره كونه منصوبا
بانه مصدر فاعل الفعل هو النافع

وقوله لان القول المتكلم ولا يمكن
 ان يكون هناك شخص لا آخر
 القاطرة اى عدم القاطرة في هذا الدعاء لان
 بالذات يكون الاربعة
 فلا يكون فيه نسبة الى المتكلم
 والقول بان المراد بالاول اى القول
 في نص النسبة الى المتكلم في قول
 على ويل لك عطايا آه وما لا تفرغ من
 في الذهن فيصح ان يقال انه
 عطايا لام

[illegible][illegible][illegible]

وكيل الاصله على قوله سكين
بلا لعل محتلى مكانى فذهب بن الانبارى عن بعض
الكوفيين الى ان جمله الانشائية لا يوجب وقوعها
البتة اتمسك بان قوله على الصدق والكذب لا يوجب
لا يوجب وقوعها لان قوله على الصدق والكذب لا يوجب
من قوله لا يوجب وقوعها لان قوله على الصدق والكذب لا يوجب
على ان اصل الادوار داخل الصدق والكذب فاما من
فقط اجملة وانما لا لعل لان السكينة لا يوجب وقوعها
كذلك بان يكون ثابتا في نفسى لا يوجب وقوعها
سكينة بان يكون ثابتا في نفسى لا يوجب وقوعها
سكينة بان يكون ثابتا في نفسى لا يوجب وقوعها

للاشارة الى تقسيم كون افراد اصلا قال الخبر قد يكون جملة لم يقيد بكونها
خبرية فكانه جمع جمهور الخاة فان الانشائية ولو كانت قسمية صح ان يكون خبرا
لمبتدأ او منهم من منعوا متمسكين بالاطائل تحت وقد نبع السيد الشريف هؤلاء
متمسكان بالخبر يجب ان يكون حالا من احوال لمبتدأ او انشاء ليس حالا
من احواله لا يتاويل مثالا اذا قلت زيد اضربه فطلب الضرب صفة قائمة
بالمتكلم ليست من احوال زيد لا باعتبار كونه متعلقا للطلب او كونه مقولا في
حقه استحقاقه ان يقال في ذلك قوله ولعمري كذا نظرية ولم يذكر النظرية ايضا
لان الشرع عند اهل العربية قيد للجزاء كما هو المشهور والجزاء اسمية

<p>قوله لا انشاء فان كان للتقديرين شرط في وقوعه فليس الاصله ان يكون انما هو في الحقيقة قوله لا انشاء فان كان للتقديرين شرط في وقوعه فليس الاصله ان يكون انما هو في الحقيقة</p>
--

[illegible]

لنيابة عن الجملة وان ألباء للاتصاف والمعنى ان الظرف مفروض متصفاً بجملة
ويموزان يكون التقدير بمعنى الحاق يقال قدرت هذا ابداً اي الحقبة فالمعنى
ان الظرف ملحق بالجملة الخاق الجزئي بالكل وأحسن التوجيهات في الشرح قول
بتقدير الفعل وهو من الافعال العامة الشاملة للافعال غالباً كالحصول والكون
للدلالة الظرف عليه قد يكون من الافعال الخاصة اذ النساق للذهن اليها بحال المقام
ولا يجوز اظهاً رذل لك العامل قيام القرينية على تعيينه وسد الظرف مسدداً وان
تعالى فلم تراه مستقراً عنده فنعناه سائناً غير متحرك قوله لا بد له من متعلق
اتفق النحاة على ذلك وفي بحث لان في مثل زيد في الدار للظرفية وهو نسبة
لا تقتضي الا ظرفاً ومظروفاً اما الظرف فمدخولها واما المظروف فهو زيد ولا حاجة
الى اعتبار امر آخر ان قيل هذا انما يصح اذا كان الحكم بوقوع الظرفية
لا بهو وهو الحكم فيه ليس لا بهو وهو قولنا لا نسلم ان الحكم ليس لا بهو
هو ولا بد لذلك من دليل مع ان تقدير الفعل لا يصح الحكم بهو هو

عنه لم يوجد هذا القول في ركايبه و لا في الشرح ١٢ مع

[illegible]

قوله ان الظن غرض
 قوله ان الغرض راجع الى صحت
 المستفاد بطلان الغرض راجع الى صحت
 لا التصاق بالجله باعتبار راجع الى صحت
 قوله ان الحق الجبري بالكلية في الظن
 قوله ان الحق الجبري بالكلية في الظن
 قوله ان الحق الجبري بالكلية في الظن
 قوله ان الحق الجبري بالكلية في الظن

[illegible]

قوله او بالبدل من لم يقل بوجوب التقديم في مثل الزيد ان قاما لم يلتفت الى
 التباس بالبدل والفاعل بناء على ان التامع لا يحمل عليه استلزام عود الضمير
 ذكر مرصداً وخلافاً للاصل قال واذا تضمن الخبر المفرد أي نفسه لو تضمن متعلقه
 لا يجزى التقديم متعلقه نحو على ام زيد راكب ثفنن في العبارة حيث قال تضمن
 ولم يقل اشتمل قوله كاستفهام قبل الموجب تصد الخبر مختصر في الاستفهام
 وفيه نظر لكان التقى نحو انية قائم قوله لتصدده في جملة اعلم ان ما يقتضيه
 صد الكلام يكفي ان يقع صد جملة من الجمال بحيث لا يتقدم عليه شيء من كنى
 تلك الجملة ولا ما صار من تمامها من الكلام المغيرة لمعناها كان سائر ما يشد
 معنى من المعاني في الجملة التي يدخلها فلا يقال ان من تضربه اضربه واما
 جواز قولك الذي ان تضربه يضربك فلان الوصول لا يؤثر في صلته معنى
 قوله بكسر اللام ويجوز فتحها بناء على ان الخبر هو الفعل المقتل والفعل متعلو
 بالجر ويسبب في الجر قوله بتبعيته يمنع معها تقديمه في ذلك ليس الا في
 النظر المستقر انما حكم بانواع عقده يلزم تقدم الشيء على نفسه فان الخبر
 في المثال المذكور على التمر فلو قدم التمر عليه لزم ذلك المحذور قال في المبتدأ
 نفسه اما اذا كان في صفة فلا يجزى التقديم نحو على التمرة زيد مثلاً لجواز تاخير
 الخبرين في توسط بين المبتدأ وصفته لجواز الفصل بين الصفة والموصوفين
 مثل تعلق الجزء بالكل انما لم يجعل الخبر الفعل المقتل والمتعلق من باب تعلق المفعول

قوله او بالبدل من لم يقل بوجوب التقديم في مثل الزيد ان قاما لم يلتفت الى التباس بالبدل والفاعل بناء على ان التامع لا يحمل عليه استلزام عود الضمير ذكر مرصداً وخلافاً للاصل قال واذا تضمن الخبر المفرد أي نفسه لو تضمن متعلقه لا يجزى التقديم متعلقه نحو على ام زيد راكب ثفنن في العبارة حيث قال تضمن ولم يقل اشتمل قوله كاستفهام قبل الموجب تصد الخبر مختصر في الاستفهام وفيه نظر لكان التقى نحو انية قائم قوله لتصدده في جملة اعلم ان ما يقتضيه صد الكلام يكفي ان يقع صد جملة من الجمال بحيث لا يتقدم عليه شيء من كنى تلك الجملة ولا ما صار من تمامها من الكلام المغيرة لمعناها كان سائر ما يشد معنى من المعاني في الجملة التي يدخلها فلا يقال ان من تضربه اضربه واما جواز قولك الذي ان تضربه يضربك فلان الوصول لا يؤثر في صلته معنى قوله بكسر اللام ويجوز فتحها بناء على ان الخبر هو الفعل المقتل والفعل متعلو بالجر ويسبب في الجر قوله بتبعيته يمنع معها تقديمه في ذلك ليس الا في النظر المستقر انما حكم بانواع عقده يلزم تقدم الشيء على نفسه فان الخبر في المثال المذكور على التمر فلو قدم التمر عليه لزم ذلك المحذور قال في المبتدأ نفسه اما اذا كان في صفة فلا يجزى التقديم نحو على التمرة زيد مثلاً لجواز تاخير الخبرين في توسط بين المبتدأ وصفته لجواز الفصل بين الصفة والموصوفين مثل تعلق الجزء بالكل انما لم يجعل الخبر الفعل المقتل والمتعلق من باب تعلق المفعول

قوله او بالبدل من لم يقل بوجوب التقديم في مثل الزيد ان قاما لم يلتفت الى التباس بالبدل والفاعل بناء على ان التامع لا يحمل عليه استلزام عود الضمير ذكر مرصداً وخلافاً للاصل قال واذا تضمن الخبر المفرد أي نفسه لو تضمن متعلقه لا يجزى التقديم متعلقه نحو على ام زيد راكب ثفنن في العبارة حيث قال تضمن ولم يقل اشتمل قوله كاستفهام قبل الموجب تصد الخبر مختصر في الاستفهام وفيه نظر لكان التقى نحو انية قائم قوله لتصدده في جملة اعلم ان ما يقتضيه صد الكلام يكفي ان يقع صد جملة من الجمال بحيث لا يتقدم عليه شيء من كنى تلك الجملة ولا ما صار من تمامها من الكلام المغيرة لمعناها كان سائر ما يشد معنى من المعاني في الجملة التي يدخلها فلا يقال ان من تضربه اضربه واما جواز قولك الذي ان تضربه يضربك فلان الوصول لا يؤثر في صلته معنى قوله بكسر اللام ويجوز فتحها بناء على ان الخبر هو الفعل المقتل والفعل متعلو بالجر ويسبب في الجر قوله بتبعيته يمنع معها تقديمه في ذلك ليس الا في النظر المستقر انما حكم بانواع عقده يلزم تقدم الشيء على نفسه فان الخبر في المثال المذكور على التمر فلو قدم التمر عليه لزم ذلك المحذور قال في المبتدأ نفسه اما اذا كان في صفة فلا يجزى التقديم نحو على التمرة زيد مثلاً لجواز تاخير الخبرين في توسط بين المبتدأ وصفته لجواز الفصل بين الصفة والموصوفين مثل تعلق الجزء بالكل انما لم يجعل الخبر الفعل المقتل والمتعلق من باب تعلق المفعول

[illegible]

بإعماله لعدم طرئه في مثل غلام رجل مثلاً إذ اجتمع مثله مبتدأ قال وكان خبراً عن
أن بشرط أن لا يكون أربعة أما نحو ما اندك خارج فلا صلة فإنه لا يجب حينئذ تقديم
الخبر لعدم الالتباس لأن الجملة الثالثة لا تقع بين أما وفتحاً قوله إذ في تأخير وخو
ليس دون تقديمه فإنه حينئذ متعين لأن يكون خبراً عن أن المفتوح مع اسمها
وخبرها إذا يجوز أن يكون مما في جيران المكسوة معناه أنها ولا مما في جيران
المفتوح معناه موصولة ولا يجوز تقديم ما في جيران الموصولة على فيعين أن يكون
أما لأن المفتوح مع اسمها وخبرها لأن المكسوة معروفاً والثاني باطل لأنها جملة تامة
غير مؤلفة بغير تعيين لا أول قوله بالمكسوة لجواز أن يكون المذكور بعد ما خبر آخر
لما اوظف الخبر ما قوله لا مكان الذمول عن الفتح وجواز العمل على سبيل المثال أن
صدر الكلام موقع أن المكسوة قوله وفي الكتابة لرفع ليس الكتابة بالتقديم
نعم يجب بالزيادة نحو عمر قال قد تعدد لفظ قد للتقليل والتحقيق قوله
وذلك التعدد إما بحسب اللفظ والمعنى جميعاً وذلك التعدد إما غير لازم

[illegible][illegible][illegible]

وإذا كان الكلام من جنس واحد قصد السبحة
وإن كان من جنسين قصد السبحة
فإن كان من جنس واحد قصد السبحة
فإن كان من جنسين قصد السبحة
فإن كان من جنس واحد قصد السبحة
فإن كان من جنسين قصد السبحة
فإن كان من جنس واحد قصد السبحة
فإن كان من جنسين قصد السبحة

خالف الشرط في جواز ترك الفاء فخير وفي جواز كون الصلة والصفة متما
اليد بما المعنى لكن قليل وفي جواز كون الظرف صلة أو صفة قال في الكلام
للموصول قبل تعريف الجزأين يقتضي الحصر يعني حصر المسند اليه المسند وذلك لئلا يستقيم
لأن المبتدأ الداخل عليه والمضمن لجزء الشرط من مآ من هذا الباب ولا حدان
يناقش فيه بيان التعريف بلام الجنس يكون الحصر التعريف باسم الإشارة ولو سلم أنه

فإن كان من جنس واحد قصد السبحة فإن كان من جنسين قصد السبحة فإن كان من جنس واحد قصد السبحة فإن كان من جنسين قصد السبحة فإن كان من جنس واحد قصد السبحة فإن كان من جنسين قصد السبحة فإن كان من جنس واحد قصد السبحة فإن كان من جنسين قصد السبحة	فإن كان من جنس واحد قصد السبحة فإن كان من جنسين قصد السبحة فإن كان من جنس واحد قصد السبحة فإن كان من جنسين قصد السبحة فإن كان من جنس واحد قصد السبحة فإن كان من جنسين قصد السبحة فإن كان من جنس واحد قصد السبحة فإن كان من جنسين قصد السبحة	فإن كان من جنس واحد قصد السبحة فإن كان من جنسين قصد السبحة فإن كان من جنس واحد قصد السبحة فإن كان من جنسين قصد السبحة فإن كان من جنس واحد قصد السبحة فإن كان من جنسين قصد السبحة فإن كان من جنس واحد قصد السبحة فإن كان من جنسين قصد السبحة	فإن كان من جنس واحد قصد السبحة فإن كان من جنسين قصد السبحة فإن كان من جنس واحد قصد السبحة فإن كان من جنسين قصد السبحة فإن كان من جنس واحد قصد السبحة فإن كان من جنسين قصد السبحة فإن كان من جنس واحد قصد السبحة فإن كان من جنسين قصد السبحة
--	--	--	--

فإن كان من جنس واحد قصد السبحة
فإن كان من جنسين قصد السبحة
فإن كان من جنس واحد قصد السبحة
فإن كان من جنسين قصد السبحة
فإن كان من جنس واحد قصد السبحة
فإن كان من جنسين قصد السبحة
فإن كان من جنس واحد قصد السبحة
فإن كان من جنسين قصد السبحة

فإن كان من جنس واحد قصد السبحة
فإن كان من جنسين قصد السبحة
فإن كان من جنس واحد قصد السبحة
فإن كان من جنسين قصد السبحة
فإن كان من جنس واحد قصد السبحة
فإن كان من جنسين قصد السبحة
فإن كان من جنس واحد قصد السبحة
فإن كان من جنسين قصد السبحة

فيكون تعريف بلام الجنس في الاشياء المجنس فقوله لا يقتضي المحصر مطلقا ولو علم
فقول الكلام محمول على التمثيل كما نزل قال الاسم الموصول لقوان التعريف معونة
مقام الضبط يقتضي المحصر والتعيين فالجواب الحق ان المراد بتضمن المبتدأ معنى
الشرط ان لا يكون في المتن بواحدة كلمات الشرط كما يستحي محكم او ان قوله ذلك
يشارة الى المبتدأ الذي تضمن معنى الشرط وتفرع على الضمن صحة دخول الفاء ولا يخفى
ان مواد النقص ليست رتبة ذلك تاما بل ظهر قال بفعل او ما في قوته كاسم الفاعل
والمفعول الواقعين صلة اللام الموصولة قوله وفي حكم الاسم الموصول المكنون
الاسم الموصوف به لا عما في حكم لفظ واحد وكذا الحال في المضاف والمضاف اليه

فيكون تعريف بلام الجنس في الاشياء المجنس فقوله لا يقتضي المحصر مطلقا ولو علم
فقول الكلام محمول على التمثيل كما نزل قال الاسم الموصول لقوان التعريف معونة
مقام الضبط يقتضي المحصر والتعيين فالجواب الحق ان المراد بتضمن المبتدأ معنى
الشرط ان لا يكون في المتن بواحدة كلمات الشرط كما يستحي محكم او ان قوله ذلك
يشارة الى المبتدأ الذي تضمن معنى الشرط وتفرع على الضمن صحة دخول الفاء ولا يخفى
ان مواد النقص ليست رتبة ذلك تاما بل ظهر قال بفعل او ما في قوته كاسم الفاعل
والمفعول الواقعين صلة اللام الموصولة قوله وفي حكم الاسم الموصول المكنون
الاسم الموصوف به لا عما في حكم لفظ واحد وكذا الحال في المضاف والمضاف اليه

فيكون تعريف بلام الجنس في الاشياء المجنس فقوله لا يقتضي المحصر مطلقا ولو علم
فقول الكلام محمول على التمثيل كما نزل قال الاسم الموصول لقوان التعريف معونة
مقام الضبط يقتضي المحصر والتعيين فالجواب الحق ان المراد بتضمن المبتدأ معنى
الشرط ان لا يكون في المتن بواحدة كلمات الشرط كما يستحي محكم او ان قوله ذلك
يشارة الى المبتدأ الذي تضمن معنى الشرط وتفرع على الضمن صحة دخول الفاء ولا يخفى
ان مواد النقص ليست رتبة ذلك تاما بل ظهر قال بفعل او ما في قوته كاسم الفاعل
والمفعول الواقعين صلة اللام الموصولة قوله وفي حكم الاسم الموصول المكنون
الاسم الموصوف به لا عما في حكم لفظ واحد وكذا الحال في المضاف والمضاف اليه

فيكون تعريف بلام الجنس في الاشياء المجنس فقوله لا يقتضي المحصر مطلقا ولو علم
فقول الكلام محمول على التمثيل كما نزل قال الاسم الموصول لقوان التعريف معونة
مقام الضبط يقتضي المحصر والتعيين فالجواب الحق ان المراد بتضمن المبتدأ معنى
الشرط ان لا يكون في المتن بواحدة كلمات الشرط كما يستحي محكم او ان قوله ذلك
يشارة الى المبتدأ الذي تضمن معنى الشرط وتفرع على الضمن صحة دخول الفاء ولا يخفى
ان مواد النقص ليست رتبة ذلك تاما بل ظهر قال بفعل او ما في قوته كاسم الفاعل
والمفعول الواقعين صلة اللام الموصولة قوله وفي حكم الاسم الموصول المكنون
الاسم الموصوف به لا عما في حكم لفظ واحد وكذا الحال في المضاف والمضاف اليه

فيكون تعريف بلام الجنس في الاشياء المجنس فقوله لا يقتضي المحصر مطلقا ولو علم
فقول الكلام محمول على التمثيل كما نزل قال الاسم الموصول لقوان التعريف معونة
مقام الضبط يقتضي المحصر والتعيين فالجواب الحق ان المراد بتضمن المبتدأ معنى
الشرط ان لا يكون في المتن بواحدة كلمات الشرط كما يستحي محكم او ان قوله ذلك
يشارة الى المبتدأ الذي تضمن معنى الشرط وتفرع على الضمن صحة دخول الفاء ولا يخفى
ان مواد النقص ليست رتبة ذلك تاما بل ظهر قال بفعل او ما في قوته كاسم الفاعل
والمفعول الواقعين صلة اللام الموصولة قوله وفي حكم الاسم الموصول المكنون
الاسم الموصوف به لا عما في حكم لفظ واحد وكذا الحال في المضاف والمضاف اليه

لما جئت اللهم لان يقال ان فاجأت ينزل منزلة لازم وتوفيق لان الظرف
غير مضاف الى الجملة كما في الوجه الآخر والعامل فيه فاجأت لم يلزم اخراجه اذا عن
الظرف فيلجوا ان يقال عنه فاجأت وجود السبع زمان الخروج قال فيما
الترزم يقال لزممت الشيء فالترزمه اي قبل ملازمة قوله اي في تركيبه
بجسب اللفظ ان يقال اي في خبره ولا يلزم خلوه للجملة عن العائد بحسب الظاهر
لان ضمير في موصوفه غير راجع الى الخبر وانما قلنا بحسب الظاهر لان الذهن
ينساق من الخبر الى كونه واقعا في التركيب فيغنى عنه الضمير قوله وذلك في
اربعة ابواب لا يقال هناك قسم آخر وهو ما اذا كان الخبر ظرفا فان متعلقه خبر
وهو واجب الحذف لا نأقول الخبر بحسب الظاهر بل بحسب الحقيقة ليس لا الظرف
والقدير ليس لا ارفعية امر لفظي فليس هو من باب جاذبة والخبر والترام غير مسميه
قول فلا يجزى فاعدم كماله لولا عليه لودل بالقرينة الخارجية جاز الحذف
بلا موجب قوله ولولا الشعر بالعلماء يندري الخ الا ذرا خول منى فمودن

قوله ان فاجأت اذا فاجأت فوجت فاجأت وقوله ليس لا ارفعية اذا ليس لا ارفعية فاجأت وقوله ليس لا ارفعية اذا ليس لا ارفعية فاجأت	قوله ليس لا ارفعية اذا ليس لا ارفعية فاجأت وقوله ليس لا ارفعية اذا ليس لا ارفعية فاجأت	قوله ليس لا ارفعية اذا ليس لا ارفعية فاجأت وقوله ليس لا ارفعية اذا ليس لا ارفعية فاجأت
---	---	---

تقدم على الخبر والظرف في خبره ولا يلزم خلوه للجملة عن العائد بحسب الظاهر لان الذهن ينساق من الخبر الى كونه واقعا في التركيب فيغنى عنه الضمير قوله وذلك في اربعة ابواب لا يقال هناك قسم آخر وهو ما اذا كان الخبر ظرفا فان متعلقه خبر وهو واجب الحذف لا نأقول الخبر بحسب الظاهر بل بحسب الحقيقة ليس لا الظرف والقدير ليس لا ارفعية امر لفظي فليس هو من باب جاذبة والخبر والترام غير مسميه قول فلا يجزى فاعدم كماله لولا عليه لودل بالقرينة الخارجية جاز الحذف بلا موجب قوله ولولا الشعر بالعلماء يندري الخ الا ذرا خول منى فمودن

قوله ليس لا ارفعية
اذا ليس لا ارفعية فاجأت
وقوله ليس لا ارفعية
اذا ليس لا ارفعية فاجأت

[illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible]

ادارة الشرطة قيد الجبراعه قوله الاستمرار للاستقبال فلا بد ان تقدير اداة الاستقبال ينافي في العموم المقصود

الى انظر عجز نحوها رصام وويده الخطباء يكون الامير يوم الجمعة قول فذهب
 البصريون الى ان تقديره في يد حاصل اذا كان قائما لان الاجماع ضرر زيد
 بكونه مقيدا بقيامه لا يكون الا عند حصول الضرر ووجود زيد وانما لم يكتف
 بتقدير حاصل من غير تقدير كان لان قائما يكون حينئذ حالا عن محو المصد
 فان كان علمه المصد كان بعينه مذهب الكوفيين وبشيء بطلان وان كان
 عامله حاصل الزم لقله افعال الحال عامل صاحبها وهم قد التزموا الاتحاد
 واذا قل كان لم يلزمه شيء من ذلك لان قائما حال من ضمير الرجوع الى زيد من تمة
 الخبر وقد نوقش في لزوم الاتحاد فيثبت عليه هذا وجه اخر قوله ثم حذف افع
 شرطه من مخطوط شرط وان كانت اذا ظرفية للتحية معنى الشرط واذا ههنا
 للاستمرار كما في قوله تعرو اذا قيل لهم لا تفسدوا قوله وفيه تكلفات كثيرة قال
 قدس سره في الحاشية وهي حذو افع الجملة المضار بها ولم يثبت في غير هذا
 المكان من الجدول عن ظاهره عن كمالنا قصته الى معنى التامة لان معنى قولهم حاصل

[illegible][illegible]

[illegible]

٣ بقوله ولو جاز أن منته ويجاب ان الالالة على حاصل حاصله باذکر سابقا ان الاخبار ضرب زيد بكونه الخ ولا يشترط في وجوب حذف دلالة السادس والخميس

المعاني في ضيغة الالالة الاول
عليها بالاول والاصل كونها ضيغة الالالة على صورة الكلام في الضميمة
الاول قوله في الصورة التي صورة الكلام في الضميمة
الاول قوله في الصورة التي صورة الكلام في الضميمة
الاول قوله في الصورة التي صورة الكلام في الضميمة

فان المعنى ان كل رجل مع ضيعة ذلك الرجل قيل في توجيهه التقدير كل رجل
مقرون هو وضيعة على ان يكون ضيعة معطوف على ضمير الخبر فيجوز سلك
الخبر وفيه ان يلزم ثلثة امور حذ والمؤكد وجواز الرفع والنصب في ضيعة كافي
جئت المتأو زيد وعد كما لا بد ابر في القاعدة المذكورة لأن ضيعة ليست معطوفة
على المبتدأ أو يمكن ان يجاب على الاول بان حذف المؤكدة مع المؤكدة جائز واما
عن الثاني فبان المفعول مع ما كبد لمن فعل غلبه لول عليه بالواو واما عن الثالث
فبان المراد المعطوف على المبتدأ انظر الى الصورة قوله اي كل رجل مقرون مع
ضيعة كما تقول زيد قائم وعمرو قائم لم يقل كل رجل وضيعة مقرونان
كما هو الظاهر لان الخبر اذا كان شئ فحله بعد المعطوف وليس بعد المعطوف ولفظ
يسد مسد الخبر ولا يجوز ان يجعل المعطوف سادس الخبر بكونه من تمت المبتدأ
قيل لهذا الخبر حيثان حيثية كونه خبرا عن زيد وحيثية كونه خبرا عن ضيعة
فهو من حيث انه خبر عن زيد جلان يقال ضيعة سادسة ويكفي في النهاية

منه قوله ولو جاز ان منته ويجاب ان الالالة على حاصل حاصله باذکر سابقا ان الاخبار ضرب زيد بكونه الخ ولا يشترط في وجوب حذف دلالة السادس والخميس
المعاني في ضيغة الالالة الاول
عليها بالاول والاصل كونها ضيغة الالالة على صورة الكلام في الضميمة
الاول قوله في الصورة التي صورة الكلام في الضميمة
الاول قوله في الصورة التي صورة الكلام في الضميمة
الاول قوله في الصورة التي صورة الكلام في الضميمة

[illegible]

بے قول
 و بخودان کیلک آجا بکذل
 قول الی تقدیریکلمه ستقد ای غالت
 مبر و امر حیرت بکذل ای غالت
 ملاوت کو ذوقا بے قول و دجری
 ای کل کلامی حیرت بکذل ای غالت
 الجبر و محو و کان کین تر فاجری ای غالت
 فی التوح بے قول و افا و غلت
 اکثر و کثرت لغزنی بکذل ای غالت
 فیه فی کتب افا و غلت علی هرقه فانه
 افراد غلت علی هرقه فانه
 بیدنی بکذل

الجنب اي خبر لا عدد و من ان جعل
 برأسه اذا دخلت على المكة بخلاف ما اذا
 دخلت على المكة بخلاف ما اذا
 من العمل و خبره من فوج بانه خبر بلست
 تلك المكة مفصلا عن القيد بان يكون
 خبره كالمكة مفصلا عن القيد بان يكون
 انما فيها طاعة على القيد ثم ان
 اذا قلنا خبر لا ما في القيد ثم ان

[illegible][illegible][illegible]

[illegible]

وقيل لأن لا نقيض ان فيكون من باب عمل النقيض على النقيض قوله انما عمل
قال المصليين تمثيل النجاة بلا رجل ظرفية صالحة ان الظرفية الظاهرة صفة اسم لا
لان خبر لا يحذف وكثيرا والمثال ينبغي ان يكون ظاهرا في المثال وفي مثال لا يحذف
ظرفية الا الخبر لان المضاد للنفي بل لا يوصف الا بنصوبه اعترض عليه
بلن ذلك مذهب جماعة منهم واما الآخرون فقد جوزوا الرفع جملا على المحل
كما في نوابغ اسم ان قوله على هو الظاهر انما قال في ذلك لجواز ارتفاع صفة جملا
على المحل كما ذهب اليه الجماعة قوله لان الظرفية لا يتقيد بالظرف نحو من الحال
بدون مما حقه قوله مثلا يلزم الكذب وانما يلزم الكذب لان المجموع خبر واحد
حقيقة لقولك الاباق هذا البيض اسود والحاصل نفي كون غلام رجل جامع للظرفية
وكونه في الدار ان قلت جعل الخبر من هذا القبيل ليس الا اذا امتنع لا قصار على المحل
ولا امتنع لا قصار ههنا على فيها قلنا امتناع لا قصار على الاول كاف في ذلك

[illegible]

۱۰۰ قولہ کہ فی حقہ
 ۱۰۱ قولہ کہ فی حقہ
 ۱۰۲ قولہ کہ فی حقہ
 ۱۰۳ قولہ کہ فی حقہ
 ۱۰۴ قولہ کہ فی حقہ
 ۱۰۵ قولہ کہ فی حقہ
 ۱۰۶ قولہ کہ فی حقہ
 ۱۰۷ قولہ کہ فی حقہ
 ۱۰۸ قولہ کہ فی حقہ
 ۱۰۹ قولہ کہ فی حقہ
 ۱۱۰ قولہ کہ فی حقہ

[illegible]

قوله لانه انفع عليه ان التقي يقضون نفيها ولما لم يكن ههنا قرينة خصوص محل
على امر شامل وان التقي رفع الوجود وفيه ان التقي المستفاد من لرفع الوجود لا يلج
سواء كان ظرف الوجود او غيره قوله لا يظهرون الخبر في اللفظ قال لا تدعي
لا درون من اين هذا النقل والحق انه يجب اثباته اتفاقا اذا لم تقم قرينة واما اذا قامت
قرينة فانه يثبتهم بحجج الخذف وعند المجازين يجوز قوله والمراد الاصح هو الاول
قوله فيقولون معنى قولهم الخ فيكون حينئذ كامن اسماء الافعال زينة المصنف
بان اسم الفعل لم يكن على مثل هذه الصيغة ولا يخفى ان نصيبا منهم بعد هيدل ايضا
على فساد هذا القول قوله اما بنو قديم الخ وذلك لدخولها على القيلتين لا اسم الفعل

قوله على ان قالوا ان سواء كان ظرف الوجود او غيره قوله لا يظهرون الخبر في اللفظ قال لا تدعي لا درون من اين هذا النقل والحق انه يجب اثباته اتفاقا اذا لم تقم قرينة واما اذا قامت قرينة فانه يثبتهم بحجج الخذف وعند المجازين يجوز قوله والمراد الاصح هو الاول قوله فيقولون معنى قولهم الخ فيكون حينئذ كامن اسماء الافعال زينة المصنف بان اسم الفعل لم يكن على مثل هذه الصيغة ولا يخفى ان نصيبا منهم بعد هيدل ايضا على فساد هذا القول قوله اما بنو قديم الخ وذلك لدخولها على القيلتين لا اسم الفعل	قوله على ان قالوا ان سواء كان ظرف الوجود او غيره قوله لا يظهرون الخبر في اللفظ قال لا تدعي لا درون من اين هذا النقل والحق انه يجب اثباته اتفاقا اذا لم تقم قرينة واما اذا قامت قرينة فانه يثبتهم بحجج الخذف وعند المجازين يجوز قوله والمراد الاصح هو الاول قوله فيقولون معنى قولهم الخ فيكون حينئذ كامن اسماء الافعال زينة المصنف بان اسم الفعل لم يكن على مثل هذه الصيغة ولا يخفى ان نصيبا منهم بعد هيدل ايضا على فساد هذا القول قوله اما بنو قديم الخ وذلك لدخولها على القيلتين لا اسم الفعل	قوله على ان قالوا ان سواء كان ظرف الوجود او غيره قوله لا يظهرون الخبر في اللفظ قال لا تدعي لا درون من اين هذا النقل والحق انه يجب اثباته اتفاقا اذا لم تقم قرينة واما اذا قامت قرينة فانه يثبتهم بحجج الخذف وعند المجازين يجوز قوله والمراد الاصح هو الاول قوله فيقولون معنى قولهم الخ فيكون حينئذ كامن اسماء الافعال زينة المصنف بان اسم الفعل لم يكن على مثل هذه الصيغة ولا يخفى ان نصيبا منهم بعد هيدل ايضا على فساد هذا القول قوله اما بنو قديم الخ وذلك لدخولها على القيلتين لا اسم الفعل
---	---	---

من قال ان هذا اللفظ هو المستفاد من قوله لا يظهرون الخبر في اللفظ قال لا تدعي
لا درون من اين هذا النقل والحق انه يجب اثباته اتفاقا اذا لم تقم قرينة واما اذا قامت
قرينة فانه يثبتهم بحجج الخذف وعند المجازين يجوز قوله والمراد الاصح هو الاول
قوله فيقولون معنى قولهم الخ فيكون حينئذ كامن اسماء الافعال زينة المصنف
بان اسم الفعل لم يكن على مثل هذه الصيغة ولا يخفى ان نصيبا منهم بعد هيدل ايضا
على فساد هذا القول قوله اما بنو قديم الخ وذلك لدخولها على القيلتين لا اسم الفعل

قوله
على ان قالوا ان
سواء كان ظرف الوجود او غيره قوله لا يظهرون الخبر في اللفظ قال لا تدعي
لا درون من اين هذا النقل والحق انه يجب اثباته اتفاقا اذا لم تقم قرينة واما اذا قامت
قرينة فانه يثبتهم بحجج الخذف وعند المجازين يجوز قوله والمراد الاصح هو الاول
قوله فيقولون معنى قولهم الخ فيكون حينئذ كامن اسماء الافعال زينة المصنف
بان اسم الفعل لم يكن على مثل هذه الصيغة ولا يخفى ان نصيبا منهم بعد هيدل ايضا
على فساد هذا القول قوله اما بنو قديم الخ وذلك لدخولها على القيلتين لا اسم الفعل

الفعل المطلق فيكون قابلاً للتعديل
 فيزيد أو ينقص أو يغير أو يبدل
 الفعل المطلق هو الذي لا يحد
 من حيث الزمان أو المكان أو
 النسبة بين الفاعل والمفعول
 والمفعول هو الذي يحد
 من حيث الزمان أو المكان أو
 النسبة بين الفاعل والمفعول

الفعل المطلق هو الذي لا يحد
 من حيث الزمان أو المكان أو
 النسبة بين الفاعل والمفعول
 والمفعول هو الذي يحد
 من حيث الزمان أو المكان أو
 النسبة بين الفاعل والمفعول

لفاعل الفعل المذكور مكان مفعولاً أما لعين ذلك الفعل ولغيره ويجوز على الأول أن الفعل
 نسبة بين الفاعل والمفعول النسبة لا تكون عين أحد المتبينين وعلى الثاني أن المصداق
 حينئذ يكون محل تلك الفعل فيكون مفعولاً له لا مفعولاً حقيقة وإن كان ذلك الفعل مفعولاً
 فيكون مفعول الفعل الآخر وهكذا فيلزم التسلسل وأن فاعل الفعل المذكور قد يكون قابلاً
 محضاً بالنسبة إلى ذلك الفعل كما في صوات موتا وطال الخلام طولا فالظاهر أن يقال أنه ليس مفعولاً
 بحسب اللغة كما قاله الفراء بل هو مفعول بحسب الاصطلاح وهو اسم قرن بفعل الفاعل لا يستند
 إليه ذلك الفعل وتعلق بتعلق مفعولاً محضاً وأما وصفه بكونه مطلقاً فلتعريفه عن القبول
 بقيد بغيره من حيث لا يخفى أنه لا يظهر وجه التسمية ولا التقييد بالقول الأول أن يقال

الفعل المطلق هو الذي لا يحد
 من حيث الزمان أو المكان أو
 النسبة بين الفاعل والمفعول
 والمفعول هو الذي يحد
 من حيث الزمان أو المكان أو
 النسبة بين الفاعل والمفعول

<p>الفعل المطلق هو الذي لا يحد من حيث الزمان أو المكان أو النسبة بين الفاعل والمفعول والمفعول هو الذي يحد من حيث الزمان أو المكان أو النسبة بين الفاعل والمفعول</p>	<p>الفعل المطلق هو الذي لا يحد من حيث الزمان أو المكان أو النسبة بين الفاعل والمفعول والمفعول هو الذي يحد من حيث الزمان أو المكان أو النسبة بين الفاعل والمفعول</p>	<p>الفعل المطلق هو الذي لا يحد من حيث الزمان أو المكان أو النسبة بين الفاعل والمفعول والمفعول هو الذي يحد من حيث الزمان أو المكان أو النسبة بين الفاعل والمفعول</p>
--	--	--

الفعل المطلق هو الذي لا يحد
 من حيث الزمان أو المكان أو
 النسبة بين الفاعل والمفعول
 والمفعول هو الذي يحد
 من حيث الزمان أو المكان أو
 النسبة بين الفاعل والمفعول

الفعل المطلق هو الذي لا يحد
 من حيث الزمان أو المكان أو
 النسبة بين الفاعل والمفعول
 والمفعول هو الذي يحد
 من حيث الزمان أو المكان أو
 النسبة بين الفاعل والمفعول

[illegible]

میں ہوں۔ مولانا صاحب حکیم ابوالکلامی رحمۃ اللہ تعالیٰ علیہ

التماسي لا بد وقوع الفعل به أو تعلق به فكأن تقول أيضا لا بد أنزل الفعل به أو اتق به
 وقيل لأنه سبب وجود الفعل أن المحل من أسباب وجود الحال قوله ولم يذكر أي
 الاسم قال إن تقول لا حاجة اليه فهو يحزن صفات المالكات المطابقة على
 دوالها كما ذكر وفيه مناقشة لأن أسماء الاستفهام مثلًا فتكون مفعولًا ليس وقوع
 الفعل عليها من صفات دوالها المطابقة بل من صفات دوالها التضمنية قوله
 والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به نفياً وإثباتاً والمراد تعلقه به أولاً فخرج الحال
 والتمييز والمستثنى قال المص المراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به بحيث لا يعقل إلا به
 ولا يخفى أن خروج الثالثة ظاهر لا يقال ينتقض التعريف به في اشتراكه مع قوله لا بد
 الاشتراك فيهما اسناداً ولا إسناداً لا يسمى تعلقاً ولو سلم فالمراد التعلق بغير الفاعل وهو فاعل
 حقيقة وإن لم يسم فاعلاً لفظاً ولما أقولك ضارب زيد عمر فليس عمرو ما قصدته
 فاعليت بل قصد جهة مفعوليتة اعنى تعلق الفعل به من حيث الوقوع قوله
 ولا يقولون في مررت بزيد أه لا يقيم لا يصح إخراجاً لأنه مفعول لا فاعل لا نسلم
 أنه مفعول مطلقاً في اصطلاحهم بل هو مفعول بواسطة حرف الجر كما مر في
 المطلق وقد صرح بذلك الشيخ الرضوي قوله فإن المفعول المطلق عين فعله في فاعل

[illegible]

<p>فعلت الذي فعل جليان فعلت سبيلك قال لغيره والادوي بالفعل لجلادك</p>	<p>استعملت منقول من المسمى لانه اوضح لفعل فعلت منقول من المسمى لانه اوضح لفعل الان الوضوح والافق</p>	<p>الاضحى راجع الى اصول الفصحى كلما زاد منقول المسمى اوضح الاضحى</p>
---	--	--

۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱
 ۴۷۲
 ۴۷۳
 ۴۷۴
 ۴۷۵
 ۴۷۶
 ۴۷۷
 ۴۷۸
 ۴۷۹
 ۴۸۰
 ۴۸۱
 ۴۸۲

تو ایستاده ای که در آستانه استوار استوار

قوله فخره ^{بشأن} يد في ضربيد لا يتخفى خروجه ذلك القيد لكن في صحة إخراجها تامل
قوله فلا يراد بالمرور نظر المراد من مفعول لكن مرفوع قال في تقديم المفعول وكذا
سائر المفاعيل سوى المفعول مع مراعاة أصل الواو فلما في الأصل للعطف موضعها
انتهى الكلام **قوله** وما وجوبها فيه اتقن فكذا فيما إذا كان محمولاً على الفاء التي في جواب
أما وليكن له منصوب سواء لقوله نعم فاما اليتيم فلا تقهر **قوله** وكوثر في حيزك وكوثر
فعله وكذا بالتون كان تقديم دليل في ظاهر الأمر على أن الفعل غير مهم في تأكيد الفعل مؤد
بكونه كما في تنافيان في الظن **قوله** تخصيصها بالذكر أهذا ذكر البهائم وذكر العبد لا يقتضي
قوله لوجوب الحذف في الإغراء أشار قدس سر في الحاشية إلى تعريف الأمور الأربعة
بامتثالها حيث قال نحو أخاك أخاك أي الزم ونحو الحمد لله الحميد ونحو أني زيدا الفاعل
الخبث ونحو مرت بنيد في المسكين قال في نحو امرأه أو نفسه الواو للعطف ومعناه الخ
على الفاعل عن نفسه ما يعني مع ومعناه قصره ولسانه عنه **قوله** واقصد أخيراً الكرمي
ما انتم فيه القرينة على تقدير الفعل لك إذا خفيت عن شيء مما لا ينبغي عنه بل هو
ما يؤمر به الساق الذم إلى نحو أقصد وأيت أو ما يفيد هذا المعنى وليست
هذه ضابطه لوجوب الحذف لجواز ذكر الفعل معها وإنما يجب إذا ترك الفعل
في جميع الاستعمالات نحو حبك خيراً لك أي حبك ما فعلت من هذا الأمر وأيت
خيراً لك ودارك أوسع لك أي ختم واقصد مكاناً أوسع لك ومنه القليل عند
المرحش ^{أنت} امرأه ^{أنت} أقصد ^{أنت} أي سَطَّ وأما عند سيبويه فلا ولعله سمع ذكر فعله إذا عرفت

[illegible][illegible][illegible]

ذلك فالقول بوجوب الجذبة في الآية الكريمة غير ظاهر وغاية التوجيه ما قاله العلامة التقطت ان في
قدس سر من ان ليس لها من حيث انها قرآن الاستعمال الواحد بالقياس الى مخاطبة معين
وهي بهذا الاعتبار لا يجوز ذكر فعلها كذا الظاهر ان مثل هذه المحيثة لا يستدعي وجوب حد
ام قال وسما اعطفت على مثال قوله اهلا لا اجاب اى كاجاز ان يكون صفته كما
جاز ان يكون المراد اهل الشخص مقابلة الاجانب جمع لا جنس فكانت قلت اتيت اهلا
واقربك قوله وطيت كوى كوفتن له قال قدس سر في الحاشية السهل نقض الجبل
والخرن ما فاض من الارض قوله بوجهه او بقلبه فية انه يخرج نحو يا الله قيل ان اوه نعم
مجاز لتشبيهه نعم من له صلوح النداء ولا يخفى ان القول بان لا غير صالح للنداء بعد
مع ان القول بالتشبيه غير مناسب فلا يلزم ان يقر المراد بكونه مطلوب لا يقال كونه مسؤل لا
قوله مثل يا سماء الخ ان تقول ان نداءه لا يخرج من باب التخييل تشبيها بمن له صلوح
النداء قوله من له صلاحية النداء عشر اشكال الامر قوله فان النداء وب ايضا
كما قال بعضهم انه هو الخزول في يؤيد قولهم في المراني لا تبعك اى لا تتركك كما هو من حيث
تصوره حيا فكم هو اموتة فقالوا لا تبعك اى لا تبعك ولا هلكت قوله فلا اول ادخال مع
ان فيه من شق قال سباد عوا انشائي لان الجملة الندائية انشائية فلا اول تقدير دعوا
او نادت لان الاغلب في الافعال الانشائية مجيها بلفظ الماضي قوله واحترز به عن
ليقبل زيد لم يقل عن خواطبا لقبال زيد كما قال بعضهم لا نظام في الاخبار فلا يكون
مطلوبا لقبال بل مخبرا عن طلب اقباله قوله والنداء بان يكون كلاما ضميرا لقباله

[illegible][illegible]

قوله ونصب الفعل المقدّر وهو نصب المصدر اتفاقا فهو يندرج في دعاءه وحال الحال يضعه عند الخبر
 نحو يا زيد قائما اذا ناديت به في حال القيام قوله عند المبرج جوف النداء اعلمه مصدر الفعل فيه
 لان القول بان مصدر الفعل لا يستدعي الظاهر ان يكون نسبة الفعل اليه مجازا فافا ظاهر
 ان سيوي يجوز هذا الجاز قوله قال ابو علي اهد ربان المهر من ادوات النساء
 واسم الفعل ليكون اقل من حرفين وبان ضمير المتكلم لا يستتر في اسم الفعل بانه لو كان اسم
 للمهدون النداء لكونه جملة واجيب عن الاول بان ادوات النساء لكثرة استعمالها
 فيها لا يجوز في غيرها الا ترى الى الترخيم وعن الثاني بانه قد يسترخف
 الترخيم وعن الثالث بانه قد يعرض الجملة كما لا يستقل به كالمركبة القسمة الشريطية
 قال ينبغي على ما رفع بداء بالضرورة لا بالامكان العام لا فم فيتقضى الحكيم الموصوف
 بانه مضاف الى علم لان ذكره فيما بعد بمنزلة الاستثناء قوله لقلتها باعتبار المحل وان محلا
 اثبات مفرقة ومشتغا بخلاف محل النصيب فانها ثلثا وقلتها بحسب التحقيق
 والاستعمال وفيه خدشة قوله لطلبا لا خلاصا اذ بالقياس ما علم يتعين مواضع
 النصيب من غير حاجة الى تحصيلها قوله على الضمة لفظا او تقديرا كافي المقصود
 والمنقوص المبني قبل النداء مثل يا هذا ويا هؤلاء ويا انت يجوز ايضا اياك نظر الى
 كونه مفعولا واذا اضطرر التنوين للتذكير لضموم اقصر على ضرورة كما قال الشاعر لا اله الا الله

سورة الاحقاف

سورة الاحقاف مكية ١١ آيات
 قوله ونصب الفعل المقدّر وهو نصب المصدر اتفاقا فهو يندرج في دعاءه وحال الحال يضعه عند الخبر
 نحو يا زيد قائما اذا ناديت به في حال القيام قوله عند المبرج جوف النداء اعلمه مصدر الفعل فيه
 لان القول بان مصدر الفعل لا يستدعي الظاهر ان يكون نسبة الفعل اليه مجازا فافا ظاهر
 ان سيوي يجوز هذا الجاز قوله قال ابو علي اهد ربان المهر من ادوات النساء
 واسم الفعل ليكون اقل من حرفين وبان ضمير المتكلم لا يستتر في اسم الفعل بانه لو كان اسم
 للمهدون النداء لكونه جملة واجيب عن الاول بان ادوات النساء لكثرة استعمالها
 فيها لا يجوز في غيرها الا ترى الى الترخيم وعن الثاني بانه قد يسترخف
 الترخيم وعن الثالث بانه قد يعرض الجملة كما لا يستقل به كالمركبة القسمة الشريطية
 قال ينبغي على ما رفع بداء بالضرورة لا بالامكان العام لا فم فيتقضى الحكيم الموصوف
 بانه مضاف الى علم لان ذكره فيما بعد بمنزلة الاستثناء قوله لقلتها باعتبار المحل وان محلا
 اثبات مفرقة ومشتغا بخلاف محل النصيب فانها ثلثا وقلتها بحسب التحقيق
 والاستعمال وفيه خدشة قوله لطلبا لا خلاصا اذ بالقياس ما علم يتعين مواضع
 النصيب من غير حاجة الى تحصيلها قوله على الضمة لفظا او تقديرا كافي المقصود
 والمنقوص المبني قبل النداء مثل يا هذا ويا هؤلاء ويا انت يجوز ايضا اياك نظر الى
 كونه مفعولا واذا اضطرر التنوين للتذكير لضموم اقصر على ضرورة كما قال الشاعر لا اله الا الله

النداء	النداء	النداء
يا هذا	يا هؤلاء	يا انت
يا هذا	يا هؤلاء	يا انت
يا هذا	يا هؤلاء	يا انت

قوله ونصب الفعل المقدّر وهو نصب المصدر اتفاقا فهو يندرج في دعاءه وحال الحال يضعه عند الخبر
 نحو يا زيد قائما اذا ناديت به في حال القيام قوله عند المبرج جوف النداء اعلمه مصدر الفعل فيه
 لان القول بان مصدر الفعل لا يستدعي الظاهر ان يكون نسبة الفعل اليه مجازا فافا ظاهر
 ان سيوي يجوز هذا الجاز قوله قال ابو علي اهد ربان المهر من ادوات النساء
 واسم الفعل ليكون اقل من حرفين وبان ضمير المتكلم لا يستتر في اسم الفعل بانه لو كان اسم
 للمهدون النداء لكونه جملة واجيب عن الاول بان ادوات النساء لكثرة استعمالها
 فيها لا يجوز في غيرها الا ترى الى الترخيم وعن الثاني بانه قد يسترخف
 الترخيم وعن الثالث بانه قد يعرض الجملة كما لا يستقل به كالمركبة القسمة الشريطية
 قال ينبغي على ما رفع بداء بالضرورة لا بالامكان العام لا فم فيتقضى الحكيم الموصوف
 بانه مضاف الى علم لان ذكره فيما بعد بمنزلة الاستثناء قوله لقلتها باعتبار المحل وان محلا
 اثبات مفرقة ومشتغا بخلاف محل النصيب فانها ثلثا وقلتها بحسب التحقيق
 والاستعمال وفيه خدشة قوله لطلبا لا خلاصا اذ بالقياس ما علم يتعين مواضع
 النصيب من غير حاجة الى تحصيلها قوله على الضمة لفظا او تقديرا كافي المقصود
 والمنقوص المبني قبل النداء مثل يا هذا ويا هؤلاء ويا انت يجوز ايضا اياك نظر الى
 كونه مفعولا واذا اضطرر التنوين للتذكير لضموم اقصر على ضرورة كما قال الشاعر لا اله الا الله

النداء

[illegible][illegible]

فحكم المتكسر بعروضه قال وقد استعملوا صيغة النداء في النداء بكان في صيغة
 النداء بمعنى النداء والاختصاص قتل النداء لجانين من معنى الاختصاص كثيراً
 قد حمل العرب على ما يابا بآخر مع اختلافها لا شراً كما في امر عام ويكون لغيره على حسب مكان
 عليه من ههنا يظهر وجهه على المتفجع عليه ما واما المتفجع عليه فافهمه غير ظاهر لا يلبس
 مناهة عنه ولا منقولة لا منقولة بفعل المتفجع عليه فيستعمل بالحرف المهم ان يقر
 ان النداء ينفرد باعنه واخص بزمج ثبوت موضع خاص من مواضع هذا الناصب
 للمفعول به قياساً قول بعض المالكين يا شمر صيغ النداء صم امر او مطلق صيغة النداء
 اليها وفي هذا التعبير اشعار بان اصل هذا الباب قال المتفجع عليه المتفجع دردمند
 صلتك اللام فالظن المتفجع له لعل على معنى لام الاجل كايقر في الجموع عليه وتضمين معنى البكاء
 وفيه انه لا يشمل المتفجع عليه وجوداً قولهم يا ووالله لا الصاق صفة للمتفجع عليه
 ليست للسببية والاستعانة قوله متازا به اشارة الى ان الباء متعاقبة الاختصاص
 لتضمنه معنى لا متيار ودخول الباء في المقصود اعز من دخوله على المقصود عليه قال
 ولك اي جاز ان لا تلحقه سواء كان مع ياء او وا قال لا ندسى جميع بالثلاث لا يلبس
 بالنداء قال الشيخ الرضوي لا في ان يقال ان قلت قرينة حالية على الندبة كنت مخبراً مع
 ياء ياء ولا لوجوبها مع ما قول اي آخر لندى وقد يلحق في آخر غير لندى وب
 قال فان خفف اللبس قال الشيخ الرضوي المتحرك بالحركات الاعرابية لا يحقق الا الفتح
 الاعرابية نحو واخر بالجل في الموضع الرجل كذا المتحرك بالحركات البناءية لا عند اللبس

فانما استعملوا صيغة النداء في النداء بكان في صيغة
 النداء بمعنى النداء والاختصاص قتل النداء لجانين من معنى الاختصاص كثيراً
 قد حمل العرب على ما يابا بآخر مع اختلافها لا شراً كما في امر عام ويكون لغيره على حسب مكان
 عليه من ههنا يظهر وجهه على المتفجع عليه ما واما المتفجع عليه فافهمه غير ظاهر لا يلبس
 مناهة عنه ولا منقولة لا منقولة بفعل المتفجع عليه فيستعمل بالحرف المهم ان يقر
 ان النداء ينفرد باعنه واخص بزمج ثبوت موضع خاص من مواضع هذا الناصب
 للمفعول به قياساً قول بعض المالكين يا شمر صيغ النداء صم امر او مطلق صيغة النداء
 اليها وفي هذا التعبير اشعار بان اصل هذا الباب قال المتفجع عليه المتفجع دردمند
 صلتك اللام فالظن المتفجع له لعل على معنى لام الاجل كايقر في الجموع عليه وتضمين معنى البكاء
 وفيه انه لا يشمل المتفجع عليه وجوداً قولهم يا ووالله لا الصاق صفة للمتفجع عليه
 ليست للسببية والاستعانة قوله متازا به اشارة الى ان الباء متعاقبة الاختصاص
 لتضمنه معنى لا متيار ودخول الباء في المقصود اعز من دخوله على المقصود عليه قال
 ولك اي جاز ان لا تلحقه سواء كان مع ياء او وا قال لا ندسى جميع بالثلاث لا يلبس
 بالنداء قال الشيخ الرضوي لا في ان يقال ان قلت قرينة حالية على الندبة كنت مخبراً مع
 ياء ياء ولا لوجوبها مع ما قول اي آخر لندى وقد يلحق في آخر غير لندى وب
 قال فان خفف اللبس قال الشيخ الرضوي المتحرك بالحركات الاعرابية لا يحقق الا الفتح
 الاعرابية نحو واخر بالجل في الموضع الرجل كذا المتحرك بالحركات البناءية لا عند اللبس

الحاشية
 السالكين
 قل

[illegible]

نحو زيد اضربت غلاماً منها أن يكون المتعلق موصولاً وموصوفاً بعامل الضمير
أو معطوفاً عليه موصولاً عامل الضمير موصوفاً ونحو زيد القيت عمراً الذي خبره أو رجلاً يضرب
قال فسلط التسليط بركا شتن **برجيز قال** مناسبتين في أكثر النسخ بل ليس بشيء
من كتبه وإنما الحق غير ما قيل في الامثلة الأخيرة ويمكن أن يقال يعني تسليط تسليط
بعينه أو بلائه فلا حاجة في خطها إلى إلحاق **قوله** بقيد الفراغ عن العمل إلى قوله
خروج وخروج أيضاً بعد فعل وشبهه لا يصح عمله فيما قبله وذلك بأن يكون اسم فعل أو
مصدر أو صفة شبهة أو مصدر ابتداء الكلام كأنه أخواتها أو أم ابتداء وما
وإن من جرووف النفي ون لم ولن ولا أو بأن يكون صلة أو صفة أو مضافاً إليه أو
واقعا بعده إلا أن ما بعده لا بمنزلة جملة أخرى جزء جملة لا يعمل في جزء جملة أخرى أو موكلاً
بنون التأكيد أو مسند إلى ضمير متصل راجع إليه نحو زيد ظنه منطلقاً أو معطوفاً أو
واقعا بعده فاء السببية وهي واقعة موقعها أما إذا كانت زائدة أو غير واقعة في موقعها
فيجوز تقديم ما بعده نحو قوله وأما بنعمته ربك فحدثت فان التقدير إما يكن من شيء
حدثت بنعمته ربك فجعل ما في جزاء شرطاً وجعل جزء الجزاء جزءاً من جزاءها أن تدخل
على تمام الجزاء بعد تمام الشرط هذا كله ما استفيد من كلام الشيخ الرضوي ههنا بحث وهو أن زيداً
في زيد اضربت غلاماً يخرج عنه إذ ليس مجزئ الاشتغال المتعلق الضمير طاعاً العمل فيه بل قد
المعنى مانع أيضاً إذا اضرب لم يقع على زيد لا يقال فساد المعنى غير مانع في العمل صورته
لأننا نقول يدخل فيه مثل كل شيء فعلوه في الدنيا اللهم إلا أن يعتبر صحة المعنى

[illegible][illegible]

في التسلط فيكون قيد التسلط ضروريا ولم يكن مال هذا القيد وسابقة احكاما قال
الشيخ الرضى قوله بالتراخي في مساهلة لان التراخي انما يكون في الفرض قوله للزوم
ولو بواسطة كما اذا تواترت اقسام منصوبات بضميات نحو زيد اخاه غلامه
ضربت اى لا يستزيد العنت اخاه ضربت غلامه قوله لا يتصور ان التقدير بسيط
الفعل المناسب بالزوم جوز الشيخ الرضى في هذا القسم تقدير نفس الفعل مع تقدير
متعلقه فقول في زيد ضربت غلامه ان التقدير ضربت متعلق زيد ضربت غلامه
فيكون الفعل الظاهر تفسير الفعل القدر ومعمول الظاهر تفسير المتعلق القدر وكلما جاوز
تقدير الجاوزة مع المتعلق في زيد ضربت غلامه وجوز ايضا في معناه الصوة الاولى تقدير
فعل الملاية قال ينصب فعل ضمير فيضرب فاعيد لا بالمفسر كما ذهب اليه بعضهم لا يخفى بل عدل
الصوة الاولى يجوز ان يعد ما بعد الاسم المحدد منصبا بتكلف بان يقرأ ما سادة صفة
افعال سالحة ان ينصبها في قوتها اعني ما وزت واهنت لا يست اما الصوة الاولى
ففيها اشكال اذ لا يجوز تعلق فعل طالع بفعول واحد بفعولين بالاصالة فتعلقه
يا حد ما بطريق التبعية بان يكون احدهما بدلا من الاخر فان كان الثاني بدلا
من الاول لزم تعلق الفعل بالبدل قبل تعلقه بالبدل من مع لزوم الفصل بينهما
بالجدة وان كان الاول لا من الثاني لزم تقدم التابع على المتبوع مع لزوم
الفصل بينهما بالجدة قوله في مظان الاضمار قال قدس سر في الحاشية اى في مواقع
يظن في ادى النظر من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وان لم يكن منه في الواقع

لا يجوز ان

قوله في التسلط فيكون قيد التسلط ضروريا ولم يكن مال هذا القيد وسابقة احكاما قال
الشيخ الرضى قوله بالتراخي في مساهلة لان التراخي انما يكون في الفرض قوله للزوم
ولو بواسطة كما اذا تواترت اقسام منصوبات بضميات نحو زيد اخاه غلامه
ضربت اى لا يستزيد العنت اخاه ضربت غلامه قوله لا يتصور ان التقدير بسيط
الفعل المناسب بالزوم جوز الشيخ الرضى في هذا القسم تقدير نفس الفعل مع تقدير
متعلقه فقول في زيد ضربت غلامه ان التقدير ضربت متعلق زيد ضربت غلامه
فيكون الفعل الظاهر تفسير الفعل القدر ومعمول الظاهر تفسير المتعلق القدر وكلما جاوز
تقدير الجاوزة مع المتعلق في زيد ضربت غلامه وجوز ايضا في معناه الصوة الاولى تقدير
فعل الملاية قال ينصب فعل ضمير فيضرب فاعيد لا بالمفسر كما ذهب اليه بعضهم لا يخفى بل عدل
الصوة الاولى يجوز ان يعد ما بعد الاسم المحدد منصبا بتكلف بان يقرأ ما سادة صفة
افعال سالحة ان ينصبها في قوتها اعني ما وزت واهنت لا يست اما الصوة الاولى
ففيها اشكال اذ لا يجوز تعلق فعل طالع بفعول واحد بفعولين بالاصالة فتعلقه
يا حد ما بطريق التبعية بان يكون احدهما بدلا من الاخر فان كان الثاني بدلا
من الاول لزم تعلق الفعل بالبدل قبل تعلقه بالبدل من مع لزوم الفصل بينهما
بالجدة وان كان الاول لا من الثاني لزم تقدم التابع على المتبوع مع لزوم
الفصل بينهما بالجدة قوله في مظان الاضمار قال قدس سر في الحاشية اى في مواقع
يظن في ادى النظر من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وان لم يكن منه في الواقع

تعالى

ان التخيير انما يقع على بعض التقادير لكنه غير واقع اصلا فان الشك لا يعايب قول الضيق
 في كلا قسمي التحذير ضيق وقت وهو اضيق في القسم الثاني منه ولهذا لا يدرك الا المحذ من قول
 وفي اصطلاح النحاة معمول نقل اليه التحذير بكونه محذرا او محذرا من قول اي عمل
 فيه النصيب بالمفعول اشار به الى ان اطلاق المفعول على اللفظ باعتبار محله لا اثر له في العالم قال
 بتقدير اتوا لا نسبنا ان يقع بابق دون التقدير قال تحذير ما بعده هذا القسم الذي
 هو المحذ اما ظاهر او مضمرا واما ظاهر لا يحى لامضافا الى مخاطب المضمرا لا يحى لا غلب على
 وقد يحى تكما نحو اياي الشر يسبق يقدر بنحو لا حذر وغير يقدر بنحو حذر خطا واولا
 اوله اذ ذكره الشيخ الرضوي قال ذكر المحذ من هذه القسم يكون مضمرا او مضمرا او كان الظاهر
 مضافا او لا والمضمرا مكملا او مخاطبا او غائبا قوله على صيغة المجهول قال الشيخ الرضوي قوله وذكر
 المحذ من نظر المذكر مصدر في عطف على قوله معمول بعد من حيث المعنى لان يقدر في الاول مضافا
 اي هو ذكر معمول في نظر اي كان التحذير من انواع المفعول والذكر ليس بها وفي بعض النسخ او
 ذكر بصيغة المجهول ليس هو جملان او ههنا اتصالية اي ليست اضرابية فينبغي ان يليها مثل المذكور
 قبل المذكور قبل مفعولها جملتها وانما جاز المخالفة اذا كانت اضرابية واختار قدس الاحتمال
 الاخير وهو المثلث والنساق الى الفهم ولم يجعله معطوفا على قوله معمول حتى يلزم ما ذكره من المحذ
 بل جعله معطوفا على فعل مقد يساق الى الفهم لغنى حذرا وذكر ويمكن ان يختار الاحتمال الاول ويجعل
 معطوفا على قوله تحذير بتقدير الحيل ويجعله مفعولا للتقدير والمعنى على تقدير اتي دون غيره من
 الافعال التحذير لان التقدير لا اجل التحذير لان التقدير بعد الفرصة لا دخل للتقدير في التقدير كما لا يفتدرك

فانما يجوز ذكر افضل من غيره في قوله لا يحى لا غلب على
 بل جعله معطوفا على قوله لا يحى لا غلب على
 وهو المثلث والنساق الى الفهم ولم يجعله معطوفا على قوله معمول حتى يلزم ما ذكره من المحذ
 بل جعله معطوفا على فعل مقد يساق الى الفهم لغنى حذرا وذكر ويمكن ان يختار الاحتمال الاول ويجعل
 معطوفا على قوله تحذير بتقدير الحيل ويجعله مفعولا للتقدير والمعنى على تقدير اتي دون غيره من
 الافعال التحذير لان التقدير لا اجل التحذير لان التقدير بعد الفرصة لا دخل للتقدير في التقدير كما لا يفتدرك

ان التخيير انما يقع على بعض التقادير لكنه غير واقع اصلا فان الشك لا يعايب قول الضيق
 في كلا قسمي التحذير ضيق وقت وهو اضيق في القسم الثاني منه ولهذا لا يدرك الا المحذ من قول
 وفي اصطلاح النحاة معمول نقل اليه التحذير بكونه محذرا او محذرا من قول اي عمل
 فيه النصيب بالمفعول اشار به الى ان اطلاق المفعول على اللفظ باعتبار محله لا اثر له في العالم قال
 بتقدير اتوا لا نسبنا ان يقع بابق دون التقدير قال تحذير ما بعده هذا القسم الذي
 هو المحذ اما ظاهر او مضمرا واما ظاهر لا يحى لامضافا الى مخاطب المضمرا لا يحى لا غلب على

منه قوله قال لا تقولوا يا ايها الذين آمنوا ان الله قد ابتليكم بالمال والبنين بل الله قد ابتليكم بالصبر والصلوة والصدقة والجهاد والامر بالمعروف والنهي عن المنكر والامر بالمعروف والنهي عن المنكر والامر بالمعروف والنهي عن المنكر

لان ان حرف موصوفى لطويلة بصلتها لكونها مع الجملة التي بعدها في تاويل اسم فلما طال اللفظ ما هو في الحقيقة اسم واحد اجازوا فيه التخفيف قياسا بحد فحرف الجر قال لا تقولوا يا ايها الذين آمنوا ان الله قد ابتليكم بالصبر والصلوة والجهاد والامر بالمعروف والنهي عن المنكر والامر بالمعروف والنهي عن المنكر

فانما علم وتام الاية في قوله لا تقولوا يا ايها الذين آمنوا ان الله قد ابتليكم بالصبر والصلوة والجهاد والامر بالمعروف والنهي عن المنكر والامر بالمعروف والنهي عن المنكر

فانما علم وتام الاية في قوله لا تقولوا يا ايها الذين آمنوا ان الله قد ابتليكم بالصبر والصلوة والجهاد والامر بالمعروف والنهي عن المنكر والامر بالمعروف والنهي عن المنكر

لأن قولنا أنه تعالى في قوله لا يرد الشمس التوراة في مكان آخرها إذا أريد بها الحرم قوله إشارة إلى قمي
اللفظ في قوله لا يرد الشمس التوراة في مكان آخرها إذا أريد بها الحرم قوله إشارة إلى قمي
اللفظ في قوله لا يرد الشمس التوراة في مكان آخرها إذا أريد بها الحرم قوله إشارة إلى قمي
اللفظ في قوله لا يرد الشمس التوراة في مكان آخرها إذا أريد بها الحرم قوله إشارة إلى قمي

أي مكانها إذا أريد الشمس التوراة في مكان آخرها إذا أريد بها الحرم قوله إشارة إلى قمي
اللفظ في قوله لا يرد الشمس التوراة في مكان آخرها إذا أريد بها الحرم قوله إشارة إلى قمي
اللفظ في قوله لا يرد الشمس التوراة في مكان آخرها إذا أريد بها الحرم قوله إشارة إلى قمي
اللفظ في قوله لا يرد الشمس التوراة في مكان آخرها إذا أريد بها الحرم قوله إشارة إلى قمي

في قوله لا يرد الشمس التوراة في مكان آخرها إذا أريد بها الحرم قوله إشارة إلى قمي
اللفظ في قوله لا يرد الشمس التوراة في مكان آخرها إذا أريد بها الحرم قوله إشارة إلى قمي
اللفظ في قوله لا يرد الشمس التوراة في مكان آخرها إذا أريد بها الحرم قوله إشارة إلى قمي
اللفظ في قوله لا يرد الشمس التوراة في مكان آخرها إذا أريد بها الحرم قوله إشارة إلى قمي

تعالى على
السيالكوفي رحمه الله
الحاشية على قوله لا يرد الشمس التوراة في مكان آخرها إذا أريد بها الحرم قوله إشارة إلى قمي
اللفظ في قوله لا يرد الشمس التوراة في مكان آخرها إذا أريد بها الحرم قوله إشارة إلى قمي

۳۶۲
 الحوت سوا كان خلا ۱۱۱ سما ۱۱۱
 زید وکس فلان یوم بکجه و سوا کان فلان کمال
 مذکور الا ان هو منی ساط الشریا و مقید بالزود و من
 الکتاب ۱۱۱ و قوله ۱۱۱ ۱۱۱ ۱۱۱ ۱۱۱ ۱۱۱ ۱۱۱
 فی الامر و الاصل و هل الامر ۱۱۱ ۱۱۱ ۱۱۱ ۱۱۱ ۱۱۱ ۱۱۱
 فی الامکان و هو غایت فی السید ۱۱۱ ۱۱۱ ۱۱۱ ۱۱۱ ۱۱۱ ۱۱۱
 ما ذکره آه فی شرح التیسیر فی السید و المتفقین ۱۱۱ ۱۱۱ ۱۱۱ ۱۱۱ ۱۱۱ ۱۱۱
 قلت و ارباب تصدیق علی غلات القیاس ۱۱۱ ۱۱۱ ۱۱۱ ۱۱۱ ۱۱۱ ۱۱۱
 علی الطریق بتقدیر فی الامکان ۱۱۱ ۱۱۱ ۱۱۱ ۱۱۱ ۱۱۱ ۱۱۱
 التامی مذنب العالی و این ۱۱۱ ۱۱۱ ۱۱۱ ۱۱۱ ۱۱۱ ۱۱۱
 فی ثم غلات تخفیف کثره ۱۱۱ ۱۱۱ ۱۱۱ ۱۱۱ ۱۱۱ ۱۱۱
 الاخصر امواله منقول بمر ۱۱۱ ۱۱۱ ۱۱۱ ۱۱۱ ۱۱۱ ۱۱۱
 و کثره الاخری الاکثر و کلام من ۱۱۱ ۱۱۱ ۱۱۱ ۱۱۱ ۱۱۱ ۱۱۱
 انشی و مقصود انشی ۱۱۱ ۱۱۱ ۱۱۱ ۱۱۱ ۱۱۱ ۱۱۱
 الشیخ و انشی ۱۱۱ ۱۱۱ ۱۱۱ ۱۱۱ ۱۱۱ ۱۱۱
 نقل منی لک و غیر ۱۱۱ ۱۱۱ ۱۱۱ ۱۱۱ ۱۱۱ ۱۱۱

[illegible]

<p>لے قولہ الکائنات ہر ذیقل فیہا الکائنات الغیاہ</p>	<p>نہ جلیست مجلس فلان اولاد ذکر الکریم</p>	<p>دفعہ اولیٰ موسویٰ علیہ السلام</p>
--	--	--

[illegible]

لا يمنع تقديم الحال على العمل المعنى وما ارتفع معاً على اللفظ المفهوم من تخصيص لا يمنع بكونه
 لرادان لا يفصل من مباحث التقديم ولا كان المناسب يذكر ما هو توطئة لعقيد ذلك
 التخصيص قوله هو تنكيه من صيغة قوله كالأشارة دون الاستفهام والفقهاء وإن
 من المحرظ المشبهة لعدم ورود الاستعمال على علماء قوله والتمنى والترجي قال الشيخ الرضى الظاهر
 أنه ليس باعتبار ما ليس إلا في الياقوتيين بل المقيد هو الخبر فهو العامل فيه بحث لك إذا قلت ليست
 بغير فقير راجع وجعلت فقير قيد الخبر كان المعنى ليت ابنى راجع وهو فقير ليس المعنى علم
 ذلك بل معناه تمتع بغيره أن كان فقيراً راجعاً قوله وكان له صدقاً لا وزيد كعمد كتاباً وزيد
 لصد صدائاً لاجتماع التشبيه قوله لأن النكرة قيل فإن الحال جواباً لكيفية السؤال ينافي
 المعاومية وفيه أن المفعول الجواب للمع أنه يصح أن يكون معلوماً وأما الحال أن كان معلوماً
 باعتبار يجوز أن يكون محملاً باعتبار آخر قوله نكرة موصوفة ولو قيل مخصوصة بدل
 موصوفة ليشمل الخصوصية بالإضافة كان أحسن قوله لاستغراقها وعمومها بنفسها
 أو لو قوماً في خبر غمى ونفى أو ما بعناه قوله إن جعلت أمراً لا أشار به إلى أنه ليس نصفاً
 الاستشهاد لجواز أن يكون منصوباً على الاختصاص وعلى الحال عن ضمير الفاعل في ارتدائه
 أي امرين امر أو عن ضمير مفعوله لا يخفى أنك لو جعلت حالاً عن كل امر ليس أيضاً نصافي
 المقصود لجواز أن يكون حالاً عن من حيث أنه مخصوص بالإضافة أو بالوصف قوله الواقعة
 في جمل الاستفهام لا غائبة النكرة الواقعة خبر النفي فكذا غير موجب قوله أو بعد الانقضاء
 للنفي لم يعتبر قدس في تعيين صورة النكرة عبارة المباحث حيث قال لا يكون أي

لأنه كان اللفظ المفهوم من قوله هو تنكيه من صيغة قوله كالأشارة دون الاستفهام والفقهاء وإن من المحرظ المشبهة لعدم ورود الاستعمال على علماء قوله والتمنى والترجي قال الشيخ الرضى الظاهر أنه ليس باعتبار ما ليس إلا في الياقوتيين بل المقيد هو الخبر فهو العامل فيه بحث لك إذا قلت ليست بغير فقير راجع وجعلت فقير قيد الخبر كان المعنى ليت ابنى راجع وهو فقير ليس المعنى علم ذلك بل معناه تمتع بغيره أن كان فقيراً راجعاً قوله وكان له صدقاً لا وزيد كعمد كتاباً وزيد لصد صدائاً لاجتماع التشبيه قوله لأن النكرة قيل فإن الحال جواباً لكيفية السؤال ينافي المعاومية وفيه أن المفعول الجواب للمع أنه يصح أن يكون معلوماً وأما الحال أن كان معلوماً باعتبار يجوز أن يكون محملاً باعتبار آخر قوله نكرة موصوفة ولو قيل مخصوصة بدل موصوفة ليشمل الخصوصية بالإضافة كان أحسن قوله لاستغراقها وعمومها بنفسها أو لو قوماً في خبر غمى ونفى أو ما بعناه قوله إن جعلت أمراً لا أشار به إلى أنه ليس نصفاً الاستشهاد لجواز أن يكون منصوباً على الاختصاص وعلى الحال عن ضمير الفاعل في ارتدائه أي امرين امر أو عن ضمير مفعوله لا يخفى أنك لو جعلت حالاً عن كل امر ليس أيضاً نصافي المقصود لجواز أن يكون حالاً عن من حيث أنه مخصوص بالإضافة أو بالوصف قوله الواقعة في جمل الاستفهام لا غائبة النكرة الواقعة خبر النفي فكذا غير موجب قوله أو بعد الانقضاء للنفي لم يعتبر قدس في تعيين صورة النكرة عبارة المباحث حيث قال لا يكون أي

المعزود قوله أي من أمراً الراجح أنه
 ١٢ قوله أي من أمراً الراجح أنه
 ١٣ قوله أي من أمراً الراجح أنه
 ١٤ قوله أي من أمراً الراجح أنه
 ١٥ قوله أي من أمراً الراجح أنه
 ١٦ قوله أي من أمراً الراجح أنه
 ١٧ قوله أي من أمراً الراجح أنه
 ١٨ قوله أي من أمراً الراجح أنه
 ١٩ قوله أي من أمراً الراجح أنه
 ٢٠ قوله أي من أمراً الراجح أنه

ثم بشر طبع قوله وهو في جلاوة ولين قوله ولا حاجة الى ان يقول بل بغير هذا
اذا كان انشأ قوله النخل النخل كيدل عليه اشتقاقها اذا كان انشأ الى التمر كما هو
الظاهر في اولها بالضم وغير الضم والمدرك وغير المدرك قوله لانه اذا علق بغير واحد
قد تم تفصيل ذلك في الحديثين قال تكون جملة قال الشيخ الرضوي يقيم الجملة الحالية
مقامه في غير الجزاء الاول منها اعراب الحال فيلزم تكريرها ايضا لقيام مقام الحال فانه
الى فخذاد ونحوه كايدي ويديدي او القيد بالفتح ونحوه في الشئ شاة بدلهم ولا
كل شاة بدلهم كما قولهم بعت الشاة ودرهما والواو بمعنى مع كافي كل رجل وضيقه شاة
ودرهم موقوفان فنصب الجزاء لقولهم اعراب قال الخليل يجوز ان يأتي به على الاصل نحو
بعت الشاة شاة بدلهم ودرهم قوله لان الحال منزلة الخبر لان الحال تفيد تعلق
بالفعل او الافعال في وقوع مضموها ولا يقصد من انشاء وقوع مضمو قوله وفي الضمير والواو
ولما كانت الجملة الحالية فضلة احتاجت الى زيادة ربط ولهذا لا يكون الواو رابط في الجملة
الواقعة خبر الوصف الا اذا حصل لها ان في انفصال ذلك بوقوعها بعد لا نحو ما حكيت
الا وانما يخيل في ما عني رجل الا وهو فقير قال فلا سميت في حكمها الجملة المصدرة بليس كما حكى
النفوس على الاصح ولا يدل على الزمان فهو كحرف نفى داخل على الاسمية قد خالفوا في اسميته من الواو
عند ظهور الملازمة نحو خرجت يد على اياها وهو قليل قوله لا فائدة في الربط في اول
الافعال والاصل للجمع مع السابق في دعوى الى النظر السابق قال للضارع المثنى
بالضيق مع الواو وذلك كما في جملة وان شاعت المفرد لانه خبر مبتدأ محذوف في شرط

لن قوله ولين التمر في قوله ولين قوله ولا حاجة الى ان يقول بل بغير هذا
اذا كان انشأ قوله النخل النخل كيدل عليه اشتقاقها اذا كان انشأ الى التمر كما هو
الظاهر في اولها بالضم وغير الضم والمدرك وغير المدرك قوله لانه اذا علق بغير واحد
قد تم تفصيل ذلك في الحديثين قال تكون جملة قال الشيخ الرضوي يقيم الجملة الحالية
مقامه في غير الجزاء الاول منها اعراب الحال فيلزم تكريرها ايضا لقيام مقام الحال فانه
الى فخذاد ونحوه كايدي ويديدي او القيد بالفتح ونحوه في الشئ شاة بدلهم ولا
كل شاة بدلهم كما قولهم بعت الشاة ودرهما والواو بمعنى مع كافي كل رجل وضيقه شاة
ودرهم موقوفان فنصب الجزاء لقولهم اعراب قال الخليل يجوز ان يأتي به على الاصل نحو
بعت الشاة شاة بدلهم ودرهم قوله لان الحال منزلة الخبر لان الحال تفيد تعلق
بالفعل او الافعال في وقوع مضموها ولا يقصد من انشاء وقوع مضمو قوله وفي الضمير والواو
ولما كانت الجملة الحالية فضلة احتاجت الى زيادة ربط ولهذا لا يكون الواو رابط في الجملة
الواقعة خبر الوصف الا اذا حصل لها ان في انفصال ذلك بوقوعها بعد لا نحو ما حكيت
الا وانما يخيل في ما عني رجل الا وهو فقير قال فلا سميت في حكمها الجملة المصدرة بليس كما حكى
النفوس على الاصح ولا يدل على الزمان فهو كحرف نفى داخل على الاسمية قد خالفوا في اسميته من الواو
عند ظهور الملازمة نحو خرجت يد على اياها وهو قليل قوله لا فائدة في الربط في اول
الافعال والاصل للجمع مع السابق في دعوى الى النظر السابق قال للضارع المثنى
بالضيق مع الواو وذلك كما في جملة وان شاعت المفرد لانه خبر مبتدأ محذوف في شرط

من تامة ولا حاجة الى ان يقول بل بغير هذا
اذا كان انشأ قوله النخل النخل كيدل عليه اشتقاقها اذا كان انشأ الى التمر كما هو
الظاهر في اولها بالضم وغير الضم والمدرك وغير المدرك قوله لانه اذا علق بغير واحد
قد تم تفصيل ذلك في الحديثين قال تكون جملة قال الشيخ الرضوي يقيم الجملة الحالية
مقامه في غير الجزاء الاول منها اعراب الحال فيلزم تكريرها ايضا لقيام مقام الحال فانه
الى فخذاد ونحوه كايدي ويديدي او القيد بالفتح ونحوه في الشئ شاة بدلهم ولا
كل شاة بدلهم كما قولهم بعت الشاة ودرهما والواو بمعنى مع كافي كل رجل وضيقه شاة
ودرهم موقوفان فنصب الجزاء لقولهم اعراب قال الخليل يجوز ان يأتي به على الاصل نحو
بعت الشاة شاة بدلهم ودرهم قوله لان الحال منزلة الخبر لان الحال تفيد تعلق
بالفعل او الافعال في وقوع مضموها ولا يقصد من انشاء وقوع مضمو قوله وفي الضمير والواو
ولما كانت الجملة الحالية فضلة احتاجت الى زيادة ربط ولهذا لا يكون الواو رابط في الجملة
الواقعة خبر الوصف الا اذا حصل لها ان في انفصال ذلك بوقوعها بعد لا نحو ما حكيت
الا وانما يخيل في ما عني رجل الا وهو فقير قال فلا سميت في حكمها الجملة المصدرة بليس كما حكى
النفوس على الاصح ولا يدل على الزمان فهو كحرف نفى داخل على الاسمية قد خالفوا في اسميته من الواو
عند ظهور الملازمة نحو خرجت يد على اياها وهو قليل قوله لا فائدة في الربط في اول
الافعال والاصل للجمع مع السابق في دعوى الى النظر السابق قال للضارع المثنى
بالضيق مع الواو وذلك كما في جملة وان شاعت المفرد لانه خبر مبتدأ محذوف في شرط

وليد المعنى لهما الالان يبين ان تعلق التحقق في الصوتين متعلق بالاثبات
والصورة الاخيرة هو الالان من حيث انه اذا لمعنى لتيقنه اثباته فقال ان تحقق
ابوت ذلك انه في اي طريق وجد حد عامها او شرطها في وجه حد عامها انما قد
هذا كما هو التثنية لان الحق ان الحال المؤكدة قد تكون كذا بجملة كقولهم ولا تضوا في الالان
مفسدين اي لا تضوا ومن حصل المؤكدة بالجملة لا سميت قول مثال الصاد فحصل قول
مفسدين بمعنى لا تضوا وكثيرا ما يحكي صيغة الصفة مقام المصدر قال القمير ويقال للبينين
والفيسير الميز بكسر الهمزة قيل قد يقال فيقول ان المتكلمة من بين الالان من غير الالان
قال ما يرفع الالان في نفسه ان يقال انه جنس كرتعين بهم صالح الالان في نفسه
مقاص لتعين احد منها بالذكور والاصل في التثنية ان التثنية زائد على الغرض من واجاز
الكوفي تعريفه باللام والاضافة نحو غبن راية المبطنة وسف نفسه غير ذلك عند البعض
ان غبن راية بمعنى غبن راية ان البطنة مضمون في شكوا وان سف نفسه في نفسه
او بمعنى سف والتثنية لان الالان في نفسه فالحال الفعل المضمير يتصل به بوقع
الفعل عليه في صيغة في التثنية قوله في المعنى الموضوع له حيث انه موضوع له الفعل
شامل للوضع التوكيد ان لا يسمى المعد ولكل الالان اذا اريد بها المعاني الحقيقية هي المعد
والكيل والوزن لا تستدعي تميزا لها فتستعمل اذا اريد بها المعد ولكيل والموزون كما ينبغي
فيها جاز قوله لكن المطلق مضمون في الكلام في مذكورة ايشع الرض من ان لفظ الاستقرار
لا يدل الا على الثابت المطلق فيمكن ان يدفع ايضا بان الثابت قلية في مقابلة المعد ومقدار

ان المعنى في الالان يبين ان تعلق التحقق في الصوتين متعلق بالاثبات
والصورة الاخيرة هو الالان من حيث انه اذا لمعنى لتيقنه اثباته فقال ان تحقق
ابوت ذلك انه في اي طريق وجد حد عامها او شرطها في وجه حد عامها انما قد
هذا كما هو التثنية لان الحق ان الحال المؤكدة قد تكون كذا بجملة كقولهم ولا تضوا في الالان
مفسدين اي لا تضوا ومن حصل المؤكدة بالجملة لا سميت قول مثال الصاد فحصل قول
مفسدين بمعنى لا تضوا وكثيرا ما يحكي صيغة الصفة مقام المصدر قال القمير ويقال للبينين
والفيسير الميز بكسر الهمزة قيل قد يقال فيقول ان المتكلمة من بين الالان من غير الالان
قال ما يرفع الالان في نفسه ان يقال انه جنس كرتعين بهم صالح الالان في نفسه
مقاص لتعين احد منها بالذكور والاصل في التثنية ان التثنية زائد على الغرض من واجاز
الكوفي تعريفه باللام والاضافة نحو غبن راية المبطنة وسف نفسه غير ذلك عند البعض
ان غبن راية بمعنى غبن راية ان البطنة مضمون في شكوا وان سف نفسه في نفسه
او بمعنى سف والتثنية لان الالان في نفسه فالحال الفعل المضمير يتصل به بوقع
الفعل عليه في صيغة في التثنية قوله في المعنى الموضوع له حيث انه موضوع له الفعل
شامل للوضع التوكيد ان لا يسمى المعد ولكل الالان اذا اريد بها المعاني الحقيقية هي المعد
والكيل والوزن لا تستدعي تميزا لها فتستعمل اذا اريد بها المعد ولكيل والموزون كما ينبغي
فيها جاز قوله لكن المطلق مضمون في الكلام في مذكورة ايشع الرض من ان لفظ الاستقرار
لا يدل الا على الثابت المطلق فيمكن ان يدفع ايضا بان الثابت قلية في مقابلة المعد ومقدار

اذ اقلت جاء القوم فقد نسبت الى ان المجئ الى القوم على احتمال ان يكون علو رتبة الايجاب
بالقياس الى الكل لايجاب بالقياس الى البعض والسلب بالقياس الى غنى الآخر وذلك لان
تقرر الايجاب والسلب بتمام الكلام فاذا قلت لازيد امتصلا بحجج القوم تقرر السلب بالقياس
الى زيد ولايجاب بالقياس الى ما بقى ليس معنى الاخراج الا المخالفة في الحكم بعد التشريك والنسبة
ولم يكن في المنقطع تشريك لم يكن هناك اخراج **قال** عن متعدد واي عدم
وكثرة **قال** لا غير الصفة بيان للواقع لئلا يذهل **قال** واخواتها اراد بها كلمات محفوظة
لا بما هو معناها مطلقا حتى يلزم ان يكون جاء القوم المخرج منهم زيد والمستثنى منهم
مستثنى وذلك امر اصطلاحى لا مشاحة فيه نعم لو ادعى ان تلك الكلمات المحفوظة صادرة
الا في عدم الاستقلال لم يلزم ذلك وان دفع ايضا ما قلنا على ما قاله الشيخ الرضى في رفع شبهة
الاستثناء **قوله** واحترى بعن نحو جاءنى القوم اه قيل لا ولكن لا يستل عيان اخراجا ولهذا
يستعمل في صورة لا يتصور فيها الاخراج كان تقول جاء عم ولا زيد وما جاء عم ولا زيد
قوله اي بعد الا واخواتها يقع المنقطع لا بعد الا وغيره **قوله** اي ليس بنفى الموجب
والمثبت اصطلاحا ما ذكره وغير الموجب وغير المثبت اصطلاحا ما يقابله **قوله** واحترى به عما
اذا وقع في كلام غير موجبا او جنبه فانه كان بعد الا في كلام موجب لانه لو لم ينص لكان سلبا
بتكرير العامل فيلزم ثبوت الايجاب في المستثنى والمستثنى منه واما في غير الموجب فلا يلزم
ذلك لجواز اعتبار تكرير اصل العامل بترك النفي عارض لان المبدل منه في حكم التثنية
فيكون في حكم التثنية وهو في الايجاب ممتنع لفساد المعنى وفيها نظر اما في الاول

في المستثنى من الايجاب
قوله اي الذي عدده في المنقطع
لا يخرج بيان للواقع ليس ملازم الا انه
المتعدد بعد قراير هو الفرق من متعدد
اي صيغة على ان يكون في الكلام
الادوات مستثنى لانه سواء كان
آتى كمنادى مستثنى من كمن
مخى لا ادوات للفرق بينه وبين
وعدمه
لقد انزل
ونما ان
في الايجاب
قد ذكرناه سابقا
لا يستل عيان اخراجا
الحكمين في الايجاب
ويبين في باب الموضع
التحذير من اطلاق
بني على من اجل طعن
اقتضى من اجل طعن
اقتضى من اجل طعن
اه لا يفتى في بيان الاستثناء
في الايجاب
اه ما من كلام مستثنى من الايجاب
الفرق باقتضاء مستثنى من الايجاب
والفرق باقتضاء مستثنى من الايجاب

عبد الجبار الجباري

[illegible]

فلان معنى تكرير العامل ليس الا باعتبار ان العامل مع قطع النظر عن الاحياء السلب
وهذا جائز جاء في كلامهم وفي العطف مع انه في قوة تكرير العامل واماني الثاني فلان البدل منه
ليس مطروحا بالكلية حتى يفسد للعنف فرق بين نفس الشيء وما في حكمه قوله موان
يكون الكلام الموجب تمام الكلام التام اصطلاحا في باب الاستثناء ما فسر بقوله بان يكون طاء
والكلام الناقص اصطلاحا في هذا الباب يقابله قوله منصوب على الظرفية لا على الاستثناء
وكما لم يعترض احد بذلك انه من قبيل المفعول فينبغي ان يكون اخلا في الاقوى قوله
والعامل في نصب المستثنى قال الشيخ الرضوي قال المص في شرح المفصل العامل في الاستثناء منصوب
الا قال لا نرى بالايكون هناك فعل ولا معناه نحو القوم الا زيدا اخوتك وللجارية ان يقولوا
اذا في الاخوة معنى فعليا وهو الانتساب بالاخوة ثم قال لو لم يكن في الجملة معنى للفعل لكان
ان يتصل بالمستثنى قال بمقدار عطف على قوله بعد الا هذا هو الظاهر للنساق الى الفهم
يجوز انتصابه شرط بكونه بعد الا وذلك غير مفهوم من العبارة وكذا الحال في قوله
منقطعا ويمكن ان يجعله عطوفين على قوله في كلامه موجب لا يتجدد ذلك وهو خبر آخر
كان او حال قوله والمستثنى منصوب ايضا اه ذهب يبيح الى ان المنقطع منصوب بما قبله
الامن الكلام كما انتص اليه من اول الا ان بعد الامر سواء كان متصلا او منقطعا ولا
في المنقطع وان لم يكن حرف عطف لاغا كلك العاطفة في وقوع الامر بعد والمناخرون
لما رواها يعني لكن قالوا لاغا الناصبة بنفسها النصيب لكن الاسماء وخبرها عن وقت الاغلب
نحو جازي القوم لا حمارا الى لكن المعيار المحي قالوا وقد يحى خبرها ظاهرا نحو قوله اقوم

[illegible][illegible]

[illegible]

يا شتر أو لا نحو ما جاء من جمل امرؤ قال لا تقلان أي انقضضان قوله علمنا في خبر
 أو حال ومفعولان بتضمين معنى الجمل قال لا قلنا للتفريق أنه علمنا على
 ليس أن أو خبر العلة وعلى التقديرين بالتقارير يبقى العلة قوله ضمير مرفوع على أنه
 النواسخ إذا دخلت على البتة والخبر غلبة ولكن يبقى تقدير علمها إذا كان العامل خالفا لضعف
 ثم إذا كان العامل حرفا لا يغير معنى جمل اعتبار ذلك المقد بل الصرورة نحو أن زيد قائم وعمر
 وإن غير المحقق لا يعتبر ذلك المقد إلا إذا اضطر إليه كمن في قال انقضض معنى النفي أي
 انتقاضه فهو مصدر مجهول قوله وهي الفعلية وذلك لأن معنى ليس في الأصل ما كان
 بدليل الحق علامت الأفعال عليه نحو ليست أنت ثم سلبت اللام على الزمان الماضي فتحكمها
 حكمها كان وإن لم يبق فيه معنى الكون وهو قد ينتفي فيه يبقى علم نحو كان زيد لا قائما
 بقاء معنى الكون بعدها قوله مع كسر السين وأضفها قال الشيخ الرضوي كسر السين مع القصر
 وفصحها مع المد مشهورتان قوله لكونها حرفا يذهب بعبودية الدليل على حرفيتها قولهم
 حاشا من دون نون الوقاية وإقناع وقوعها صلة لما المصدرية ومطراود حولا
 علمها أو ضلها بعد حاشا عنده قولها بجزب بعضهم النصب أي جازيت في بلادها
 قيل يحتمل أن يكون بمعنى قلت حاشا نحو لايت قلت لا أولوليت أي قلت لولا وعند البر
 انتارة حروف وتارة فصل وإذا وليته اللام تعين فعلية قال الشيخ الرضوي لا أولوليت مع اللام
 اسم محيية عنونها نحو حاشا لله في بعض القراءة وأنه بمعنى تنزيها لله فيجوز على هذا أن تركيب
 كون حاشا في جميع المواضع مصدرا بمعنى تنزيها أو ما حذف التنوين في حاشا لا

[illegible]

وندرج له
 قوله بطرود واعداد
 كما بطرود واعداد
 من قول الشاعر
 ما عاشا قريبا
 في الحويث ساءت
 وكون
 مشتق
 بجى
 واذا وليته
 مولانا
 ع

قوله يا ايها الذين آمنوا اذكروا نعم الله اليكم التي لا تحصى ان كنتم تعلمون
ان الله قد ارسل رسله بالبينات وانزل معهم الذكر الذي هو البيان والفرقان
والله اعلم بالصواب

علمها لان القرينة على ازالة نفى الجنس فطلب اسم اوبناؤه وقد استقيا فلا بد من التكرير للتبيين
عليها قول لكن مطلقا لا بعيدا يعني اذا تكرير النفع كان تكرير الشخص قوله ليكون مطابقا لما
قد السوال كذا الاول يمكن بكون الكفر نعم او لا قوله لا شتهاره ولقوله عليه السلام افضاكم على
قوله وتوى هذا التاويل اعلم ان نزع اللام واجب على النذاريين سواء كانت اللام في الاسم نفسه
او في اضافته لا في عبد الله وعبد الرحمن اذا الله والرحمن لا يطلقان على غيرهم حتى
يقدر تنكيرهما والذرع في الصورة الاولى فلرعاية للفظ واصلاحة آما في الثانية كما ذكرنا
ولما كان الذرع على التاويل الثاني واضحا كما يدل عليه قوله لان الظاهر ان تنوينه
للتنكير جعله مقويا للتاويل الثاني قال وفي مثل الاحول لا قوة الا حوالا عن العصية
ولا قوة في الطاعة قوله فانما بحسب التوجيه تزيد عليها لانك اذا افتحتها بحتمل الزيادة
لا في الموضعين نفى الجنس ان يكون في الاول نفى الجنس في الثاني اذلة واذا رفعتها
بحتمل الرفع اذ احدها ان يكون لا في الموضعين نفى الجنس ملغاة عن العمل فانهما ان يكونا
في الموضعين بمعنى ليس فانهما ان يكون الاول بمعنى ليس والثانية زائدة ورابعها ان يكون
الاول للتبعية والثانية زائدة واذا افتحت الاول ورفعت الثاني يحتمل ان يكون الرفع محمولا
على موضع اسم التبعية كذا اذلة وان يكون بمعنى ليس ورفعه على اذلة اسم ان يكون للتبعية
ملغاة وان رفعت الاول افتحت الثاني يحتمل ان يكون الاول بمعنى ليس وان يكون للتبعية
قوله وفي خبر اخر وفي احد فروع بلا الاول الثانية فانما جاز ذلك مع انها علمان لا محكم
لما كنت في حكم واحد كما في ان زيد او ان عمرا قائلان قوله لا حول الا قوة وهو ظاهر من قوله

[illegible]

الملك

[illegible]

وما وقع في كلام بعض المتأخرين وأصله على نيتية محمد الدوزية فذلك اقتباس
من الدعاء لما نور قوله وكأنه خص الضمير يعرف أن المناسب للنظر إلى حال
إضافة إلى الضمير الخاص لكن على ذلك نوعا من العمل الخبيث بعيد قوله أي
ذو ذلك مقصوده وقد جاء بعض تصرفاته مقطوعا على سبيل الشذوذ نحو ولكن يرى
لأنه منيا قوله الفاعل الاسمى يجمع على فواعل وكذا الفاعلة الوصفية دون الفاعل
الموصف قوله كالأهل هو اسم مجمل لأصل قال قدس سرى في الحاشية كالأهل ملابن
للكفين يتكلم وأما تابع فهو اسم مجمل العوض قوله متى لوحظ مع سابقه الذي هو
متبع كان في المرتبة الثانية منه وإن كان في المرتبة الثالثة أو الرابعة مثلا بالقياس إلى
غيره كالصفة الثالثة والرابعة فقوله ثانياً لبيان الحال لا للتصيير ومنهم من قال المراد
بالتالي هو التأخر مطلقاً وفيه تكرار عوم مجاز وهو خلاف الأصل وعلى القولين لا يجد
المرتب على العطف المتقدم على العطف وعليه مثل عليك ورحمة الله السلام إلا أن
يراد السابق والتأخر بحسب الرتبة قوله بحيث يكون أعراب من جنس أعراب سابق مع
انها متغايران شخصاً بحسب قصد فلا يرد النقص بقراءة الكتاب في الجزء الأول
ولم يجد القصص ظهراً في موضعين قال من جهة أي المقصود للعرب قوله نصية
فلا يرد للمفعول الثاني من باب علمت مثلاً إذ جهة نصية ما فتحة نوعاً لخصاً قوله
ناش من جهة أنه وإن كان لغيره مدخل في ذلك وهو كونه نصاً للفاعل قوله لأن الجي
للتسقي إلا لحدان يناقش فيه بأن لا زمان يكون المقصود لأعراب في جواب غلام زيد

المتن في قوله ورحمة الله السلام إلا أن يراد السابق والتأخر بحسب الرتبة قوله بحيث يكون أعراب من جنس أعراب سابق مع انها متغايران شخصاً بحسب قصد فلا يرد النقص بقراءة الكتاب في الجزء الأول ولم يجد القصص ظهراً في موضعين قال من جهة أي المقصود للعرب قوله نصية فلا يرد للمفعول الثاني من باب علمت مثلاً إذ جهة نصية ما فتحة نوعاً لخصاً قوله ناش من جهة أنه وإن كان لغيره مدخل في ذلك وهو كونه نصاً للفاعل قوله لأن الجي للتسقي إلا لحدان يناقش فيه بأن لا زمان يكون المقصود لأعراب في جواب غلام زيد

المتن في قوله ورحمة الله السلام إلا أن يراد السابق والتأخر بحسب الرتبة قوله بحيث يكون أعراب من جنس أعراب سابق مع انها متغايران شخصاً بحسب قصد فلا يرد النقص بقراءة الكتاب في الجزء الأول ولم يجد القصص ظهراً في موضعين قال من جهة أي المقصود للعرب قوله نصية فلا يرد للمفعول الثاني من باب علمت مثلاً إذ جهة نصية ما فتحة نوعاً لخصاً قوله ناش من جهة أنه وإن كان لغيره مدخل في ذلك وهو كونه نصاً للفاعل قوله لأن الجي للتسقي إلا لحدان يناقش فيه بأن لا زمان يكون المقصود لأعراب في جواب غلام زيد

بما في النسبة ان يكون مقصودين باصل النسبة المذكورة على نحو واحد من الحكم
لا در الراجح الحكم والتردد وغير ذلك سواء بقي القصدان او لا فاعبدا اصل النسبة في كل
المعطوفين بل وان اشترك المعطوفين بمجمع سابقين في اصل النسبة ولو اختلفا في اجابا
وسلبا وبعبارا كونهما على نحو من الادرار دخل في المعطوفين باو واما ان النسبة في كل من
المعطوفين المعطوف عليه بها على نحو واحد وهو التردد والعدم اشتراط بقا القصدان
في المعطوفين بل ان المتبوع قصد اهتمام به في معرض عن سبل قصد التابع قوله
تم المجد او يحتمل عنيين احدهما ان قوله توسط حكم خارج عن التعريف لغير المثال اعني في
مثال قام زيد عمرا لا يوجب زيادة وتخصيم فكل من تمت التعريف او لا نه قصد تمثيل الحكم بغير وثايقها
انه داخل في التعريف كينساق اليه الفهم ويؤيد تأخير المثال لكن ليس داخل في المنع والجمع كما مر
نظير ذلك في تعريف الاعراب قال توسط بيننا لظهر فم كان في خبره اقل ولا يعطف
اي اذا اريد المعطف لا يعاد الرفع كما يعاد الخافض لان التاكيد لا يخف من اللاحقة
قوله لانه قد طال الكلام وطول الكلام قد يعنى عما هو الواجب نحو قولك حضر
الفاضل امرأة والحافظ عورة بالنصب قوله واعلم ان مذهب البصيرين اشارة الى
ان خالف القبيلتين لانه اوجب التاكيد حيث قال اكد ان قلت يجوز ان يريد به
الوجوب بالاستحسان في قلت ياتي ذلك ما ذكره في بحث المفعول مع من لانه اذا كان
العطف تعين النصب مثل جئت وزيدا قوله حرفا كان او استأما قال الشيخ الرضي
لا يعاد العامل الاسمي لا اذا الميثاق انه لا معنى له وانه جلب لهذا الغرض كين فانه

بما في النسبة ان يكون مقصودين باصل النسبة المذكورة على نحو واحد من الحكم
لا در الراجح الحكم والتردد وغير ذلك سواء بقي القصدان او لا فاعبدا اصل النسبة في كل
المعطوفين بل وان اشترك المعطوفين بمجمع سابقين في اصل النسبة ولو اختلفا في اجابا
وسلبا وبعبارا كونهما على نحو من الادرار دخل في المعطوفين باو واما ان النسبة في كل من
المعطوفين المعطوف عليه بها على نحو واحد وهو التردد والعدم اشتراط بقا القصدان
في المعطوفين بل ان المتبوع قصد اهتمام به في معرض عن سبل قصد التابع قوله
تم المجد او يحتمل عنيين احدهما ان قوله توسط حكم خارج عن التعريف لغير المثال اعني في
مثال قام زيد عمرا لا يوجب زيادة وتخصيم فكل من تمت التعريف او لا نه قصد تمثيل الحكم بغير وثايقها
انه داخل في التعريف كينساق اليه الفهم ويؤيد تأخير المثال لكن ليس داخل في المنع والجمع كما مر
نظير ذلك في تعريف الاعراب قال توسط بيننا لظهر فم كان في خبره اقل ولا يعطف
اي اذا اريد المعطف لا يعاد الرفع كما يعاد الخافض لان التاكيد لا يخف من اللاحقة
قوله لانه قد طال الكلام وطول الكلام قد يعنى عما هو الواجب نحو قولك حضر
الفاضل امرأة والحافظ عورة بالنصب قوله واعلم ان مذهب البصيرين اشارة الى
ان خالف القبيلتين لانه اوجب التاكيد حيث قال اكد ان قلت يجوز ان يريد به
الوجوب بالاستحسان في قلت ياتي ذلك ما ذكره في بحث المفعول مع من لانه اذا كان
العطف تعين النصب مثل جئت وزيدا قوله حرفا كان او استأما قال الشيخ الرضي
لا يعاد العامل الاسمي لا اذا الميثاق انه لا معنى له وانه جلب لهذا الغرض كين فانه

فان تانيه انما هو في الراجح والتردد وغير ذلك سواء بقي القصدان او لا فاعبدا اصل النسبة في كل
المعطوفين بل وان اشترك المعطوفين بمجمع سابقين في اصل النسبة ولو اختلفا في اجابا
وسلبا وبعبارا كونهما على نحو من الادرار دخل في المعطوفين باو واما ان النسبة في كل من
المعطوفين المعطوف عليه بها على نحو واحد وهو التردد والعدم اشتراط بقا القصدان
في المعطوفين بل ان المتبوع قصد اهتمام به في معرض عن سبل قصد التابع قوله
تم المجد او يحتمل عنيين احدهما ان قوله توسط حكم خارج عن التعريف لغير المثال اعني في
مثال قام زيد عمرا لا يوجب زيادة وتخصيم فكل من تمت التعريف او لا نه قصد تمثيل الحكم بغير وثايقها
انه داخل في التعريف كينساق اليه الفهم ويؤيد تأخير المثال لكن ليس داخل في المنع والجمع كما مر
نظير ذلك في تعريف الاعراب قال توسط بيننا لظهر فم كان في خبره اقل ولا يعطف
اي اذا اريد المعطف لا يعاد الرفع كما يعاد الخافض لان التاكيد لا يخف من اللاحقة
قوله لانه قد طال الكلام وطول الكلام قد يعنى عما هو الواجب نحو قولك حضر
الفاضل امرأة والحافظ عورة بالنصب قوله واعلم ان مذهب البصيرين اشارة الى
ان خالف القبيلتين لانه اوجب التاكيد حيث قال اكد ان قلت يجوز ان يريد به
الوجوب بالاستحسان في قلت ياتي ذلك ما ذكره في بحث المفعول مع من لانه اذا كان
العطف تعين النصب مثل جئت وزيدا قوله حرفا كان او استأما قال الشيخ الرضي
لا يعاد العامل الاسمي لا اذا الميثاق انه لا معنى له وانه جلب لهذا الغرض كين فانه

قوله ان علم العطف انما يقع في قولنا اذا كان العطف اذا
قوله ان العطف انما يقع في قولنا اذا كان العطف اذا
قوله ان العطف انما يقع في قولنا اذا كان العطف اذا

في هذا المقام ان الثاني في قوله اذا عطف على عاملين مختلفين لم يجز منافع
للقدم وان لفظة اذا وصيغته للماضي تقتضي التحقق فكيف يصح الحكم بعدم الجواز وان
الصواب ان يقول لم يجز العطف على عاملين مختلفين في حاصل الرفع ان العطف بحسب
الظن محقق والتحقق بحسب الظن لا ينافي الامتناع بحسب الحقيقة ولعل النكتة في العدول
عن الصواب الى المبالغة في الامتناع فكانه قال في ذلك العطف وان كان ثابتا بحسب الظن لكننا
نحكم باعتناء لقيام الدليل الجلي وهو قيام مقام عاملين في ذلك ان تقول ان المراد من
قوله اذا عطف واذا اريد العطف في حيزه لا شك في ذلك بل قد يكون ركنه يتجه عليه ان عدم
الجواز لا يثبت على تلك الارادة فانه ثابت على تقدير عدم مخالفة فائدة في التعلق قوله لكنه
لم يجز عند الجمهور والمفهوم من كلام الشيخ الرضوان مذهب المتقدمين منهم لا ينقض
ان العطف على معنوي عاملين جائز الا ما في الفصل بين العاطف والمجرور نحو ان يداني
الدار وعمر الحجرة فانه متع اتفاقا للفصل بين العاطف الذي هو كالحار وبين المجرور
وان هذا سبب في الفراء المتع مطلقا واما المتأخرون فهم يجوزون اذا تقدم المجرور في
المعطوف عليه وتأخر النص في الرفع فيعتمد على المعطوف على ذلك الترتيب ان لم يكن على
هذا الوجه لم يجز نحو زيد في الدار والحجرة عمر فمنهم من استدعى عدم الجواز بعدم
اخر الكلام او لانه الخبرية او في آخره في الثاني مقدم ولما استدعى ان في ذلك العطف
خلاف القياس فيجب الاقتصار على مورد السماع وهو الضابطة المذكورة انتهى حاصل كلامنا
ومن التفصيل ظهر ما في كلام المصنف اولا فانه في مخالفة الالفراء وذلك غير صحيح لانه

والعطف على عاملين مختلفين
في حيزه لا ينافي الامتناع بحسب الحقيقة
ولعل النكتة في العدول عن الصواب الى المبالغة في الامتناع
فكانه قال في ذلك العطف وان كان ثابتا بحسب الظن لكننا
نحكم باعتناء لقيام الدليل الجلي وهو قيام مقام عاملين في ذلك
ان تقول ان المراد من قوله اذا عطف واذا اريد العطف في حيزه
لا شك في ذلك بل قد يكون ركنه يتجه عليه ان عدم الجواز لا يثبت
على تلك الارادة فانه ثابت على تقدير عدم مخالفة فائدة في التعلق
قوله لكنه لم يجز عند الجمهور والمفهوم من كلام الشيخ الرضوان
مذهب المتقدمين منهم لا ينقض ان العطف على معنوي عاملين
جائز الا ما في الفصل بين العاطف والمجرور نحو ان يداني الدار
وعمر الحجرة فانه متع اتفاقا للفصل بين العاطف الذي هو كالحار
وبين المجرور وان هذا سبب في الفراء المتع مطلقا واما المتأخرون
فهم يجوزون اذا تقدم المجرور في المعطوف عليه وتأخر النص في الرفع
فيعتمد على المعطوف على ذلك الترتيب ان لم يكن على هذا الوجه
لم يجز نحو زيد في الدار والحجرة عمر فمنهم من استدعى عدم الجواز
بعدم اخر الكلام او لانه الخبرية او في آخره في الثاني مقدم
ولما استدعى ان في ذلك العطف خلاف القياس فيجب الاقتصار على
مورد السماع وهو الضابطة المذكورة انتهى حاصل كلامنا ومن
التفصيل ظهر ما في كلام المصنف اولا فانه في مخالفة الالفراء
ذلك غير صحيح لانه

تعالى عليه رحمة الله السالكين عيسى لمولانا الكاشية مخلصنا في عدم الجواز

[illegible]

واقوسيقى وأما ثانياً فهو المفهوم من كلامه أن الجمهور لم يجوزوا إلا في الاستثناء وليس
كذلك لأن المتقدمين يجوزون إلا في مادة متفق عليها وأما الثالث فهو أن ما استثنى في
عروضه بطل قوله عدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جاز في جميع المواد عند الجمهور
إلا في نحو الدار الخ فإنه يتبدل عدم الجواز بل الجواز والخالفته بالموافقة خلاف السبق وقلته
لا يستثنى قوله بل يحمل على حذف المضاعف فيكون من باب العطف على معنى محمول
واحد قال التاكيد جاء بالهز وبالأو وعقبه العطف لأن العاطف وهو ثم والقاء قد
يزاد في التاكيد المفعول كما يقال في الله ثم والله وكقول تعالى كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثم كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ
وقوله لا تحسبن الذين يفرحون بما أتوا ويحبسون أن يحملوا وإعمالهم يفعلوا فلا تحسبنهم
بفارقة قوله أي حاله وشأنه فقوله أمر المتبوع في النسبة والشغل كقولك شئت في العلوي
في باب العلو أعظم من أن يقرى وأمر في الفقر أي في باب الفقر ظاهر قيل في النسبة تميز عن الذات
المذكورة والمقدمة وكأنه أراد أنه تمييز بحسب المعنى عن الذات المذكورة إذا كان الأمر معقولاً
أو غير ذلك لأن المقدمة إذا كان بمعنى الشأن قوله يعني يجعل حاله أي الحالة المفهومة منه
بطريق من طرق له كإزالة كماله في نفسه في جاز يزيد نفسه مفهوم من زيد وكان لا حاجة

[illegible][illegible][illegible]

على قولين الاولين قد وجب ان يكونا عارضا بالتابع والمتبوع من جهة واحدة شخصية ويمكن
 ان يقع لوقري الاشتغال الغلط بالرفع بجهة المضاعف معطوف على قوله بالكل لم يتجه
 ذلك وكذا ان جعل الاضافة في الاولين بمعنى الامام وقرينين من المذكور والمقدم
 النائب بما المضاعف او قرى بالجر تقدير المضاعف قوله بل ارى عطف البيان لا بد الكل
 كما هو ظاهر كلامه يتبع قوله البيان فرج المبين كولا المبين لم يأت به قوله الا الغلط
 فان كون الثاني هو المقصود من الاول ظاهر قوله وان قصد في الاشارة الى الثاني
 وجعله مناط الحكم فكانت قلت جاعلي يد من قطع النظر عن ان يكون اخا له اذا قل
 اكرمته الخاك فكانت قصد بذلك المن على الخطاب وادرت ان الاكرام وقع عليه
 من حيث انه اخوه وهذه الفائدة متفية وعطف البيان قوله بحيث يوجب النسبة
 الى المتبوع النسبة للملابس اجمالا ولم يكن النسبة الى الملابس اجمالا بل تفصيلا لم يكن بل
 اشتغال اطلاق قوله في الاشتغال قتل الامير سيف وبني الوزير وكلاهما لا الملابس مفهوم
 معين قوله بخلاف ضربت يدا حماره فلا بد من اعتبار ذلك القيد لاجراجه واخراج
 ما ذكرناه قوله فيدخل فيه اي لولم يلزم ثبوت قسم خامس قوله نظرت الى القمر فلكه
 فيه النسبة الى الملبس من انما توجب النسبة الى البلب فكيف يكون مثلا لبله الاشتغال و
 كذا المثال الاخير قال بعد ان غلطت بالقصد ونظر اسلوب الترتيب في النسيان او سبق
 اللسان قال الشيخ الرضى لا خيران لا يوجد ان كلام الفصحاء ثم قال في قعره النسيان
 في كلامه فحقه الاضرابيل قال بخير قل لم يقل بالبلد منه او بالمتبوع لانه حين ذكر لم يذكر

على قولين الاولين قد وجب ان يكونا عارضا بالتابع والمتبوع من جهة واحدة شخصية ويمكن
 ان يقع لوقري الاشتغال الغلط بالرفع بجهة المضاعف معطوف على قوله بالكل لم يتجه
 ذلك وكذا ان جعل الاضافة في الاولين بمعنى الامام وقرينين من المذكور والمقدم
 النائب بما المضاعف او قرى بالجر تقدير المضاعف قوله بل ارى عطف البيان لا بد الكل
 كما هو ظاهر كلامه يتبع قوله البيان فرج المبين كولا المبين لم يأت به قوله الا الغلط
 فان كون الثاني هو المقصود من الاول ظاهر قوله وان قصد في الاشارة الى الثاني
 وجعله مناط الحكم فكانت قلت جاعلي يد من قطع النظر عن ان يكون اخا له اذا قل
 اكرمته الخاك فكانت قصد بذلك المن على الخطاب وادرت ان الاكرام وقع عليه
 من حيث انه اخوه وهذه الفائدة متفية وعطف البيان قوله بحيث يوجب النسبة
 الى المتبوع النسبة للملابس اجمالا ولم يكن النسبة الى الملابس اجمالا بل تفصيلا لم يكن بل
 اشتغال اطلاق قوله في الاشتغال قتل الامير سيف وبني الوزير وكلاهما لا الملابس مفهوم
 معين قوله بخلاف ضربت يدا حماره فلا بد من اعتبار ذلك القيد لاجراجه واخراج
 ما ذكرناه قوله فيدخل فيه اي لولم يلزم ثبوت قسم خامس قوله نظرت الى القمر فلكه
 فيه النسبة الى الملبس من انما توجب النسبة الى البلب فكيف يكون مثلا لبله الاشتغال و
 كذا المثال الاخير قال بعد ان غلطت بالقصد ونظر اسلوب الترتيب في النسيان او سبق
 اللسان قال الشيخ الرضى لا خيران لا يوجد ان كلام الفصحاء ثم قال في قعره النسيان
 في كلامه فحقه الاضرابيل قال بخير قل لم يقل بالبلد منه او بالمتبوع لانه حين ذكر لم يذكر

لا بد ان يكونا عارضا بالتابع والمتبوع من جهة واحدة شخصية ويمكن
 ان يقع لوقري الاشتغال الغلط بالرفع بجهة المضاعف معطوف على قوله بالكل لم يتجه
 ذلك وكذا ان جعل الاضافة في الاولين بمعنى الامام وقرينين من المذكور والمقدم
 النائب بما المضاعف او قرى بالجر تقدير المضاعف قوله بل ارى عطف البيان لا بد الكل
 كما هو ظاهر كلامه يتبع قوله البيان فرج المبين كولا المبين لم يأت به قوله الا الغلط
 فان كون الثاني هو المقصود من الاول ظاهر قوله وان قصد في الاشارة الى الثاني
 وجعله مناط الحكم فكانت قلت جاعلي يد من قطع النظر عن ان يكون اخا له اذا قل
 اكرمته الخاك فكانت قصد بذلك المن على الخطاب وادرت ان الاكرام وقع عليه
 من حيث انه اخوه وهذه الفائدة متفية وعطف البيان قوله بحيث يوجب النسبة
 الى المتبوع النسبة للملابس اجمالا ولم يكن النسبة الى الملابس اجمالا بل تفصيلا لم يكن بل
 اشتغال اطلاق قوله في الاشتغال قتل الامير سيف وبني الوزير وكلاهما لا الملابس مفهوم
 معين قوله بخلاف ضربت يدا حماره فلا بد من اعتبار ذلك القيد لاجراجه واخراج
 ما ذكرناه قوله فيدخل فيه اي لولم يلزم ثبوت قسم خامس قوله نظرت الى القمر فلكه
 فيه النسبة الى الملبس من انما توجب النسبة الى البلب فكيف يكون مثلا لبله الاشتغال و
 كذا المثال الاخير قال بعد ان غلطت بالقصد ونظر اسلوب الترتيب في النسيان او سبق
 اللسان قال الشيخ الرضى لا خيران لا يوجد ان كلام الفصحاء ثم قال في قعره النسيان
 في كلامه فحقه الاضرابيل قال بخير قل لم يقل بالبلد منه او بالمتبوع لانه حين ذكر لم يذكر

السبيل الى معرفة
 الحاشية لولا انما
 النذر البديل من غير قصد ولا ان
 المقصد ولو لم يكن من غير قصد ولا ان
 في قوله لا بد من ان يكونا عارضا بالتابع والمتبوع من جهة واحدة شخصية ويمكن
 ان يقع لوقري الاشتغال الغلط بالرفع بجهة المضاعف معطوف على قوله بالكل لم يتجه
 ذلك وكذا ان جعل الاضافة في الاولين بمعنى الامام وقرينين من المذكور والمقدم
 النائب بما المضاعف او قرى بالجر تقدير المضاعف قوله بل ارى عطف البيان لا بد الكل
 كما هو ظاهر كلامه يتبع قوله البيان فرج المبين كولا المبين لم يأت به قوله الا الغلط
 فان كون الثاني هو المقصود من الاول ظاهر قوله وان قصد في الاشارة الى الثاني
 وجعله مناط الحكم فكانت قلت جاعلي يد من قطع النظر عن ان يكون اخا له اذا قل
 اكرمته الخاك فكانت قصد بذلك المن على الخطاب وادرت ان الاكرام وقع عليه
 من حيث انه اخوه وهذه الفائدة متفية وعطف البيان قوله بحيث يوجب النسبة
 الى المتبوع النسبة للملابس اجمالا ولم يكن النسبة الى الملابس اجمالا بل تفصيلا لم يكن بل
 اشتغال اطلاق قوله في الاشتغال قتل الامير سيف وبني الوزير وكلاهما لا الملابس مفهوم
 معين قوله بخلاف ضربت يدا حماره فلا بد من اعتبار ذلك القيد لاجراجه واخراج
 ما ذكرناه قوله فيدخل فيه اي لولم يلزم ثبوت قسم خامس قوله نظرت الى القمر فلكه
 فيه النسبة الى الملبس من انما توجب النسبة الى البلب فكيف يكون مثلا لبله الاشتغال و
 كذا المثال الاخير قال بعد ان غلطت بالقصد ونظر اسلوب الترتيب في النسيان او سبق
 اللسان قال الشيخ الرضى لا خيران لا يوجد ان كلام الفصحاء ثم قال في قعره النسيان
 في كلامه فحقه الاضرابيل قال بخير قل لم يقل بالبلد منه او بالمتبوع لانه حين ذكر لم يذكر

فما اتصلت الكاف وكان من قبلها الوضع للضوء بحيث صلح لكونه مخاطبا لغير من هذا
الصلاحية ولا مخاطبا لثاني كلام واحد الا في مواد فخصه فلما اوردت الكاف لم يسم شاذ
معنى الغيبة وقد كان موضع الضوضار مع الكاف بين الضوضار والغيبة هذا حال
المسقط واذا اردت التخصيص بعد جئت بعلاقة وهي الهمزة قوله ولما رأى المصنف ان ذكره الشيخ
الرضي في شيء لا يستعمل كل مقام لاخر بالناويل كما ذكر في علم البلغاء فلك ان تقول ان قال
يقربا لئلا يستعمل لئلا لو قال في ذلك القريب لفهم من هذا الوضع قال تلك املاكا للخالقة
بين ذواتها في العبد الكففي هو المشارة الى كلمة ذلك لان ما عداه غير صالح لئلا يخالط
فيما ذكرنا ان كان في ذلك قول يضم الماء وتخفيف التثنية القوي هناك المسقط وهذا لك
البعيد ثم ايضا للبعيد وهذا للتشديد ايضا للبعيد وقد يلحقه الكاف لا يلحقه ثم قال
خاصة اي اخص صحت اذ كرت التاكيد قوله لا يستعمل في غير الاماكن كما اذا استعمل في الزوا
كقوله تع هذا لك الولاية لله الحق اي حج وذلك باستعارة المكان للزمان كما يستعار الزمان
للمكان لقول الفقهاء موافق الاحرام اي مواضعها قوله اي مهملا ثم علة قيل اي اسكتهم حال
كونه جزءا وهو بعيد عن معنى المراد قوله لا يصير جزءا تاما ذكر الشيخ رضي في الاحتمال فقال
فلك ان لا يحال المناقصة لخاصة قوله والمراد بالجزء التام اه حمل الشيخ الرضا الجزء
التام على كنه الكلام كما ينساق اليه الفهم ولا وقال معناه ان الوصول هو الذي لو اردت
تجعله جزءا بالجملة لم يكن لا بصلته هذا هو الحق لكن لا وجه للتخصيص اذ لو اردت ان تجعله
فضله لم يكن لا بصلته فلهذا اختر الشيخ من في الجزء التام على ظاهر قوله والمراد بالصلة

۴۰ و ليس بشئ لان المعرفة لا توصف بالجملة كذا في الرضى ۱۲ مولانا عبيد الحكيم رحمه الله

[illegible]

[illegible]

مغناها لا تتفق كذلك النسب المعرف في ان الفاظ التعريف محقق على ما هي المتبادرة ولا يخاف
فان للتبادر معناها العرفي قيل ان قال بجملة خبرية وضير له كان اخطا وضحم لكهيكلكم
طريق الاجمال والا التفصيل ثانيا وقصد بيان لاسم المصطلح على ذلك الجملة والضمير
ان مقام التعريف التفصيل للاجمال ثم التفصيل في خارج التعريف ان ذلك المقصد مما
لما نقل عنه من ان المراد معناها اللغوي نعم يجوز ان يقال في ذلك إشارة الى الوجه التام
بالموصوف مع ان فيه موافقة مع القوم في اللفظ لا في المبدأ اخذ الاصلية الفقهية تعريفه قوله
كان هذا القول مستركا لا يقبح ان يكون الاخر الموصوف الحرفي وهو الاول مع تمام
من الجان بصدق فانه لا يحتاج الى انك لا تنقل هو خارج عن التعريف قبل ذكره كما لا يكون
جزءا تاما اصلا نعم الجزء التام هو المولى بالاصل لا الحرف المصدق المنضم اليه الجملة كما في الموصوف
الاسمي قوله ولما قل ان يقول انه قل ان يقول بل يجب ان يقول ذلك ولا الزيادة من
الشرطية لا يفرض فاذن يلزم ان يكون تعريف الموصول اصطلاحيا بالصلة اصطلاحية
كتعريف العالم بالعلم ولا يجوز انما قيل من ان تعريف العالم بالعلم جائز اذا قلنا ان العلم
ذلك كان يقم مثلا العلم بصفة تجعله عالم كورث في مقتضى ان الخفاء في العلم بالعلم هو
ليس باعتبار الحياة الاشتقاقية فانها معلومة لكل من علم اللغة بل باعتبار مبدأ فتعرف العالم بالعلم
العلم تعريف الشيء بنفسه في الحقيقة على ان قوله وصلة جملة خبرية ليس تعريفها ولا الزيادة من
بالعلم بل لاننا نقول المراد بالموصوف معناه العرفي وهو باعتبار هذا الغرض ليس في ان المصطلح انما
ولا به اشارة اشتقاقية على شيء من معناه العرفي حتى يكون تعريفه بما كتعرف العالم بالعلم

[illegible][illegible]

مبتدأ أول مبتدأ مرفوعة المصدر قال وجعلت أكلان المطلوبان يصف الموصول والوصف الذي
 كان لذلك الخبر عنه بلا تغيير تنويع الجملة الأولى لم يكن أن يكون الموصول كان الخبر عن
 تصديره مبتدأ أوله ان يكون نائباً وهو الضمير العائد اليه كانه قال في الخبر لا خبر حتى
 الخبر التأخير قال في الجملة الفعلية خاصات قلت لهم الفاعل والفعول فيكونان حرفاً
 جملة اسمية نحو اضرار الزيد ان معضود اليكران فلم يصح الاخبار فيها قلت ان هذا
 الحرفين يمتنعان من وقوعها صلة للام قال في ضمير التثنية لو قال في الضمير المير لم يمتنع
 مثل ضمير نعم رجلاً ورية جلاله كان اعم فائدة قال في الموصول والصفة وكذا الفاظ التاكيد
 في الاشهر اختلفت الافاظ معتبرة في التاكيد فلا يفيد الضمير فلهذا وجب ان يكون الضمير
 مفيداً لما يفيد الخبر عنه وكذا اعطف اليك دون المعطوف وما البدل والمبدل منه
 فقد اختلف فيما قال في المصدر العامل وكذا الصفة العاملة والاعبار عن قائم وفي قائم
 فانما يجوز اذا لم يعمل في الضمير المستكن نظر الى كونه في الاصل اسماً مستغنياً عن الفاعل قال
 والضمير المستحق لغيره الذي الذي استحقه غير قال في الاسمية قال الشيخ رضي كان في
 المبنيات ما يوافق لفظ الموصول ويجعل الربا بارساء بل بين في ضمن الموصولات
 كالمبين ما وافق اسم الفعل في اللفظ من المبنيات في اسم الافعال كجاء وفارق ولاقطام
 الموافقة بل ان لا قصد الاختصاص ورعاية المناسبة اللفظية كان القياس يقتضي ان
 يجعل الربا بارساء قول لا حرفية لان ذكر احوال الامم ما اقام حرفية فحق في محله
 قوله فاما الما فانه لو مثلاً قال استغما مبتدأ قد براد معها التحقير والتعظيم ولا كلام



بسم الله الرحمن الرحيم

قوله اي المركبات المحدودة الخ اي فيما سبق بقوله وهي المضمرات والموصولات واسماء الاشارة الخ بنا على ان المعرفة اذا عرفت معرفة كانت ثمانية
 عين الاولى واللام في السابق للاستغراق بقرينة تقييد الظروف بالبعض فيكون المعنى جميع المركبات المحدودة من المبنيات ثم ان للمصنف ذكر المحدود
 في قوله المظهر ما وضع آه وفي قوله الموصول ما لا يحتمل مفردا رعاية لما هو الاصل المقصود في التقييد وذكره فيما عداها بما يحتمل رعاية لتطابق تفصيل الاموال
 مع وضوح ان المصنف تحديده المقدار المشترك للمعلوم من ذكر صيغة الجمع وكذا في لفظة كل في بعضها للاشارة الى الطرد وترك في بعضها رعاية لما هو الاصل
 ولما ذكر الله توجيب صيغة الجمع ولفظة كل في شرح قوله التوابع لكل ثاب تركه ههنا والمراد بقوله المحدودة من المبنيات بشرط تضمنها الحرف بقرينة قوله فان
 تضمن الثاني آه فلا يرد ان جميع المركبات لا يصح عد بها من المبنيات لان منها سعربات كظلال وغلانة بالاتفاق ومنها سعربات في الاصح وبما قاله الشيخ
 من ان قولنا لا حاجة اليه لان الكلام في اقسام الاسم ولذا ترك في غير ما فيها قطلا ان تصرح ما علم ضمنا من المقام لا ليقول لانه لا حاجة اليه نعم لا بد
 لاختياره التصريح ههنا والاكتفاء بالقرينة فيما عداها من نكتة وهي ادلما كان في سميها شبهة لكونها مركبات من الكلمتين والام قسم الكلمة صرح
 باسميتها ولا يحطفت الشبهة قوله وجعلها كلمة واحدة على قوله تركيب كلمتين فان نفع الشكوك التي عرضت للناظر من قوله السمين وضمين الموجود من
 هذه الاقسام هو ان المركب من اسمين كجملتك من فعل واسم كجنت نصر قوله نسبة ههنا لانه في سياق النفي فتعمر قوله لاني اكال في حال التركيب
 قوله لا يخرج مثل سيبويه فانه من المركبات المبينة للتركيب قوله لا يخرج مثل عبد الله آه فانه ليسا مبنيين للتركيب بالاول فظن وآما الثاني
 غلانة قبل نقل جملة فليس معر في مبنى وبعد النقل محكي على ما كان عليه قوله مثل عبد الله آه اي ما هو مشتمل على النسبة حال التركيب بان ضيف كلمة
 الى الاخرى او وصفت بها وجعلت كلمة واحدة وما هو مشتمل عليها قبل التركيب كالمركبات التامة الناقصة بقوله عن معانيها الى الاسمية قوله مثل علمية
 او حال التركيب وقبل التركيب قوله من افراد المحدود آه لكونه مبنيا للتركيب قوله قبل التركيب لاصواب حال التركيب لانه لم يستعمل في كلامهم
 خمسة عشر بالعلم اعلم ان المصنف قال في بيان قوله ليس بينهما نسبة اي ليس بينهما نسبة قبل العلمية واما قلت ذلك لمخرج المضاف والمضاف اليه
 وبما جعل المسألة ههنا لان بين جزأيهما نسبة قبل العلمية وليسا مبنيين بعد التسمية بها فاعترض الشيخ الرضوي عليه بانه قد خرج عن هذا الحد بعض المحدود
 لان المركب المقدر فيه حرف عطف نحو خمسة عشر اخرجت جزئيهما بيت بين جزأيه نسبة ما وهي نسبة العطف وغيره فلا بد من في هذا الحد الا ما ركب
 لاجل العلمية والشراح بدل لفظ قبل العلمية بلفظ قبل التركيب فوقع فيما وقع واجواب عما ذكره الرضوي ان المراد بقوله قبل العلمية قبل الاسمية بل كمال
 وادارة العام بناء على كثرة العلمية في المركبات قوله اصعب من خرط الفتا ولا ان النكتة الواقعة في سياق النفي متحركة في الاستغراق فاعادة بعض
 الافراد دون البعض من غير قرينة ترجح لا يرجح وفيه تعريض للفاصل الهندي حيث عتق النسبة فقام ليس بينهما نسبة اسناد ولا اضافة ولا عمل ولا فائدة هي
 لا يخرج مثل تابط شرأ عبد الله ويزيد الخ علما بقوله والاحسن ان يقال آه اي الاحسن ان يفسر النسبة بحيث لا يدخل فيها هذه النسبة لا تعيينها
 وتخصيصها بان الله المراد منه مفهومة آه كما هو المتبادر وليس المقصود ان لا يكون بين الكلمتين نسبة في الواقع بل في اللفظ وما صلا ان في تركيب خمسة عشر
 تركيب مزجي كجملتك لا يفهم منه النسبة لكنه اذا لوحظ ان معناه مجموع الحدين يفهم منه ان الواو مقيدة والاصل خمسة عشر خلقت كجملتك

نحو المركبات

الى التفسير ولا يندفد الابدليل والمخلف في الاستنباطية اكثر لان في صورة الفضلات قال منصوب ولا يجوز جزء الا اذا انجزت الاستنباطية بحرف الجر
نحو كم رجال مرست فيجوز في ميمه الجواز بقصد الى التطابق بينهما قوله لانه لو جعل له تساويها في النظرية فاعتبار احد هادون لا يخرج بل اخرج بخلاف
الوسط فانه مختص بالوسطية مع ان خير الامور واساؤها لان الطرفين تعارضا فتساوتا بقى الوسط فخل تابعا له قوله لان العدد اكثر اى المائة والاربع
قوله يا ميمى الصواب اسقاطا قوله لكن جواز المحشرى رد لما قال الشيخ الرضى جوابه ان كلامه في ميمه متقبل بكم داما فصل بينهما بفصل متعدد فلا يتا
من واجب في الجزية والاستنباطية ذكره في الرضى قيل في هذا الكلام والآية من قبل الفصل قوله على النشار الكثير لان المتكلم يقصد بكم اعلام الكثير
الذى في ذممه لان الاستنباطية خارجة لانتاني بين كونها خبرية وكونها انشائية لاختلاف الجهة فنحو كم رجلا ضربت اخبارا لضرب كثير من الرجال لانشار
لاستكثار المضروب لئلا يقال كذبت ما ضربت كثير من الرجال ولا يقال لكذبت ما استكثرت من الضرب كما لو قال ما اكثرهم صح ان يقال ليس لكثيرين
ولم يصح ان يقال ما تعجب من كثرتهم قوله كان اوفق آه يعنى ان اللافق للتعبير السابق حيث قال فكم الاستنباطية كذا والجزية كذا ان يقول كذا ويراود
اكثرنا وبها بالذكر كالتوعين يا مبدل التاويل فلا يحكم بشئ منها ولا يتحقق التذكير والتانيث الا في الاسماء او اقصد مدلولها فان قصد لفظ الاسم
جاز تذكيره باعتبار اللفظ وتانيثه باعتبار الكلمة وكذا الفعل والحرف كذا في شرح التسهيل في الرضى في بحث العلم اذا نكلت الكلمة المبنيه وجعلتها اسم
فذلك اللفظ سواء كانت اسما وفعل او حرفا فالتراكيب كقولك من الاستنباطية قد يحكى معراجا ليدفع ويرفع وينصب فان اولته بالذكر كاللفظ
فهو منصرف مطلقا وان اولته بالكلمة او اللفظ فان كان ثلثا ساكن الاوسط فهو كسند في الصرف وتركه وان كان على اكثر من ثلثه لوثلا شيئا متحرك الاوسط
فهو غير منصرف قطعنا انتهى كلامه فجعل كلاما من التذكير والتانيث فيه بالتاويل قوله كما يدين النورين كما هو الظاهر من توصيف كم بالاستنباطية والجزية
فان التقييد بالوصف واجب النوعية واما التاويل بهذين اللفظين وبهذين الاسمين فلما يصح اذا اريد بالاستنباطية والجزية لفظها وليس
كذلك لان الكلام في لفظكم وهو لفظ واحد قوله وهما كم الاستنباطية والجزية لاحاجه الى هذا كما لا يخفى قوله اى كل احد في معنى البليست يجوز رعا لفظ كلا وكلتاني
في الافراد وكلتا الجنتين اتت اكلها ومرعاة معناها هو تقييد فمما قيل ان التاويل بكل واحد منهما اشارة الى جوارى افراد الجزية ليس بشئ بل مقصوده بيان
ان الحكم المذكور بكل واحد منهما مع قطع النظر عن الاخر والتعبير بلفظ كذا للاختصار ولا دخل في ذلك للشبهة كما في قوله لتاني كلتا الجنتين اتت اكلها قوله اولى
ميدخل فيه كم يروا انت ساءكم رجلا انت ضارب قال بكل بعده فعل غير مشتغل عنه بضمير في الرضى هذا المتعقل بقولك كم هاركان جاد فكل مشتغل
عن كم بضمير لان سنى الاشتغال عنه بضميره ان كان نصب لم ينصب بضمير كما ذكرنا في شريطة التفسير مع كون كم مرفوعا الحمل مبتدأ انتهى وهو مشتغل
بما اشار اليه الشارح في شريطة التفسير من ان قوله بحيث لو سطر عليه نصبه قيد راكم على الاشتغال عنه بالضمير يفيد ان مجرد العمل في الضمير
يكون مانعا عن العمل فيه لان قوله مشتغل عنه بضميره داخل فيه بخزير قام وكم جارك لان الاشتغال بالضمير مانع من العمل وان كان التقديم
ايضا مانعا خارج بقوله لو سطر عليه نصبه لانه يفيد ان مجرد الاشتغال بالضمير يكون مانعا عن العمل فيه وههنا ليس كذلك قوله اى على حسب
عمل هذا الفعل يعنى ان ضمير جبه راجع الى العمل المفهوم من مموله الى اقتضار العمل على ما في الرضى وعمل الفعل لا يكون الا بحسب المميز فلتفهم
بما قيل الاولى ان يقول مولا على حسب المميز معا قوله والاستنباطية كتنى ثلثه امثلة من المعامل في الاستنباطية والجزية لما ان المعروف
انصافا على انها مفعول بها لظرف او مصدر واما خبر كان نحوكم كان مالك المفعول الثاني من باب فلتنت نحوكم فلتنت مالك فهاذا دخلا
في المفعول به قوله فانما جعلناه فعلى هذا قوله كان منصوبا والا فهو مرفوع معناه تعيين النصب والرفع لكونه رجحا فمرا ظاهرا وان على تقدير عدم
الاشتغال بضمير يجوز الرفع بان يقدر الضمير العائد الى كم لانه ضعيف كما في الرضى قوله مثل قولك كم رجلا ضربته فامثال المذكور داخل تحت
القاعدتين بالجنتين التقدير وعدمه قوله في جميع هذه الاسماء اشارة الى ان الجمع للعناف في قوله اسما للاستنباطية والشرط للاستغراق بمعنى
بكل المجموع لاكل واحد لا يخص منه كم بالقرينة الحقيقية اذ لا معنى لتثنية الشئ بنفسه كما في قوله تعدى ليكة القدر خير من ثلث شهر فاقبل
ان في قوله اسما للاستنباطية والشرط جزاء ان المراد اسما للشرط وباقي اسما للاستنباطية وكم قوله لاني كل واحد منها فان من دامت في الوجه
المنكسر مولا يتا في الجزية على الجزية وادى في الوجه والاربعه وادى في وتى وادى وكيف وادى ان لكونها لازمة النظرية لا يتا في فيها الا نصب
على النظرية او الرفع على الجزية كما فصله شرح قوله فيها الرفع على الجزية اى بالظرفية كما يدل عليه قوله بالشرط المذكورة فلا يتا في ما في الرضى من تاني
الرفع فيها على الجزية نحو من انت ما دينك قوله باعتبار بعض الوجوه وهو النصب الجردا باعتبار الرفع فهو المرفوع على الابتدائية قوله رفعها لا ابتداء الجزية

بحالة قد جلبت على مشارى قوله نسبة على الظرفية آه بان يكون طرفا جلبت او مصدر الرأى كم مرة او كم جليلة والجملة خبر عن تلك قوله فكان اللابن تأخيره ليكون
الاصل مقاما على الفرع قوله فتكون منقبة الكلف وللقدم الى دخل قوله اعرب مع التنوين لانه لما عوض التنوين عن المضاف اليه كان الاضافة باقية
لان غايتنا الكلام في قصد التكملة قوله لتضمن معنى حرف الاضافة لتضمنها معنى المضاف اليه كذا في شرح المفصل فليس حرف الجر هنا مقدرا كما في كلام زيد
بل مغنوا معناه من الغاية ليقوم المضاف اليه منها من حيث انه مضاف اليه قوله في الاحتياج الى المضاف اليه فان قلت فهذا الاحتياج حاصل لها
مع وجود المضاف اليه فلا يثبت معه كالا سماء والموصولة تبنى مع وجود ما يحتاج اليه من صلتهما قلت لان ظهور الاضافة فيها يبرح جانب اسميتها
لاقتصارها بالاسماء وما حيث واذا واذا فانها وان كانت مضافة الى الجمل الموجودة بعدها الا ان اضافتها ليست بظاهرة اذ الاضافة في الحقيقة
الى مصادر تلك الجمل فكان المضاف اليه محذوف ولما ابدل في بعض كل التنوين من المضاف اليه لم يبنيا اذ المضاف اليه كما ثابت بثبوت بدله
كما في الرضى قال لا غير نحو جاز بغير لا غير اى لا جاز ولا غير غير ليس اى ليس الجازى غير قال لا خشن يجوز ان يكون اسم
كنا فى الرضى قوله لشدة الابهام الذى فيه فانه اذا بدا بها ما من مثل فلما لم يبين مثل على الضم قوله كما فيها اى كذا فى الغايات لكونها جهات غير موصولة
قوله وحسب لفتح كاد وسكون ليس الكفاية قال الله تعالى حسبك الله ويقال حسبك درهم من هذه الدراهم اى كفاك وهذا جل حسبك من كل وجه
مع للتكرار ولا يقال مررت باخيك حسبك من كل رجل كذا في شرح شمس العلوم قوله وعدم تعرفها بالاضافة الا ان عدم تعرف غير توغلبها فى الابهام وعدم
تعرف حسب كونه بمعنى مضافا لفظة في الصلح هذا رجل حسبك من رجل هو وصف للفكرة لان فيها تاويل فعل كانه قال حسبك كذا بذكرنا
ظنه انه ليس مثابها للغايات فى الابهام اذ الابهام فى محسب ولذا لم يقل واخرجى مجراه لا غير وليس غير وحسب بل شبهة غير فانه ليس معنى لا غير على ما ذهب
قال حيث للمكان قد يفتح التاء ويحذف ويكسر للتقاء الساكنين فى الصلح حيث كلمة تدل على المكان لانه ظرف فى الالمنة بمنزلة من فى الالمنة
وحيث لفته فى حيث قوله قد تستعمل الزمان اى الحين كما فى قوله شمس لفتى عقل لعيش به بحيث تهدي ساقه قدمه فى الصلح هذا اى قدمه وظهر
بهذه اللمية قوله لفتى عقل لفتى عقل لعيش بده حياة وفى الرضى ولا يتبع حمله على المكان اى حيث مشى قوله مفعول ترى كذا فى الرضى على هذا طالعا
ونظم بالرفع فاعله والعاقل محذوف على طالعا فى ذلك المكان ونفى وساطعا وصفان لنجم وفى شرح ابيات الركنى نجا بالنصب فلى ابدل من طالعا
طالعا مفعول ترى وحيث ظرف ترى وقال شارح اللباب وطالعا مفعول ثانى ترى او حال من سبيل ان جعلت حيث صلبة بمنزلة مقام فى قوله
منه مقام الذب وان لم تجعل صلبة يكون حالا او العاقل فيه معنى الاضافة اى مكانا مختصا بسبيل حال كونه طالعا ويجوز ان يكون حيث فى البيت باقيا
على الظرفية وحذف مفعول ترى نسيا كانه قيل اما تحدث الروية فى مكان سبيل طالعا انتهى قلت جمل الحال من المضاف اليه على ان يكون للعاقل فيه معنى
الاضافة غير مرضى عندهم وكذا القول بزيادة حيث والاولى ان جعل الحال من غير يعود الى سبيل محذوف هو وعامل للدلالة على اى تراه طالعا قوله شذوذ
الاضافة الى المفرد ولذا يرفع بعضهم سبيل على انه مبتدأ محذوف الخبر اى حيث سبيل موجود وتركضا فانه مطلقا اشد قوله غايتية وهى التى للمفاجاة عند اللبس
وماذا شرطية لا يكون الانايتية واما التى ليست خرافا اصلا ففى ثبوتها اختلاف كما سيجى لولا لم يقل او لا يكون لشيئ منها قوله لما ذكرنا فى حيث فى الرضى ولما اذا افقيها
خلاف بل مضافة الى الشرط والالتهى فالدليل المذكور فى حيث بانما يجرى على نهيب من قال باضا فتا الى الشرط وانما ظرف للجزء او كما هو مشهور واما على القول
بانها مقطوعة منها والعامل فيها الشرط فلا والاولى ما قاله الشيخ ابن ابي حبيب غايتية حيث واذا واذا لانها موضوعه لمكان حدث يتضمن الكلمة او زادة فشا به
الموصولات فى احتياجه الى الجملة قوله وهى اذا كانت آه اشارة الى ان قوله للمستقبل خبر مبتدأ محذوف مع العاطفة بقرينة كونه حكما كالاحكام المذكورة
بعده بالواو والاصح جعله حالا ولا صفة لان اذا من الظروف المبينة سوا ذلك للمستقبل او لماضى او الحال او لا استمرارا ولا يكون لشيئ منها وقيل الجملة معتزلة
فلا حاجة الى تقديرها العاطف لكن كونه حكما كسائر الاحكام يزيل الاعتراض قوله وان كانت واخلة على الماضى ففى نقول لماضى الى المستقبل
عكس اذ نحو اذ يكره بك الذين كفروا اذ يقول لصاحبه قوله وقد استعملت فى الماضى اما خروجهما عن الظرفية كما ذهب اليه ابن مالك حيث قال
وقد يغيرها الظرفية مفعولا لهما او مجرورا بحتى ومبتدأ ومثال الاول قوله عليه السلام لعائشة رضى الله عنها انى لا اعلم اذ انيت غنى راضية واذا كنت على غنى
ومثال الثانى وهى الذين كفروا الى جهم زمرا حتى اذا جاؤا ففتح ابوابها ومثال الثالث قوله تعالى اذا وقعت الواقعة فى قارعة ومن نصب طائفة
رافعة فاذا وقعت مبتدأ واذا رجت خبره وليس وخافعة ورافعة احوال ثلثة واخفى وقت وقوع الواقعة صادرة الوقوع خافعة قوم رافعة آخر
وقت منج الارض فاذا عنده فى موضع جزم حتى ضل هذا الجواب لانها معمولية لما قبلها والجملة التى يتوهم فى محل الجواب استيناف لضى قوله تعالى

وسبق الذين كفروا الى جهنم زمرا حتى اذا جاءوها فتمت ابوابها ان تحت جواب سؤل مقدم كان قبل بفعل محمهم واما بقا نظرفتها كما ذهب
 اليه ابو البقاء وقال دخلت حتى على اسم معمول لغيره في موضع النصب بالجواب وليس محي عمل طائفا فادت معنى الغاية كما لا تفسر في اجل على هذا يكون
 هذه الغاية ليستنبط من الجواب مترتب على الشرط والتقدير المعنوي في الآية المذكورة الى ان يفتح لهم وقت محمهم وجوز الزمخشري ان يكون حتى حرف ابتداء
 واختاره الرضي فاذا باقية على ما كان عليه قبل دخول حتى وقد نجي للاستمرار كقوله تعالى واذا قالوا لا اله الا الله فاعلم ان الله قد استجاب لهم
 غير الاسلوب السابق واللاحق ولم يقل للشرط اشارة الى ان معنى الشرطية عارض ليس اسخار سوخها في سائر اسما والجوازم وذلك لان الحد لا يخلو
 فيه مقطوع به في اصل ونسب الشرطية في المنعروض الوجود الا ان اكثر الامور التي يتوقع وقوعها قطعاً لما كان ليظهر بخلافه جواز وانقضت
 معنى ان فلم يرسخ فيه معنى ان الدالة على الفرض وصار عارضاً على شرط الزوال بخلاف سائر الاسماء فانها لم توضع لزمان ليقطع فيه
 الحكم احدث الواقع فيه فجاز ان يرسخ معنى الفرض الذي هو معنى الشرط ولعروض معنى الشرطية جاز ان يكون جزاءها اسمية لغيره فادولم يحسم
 المضارع الواقع جزاءه ولم يلزم الاخفش وقوع الفعلية بعده قوله فذا علة اخرى لبنائها وعمل عليه ليس فيه معنى الشرط لاشترطها في
 الصفة قوله اي لكون معنى الشرطية قد عرفت ان هذه العبارة تفيد عدم رسوخ الشرط فيصح تحليل الاختيار بها من غير حاجة الى فهم
 كما وهم قال للمفاجاة ولا يحتج الى جواب ولما يقع في الابتداء ومعناها كالحال والاستقبال والاكثر يوافق بحال انت فيما قال الفراء
 وقد تكرر في قوله تعالى ومن آياته ان خلقكم من تراب ثم اذا انتم بشر متنتشرون وهو حرف عند الكوفيين والافخش لا محل لها من
 الاعراب نظرت عند غيرهم مكان اوزمان كما ينبغي قوله من قولهم فمكة آه قيد بكسلان فجا ينبغي بمعنى اخرى في القاموس فمكة الناقة
 كسر عظم لظنها وكمنع جامع يعني انه مأخوذ من هذا المجرى ومعناه في القاموس فمكة كسمة ومنعه فجا وفجاة بهم عليه كفاجاه قوله باضم والدال بالالف والهمزة
 فانه مصدر فجا وما قيل واما قيد بالضم لانه كالضربة مصدر فجا بمعنى اخذه بقبضة فلم يوجب في الكتب المشهورة من اللغة قال فيلزم المبتدأ فيلزم
 الاسمية اي على احد الاقوال فان فيه ثلثة اقوال الاول اختصاصها بالاسمية الثاني جواز دخولها على الاسمية والفعلية الثالث اذا قرئت بقدر يجوز
 وخولها عليه وان لا يقرن فيمنع كذا في التحفة لا ينافي بين هذا وبين ما سبق في شريطة التفسير والحاجة الى تكلف حمل اللزوم على الاغلب كما ذكره
 الشارح ولا الى تخصيص اللزوم بغير باب شريطة التفسير كما قيل قوله والعامل في اذاهه اليه ذهب الزمخشري وابن الحاجب وعند غيرهما بالخبر
 المذكور في نحو خرجت فاذا اتيت جالس والمقدر في نحو فاذا السج اي حاضر وان قدرت انها انخر فعا عليها مستقرا واستقر كذا في المعنى وعلى جميع نقاد
 اذا مقطوعة عن اضافة وعلى تقدير كونه ظرف زمان يحتاج الى تقدير المضاف اذا كان ظرفاً عن انخرته نحو خرجت فاذا السج اي اذا حضور السج قوله
 هي السببية احتراز عن لزوم عطف الاسمية على الفعلية قوله قيل قاله الشيخ الرضي ويؤيده وقوع ثم موقع الفاء في قوله تعالى ثم اذا انتم بشر متنتشرون
 متنتشرون قوله لا مفعول به كلام المصريح حيث قال اي خرجت ففاجات وقت وقوت السج يدل على انه مفعول به كما ذهب اليه ابن مالك
 من انه قد يغار بها الظرفية وكذا عبارة الاكشاف حيث قال في تفسير قوله تعالى فاذا جاء لهم فاعصوهم فمما يحيل اليه من سطرهم انما تسعى ان هذه
 اذا المفاجاة والتحقيق فيها انها اذا الكائنات بمعنى الوقت الطالبة ناصبها وحملتها تضاف اليها خضعت لبعض المواضع ان يكون ناصبها فعلاً
 مخصوصاً وهو فعل المفاجاة والحكمة ابتداء لئلا يغير فتقدير قوله تعالى فاذا جاءهم وعصوهم ففاجاه موسى وقت ميلهم يسمى حالهم وعصوهم وقال
 في تفسير قوله تعالى ثم اذا انتم بشر متنتشرون اي ثم جاء وقت كونهم بشر متنتشرون فان لم كل من التقديرين انه جعلها مجرورة من الظرفية لمفعلاً
 بها واما ما قاله الشارح من ان المفعول به محذوف واذا مفعول به فيجوز شكه كما في المعنى اذ يصير التقدير خرجت ففاجات السج في زمان وقوفه كما
 وقوفه لعدم الفائدة في التقييد بالظرف خصوصاً في نحو قوله تعالى ان كانت الا صبيحة واحدة فافاءهم خايدون قوله الكائنة للماضي
 قدر المتعلق معرفة باللام على انه صفة رعاية كجزالة المعنى بخلاف النكرة فانه يكون حالاً قيد للعامل واما تقدير المبتدأ فان كان صحيحاً لكانت عنه
 سند قوله وقد نجي للمستقبل تجريره عن المعنى وسبقه الى ان يفتح في المقيد قوله الاسمية والفعلية التي فعلها ماض لفظاً ومعنى او معنى فقط وقد اجتمع
 في ثلثة في قوله تعالى ان لا تطعوه فقد نصره الله اذا اخرجه الذين كفروا فاني اشد في اني اذ يقول يصاحبه قوله ولقد ينهاها اذ
 المفاجاة في غير جواب بيننا وبينهم قليل وفي جوابها كثيرة التحليل قاصر قوله فما لكان آه قد المبتدأ بالفاء بقرينة اشتغال الحكم على التفصيل على
 استقناها وشرطاً وجعل صفة وان كان صحيحاً لكن جعله مستقلاً بالصق بالقلب قوله اي حال كونها آه فاستقناها حال من الضمير المستتر في الجار والمجرور

وفي جعلها عين الاستفهام والشرط اشارة الى رسوخها فيما فلا حاجة الى تقدير ذاتي استفهام وشرط قوله والى تبيين الرضى للاستعمل انى بمعنى اين الامع من ظاهره
 نحو من انى عشرون او مقدرة نحو انى لك ولا يقال انى زيد بمعنى اين زيد قوله بمعنى تى ولا يجرى بمعنى تى وكيف الابد فعل قال استفهاما و
 كتب المحرور ساكنة عن كونها للشرط واجاز ذلك بعض المتأخرين وهو غير سموع قال وكيف الحال استفهاما الاستفهام بكيف عن النكرة فلا يكون جوابه
 الا للنكرة فلا يجوز الصحيح في جواب كيف زيد قوله وقد جاء كسرهما في الرضى كسر هزلة لغة سليم وقال الاندلسي كسرها لغة بئيل قوله جار مجرى الظرف
 لانه بمعنى على اى حال جار والظرف متقاربان وكون كيف ظرفا مذهب الانقش وعند سيبويه هو اسم بدليل ابدال الاسم منها نحو كيف انت صحيح ثم تميم
 ولو كانت ظرفا لابدل منها الظرف نحو متى جئت اليوم الجمعة ام يوم السبت قوله فمضى محل لرفع على الخبرية هذا الم يخل نوح الابتناء على ذلك الاسم
 وان دخلت نحو كيف صحبت وكيف تعلم زيدا فكيف منصوب لمحل جزء انا نيا المطوبى ذلك لاننا نحن كذا في الرضى قوله على الحاية ويجوز ان يكون منصوب
 المحل صفة المصدر الذى تضمنه ذلك الفعل فكان معنى كيف يقوم زيد قايما ما صلا على اى صفة يقوم زيد قال وهو من قبيل انها كلمتان باسما
 اذا الاصل في الحرف وما يشبهه عدم التصرف وقيل اصل مذو من ذليل منيد وامنا ذو ليعلم النزال افا تبنى بالسكن قوله لواء فتعتهما آه قال انطش
 الحجازيون يجرون بها مطلقا والكوفيون يرفعون بها مطلقا والكثير العرب يجرون بها في الزمان الحاضر اتفاقا انما الخلفاء بينهم في الجوهل الزمان
 الماضي ولا يستعملان في المستقبل اتفاقا واذا جروها ففعل انما اسمان مضافان والصحيح انها حرفا جري بمعنى من لا ابتداء والظايرة اذا كان الزمان ماضيا معرفة
 نحو ما رأيت مذ يوم الجمعة وبمعنى في ان كان حاضر معرفة نحو ما رأيت مذ يوم الليلة ومعنى من والى جميعا فتدلان على الزمان الذى وقع فيه ابتداء الفعل وتنتهيه
 وذلك ان كان الزمان نكرة نحو ما رأيت مذ اربعة ايام ثم ان المصريح ذكرنى بيانها ثلثة وجوه الاول ما فى شرح الكافية وهو ان وضع مذ موضع الحرف وحل محله
 عليه لاتفاقهما الثانى ما فى شرح المفصل وهو ما ذكره فى الشرح الثالث ما ذكره فيها وهو انما مقطوعة عن ضافة مرادة فى المعنى ولذلك نسبت من على الضم
 للمبني ما قطع عن الاضافة الا ترى ان قولك مذ يوم الجمعة معناه اول المدة فتؤتى من المضاف اليه كمن قبل عند القطع الا انه لم يأت الاسباب لانه لا يذكر
 المضاف اليه من ابداء الخلفاء قبل قوله اى اول مدة زمان الفعل فاللام فى المدة للبعد او عوض عن المضاف اليه وما قيل ان معناها اول المدة مطلقا
 وتعيين كونها مدة الفعل المتقدم عليها مستفاد من ذكر الفعل فلا حاجة الى التاويلين فانما يصح لو ثبت استعمالها فى اول المدة مطلقا وليس كذلك
 فانما لا يستعملان الا فى اول مدة الفعل المتقدم والوضع انما يؤخذ من الاستعمال لا من مجرد الاحتمال قوله اى الاعم المفرد الدال على الوحدة لا التثنية
 والجموع وما فى حكمها ما يدل على التعدد فلا يرد ما رأيت مذ ثلثة ايام لانه فى حكم المجموع قوله امر او احد اجمعة من جهات الوحدة كالمصاحفة فى المثال المذكور
 والظهور لم يتعرض لبيان جهة الوحدة قوله اى الزمان الذى آه ليعنى ان الباء ليست صلة والا كان الواجب للمقحم بالعدد ولا تك قصدت بقوله
 يومان عدد اثنين لانك قصدت بالعدد يومين وما قيل ان المعنى الذى قصد باسم العدد فيما فى عنه لفظيها لانه لا يليها المعنى المقصود باسم العدد الا يجوز
 قال وقد يقع آه معطوف على ما يستفاد من سابق كلامه اى يقع بعدها على المعنيين اسم زمان وقد يقع المصدر قوله اى اكتب على هذه الصورة
 يعنى ان الكلام على حذف المضاف اى صورة ان يشيل المشقة والخفة لان كلمة ان مستعملة فى اكتب على هذه الصورة حتى يرد عليه انه يوجب ان يقرأ
 وكتب على هذه الصورة موضع او ان ليفيد التيمم ولا يشك عاقل انه ليس عبارة الكتاب لك قيل بعد اعتمد على تصوير ان بالتشديد والتخفيف لاختصارا
 فى الكفاية قوله اسمين الاخرى جرفاندة لا محل لها من الاعراب قوله لكونها فى تاويل الاضافة كون اللفظ مؤولا بالاضافة ليس من الاقسام المحددة
 للمعرفة ولو كفى التاويل بالاضافة فى صحة الابتداء بالنكرة لصح وقوع كل نكرة مبتدأ كاسكان التاويل بالاسم المضاف فالصواب انها مضافان
 على الجملة حذف لدلالة السابقة عليها ولذا نسبت من على الضم تشبيها لها بالغايات فى كونها مقطوعة عن الاضافة الى الجملة وى بتاويل المفرد معرفة
 والتقدير ما رأيت مذ ما رأيت يوم الجمعة اى منذ عدم رفعتى فيكون من المضاف الى احدهما قوله ويرد عليه آه قال المصريح هذا المذهب هو الاصل
 المعنى واللفظ ما المعنى فلا تك تجز عن امل المدة او جميع المدة بانها يوم اجمعة او يومان لا العكس واما اللفظ فلما ذكره الشرح وتقرير الظرف انما يكون معصيا
 اذا كان الظرف المتقدم ظرفا للمبتدأ كقولك فى الدار رجل وفيما نحن فيه ليس بك تفصيل المقام ان لمذو من ذلث حالات احدها ان يليها اسم مجرور
 فيما حرفا جري بمعنى من ان كان الزمان ماضيا ومعنى فى ان كان حاضر ومعنى من والى جميعا ان كان معدودا وثانيها ان يليها اسم مفعول نحو مذ يوم
 ومنذ يومان ومنذ ذاك يليها جملة فعلية واسمية فقال البصريون انها مبتدأ ان ما بعد بها خبرها بدون التقدير فيها اذا كان بعدها اسم زمان نحو
 مذ يوم اجمعة وتقدر زمان فيها اذا كان بعدها مصدر او جملة فعلية او اسمية فتقولنا ما رأيت مذ يوم اجمعة او يومان كلمتان والثانية مفسرة لاولى فلما لم يطف عليه ان

[illegible]

لما يطلب كذا في الاقليد والكرارة ناشأ من قول من قسم الاسم فيه بنك على انهما من مباحث الاسم كالعرب واليهي بعد العمد قوله وضع
 جزئي بان يلاحظ الموضوع والموضوع له خصوصية الاضافية باعتبار خصوصية الطرفين او كلي بان يلاحظ الموضوع بوجه عام كما في اشتقاق
 فان اسم الفاعل مثلا موضوع لمن قام به الفعل او يلاحظ الموضوع له بوجه عام كما في الحروف والمخبرات فبما اربعة احتمالات ان يكون كلاهما محوطين بموضوعها
 او كلاهما بموضوعها او الموضوع يكون محوطا بخصوصه والموضوع له بوجه عام وبالعكس ولا وجود لاحتمال ثلثي قوله اي زيادة المعينة آه فالعين بمعنى الذات
 كما في القاموس وغيره وازدادة الى الضمير للمعنى بمعنى ذاته المعلومة المعهودة والعهدا غاليا بغيره المتكلم والمخاطب للغيرها ولا بد في المعرفة من
 علم المتكلم فلا يمكن اعلام المعهود بدون العلم به وفي الاقليد التعريف يتعلق بالمرتبة المتكلم دون المخاطب نحو قوله كذا في بستان وامت تعرفه دون
 مخاطبك كوما لا يعرفه نحو قوله كذا في طلب غلام اشتريه ولست تقصده الى معين او بما يعرفه نحو قوله كذا في رجل كذا وما قيل ان المعرفة
 بما يعرفه مخاطبك فمنها انه لا بد فيها من معرفة المخاطب وانما زاد لفظ المعينة اشارة الى ان ما وقع في عبارتهم من المعينة معناه المعلومة لا الضميمة
 قوله يخرج بالكرارة والعلم المنكر داخل في المعرفة باعتبار الموضوع الحقيقي وفي الكرامة باعتبار وضعه المجازي فان الوضع في تعريفها اعم من الوضع في
 او بالقرينة ليدخل في تعريفه المعارف المستعملة في المعاني المجازية نحو رمي الاسد فانه موضوع للرجل الشجاع بالوضع المجازي ويدخل في الكرامة العلم
 التي هي مجازات نحو رايته اسد ابري قوله اشارة الى ذلك لان المتكلم يبلغ فلا بد لاختياره هذا الترتيب الذي ذكر من نكته والاشارة الى ترتيبها في المرتبة
 تصلح نكته لذلك فيعمل عليه قوله الى ترتيبها بحسب المرتبة على اختاره ويصح الرجوع في ذلك فانه ذكر في الفصل على هذا الترتيب لاني المضاف
 حيث جعل تعريفه بعد جميع الانواع كما هو مذهب المبرر لان تعريفه من غيره والرجوع في جعله في مرتبة المضاف اليه كما هو مذهب سيبويه قوله فانما هو مضمون
 بازاء معان آه هذا على راي المحققين المتأخرين واما على راي المتقدمين في موضوعه لمعان كلياته بشرط استعمالها في جزئياتها فالمعنى الحقيقي مجبور بالكلية
 وكذا الاختلاف في البهات والحروف قوله والموضوع له جزئي شخص بالخصيصة ضمير المتكلم والمخاطب وضمير الغائب الراجح الى الشخص فظا واما الرجوع
 الى كلي فلانه من حيث تقدم ذكره لفظا او تقدير او حكما صار شخصا لا يحتمل غيره صرح به في الاقليد وبعضهم جعلوا الضمير الراجح الى الكرامة اخصصة كرامة
 واستعمالها فيها بما لا ضمير المخاطب المستعمل في مخاطب غير معين نحو قوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم قوله الاعلام الشخصية اي الموضوع
 للشخص وهي الماهية المعروفة للشخص هي حالة حقيقية او اعتبارية بما يمنع فرض اشتراك الشخص بين كثير من الاعراض انما تسمى شخصيات كونه معلومات
 فيعرف بها الشخص لا الهنا علة للشخص لوقيل كونه علة فليتها على سبيل البديل كالدعامة للبيت وعلى كل تقدير لا يلزم من تبدلها تبدل الاشخاص على قدرهم
 وتفصيله في علم آخر قوله كما اذا تصور ذات زيد آه اي بوجه مختص وان كان في نفسه يمكن فرض اشتراكه في المعلوم جزئي وبوجه كلي كما قالت الفلاسفة
 في علمه تعما بالجزئيات ولنا اختار لفظ تصور دون احس فان ادراك الجزئيات المادية بالوجه الجزئي انما هو بالاحساس فلا يشكل بلفظ الدلالة
 بالاعلام الموضوعية عند غيبة الموضوع له لانها يمكن تصورها بوجه مختص بها كتصوره تعالى بكونه واجبا فالقائل ما سواه فالعلوم جزئي وان كان
 العلم بوجه كلي علانا تحقيق ان لفظ الله من الاعلام الغالبة الا ان غلبته تقديرية بخلاف لفظ الآله فان غلبته حقيقية وقد حققناه في حواشي
 تفسير القاضي قوله او بجنسية اي الموضوع للماهية المتحدة في الذهن من حيث معهودتها فاستعمالها في فرد منها ان كان باعتبار مطابقتها للملكة
 حقيقة وان كان باعتبار خصوصية فجاز من قبيل استعمال المطلق في المقيد كاستعمال الاسد فيه هذا مذهب المصريح والمحققون فتعريف العلم بجنسي
 عندهم حقيقي واختار الرضي ان تعريفه لفظي كما ان تانيث غرفة وبشري وصحراء ونسبة كرسى لفظي ولا فرق بين علم الجنس واسم الجنس في المعنى
 بل في الاحكام اللفظية قوله والموصولات آه لعل وجه كون الموصول في مرتبة اسم الاشارة واشتركا في الابهام والتعيين بلمر خارج عن الاشارة
 والصلة وتفاوتها وضوحا بحسب تفاوت الاشارة والصلة في الموضوع ذهب لاخفش الى ان ما فيه من الموصولات تعرف بها وما ليست
 فيه ال كمن وامت تعريفه لانه في معنى ما فيه ال فالموصول على هذا في مرتبة ذي اللام واليه مذهب سيبويه وجمهور النحاة قوله العمدية او جنسية في التسهيل
 فان عمد دلل صحوها بحضور جنسي او معنى في عمدية والافق جنسية وفي خبره بانه مذهب جمهور وذهب ابو الحجاج يوسف الى ان ال قسم واحد هو العلم باللام
 بالجنسية اللام التي للحقيقة من حيث هي وبالاستغرافية الى الحقيقة من حيث تتحققها في جميع الافراد فصم المقابلة بينها وانما تعرض للاستغرافية مع كونها من فرد الجنس
 لدفع وهم ان الاستغرافية لا فادتها الشمول ليس فيما معنى تعريف ولم يذكر العمدية الذاتية لانها من حيث استعمالها في فردهم كرامة ولنا الوصف بالجملة النجدة قوله اللام
 للزائدة وهي فيما وجب تعريفه وتكميله في التسهيل وقد يرض زياتها في علمه وحال تمييزه ومضاف اليه تمييز قوله بدل من اللام آه معنى كونه بلا من اللام

انه يستعمل في موقعه والاصل اللام في شرح التسهيل لابن مالك لما كانت اللام تدغم في اربعة عشر حرفا فيصير المعرف بها كانه من المضاعف لاجل النسي فاؤه
 بجملة جمل اهل اليمن ومن وناهم بملاميا لان اسم لا تدغم الا في الهم فليهم حرف تعريف عوض اللام في لغتهم وليس معناها انه منقلب من اللام كما ظلت
 بالراء في الرحمن الرحيم كما وهم قوله نحو يا رجل اي اسم يجنس الذي قصد به في تعيين فان تعريفه بالراء واما العلم المنادي فتعريفه بالعلمية والنداء فاذا
 نسيادة للوضع وهو المختار وقيل انه عرف بالنداء بعد ازالة العلمية قوله اذا صل يا رجل اي يعني انه كان في الاصل معرفا باللام توسلا لنداءها باي ثم
 حذف اللام واي لكثرة الاستعمال فصاير رجل قوله ولا يستلزم صحة الضافة فان لفظ احد في الاثبات لواحد منهم كالنكرة للعموم من قال انه تحلف
 فقد تحلف قوله لانان صداه هكذا في الملقب والنقود فالتقابل بين الاقسام الغلبة بالذات وقولهم الملقب بالشيخ مدح او ذم لم يلقبه بالمدح المقصد
 بالاب واللام يدل على ان الفرق بينه وبين الكنية بايجابية فاشعار بعض الكنى بالمدح او الذم كابي الفضل وابي كجمل لليضرب عبارة الرضى فيقبل بها فانه
 حال الاصلاح ما اسم وهو الذي لا يقصد به مدح او ذم او لقب وهو ما يقصد به احدهما واما كنية وبي الاب والام والابن والبنت مصافات استعملت
 وبعض اهل الحديث يجعل العلم المصدر باب او ام مضافا الى اسم حيوان او صفة كابي الحسن كنية والى غير ذلك لفظا كابي تراب كذا في حاشية الفاضل الجلي
 وبهذا اصطلاح جمل صاحب القاموس ابو العتاهية لقبه بالكنى كونه كنية وصاحب الصحاح جعله كنية على الاصطلاح المشهور قوله فوكنية من كنى كنى
 شئت وعرضت كالكنية سواء لانه يعرض بها عن الاسم والكنية عند العرب يقصد به التعظيم والفرق بينهما وبين اللقب حتى ان اللقب يمدح الملقب
 او يذم بمعنى ذلك باللفظ والكنية تعظم الكنى بدم بفتح بالاسم فان بعض النفوس تالف من ان يخاطب باسمه كذا في الرضى وعندى ان التعظيم
 غير المدح والذم فالفرق بين اللقب الكنية فاما قوله فان قصد به آه اي حين الوضع لاجل استعمال اللفظ كذا في الرضى وعندى ان التعظيم
 والذم ولانه قد يقصد بالاسم في الاستعمال المدح او الذم اذ لا يضر في ضمنه بصفة مدح او ذم نحو حاتم وقصد الوضع ليعلم من كونه منقول من معناه الغير العلى
 الى العلى فان المنقولات يلاحظ فيها المعاني الاصلية قوله فلو اللقب لفظا للقب في القديم كان في الازم اشهر منه في المدح والترقي خاصة قوله فلو اللقب
 والاسم بهذا المعنى يخص من مقابل الصفة الذي هو يخص من مقابل الفعل واحرف قوله والاعلام الغالبة آه العلم الغالب مضاف نحو ابن عباس
 ذواللام نحو الجهم في الاصل اخلت في يعرف باللام المصدية وفي المضاف بالاضافة المصدية وبعد غلبة الاستعمال في فرد معين يخص في
 الاستعمال فلا ضرورة في العلم الحقيقي بحكم ان استعمال المستعملين بحيث يخص به بمنزلة الوضع على انه يلزم الجمع بين المعنى الحقيقي والمجازي في قوله
 الوضع او اكل على عموم المجاز قوله باستعماله متعلق بتناول قوله تناولا بوضع واحد اشارة الى ان قوله بوضع واحد ظرف لمتعلق بل معنى
 تناول لا بالنفي استفا من غير فيكون داخل تحت النفي فيفيد عموم التعريف للاعلام المشتركة وليس مقصوده انه مفعول مطلق بتقدير تناولا على ما
 وهم اذ لا حاجة اليه على انه بعد تقدير تناولا متعلق بليكن اول الامر متعلقا بتناول قوله اذ الكنية فيه اشارة الى ان الترتيب بين الاصناف المذكورة
 بهي قوله فيما يكون اي في نوع يكون فيه هذا الترتيب اي ترتيب الاصناف في نفسها فلا يرد ان المضاف يكون فيه هذا الترتيب كما سيجي ولم يبه عليه
 قوله وهذا الترتيب الذي ذكره اي ترتيب اصناف الضم بالنسبة الى كل الحارف حيث قال واعرفها اي اعرف المعارف لان لفظ هذا القريب بقوله
 الذي ذكره فان الترتيب بين الانواع ليس بذكر قوله فان فيه اختلافات كثيرة وفي شرح التسهيل للفاضل المصري قيل اعرفها العلم وقيل اسم الاشارة
 وقيل المعروف بل وقال المصنف اعرفها ضمة المكمل ثم ضمة النحى لم يلب ثم العلم ثم ضمة الغائب السالم عن ابهام نحو زيد راية انتهى قال الكنية ما والاشياء اي صفة
 نسوة الى كم لو تو عا جوا بالوهو العدد المعين فان كم للسؤال عن العدد المعين عارضة لاحاد الاشياء اي لافراد الاجناس قال المصنف في الايضاح لجمع
 مقادير الاحاد للاجناس فاسما واحدا ليعبر فيها النسبة الى الاجناس ولذا يلزمها التمييز وقد يستعمل لجمع العدد من غير التمييز نحو ستة ضعف ثلثة فبقوله
 لكيتة اختر عن ما وضع لغير الكمية سواء دل على العدد الغير المعين كصنف الجمع ولفظ العدد ولا يجوز بدو عمر وبقوله احاد اختر عن ما وضع لكيتة لاجزاء نحو النصف
 والثلث والرابع وباضافة احاد الى الاشياء اختر عما وضع لكيتة الاحاد في نفسها من غير نسبتها الى جنس نحو لفظ يضع وينف فانما يدلان على عدد
 معين من غير نسبة الى جنس فذكر ان يتبع اسم حد له التمييز بما حارنا ظاهره لا يجوز التعريف بما وضع لكيتة لانتقاضه بالفاظ الكسور والابا وضع لكيتة
 الاحاد والابا وضع لكيتة الاشياء لانتقاضها بما وضع للاحاد في نفسها وما قيل ان الاحاد اختر عما وضع للاحاد في نفسها وما قيل ان الاحاد اختر عما وضع
 لكيتة لانتقاضها بما وضع للاحاد في نفسها وما قيل ان الاحاد اختر عما وضع للاحاد في نفسها وما قيل ان الاحاد اختر عما وضع للاحاد في نفسها
 لانها احاد الجماعة قوله خلاشي آه الفاء لتفصيل الجرد ولا يخفى اذا كان الاشياء هو المعدادات والاحاد عبارة عن كل واحد منها يعني في الجرد

ان يقال لكمية الاحاد ككمية الاشياء وما قيل ينبغي ان يقال المراد بالاحاد والوحدات القائمة بالاشياء وهم العدد موضوع لكمية واحدة الاشياء لا ككمية اثنين او احدى
المنفردة والجمعة نفس العدد لا ككمية قولهم فظهر من هذا التقرير انه لا يقرب لاي رضى بالمصريح فانه قل في ايضاح لفصل العدد ومقادير اتحادها والاختصاص فالوجه
والاشتان على ذلك ليس بالعدد وانما ذكر في العدد لانه محتاج اليها في ما بعد العشرة فخرج من العدد ولو قلنا ان العدد عبارة عن مقدار الشيء عليه من وحدة وغيره
دخل الواحد والاشتان في العدد انتهى وليت شعري بعد ما صح المصريح بخروجها عن التعريف اذا اخذ لفظ الاحاد كيف يقتضيه المصريح على عدم صحة التعريف
بمجرد جماعته قوله وان لم يكن باه الا واحد ليس بعدد عندكم لان العشرة قسم الكم والواحد ليس بكم واما الاشتان فعدد البعض وذكره الله وهو با ضمنية تفصيلها في
شرح حكمته اعين قوله بالحق التاء كما هو الاصل في التانيث قوله او باسقاطها فان الاصل في الثلثة واخواتها ثبوت التاء في شرح التيسيل الفاضل المصريح
الثلثة واخواتها اسماء جماعات كمررة واثمة وفرقة وعصبة وصبيحة وسرية وفئة وعشرة وقيمة وفصلية فالاصل ان يكون بانها تتوافق الاسماء التي هي
بمنزلة لها فاستصحاب الاصل مع العدد والمذكر تقدم رتبة وحذفت التاء مع المؤنث لتأخر رتبة ويدل على بان اصلها التاء وان العرب اذا قصصوا
بمجرد العدد تقول ثلثة نصف ستة وفي الرضى انما وضع على التانيث في الاصل لان كل جمع انما يصير مؤنثا في كلامهم بسبب كونه على عدد فوق ثلثة
فاذا اصل المذكر في رجال مؤنثا بسبب عروض هذا العرض فتانيث العدد في نفسه ولي قوله الى عشر كذا في النسخة التي بخط الشيخ ونسخة الفاضل الايهوي
وفي بعض النسخ الى تسع وهو هو قال ولو بالجمع اى بالجمع وما يجري مجراه قوله او امترا جيا لم يدخل في قوله او بالعطف كما في الرضى بناء على ان
اصلها العطف لانه من المركبات لا من اجزائه كما سبق ذكره وان تضمن الحرف باعتبار الاصل وما قيل ان الصواب ان يقول او ضمنا فليس بصواب
لاذ ليس في الاصطلاح مركب تضمني قال واحدا في الرضى اسم فاعل من وحد وحد واحد اى انفرد فالواحد معنى المنفرد والعدد المنفرد فالمراد
من الواحد الوحدة كونه عدد منفردا ولا حاجة الى ترميق فلسفي بان يقال سمي الوحدة واحدا لانه واحد بذاته كالعنقوصي بناء على انه من الانواع
المكررة مع انه غير تام لانه اذا اعتبرت الوحدة واحدا كان من المعدادات الامن الاعداد في الاقليد ان الواحد ليس بصفة وكذا غيره من الاعداد فاذا
اجرى شيء منها على موصوف فلي تأويل معدود وهذا العدد ولذا يجمع على وحدان لان فعلا نا غالب في الاسماء ولم يجمع على فواعل مع اننا الاصل في
الاسماء لكونه في الاصل صفة تقول مررت برجل واحد وامرأة واحدة فردعي جانبها لاسمية بان يجمع على وحدان وجانب الوصفية بان يجمع
على فواعل قال وبانه اصله ميتة كسيرة حذف لامها فلزم التاء عوضا منها كما في غرة وشبهه ولا ما ياء لما على الاخصف رأيت يدا
بمعنى مائة وفي الصحيح اصل مائة ماي كمي والهاعوض من الياء قال تقول واحدان اى هذه الاعداد وما بعد ما موقوفة بحكمة عما هو الاصل
فيها في المفصل العدد موضوع على الوقف تقول واحدان ثلثة يدل على ذلك ترك الواو بينهما منصوبة محلا على انه مفعول تقول فان لم يكن
تقول هذه الكلمات وانما ذكرنا على التقدير لان اعراب الآخر لا دخل له في بيان استعمالها فقوله ونوهم تكسر الشين جملة مستقرضة بين المعدادات
والالف في اثنان وثنتان جزء منهم وليس علامة الاعراب وكذا الواو في قوله عشرون واما قوله ثم بالعطف فيها فمخطوط على تقول يتقدر
تقول وقوله مائة والف ما كان والفان مذكورة على سبيل التقدير مقول تقول المقدرة هنا المبطوط على تقول السابق اذ لا يمكن جعلها مفعول
تقول المذكور او لا توسط قد اتم بالعطف بلفظ ما تقدم فيها قوله اعتبار التانيث الجماعية في الايضاح وانما كان كذلك اى جاءوا بالتاء للمركب
فيما فوق الاثنين لان الثلثة جماعة فاشوا الجماعة في المذكر لانه السابق ثم جاءوا الى المؤنث فذكره الزادة لفرق بينهما انتهى اى انما كان على خلاف
القياس الظاهر في الثلثة فافوقها لان عدد الثلثة فافوقها جماعة فيصح ايراد التاء فيها فانشأ بهذا الاعتبار في المذكر لكونه سابقا في الاعتبار
ثم جاءوا الى المؤنث فركبوا التاء فيه للفرق بين المذكر والمؤنث اذ لو اوردوا التاء فيها لزم الالتباس في صورة حذف التميز وفي ما لا علاقة فيه
ولو لم يوردوا التاء لزم اجتماع علامتي التانيث من جنس واحد في كلمة واحدة فيلزم التاء في المذكر وعدمه في المؤنث فقوله اعتبار الالف ككلمة
مصححة لا يرد التاء وحصول الفرق بينهما نكتة للزوم ما في المذكر وما نقلنا لك ظهران تانيث ثلثة فافوقها لكونها في نفسها جماعة لا لان
موصوفها جماعة وتانيث العدد لا اعتبار بالمعدود ومؤنثا على ما قيل فانه لتحويل من غير حاجة وهذا الوجه اظهر واخف مؤنث لانه لا يحتاج الى
اثبات كون التانيث هو الاصل في الثلثة فافوقها كما نقلنا من شرح التيسيل والرضى قيل فعلى هذا الحق التاء في ثلثة فافوقها قياس وهو
ينافي ما تقدم في بحث وزن الفعل انه لو قال غير قابل للتاء قياسا لم يرد اربع اذ سمي به فان حقوق التاء للتذكير وليس بصفة لان حقوق التاء
فيها خلاف القياس الظاهر المطرد في كل الاسماء وما قالوا به انما هو وجه لصحة الحقوق بالعاو لعل على خلاف الظاهر قوله فرقا بين المذكر والمؤنث

في التذكير والتأنيث حال المفردان كان العدد وجمعا للفظ المعدودان كان اسم جنس او اسم جمع فان كان مختصا بالذكر انثت التاء وان كان مختصا بالذكور حذف وان كان محتملا لهما جازا الامر ان الاذا انصصت على احد تخمين فالاعتبار بذلك النص فنية تفصيل في الرضي واذا كان المعدود صفة نائية عن الموصوف يعتبر حال الموصوف قال الله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها أي عشر حسنات امثالا وان كان محتملا لغيره التذكير والتأنيث ينظر الى اللفظ فيؤنث نحو خمسة من الضرب ويذكر نحو خمس من البشارة قوله وغير الواحدة ظاهرة يدل على ان احدا مغير الواحد واحد مغير الواحدة والمقوم من الرضي ان احدا اصله وحذف الحاء وصنفة مثبتة بديل الواو المفتوحة بالهزة على خلاف القياس بالاتفاق وانه اصله وحذف الواو المكسورة بالهزة على القياس عند المازني كوشلح واشاح وعلى خلافه عند غيره فمضى قوله وغير يدل على ما في القاموس قوله ابقاء للجزء الاول فيما حال من فاعل تقول اي مبقيا للمفعول له لعدم صحة التعليل فلما ذكر الثاني عطف عليه اي مذكر الجزء الثاني في المؤنث وكذا مفعول للتذكير اي مورد الجزء الثاني مذكر في المذكر كما بهتة تاجع تامينين وما قيل يلزم كون المفعول له معرفة وهو غير جائز عند المحمور فهو قد وقع في التناول يجعلون اصابعهم في اذانهم من الصواعق حذر الموت طوبى الرضي ويعربى الى الرياشي وجوب التذكير للمفعول للمشابهة الحال والتمييز وقول حاتم واغفر عونا بالكرم اذا خاره قاض عليه قوله بدل من لام الكلمة عني اليا ولان من المشي واما في اشتغال في التأنيث لان هزة الوصل عوض منها اي من اليا، قوله لانه لما وجب قيل الصواب فلانه واجب ان جواب انه جزاء ما بتقدير فيقال وحذف الفاء في جواب اما جائز مع قول محذوف نص عليه في الرضي قوله لانه منصوب آه قد علمت تحقيقه ومن قال ان الاعراب المحلى انما يكون للمبني وعشرون ليس مبنيا وهو الظاهر انما المحتمل ان يكون محكيا فالصواب المنصوب تقدير لشغل آخره بالحركة المحكية فلفظ لا يوجد اما اول الفلان الاعراب المحلى يكون للمعرب قالوا يجوز بالرفع في المحطوف على اسم ان بعد رضى الجزاء محلا على محله ورفع ظرف في لا غلام رجل ظرف في الدار محلا على محل لا غلام رجل واما ثانيا فلان عشرون بنى كناية عن المبني اعني عشرون على التقاد واما ثانيا فلان شغل آخره بالحركة الهائية لا ياتي في الاعراب بالحرف قوله لان المحطوف آه تعليل لغير قوله اي عطف تلك العقود آه نص العطف بهما بعطف العقود على الزائد مع ان عطف الزائد على العقود ايضا جائز لان الاول اكثر استغالا بقرينة قوله الى تسعة تسعين بخلاف قوله ثم بالعطف على ما تقدم حيث جعله شاملا لما كما هو الظاهر قوله كما نأخذ ذلك الزائد جعل الجار والمجرور حالا عن الزائد والعقد معا كما في الرضي لان الاحتياج الى التقييد فيما وقع فيه التفسير وهو الزائد في العقود قال مائة والف بالوقف كسائر الاسماء السابقة واورد الواو بينهما يشعر لاجرم اتصالها بخلاف العقود السابقة قال ما كان والقان لم يورد جمعا لعدم كونه من الاعداد في نفسه وانما يصير من الاعداد بالتركيب بلفظ العدد نحو ثلث مئآت وثلث الوف كالواحد والاشنين كما مر نقل من الايضاح قوله او واحدة عطف على واحد فيكون مثالا للمؤنث عطف فيه الزائد على المئات وقوله ومائة واغنان او اثنتان عطف على مائة او واحدة هكذا فكلما من عطف الزائد على المائة اجدها مثال للمذكر والآخر للمؤنث على الطريقة السابقة وعطف او واحدة على مائة ومائة على واحدة بان يكون مثالا للمؤنث عطف فيه المائة على الزائد الى آخر الامثلة وجم يابي حنه الطريقة السابقة من يراد مثال للمذكر ومثال للمؤنث ولزوم ايراد مثال واحد لعطف الزائد على المائة وترك باقي الامثلة ثم احواله لقوله ويجوز العكس في الكل قوله قال الشارح الرضي آه المقصود منه ان قوله وشذذه فيها بمعنى انه على خلاف القياس فالاعتفاء على الكسرة قياس وليس معنى انه غير فصيح بل هو اولى قال مخفوض واجاز سيبويه النصب في شعر والفراء مطلقا وهذا لان المعدود جامدا فان كان صفة نحو قولك ثلثة صباكون فالاحسن الاتباع ثم النصب على الحال ثم الاضافة وهو اضعفها لاستعمالها في الاستعمال للاسماء كذا في شرح التسهيل قال مجموع جمع التذكير ان وجد فان كان له جمع القلة يوتي بها والافقوتى جمع الكثرة وان لم يوجد فجمع المؤنث السالم نحو ثلث عورات وقيل مجية مع وجود المكسر نحو سبع سنبلات مع وجود سنابل ومحسنه اردواج سبع بقرات واما جمع المنكر السالم فلا يميز به كما سيجي قال ومعنى وهو اسم الجمع واسم الجنس والاكثر فيه ان يكون مجزوا من قوله الا في ثلث مائة آه اسقاط التاء في ثلثة واخواتها واجب اذا ضيفت الى مائة واخواتها واجب اذا ضيفت الى الف لان ميمه في القم لفظ مائة وهو مؤنث ولفظ الف وهو مذكر قال وكان قياسا الى انظر الى كون ميمه باعجم عاقلانيا عدم محي اضافة العدد الى جمع الذكر السالم قوله في صورة جمع المنكر السالم انما قال صورة لانهم اختلفوا في ما تين فاجمور على انه جمع مائة بالواو والتون على الشذوذ كارضين وقال الاخفش ان وزنه فعلن كغسلين فواسم الجمع وقال البعض ان صله ما في كصفي فهو جمع كسرة قبلت ياكوه الثانية لونا على التقاء هو في صورة جمع المنكر السالم قوله ان يي التمييز المجموع اي يي التمييز الذي يذكر المئات لما يقيم مثالا ثلث مئآت رجل كذا نقل عن الشرح فالتمييز فاعل على

والجميع مفعول قوله بعد اتوداه اي اخذ التسمية المجرى بعد ما هو في صورة الجمع عادة فالضمير المستتر في تعود را صرح الى التمييز والمجرى لمفعول قوله فلتعذر الالافنة
 على الكسائي ان من العرب من يضيف عشرون واخواته الى الميزة منكر نحو عشر ودرهم ومعرفة نحو عشر وثوبه وعند اكثر من هو شاذ لا يبنى على مثل قاعدة
 كذا في شرح التسهيل المصري قوله قليلا اي من حيث اللفظ فان لفظ المفرد اقل حروفه فاسم الجمع غالبه من حيث المعنى فان الجمع في معنى واحد وواحد في
 ذكره قليلا التذكير قريب في قوله نعم ان رحمة الله قريب من المحسنين قوله في الاعداد انما قيد بذلك لان استعمالها مع ميمز بارون الاعداد واقع في التثنية
 وان لم يكن ثبات مضافا اليها ثلث واخواته جمعت واصيقت الى المفرد وايضا نحو مائة رجل قوله مرفوض في شرح التسهيل ان العرب لا يجمع المائة اذا
 يضيف اليها عدد والاقليلا قال مخفوض مفعول قد جاء منصوبا في قول الشاعر شمر اذا حاش لفتي ملتين عاماه فقد ذهب اللذاة والفتاة
 وجاء جمعا ايضا كما في قراءة الكسائي ثلث مائة سنين بالاضافة واجاز ذلك لفاء وذلك قليل في الاستعمال كذا في شرح التسهيل قال واذا كان
 آه اي بناء الاستعمال المقوم ما تقدم من اثبات التاء في المذكر واسقاطا في المؤنث في ثلثة الى عشرة اذا كان العدد ولفظ متفقين في
 التذكير والتانيث واذا كانا مختلفين فالوجهان وكان اللائق تقديمه على بيان احوال الميزة الا انه لما كان تذكير لفظ المجدود وتانيثه انما يعلم من الميز
 قدم ذكر الميز قوله فان يكون للعدد واه سواء وقع تمييزا كما في مثل الشرح او موصوفا نحو شخص ثلثة او ثلثة و لا يتقص هذه الضابطه بثلثة مائة
 ولا العكس بثلثة آلاف حيث وجب التذكير في الاول والتانيث في الثاني سواء كان العدد ونذكر او مؤنثا لان التذكير والتانيث فيها بواسطة
 لفظا لما به واللفظ كما عرفت ولم يعبر بها عن العدد بل التعبير عنه بلفظ ميمز را معنى رجلا وامرأة مثلا قوله ميمز راو للتخصيص على استغراق معنى
 فان الفعل المعنى ظاهر في اعموم بخلاف النكرة في سياق المعنى فانه نص فيه اي لا يميز ميمز اصلا مفردا كان او ثمنيا ومجموعا قوله فلما يورد آه اشارة الى
 الى ان ليس للمرد ليقوله لا يميز واحد ولا اثنان انما يذكر الميز بعد كما في النحاشي المندية فيكون مضافا لقوله استغناء بلفظ التمييز عنها فانه يدل على
 ترك الواحد والاثنين بل المراد ان لا يجمع بينهما ثم عدم الجمع يحصل بترك الواحد والاثنين وترك الميز فاضرب بقوله بل بذكر وان لم يكن الاحتمال الاول
 كما يدل عليه التعليل بقوله استغناء وهو على النفي لا المنفى اي ترك الجمع بينهما بطرح الواحد والاثنين يستغناء بلفظ التمييز عنها قوله بالصلح ان يكون
 تمييزا وهو المفرد وثنى في الاثنين واخر به عمالا يصلح لذلك كالنشي والجموع في الواحد والجموع في الاثنين قوله اي الصلح لان يكون تمييزا
 اندفع بهذه العناية ايراد الرضي بان هذا التعليل لا يستمر في نحو واحد رجال واثنان رجال قوله ولهبسة اي بهيئة بقرينة المقابلة بجمعه قوله فان
 من صيغة آه اعني الجوهري مع الحياة كما هو المعنى الحقيقي للصيغة فلا ياتي في السابق قوله فان قلت هب آه حاصله ان المدعى عام كما مر والربيل
 خاص لانه انما يتصرف فيما اذا ورد ميمز الاثنين مفردا فانه صلح لتمييزه كونه مبنيا للجنس لاجا في قول الشاعر غنما احتفل والاستغناء بلفظ عن احد
 فهم الاثنينية منه قوله يميني ان يمينه يعني ان اللائق والقياس ان يمينه الاثنين يميني رعاية للموافقة بميز سائر الاحاد بقدر الامكان فالمفرد ليس
 يصلح لتمييز الاثنين قياسا وما وقع في شعر شاذ للضرورة قوله معنى الكلام خلاصته ان معنى الكلام انه لا يجمع بينهما وبين تمييزهما استغناء بلفظ التمييز
 اعني الصيغة من غير اعتبار علامة الافراد والتغية عنها لانه باحق علامته الافراد بغير الوحدة وبما كان علامته التغية بغير الاثنينية فلا حاجة الى
 ذكر الواحد والاثنين وما قال لا يبعد لان فيه حمل اللفظ على خلاف الظاهر السابق الى الفهم قوله فاختاروا آه دفع لما يرد من انه على هذا التوجيه حصل
 لنا طريقان لبيان الجنس مع الوحدة والاثنينية وكل منهما مغن عن الآخر فلا يصلح ان لفظ التمييز مغن عنها فقال ان الحق العلامة المختلطا
 لهذا الترجيح قال وتقول عطف على قول السابق وكلاهما بصيغة الخطاب مائة لموافقة ما بعد من قوله وتقول حادي عشر فانه بصيغة الخطاب بقوله
 وان شئت قلت وتعرف قوله اي في الواحد عبر عنه بالمفرد اغارة الى انه مفرد عما سواه من آحاد المتعدد بهذه الصيغة اي التمييز لا يشارك فيها غيره
 قال وتيسر مصدر مضاف الى الفاعل ومفعولاه محذوفان قد بها الشرح قوله على هذه القياس اي قياس الثاني والاحاطة اليه قوله فلا يركب
 آه لانه انما عقلا قوله لا يتيسر اشتقاق آه وذلك لان اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام به معنى الحدوث ولا فعل لما فوق العشرة بخلاف
 العشرة وما تحتها فان لها الفعل نحو شئت من الشئ الى عشرت من العشر من حد ضرب وجاء من حد فتح ما فيه العين اعني اربع وسبع وتسع واما
 ما هو لبيان الحال وان كان في صورة اسم الفاعل كما كان لفظ الكابل فليس لمعنى اذ لا يدل على معنى حد حتى قائمه واما معناه الواحد في مرتبة فلا يملك
 ان يبنى من اول جزأى المركب اذ لا يحتاج الى مصدر وفعل قوله اي مرتبة من المتعدد في نفسه لا بالنظر الى عدد تحتها فيصح مقابلة باعتبار
 التمييز فانه حالة بالنظر الى ما تحته قال والحادي عشر فتقلب الواحد الى الحادي يجعل لفظا مكان اللام والعين مكان الفاء فتسكن الياء فيفسر

وكان في الثاني عشر من شهر رمضان المبارك في يومه كبر كذا في الرضى قوله وتقول في اللطوف هـ واما العشرون والثلاثون الى التسعين والمائة
والالف فلفظ المفرد من المتعدد ولفظ العدد في ما واحد مكان القياس العشرون والثلاثون كذا في الرضى ولذا تركها الشرح قوله اى من لاجل اختلاف
الاختيارين آه يعني ان قيل آه مرتب على اختلاف الاعتبارين بواسطه استلزام اختلاف الاضافتين استلزاما مبتلا لان التصدير يقتضى الاضافة
الى الاقل مرتبة والحال يقتضى الاضافة الى المساوى والى ما فوقه اذ لا مرتبة للمواحد في العدد الذى تحته قوله بالاضافة آه واذا نصب به فانا
ننصبه فانا كان بمعنى الحال والاستقبال لا بمعنى الماضى والاضافة في هذا اكثر من النصب بخلاف سائر اسماء العاطلين فانها مساوية وان فيها
او النصب اكثر قوله بالاضافة ولا يجوز عند الجمهور ان ينصب ما يضاف اليه اذ ليس لهم حاصل حقيقة ونقل الاختش عن ثلثين جاز ذلك قال
الاختش قلت له اذا جرت ذلك فقد اجتزته بجري الفعل فل يجوز ان تقول ثلث ثلثه قل نعم على معنى تمت ثلثه وحلت ثلثه ثلثه نعم شئ
الى اثنين قوله الى عدد يساوى عدده الظاهر الاخر الى اصله او الى ما فوقه اذ العدد المضاف اليه نفس اصله لا مساوى اصله الا ان يغير الغابر
باعتبار كونه اصلا او كونه مضافا اليه قوله لا مطلقا فانه اذا زيد ذلك يقال احد ثلثه اى واحد هم قوله والرابعة او الخامسة زاد به العبارة للاشارة
الى ان قوله ثلث ثلثه نذكر بطريق التمثيل والادق قيل ثالث ثلثه وامثاله من خوراج اربعة وخامس خمسة وغير ذلك اى احدا باعتبار وقوعه في
احد هذه المراتب ليس المراد انه قيل ثالث ثلثه باعتبار وقوعه في احد هذه المراتب فانه فاسد لا يقال كسلا باعتبار وقوعه في الترتيب الثالثه فقط قوله
ولما يلزم آه اى ان كان المراد الواحد مطلقا من غير خصوصية المرتبة يلزم جهارا زيادة كل واحد سواء كان الاول والثاني او الثالث من كل ما بنى
للوحد من المتعدد باعتبار حاله وتخصيص الشارح الاول وعاشرة العشرة لغاية البعد بينها قوله وذلك مستبعد جدا اى عند نقل الظاهر من لفظ
اول عشرة وثاني عشرة لا عاشرا واما الاستعمال فغير واقع قال المذكر والمؤنث اى من الاسم التمكن لان ما هو المبنى منها من اسما الاشارة
والموصولات والمضمرات سبق ذكره فلا يردان نحوه والتي واثم خارج عن تعريف المؤنث داخل في تعريف المذكر فينتقصان طردا وحكسا
واحكام الاسناد الآتية انما هى للمؤنث الذى هو قسم الاسم المتكمن فان المؤنث من اسما الاشارة والموصولات والمضمرات في تلك الاحكام تابعة
لما يعبر عن كونه كونها حقيقة او غيره وكذا المثنى والمجموع والمعرفان مما سياتى اريد بهما ما هو قسم الاسم المتكمن والاحكام المذكورة لما فيها سياتى
احكامها هو قسم منه قوله لاصالة اذ ما من ذكر والمؤنث لا يطلق عليه شئ سوى ذكر ولانه لا يفتقر الى زيادة والتانيث لا يحصل الا بزيادة ولا يتحقق
التذكير والتانيث الا فى الاسما اذ قصد لولا اتفاقان قصد لفظ الاسم جاز تذكيره باعتبار اللفظ وتانيثه باعتبار الكلمة وكذا الفعل واحرف وحروف
الحجاء يجوز فيه الوجهان بالا اعتبارين وزعم الفراء ان تذكيره باليجوز الا فى الشعر كذا فى شرح التسهيل قوله او حكما واقىقى للمقدر العلامة رينب
وسعدا وغيره تحقيقى نارودار ودليل كون التانيث مقدرة ومن الافرج عانى التصدير واما الزائد على التانيث فحكاية ايضا بقدير التاء قياسا على اختلاف
اد هو الاصل في تقدير ج التانيث ايضا فاذا اخذ قديمه ودورتيه في تصغيره فقام دورا كذا فى الكافية وفى رضى الشافعية انهم اجروا فى الظل الذى هو
انخفض المذنية لما طر فيه معنى الوصف على زيادة التاء التى تلحق آخر اوصاف المؤنث فلما وصلوا الى الرابعى وما فوقه والتاء وان كانت كلمة براسها
الا انها حرف الكلمة اتصل بهى بها لم يرد اندا زيادة حرف على عدد حروف لوزاد عليها اصلى طروحه فى التصغير فقدر د الحرف الاخير كالتاء واذا احتاج
اليها لكون الاسم وصفا فقالوا عقيب التانيث والناجنى مخالفة الشاخصين ولعل في قولين والشرح اختار الثاني فجعل التاء فى الرابعى بلفظة حكما لا شئ
يمكن اعتبار الحرف الاخير تاء الاجر على تقديرها قال وعلامته التاء آه علامة الشئ لا تكون مطردة ولا منعكسة فلا يردان التانيث لاربعة عشر معنى
وان لالف المقصورة قد تكون من نفس الكلمة كعصا وفتى وقد تكون زائدة للاحقاق نحو اطل والكتيبة حروف الكلمة نحو قبعشى وان الممدودة قد تكون
من نفس الكلمة كدرا وكسا وقد تكون لاحاق كبرياء وبشداى المحققين بقرطاس وقرطاس قال او ممدودة فى رضى الشافعية الممدودة اصلها الفان
قبت الغاية من ممدودة فاما ممدودة بمجموع الالف والمزة لان الالف التى قبلها انما تامل لاجل المزة ولذا لا يمد المقصورة واخلقوا فى حالات التانيث فقال
سيبويه وعليه الجمهور ان المزة لكونها منقلبة عن الالف المقصورة والالف زائدة قبلها الممدودة قبل المزة بنفسها وقيل لالف والمزة زائدة للفرق بين
مؤنث الفعل نحو مرء وبين مؤنث فعلا نحو سكرى وقيل المزة والالف مع التانيث كذا فى شرح التسهيل والجارى ردى نقلنا عن شرح الهادى على التقاء
يصدق ان الممدودة علامة التانيث باعتبار جزئها الثانى والاوكل او تمامها فانهم فانه تيمر فيها الناظرون قوله وقد لا يعضم وهو صاحب الفهمل وزعم
هشام ان علامة التانيث فى هذى كسرة الدال قال باناء ذكره فى الرضى لو قال تحقيقى ذات الفرج لكان الى ما يجوز ان يكون حيوان انشى لا ذكرا

من حيث التحيز العقلي انتهى لكن مادة انقضى غير متحققة فلذا قال اولى قوله ليس بان آية يدخل فيه لا يكون بان آية شي كعين او يكون بان آية شي لكن لا يكون
 ذكر ان الظلمة فان في مقابلتها النور ليس بذكر او يكون بان آية فكر لكن لا من جنس الحيوان كخلة كلها مؤنث لفظي قال واذا استقصى اي تصرف فانه
 يجوز التأني وترك في تخويم المرأة وتعيين ترك في نحو اكرم زيد عند من حسد اكرم الى هند وكذا الحال في شبه الفعل فاللاقين يقول الشرح لفعل التصرف
 وشبهه بفعل كما هو الاصل قال فالتاوي غالبة لانه قد ورد عند فاسح الضمير المؤنث الغير الحقيقي نحو والارض اقبل اقبالها على يسوي عن بعض
 العرب قال فلانة وفي بعض نسخ المتن فالتاوي واجبة قوله الا اذا كان آة والاذا كان جمعا فانه يجي بيانه بعد قوله وحكم الجمع آة فهو منزلة الاستثناء ايضاً
 ففعل الشارح في التعرض لهذا الاستثناء ايضاً قوله كما لا يخفى في الحاق التاوي آة وقع فصل اولاً وقد جاء القرآن بذلك كله وقول بعض النحويين ان
 الايمان بالتاوي احسن ليس بسيد للاجمال في قوله تعالى ورجع الشجر في القبر فان الامران مستويان كذا في الايضاح قوله وانت في ظاهر غير شئ
 ما لم يكن علما للمذكر نحو طلحة فانه لا يقال جاءت طلحة الاعن بعض الكوفيين وعدم السماع مع الاستقراء قاض عليهم وذلك لان الوضع اعلم في خبره
 عن موضوعه وجعلها هو له فصار التانيث نسياً منسياً فاعتبر المعنى بخلاف اسم كمنس لاعتبار تانيثه في منع الصرف وفي الجمع بالتاوي والالف
 فلكونه حال في نفسه بخلاف تانيث الفعل فانه حال غيره فلا يتعدى اثره اليه لعدم قوته ثم ان المؤنث اللفظي قد يكون حيواناً نحو حمامة ودجاجة وقلم
 وخنزير فيستوي في فعله الامر ان يقول من قال ان تانيث قال في قوله تعالى وقالت ثمة حمل على انها كانت انثى فيستقيم وان اتسمت بضمعة النحوي
 قال المصريح في الايضاح اذا جاز به كحامة وذكر وثبت من البطء كور مع التصريح بالمذكورة فليجوز قالت ثمة بالتاوي كونه ذكر التمهيم ذلك على قول
 ابن السكيت فانه لا يجوز تانيث فعل المؤنث اللفظي اذا كان لمذكر سواء كان علماً او لا فالتانيث ثمة عنده كالتانيث طلحة قوله ويجعل بعض الشارحين آة
 عنده قوله وانت في ظاهر غير حقيقي باختيارنا في قوله واذا استعمل الفعل اليه فالتاوي وعند الشرح تخصص به ولا يخفى ان هذا الفرق انما يظهر اثره في ظاهر
 بعد الاخراج قطعاً وعدمه كما بين في الاصول ولا فرق بينهما في اخراج بعض ما يتناول قوله الى المؤنث الحقيقي ظاهر كان او ضمير قوله حضرت القاصي
 آة اوردا المتأولين بما فيه الفصل بغير الا لان الوجود في صورة الفصل بالترك التاوي في الرفع نحو ما قام الالهند قوله او ضمير الجمع اما الواو والنون قوله لو كان
 جمع الذكر السالم آة التي بنون فانه يجوز التأني وقال الله تعالى آمنت بهن ونفوسهن لانه في حكم الجمع المكسر لتغيرها الواو والواحد فيه والاني الجمع السالم
 الذي واصله مؤنث خوارق ونون فان حكمه حكم الجمع المؤنث السالم من جواز التأني وترك لان حقه الجمع بالالف والتاوي قالوا والنون في عوض
 عن الف والتاوي ولو اريد من قوله جمع المذكور معناه الاضافي وجعل السالم نعتاً للمذكر لم يوجب الى الاستثناء للمذكور كما لا يخفى قوله واحدة مؤنثاً حقيقة التاوي
 كسبعة او مجازية كدوا وندكر حقيقة التذكير كرجال او مجازية كما يام وسواء كان الجمع مجمع التفسير كما في الامة المذكورة او مجمع المؤنث السالم كزنيات
 والطلحات والكميلات والغرفات فانه صواباً فيجوز فيها التأني وترك كما قال حكم ظاهر غير المؤنث الحقيقي اي مؤنث ظاهر غير المؤنث الحقيقي فلا يشمل
 المذكور على ما فهم ولا فرق بينهما الا في شئ واحد وهو ان حذف العلة مع الجمع احسن منه مع المفرد كون تانيثه بالتاوي وهو كونه بمعنى الجماعة وانما لم يستعمل
 التانيث الحقيقي الذي كان في المفرد لان المجاز الطاري ازال حكم الحقيقي كما ازال التذكير الحقيقي في رجال وانما لم يستعمل الجمع بالواو والنون التذكير الحقيقي
 لبقاء لفظ المفرد فيه فاختاره في خلاف جمع المؤنث السالم لتغير المفرد فيه اما حذف التاوي فمسلما وبقلب الالف فيه نحو جمليات وحمراء ويجوز فيه
 التأني وترك كما كان في الجمع المكسر قوله من مجموع التفسير الصواب تأخيره عن قوله غير جمع المذكور لانه بيان لما بقي بعد تخصيص ان يزداد جمع المؤنث السالم كطلحات
 في الرضى وضمير العاقلين بالواو والنون اما ونحو الرجال والطلحات فصرحوا نظر الى الفعل واما ضمير المؤنث الغائب نحو الرجال والطلحات فخلت نظر الى
 طريان معنى الجماعة على اللفظ قوله ولا يقال جهلت لبقاء لفظ المذكور الحقيقي فيه قوله القرون بالتاوي السائلة لكونها علامة عليه المقصود ان التأني وان
 لم يكن ضمير افعي دالة عليه فلذا قام مقامه قوله في كونه جمع المؤنث الحقيقي او المجازي جمع تكسيرا وسلامته نحو النساء والزنيات والدور والطلحات والقرية
 على اربعة هذا المعنى من قوله والنساء مع ان الظاهر ان يراو به الوصف المختص به وهو كونه جمع التكسير للمؤنث الحقيقي يدق بالتهمة العاقلين اي الذكور العقلاء وغير
 العاقلين اما بان لا يكون ذكورا وهو المراد بالسواء بان لا يكون عقلاء وهو المراد بالايام قوله وان لم يكن من العقلاء وانما ترك للمصريح مثلاً لانه علم من قوله
 والنساء بالطريق الاولى فانه اذا جاز في جمع المؤنث العاقل بغير انتفاء المذكورة لانه ان كان جاز ١٥ اذا انتفى المذكورة والعقل اولى قوله جمع المذكور
 سواء كان جمع تكسير نحو الايام مصنف ومضين او جمع سلامة نحو الجنات جمع جنبل وهو القندح الخلف من الخشب قوله غير السالم الصواب لغير العالم
 كما في قوله ولما في جمع المذكور الغير العاقل الذي يصدق على الرجال لانه جمع المذكور غير السالم مع انه لا يجوز فيه فعلن قوله موضوعنا على الجمع المؤنث عاقله كان اولاً

قوله لا اصل في التذكير لان الأصل فيه ان يكون نكرة حقيقة **قوله** فإني أيقظ على المنهج لا على النفي أي ان كان له أصل في التذكير فإني أيقظ على
التنبيه في اللغة وذكر في الاصطلاح ما ذكر في المتن من المناسبة ثم وقدم المثنى على الجمع لتقديم عدده على عدده وقدمه من المفرد وسلاسة لفظ المفرد
في البتة ولكن لا يعدم اختصاصه بشرط بخلاف الجمع كما ينبغي **قال** آخره بالنصب مفعول تحت والالف فاعله وناوهم لان الحق لا يختص بالآخر قوله أي آخر
مفرد قبل ان يصدق على سملون ومسلمات فقد تبدل بهذا التقدير اشكال باسكال والجواب ان قيد المثنى في تعريف الامور الاعتبارية معتبر كما لقرن في كل
في التعريف يمكن آخر مفردة من حيث انه محي آخره فلا يفتقر ثم يرد انه اذا اعتبر قيد المثنى لاجل الحاجة الى تقدير المضاف او تقدير مفعول واحد وهذا الوجه حسن
قوله او قد عطف على قوله أي آخر مفردة **قوله** والا أي ان لا يكون احد الامر من بل تركب على ظاهره **قوله** لا يصدق الخ فلا يكون صادقا على المحدود فلا يكون
تعريفه لانه لا يكون جامعا وانما قوله ولو اتفق لفظ المراد فان المراد الملتحق مع الاطلاق الا انه تسامح بجعل الجوز قيدا **قوله** عوضا عن الحركة والتثنية للتثنية
في الواحد لان الاسم العاري عن البناء لا يجوز ان يعبر عن الحركة والتنوين ولما لم تقبل الالف الحركة والتنوين عوضا عنها التثنية هذا ذهب البصريون
والكوفيون يقولون انها عوض التنوين كقولك جاني خلا ما زيد في هذا يدل على انها كالتنوين والبصريون يستدلون بقبولك الغلامان فاجابا بتأويل
على انها كالحركة اذ التنوين لاثبات الجمع اللام والوجه انها كالحركة في موضع وكالتنوين في موضع وظلما في موضع نحو غلامان والغلامان وظلما ما زيد
في الاصل والاصلح **قال** كسوة وحكي الكسائي ان فتحا مع الياء لغة وقال ابن جني فتحا بعضهم في التثنية وقال الشيباني ومن العرب من رفع التثنية
اذا كانت بالالف واما بابا ياء فلا يجوز ومن ذلك قول فاطمة بن ياحنان ويا حنينان **قوله** لا تاتولي الفتحات ويجادل أهل الكسرة فتحة الفتحة والالف
ولان الاصل في تحريك الساكن الكسرة **قوله** على تقدير تسليم أي تسليم كل واحد من الاشتغال وعدم الدلالة اما منع الاشتغال فلان عموم الموضع لا يقتضي عموم الموضع
كما في قوله تعالى ولا تجوزن أي لا تجوزن فان الموضع أي المطلقات عام لمطلقات الرجعية والبائنة والضمير مختص بالرجعية واما منع عدم الدلالة فلان ما اجسوا
عليه من ان علامة التثنية الالف والياء وان التثنية عوض الحركة والتنوين فاما يدل على ان التثنية ليس جزءا من الملل لم لا يجوز ان يكون خطا للدلالة وكونه عوضا
لا يقتضي الاختصاص بالعونية **قوله** صرح ان يقال آه وكذا صرح ان يقال ان الدلالة المذكورة عوض من الامور التثنية باعتبار كونها عوضا من حق الامر بنا على
ازوم الثالث لها والآخرة تأخير قوله وتكون كسوة عن قوله لا يدل كما في الباب **قوله** يعني الواحد حقيقة كان او اعتبارا فانه يجوز تثنيتها اسم الجمع والجمع المكسر
غير الالف على تأويل فرقتين كما يلزم في قوله باعتبار دخوله تحت آه يعني ليس المراد من كونه من جنسه ان يكونا متفقين في حقيقة بل في كسب المذني وضع ذلك
المفرد سواء اتفقا في الحقيقة كرجلين واختلفا نحو خضيين للانسان وفرس **قوله** الموضوع لهما المعنى العام للموضع أي تعيين اللفظ للدلالة على معنى نفسه
او بقرينة في مثل المثنى الجازية كالاسدين **قوله** بوضع واحد اخر عن المثنى المشترك باعتبار تعيينه كقرين للظهر وكحوض فانه وان دل على ان مفعولان متباينين
ووجه تحت جنس المفرد الذي وضع لذلك الجنس لكن للوضع واحد **قوله** المشترك بينهما اشارة الى ان اشتراك الجنس بينهما مفهوم من لفظ المثنى قوله
لا يستغنى آه وما وقع في تعريف جمع المذكور السالم من قوله لا يدل على ان منه مثله اكثر من جنسه يدل على ان المراد من قوله مثله التثنية في الوحدة
ولا يدل على ان لا يراى التثنية في الجنس مع التثنية في الوحدة **قوله** اشارة الى فائدة آه يعني انه ليس داخل في التعريف **قوله** باعتبار تعيينين مختلفين
أي غير اثنين تحت جنس لموضوع له سواء كانا حقيقيين كالقرآن او مجازيين كاليدان في النعمة والقدرة واحدهما حقيقيا والآخر مجازيا
كالاسدين اذا ربيبا لاسد والرجل الشجاع ولا يلزم العموم لم يقيد الاسم بالمشارك وبما حوزنا فاعلم اتجاه السؤال الآتي وادفع ما توهم
من ان الكلام في تثنية المشترك وانه لا يجوز باعتبار تعيينين مختلفين ونفي التغليب ليس بـ **قوله** لبعضهم وهو الاندلسي ومنهم
فانه قال ليقم العيان للباصرة والجارية **قوله** هذا أي انه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار تعيينين مختلفين **قوله** جازان بجعل لام آه **قوله**
من شرح المفتاح الشريفي وفيه بحث اما اوله فلا يخرج كون تثنية التغليب قياسا لكونها داخلية تحت ضابطة وهي ان يسمى احد المتصاحمين
والمشاهدين باسم الآخر فمؤول الاسم بمعنى السمي به مع انه قال في شرح التيسيل انه تثنية مختلفة اللفظ تحفظ ولا يقاس عليه واما ثانيا فلان تثنية
الاسم انما يكون باعتبار معنيين جامع بين المفردين في نظر المتكلم بقصد افادته ولا شك ان قصد المتكلم في البوين وقمرين افادة
نفس الاب والام والقمر والشمس لاسم حيث انها مشتركة في كونها سمي بالاب والقمر فتاويل البوين مثلا بالسميين بالاب وان كان
صحيحا في الواقع لكن ليس ذلك في نظر المتكلم فان المقصود من قوله تم ورفع ابويه على العرش رضى الاب والحالة على العرش لرفع السمين
بالاب الى ما ذكرنا في عبارة الرضي حيث قال وقد ثبت في غير المتفقين في اللفظ بعد جعلهما متفقين اللفظ بالتغليب بشرط تصاحبهما وتشابههما حتى كانا

عنى واحد انتهى ولم تعرض للتأويل في شرح التيسيل ان شئ الكثير خوفا رجح البصر كثر من شئ بالتغليب لمحي بالمشي في اعراض وليس بشئ صيغة وح لا اشكال
 قوله لا يشبهني صحة اه لان هذا استعمال لفظي المعنى المجازي ولا نزاع في ثنية اللفظ باعتبار المعنى المجازي قوله والمعه اخارهم جازمه اي في شرح
 الكافية وفي الايضاح جزمه شاذا ولذلك قال الشارح والتمهم مع مترد في ذلك قوله قول بالسمي به وهذا التأويل ثابت في نظر المتكلم بغير ما اذا العلمية
 ثنائي الاستعمال في اكثر من واحد اذا اولت به وزالت علميتها صارت كاسماء الاجناس الا ان اسماء الاجناس مشتركة في امر مني محقق وبه مشتركة
 في امر قد روي كونهما سمي بهما ولا يلزم زوال العلمية الترموا اذ قال للام تعويضا عنها فان قيل اذا كان ثنيتها باعتبار تكثيرها وهو شاذ فيكون ثنيتها ايضا
 شاذ وليس كذلك فاجاب ان تكثير العلم غير ضروري لانه يمكن استعماله في كل موضع فجعله نكرة من غير ضرورة اخراج له عن اصله فيكون شاذا بخلاف
 ثنائه فانه لا يمكن استعماله في ثنيتها ثنائي العلمية فلا يلزم من شذوذا ما يمكن اجراؤه على اصله شذوذا لا يمكن اجراؤه على اصله فاما ذكرنا في الفرق
 بين ثني التغليب في اسماء الاجناس وبين معنى الاعلام المشتركة حقيقة اذ ادعاء يكون التأويل في نظر المتكلم في الثاني دون الاول قوله ان لا يلزم ان
 يشمل ثنيتها اسماء الاجناس والاعلام قوله حكم ما يتطرق اه لا ينظر نكتة وضع المظهر موضع المضمرة والنظر حكمه قوله الام المقصود اشارة بتقدير الامم الى
 ان المقصود لا يكون الا اسم فلا يقال روي مقصود قوله الف مفردة في الاصطلاح نقل عنه ان قوله مفردة احتراز عن الف مقرونة بجمرة كجمرة او
 قوله لازمة احتراز عن مثل زيد اذا وقعت عليه قوله لانه عند الحمد اه اي مشتق من القصر المتعدى مصدر قصر يقصره بمعنى ضد المدد والكس
 واما القصر كغيب خلاف الطول فهو لازم مصدر قصر كرم لا يمكن بناء المقصود منه قوله محبوس عن الحركات لكون اعراب تقديره با قوله كقصوان
 انظر كعصا وكاني بدل قوله كايوان في السمي بابي فان عصوان وايوان مثالان للثنية للمقصود الذي الف منقلبه عن واد حقيقة او حكما لان يورد
 كعصوان وايوان بعد قوله قلبت الف واد او كذا الكلام في كرجان وكيتان وانما كان اصل الف عصا واد حقيقة لقوام عصوة اي ضربة بها
 قوله بمول الاصل اي غير معلومة سواء كان له اصل في الواقع او لا لاشارة الى ارادة المعنى العام اورد المثال من عديم الاصل فان الف الاسماء
 العربية البناء كتي واد واد الى الاصل لما في الاسماء لم تكن لما اصل هو محل الاعراب قد يكون معلوما وقد لا يكون معلوما قوله ولم يبل هكذا وقع في التيسيل
 وقيده في الرضي بان لا يكون سبب اللام غير انقلاب الالف عن الياء وقيده حيث يكون معلوم الاصل قوله اي غير فانية او اي المولد الثاني المعنى القوي
 اي ذو ثنية احرف لا الاصطلاح وهو يكون حروفه الاصلية ثلثة قوله من الرام اه بيان لما قال قلبت الف واد ولم تحذف الالف الساكنين لئلا
 يلتبس بالمفردة عند حذف النون بالاضافة قوله فائقة مخلوطة بالياء لم يقدر فقلب الف بالياء مع اننا لموافق لما سبق اشارة الى ثبوت تلك المقرونة
 بحيث لا خلاف فيه لاحد بخلاف الحكم السابق فان فيه خلاف الكسائي حيث ذهب الى ان الالف الثالثة المنقلبة عن الواو في كلمة مضمومة الالف
 كالضمي او مكسورة كالر او واجب قلبها بالياء لئلا يتشاكل كلمة بالواو في المعجم مع الضمة او الكسرة في المصدر ولذا التمس بقل المقرونة والياء مع انه اخصر
 وادون السابق لانه تقديره قلبت ياء قوله اي غير زائدة اه فلاصلية بعض الثابتة في محل لخرج عنها الاقسام الثنية لا بمعنى المتعارف وهو ما يكون في مقابلة
 انفا والعين واللام فانه لا يخرج ح الا لا يكون منقلبة عن اصلية قوله كقرا يضم القاف اه بل يخالف لما في القاموس من ان قرا كالتان كحسن
 القراوة وكرمان المنسك ولعل القراوة اطلع على ذلك قوله فيبغى ان لا يقع اه مبالغة في الرب من اجتماع الامثال قوله ثقلها اي ثقل الواو لئلا
 اقرب قوله بان يكون للاحق اه لم يقل وازائدة مع انه الموافق لما تقدم من قوله ولا منقلبة عن اصلية او زائدة اشارة الى ان الزيادة في المصدرة
 لا تكون الا للاحق بخلاف الزيادة في المقصورة فانها تكون للاحق وللتكثير كما مر قوله ثقلها وان الحباء عصب الحق وبما عليها وان بينهما
 منبت العرق صحاح كذا نقل عنه قوله فالوجهان جائز لان الان ابقاء الاصلية اولى من قلبها حتى لم يذكر سببها فيها الا لاثبات واد اللمعة
 اولى من اثباتها والمبدلة من اصلية بالعكس قوله لمحة صيغة اسم الفاعل نقل عنه كذا عبارة الرضي ولهم من ان الحرف الزائدة للاحق
 اولاني مثل عليها هو الواو والياء ثم عوض عنه الحزة قوله قد تصفحنا اه نقل عنه فبارة المفصل كذا واخره جملة لا يخلو منته وان سبقنا الف اول
 الخالي لسيبقها الف على اربعة اضرب اصلية كقرا او منقلبة عن حرف اصلي كروا وكسا او زائدة في حكم الاصلية كقرا او منقلبة عن الف الثانية
 كقرا او زائدة الاخرة ثقلها واد الاخر كقرا وان والباب في البواني ان لا يلقين وقد اجيز القلب ايضا وعبارة المفتاح كذا واما المصدرة فاذا
 كانت للتانيث قلبت همزتها واد والام ثقلها سواء كانت اصلية كقرا او منقلبة عن حرف اصلي ككسا او عن الجاري مجرى الاصل وهو
 ان يكون للاحق كعلياء وقد خص في القلب وعبارة للباب موافق لما في المتن قوله وبذا تم اه فلا يدل على جواز القلب بالياء في رواد

فخلاص من ان يكون مشهورا قوله عن آخر المتن اي آخر مفرد في قوله اتصال اي اتصال كل واحد بالآخر بحيث لا يمكن الانتفاع بها اي لكل
واحدة بدون الاخرى قوله صارتا اي اخصيتان ففي العبارة استخدام فان المراد من لفظ اخصيتين في قوله كل احد من اخصيتين معناهما من ضمير
صارتا لفظ اخصيتين قوله اي اسم فيه اشارة الى ان غير الاسم لا يكون مجموعا ولا فعل فائني ويجمع باعتبار ما عليه ولا يتوهم خروج مسلمين ومسلمات
بعد كونها كلمة كالحج في كلام الشارح ان الواو والنون والالف والتاء من تمام الاسم والمراد الدلالة بالمطابقة كما هو المتبادر فلا يغفل عن
اسم يجمع الجميع المكسر نحو طائفتين وجامعين فانها وان دلنا على الاحاد لكن لا بالمطابقة اذ المراد لول المطابقة لهما اثنان من الجماعة وكل جماعة
تشتمل على الاحاد فالدلالة عليها تخصيصية قوله على جملة احاد في المضاف لا يخرج المفرد المستغرق فانه دال على مفصل الاحاد لكونه لكل الافراد
لا على جملة نحو قوله تعالى ان الانسان لغير خفي فقلت نفس باقية شئت قوله في ضمن ذلك الاسم لانه المتبادر احترازا عن لفظ كل المضاف
الى المعرفة فانه دال على جملة الاحاد لكن تلك الاحاد لم تقصص لفظ كل بل مما اضعف اليه تحمل الناس وكل القوم قوله اي بحرف هي مادة
لمفرد بيان لوجها اختصاص الحروف بالمفرد المستفاد من اللام المقدرة والمراد بالمفرد عدم من الحقيقة والتقدير كالمجموع الذي لا مفرد له لانه زاد
لفظ الحروف ولم يقل بمفردة فان حروف المفرد تحققة فيه وان لم يتحقق المفرد قوله الذي هو الاسم اه اشارة الى ان المفرد ههنا وان كان في مقابلة المتن
والمجموع لكنه لم يخط ههنا باعتبار انه المفهوم وهو كونه دالا على واحد اي واحد كان فلا بد في التعريف قوله بالزيادة اه اي بزيادة حروف كرجال
ومسلمين او نقصانه لكتب او باختلاف الحركات فقط كاسم و اسد او مع السكناات كغزير وكلمة او منع الخلف فانه قد يجمع الاثنان كرجال
ورجل وكقضب وقضيب قد يجمع الثلث كقضبان وقضب قوله او حمل كفلك وجمان قوله واسماء الاجناس اي التي يفرق بينها وبين احدا
بالتاء فانما للدلالة على الاحاد واما التي لا تفرق بينها وبين واحد فانما تدل على الماهية كالما والترات العسل دال على قوله فانما وان لم تدل
عليها اه فالمراد بالدلالة الدلالة في الجملة سواء كان وضعا فقط كما في الجمع المستعمل في الواحد نحو شابات مفارقة وفي اثنين نحو قلوبك او
استعمالا فقط كما في اسماء الاجناس او وضعا واستعمالا كما في الجمع المستعمل في معانيها الحقيقية ولواريد بها الدلالة وضعا كما في تعريف الفعل
خرج اسماء الاجناس بقوله دل على احاد قوله بعض اسماء العدد وهو من ثلثة الى عشرة قال فخره آه فخرج على ما تقدم من تعريف الجمع قوله كما كان
الفارق بينه آه فخره لكونه لا يطلق اسم الجنس لانه محال لاشتباها بالجمع لدلالة على الاحاد استعمالا واما اسم الجنس الذي لا يفرق له وهو الماهية في الجملة
كالحما والترات فلا اشتباها فيه لعدم دلالة على الاحاد والتخصيص على محل اختلاف فان الذي لا يفرق بينه وبين واحد بالتاء لاشتباه اتفاقا قال وركب آه
تقل حنفاه اسم لجماعة الركبان من غير ان يقصد جمعية الركاب عليه وان وقعت الموافقة في الحروف من غير قصد وانما قلنا ذلك لانه لو كان جمعا لراكب
لم يكن جمع قلة لان اوزانه محصورة كما سيجي وجمع الكثرة لا يصغر على لفظ بل يرد الى واحد وبذلك لا يربط بغير كسب وكذا الحال في الجمل والباقر انتهى بما
وكوا الشرح من ان اسم الجمع لا واحد له اصلا وان وقعت الموافقة انفع ما قيل انه كما خص نحو ترم باسم الجنس الذي يفرق بينه وبين واحد بالتاء ولا يمكن
تخصيص نحو كسب باسم الجمع الذي له واحد من لفظه تخصيصا على محل اختلاف قوله والفرق بينهما اه والفرق بينهما وبين الجمع بعدم كونها على الاوزان
المختصة بالجمع والاوزان المتعاقبة فيها وبانها يصغر ان على لفظها ونسب الى لفظها ولو كانا مجتمعين لم يكونا مجموع قلة لعدم كونها على اوزان فيكونان جمع كثر
وجمع الكثرة يعلى واحد في التصغير والنسبة وبارجاع ضمير الواحد اليها وتوصيفها بالمفرد بخلاف الجمع ثم الفرق الذي ذكره الشرح ظاهر في اسم الجنس
الذي استعمل في الواحد الاثنين فان اسم الجمع لا يستعمل فيها واما الذي لم يستعمل فيها فان كان له واحد من لفظه فالفرق بينه وبين واحد بالتاء كقوله او بالواو كقوله
وروى فان لم يكن كابل وغنم فلان واحد بها بغير غداة فالفرق مشكل ففي الرضى انها اسم جمع وفي القاموس انها اسم جنس قوله قيل ذلك اه اشارة الى ضعف ذلك
بحسب الاستعمال وعلل الوضع لا بد من شاهد قوله على انه ضمير آه فيه انه مخالف لما تقرر عندهم من ان ما يفرق بينه وبين واحد بالتاء فهو اسم جنس قوله كابل
وباقه نقل عن اسم الجمع زوج الناقص الى الجمل الفطخ من الابل مع رعاية دار بابه والبق اسم جنس البقرة تقع على الذكر والانثى والتاء للواحد من الجنس والباقر جماعة من البقر
مع رعاهما قوله فابحج الصحيح المذكراي المذكور مفرد بقرية السابق وفيه تنبيه على ان كما يقال الاضافة بغير الوصف والضمير قوله فابحج المذكراي المذكراي الصحيح احتياجه
الى التوضيح من المضاف والصفة ولا بالمذكر المجموع صحيح لان سوق الكلام في بيان المجموع لا في بيان المذكر المجموع قال مضموم ما قبلها لفظا نحو مسلمون او تقدير
نحو مصطفون وكذا الحال في مسودها قبلها قوله على سبيل منع الخلق من تفصيل في نون التثنية قوله وذلك الحق آه وكون النون عوضا عن الحركة وتوهم لسان في
ان يكون لدخل في الدلالة وما توهم من انه عند سقوط النون بالاضافة الدلالة باقية فلم يدر في الدلالة فساقط ان المقدار المفظوظ قال الدلالة حين الاضافة

لكون النون منوياً في التقدير قوله الواحد من حيث معناه يعني ليس له لوان مع مفردة أكثر منه من حيث ذاته ولفظه بل من حيث مدلوله معناه وهو الواحد ما يطلق عليه ذلك المفردان مسلمين يدل على قصد معنى سلم لا على قصد لفظه قوله آخر مفردة على حذف المضاف لأن اليا والالف ليست آخر جمع بل وسط قوله أي الياء المضافة أو المقيدة للمعنى عند الحق علامته الجمع قال فإن كان آخره جعل الضمير المستتر في كان راجعاً إلى لفظ آخره ليوافق المضاف عليه خلاف ما إذا رجع إلى الاسم قوله أي آخر الاسم أو لم يظفر في فائدة هذا التفسير فانه قد سبق تفسير آخره في المضاف عليه آخر مفردة وهو الجمع للضمير هنا قال حذف الالف إشارة إلى أن ثاني الضمير يرجع إلى آخره بتأويل الالف قوله أي فطر الاسم أو جعل الضمير راجعاً إلى الاسم مع أن الظهور جوعه إلى الجمع لأن شرط الجمع رعاية بجانب المعنى لأن الشرط المذكورة تراعى في الاسم حين يريد جمعه بالواو والنون وبجانب اللفظ لأن ضمير كان أن كان راجعاً إلى الاسم الذي يريد جمعه بل بالانتماء وإن كان راجعاً إلى الجمع يحتاج إلى تقدير المضاف إلى أن كان مفردة بهذه الأوجه حصل الاستقراء عما ذكره المتقدم في شرحه من أنه لا حاجة إلى قوله فانه كان الكلام في الجمع المذكور ولا ذكر لرفع وهم من يتوهم أن قوله جمع المذكور السالم كالقالب الذي يطلق على الشيء وإن لم يكن تحت معناه كما سمي الأبيض بالاسود ولم يقع من يزيل عن تقدم المذكور والظن أن طمحة داخل في جمع على الظن لأن هذا الاعتباراً ما يحتاج إليه إذا رجع ضمير شرط إلى الجمع المذكور في الجمع الذي يجمع هذا الجمع فترد قوله فانه كان المعنى أن في الترتيب كما يذكر المشتق وإرادة مبدأ الاشتقاق فظهور أن لفظ التذكير والعلمية لا نفس المذكور العلم والمقول بأن بساها اعتباراً بحيث يتوهم أنها إلى كونه مذكراً لخاصية اشتداد دليل على اعتباراً بحيث يتوهم أنها إلى أن ما إلى ذلك كما لا يخفى وكذا تقدير المضاف أي فحصل مذكراً في الرضى تحلف ثم قوله مذكراً ما إن يكون خبر القول شرط فيلزم دخول الفاء في خبر المبتدأ الغير المتضمن للمعنى بالشرط فلا يجوز إلا عند الانقش فلو شرط الواقع بين المبتدأ والخبر وهو أيضاً لا يجوز إلا عند الضرورة ولما كان بقدر ضمير راجع إلى قوله شرط أي فانه مذكراً ويكون الجملة الشرطية خبر المبتدأ فيلزم حذف الضمير المرفوع العائد إلى المبتدأ وبغيره جاز ولساوي الوجوه لم يشر الترتيب إلى تعيين أحدهما لكن قال الترتيب الرضى في بحث علم الحمازة لا يعلق بشرط بين المبتدأ والخبر فلا يجوز أن لقيتكم لم يبق فترك أي فتركتم حتى يكون الجملة الشرطية خبر المبتدأ فأنه يدل على أنه يجوز حذف الضمير المرفوع العائد إلى المبتدأ إذا كان هناك عائداً آخر يمكن أن يقال هنا أن الضمير العائد إلى ما يضاف إليه المبتدأ أي ضمير كان العالم إلى الاسم الذي هو مضاف إليه شرط كانه عائداً إلى المبتدأ لشدة الاتصال بين المضاف والمضاف إليه فيجوز حذف العائد المرفوع ولما اعتقل بتقدير اسم الإشارة أي فذلك جك فلا يلزم حذف الضمير المرفوع فغاية أنه إذا لم يجر حذف الضمير الذي هو الأصل في الربط كيف يجوز حذفه فلهذا المقام مقابلة له من شاهد ذلك العقل بأن قوله شرط مبتدأ محذوف الخبر أي شرط ما يذكر قوله أن كان أمّا جملة تنبؤية لبيان ما يذكر أو الجملة الشرطية خبر القول شرط ضمير المحذوف من قوله فانه كان إلى ما يجمع الرضى فيلزم رجع لا يحتاج إلى تأويل قوله فانه مذكراً أو الجملة بتأويل مضمون هذا الكلام أي شرط مضمون هذا الكلام أو يحد من المضاف من المبتدأ أي هي بيان شرط هذا الكلام فيكون المبتدأ أو الخبر متحد في فلا يحتاج إلى عائداً في ضمير الشأن وقولنا مقولاً زيقاً لم تعسف كما لا يخفى ركاكة على الخط في الجملة أي ما قاله الشر الرضى هذه العبارة خفيفة في الحساب أن أقروا به وإن كان بها فشرط كونه مذكراً على العقل قوله أي إما محضاً من غير معنى وصفية فيه إلا خصراً أي غير صفية يعني أن المراد بالاسم ما يقال بالصفة لا مقابل الفعل وأما حرف فلا يلزم اتحاد اسم كان وخبره قوله فانه مذكراً أو بلا لام اسم فرس لشيء بلال ينسب إليه الأعوجيات كان كسنة فافقه سليم ثم صار إلى شيء بلال وصل إليه من بطي أكل المراد فرس لغني بن عصبه كذا في القاموس قوله واد بالذكر أي يعني أن المراد بالذكر المعنى المصطلح وهو لا يكون فيه علامة التانيث إلا أنه خصوا لئلا يكونوا الأصل في التانيث دون المعنى اللغوي أي ما انقص بصفة الذكورة فلهذا عرض الشر الرضى كان عليه أن يقول شرط الخبر عن التانيث لا يدخل نحو سلى وورقاء اسمي رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقاً وخبر نحو طلحة وتميم الساء يخرج نحو سعد وهند وزينب فانه لا يجمع بالواو والنون ونحوه إذا سمي بوث فانه يجمع بالالف والياء لكون الساء فيها مقدرة ويدخل نحو سعد وهند وزينب إذا سمي به مذكراً لعدم تفرقه بالجمع قوله غير علم أن كان معناه غير مقوله عن الوصفية فلهذا يخرج نحو حمراء إذا سمي به مذكراً يجمع بالواو والنون لصيرورة اسما وعدم اعتبار الوصفية الأصلية وإن كان معناه غير علم حال الوصفية ففائدة التنبيه على أن العلمية لا تجمع الوصفية لكونها مستندة في فلان لم يشط العلمية في الصفة عند جمعها اشترط الجمع قوله كونه مذكراً على لفظ لم يفسر المذكر هنا حاله على ما سبق لا يفرق فيلزم استدراك قوله ولا تبار التانيث لأن الخبر عن التاء فهم من قوله فانه كان لا نقول المفهوم من قوله فانه كان شرطاً مجزوعاً عن التاء في الجملة لما تقرر في موضعه من أن المتبادر من كل قضية الإطلاق العام ولا يكفي ذلك في صحة الجمع بالواو والنون فانه علامته يصدق عليه أنه مذكراً أي مجزوعاً عن التاء في الجملة ليجي علام والجمع بالواو والنون فانه يخرج بقوله ولا تبار التانيث أي لا يكون ذلك الاسم مذكراً أي مجزوعاً عن التاء وتباسبه بأن يستعمل في كلا السالين بمعنى واحد من غير فرق بين المذكور والمؤنث قوله أن لا يكون ذلك الاسم مذكراً أي لم يجمع الضمير إلى الصفة بتأويل وصف لعدم صحته في قوله ولا يستويان في مع المؤنث كما يجي قوله أي مذكراً غير مستواه قد تقرر عندهم أن الأوزان إذا اريد بها موزوناتها اعلام لها العلم لا يضاف إليها التشكيك كما في زيدنا خير

من زعيم فلان فسر فعله بالوصف اشتهر ورواه ذكر غير مستوع المؤنث في الصيغة بهذه الكيفية وهو ان المذكر على صيغة فعل والمؤنث على صيغة مفعول
فقول بل يكون بيان عدم الاستواء قوله بل يكون انه انضرب عن قوله غير مستوع تخصيص بعد قسم اشار اوله الى ان الاعتبار بالنون في الصفة التي تجمع بالواو
والنون ان لا يكون المذكر غير مستوع المؤنث في الصيغة اي مخالفا له فيها اذا غالب في الصفات الفرق بين مذكر باو مؤنثا بالتاء لتاوية تسمى الفعل
والفعل يفرق فيه بالتاء نحو الرجل قام والمرأة قامت والغالب في الاسماء الجواهر الفرق بينهما بوضع صيغ مخصوصة لكل منهما كغيره وان حمل فاعته ولما تتولد
نحو انسان و فرس وقد جاد العكس ايضا في كل منها كما حمر حمرا والافضل والفضله وسكران وسكري وكاهن وكاهنة وامرأة ورجل ورجلة فكل صفة لا يفتقر الى التاء
فكانت من قبيل الجواهر فلما لم يجمع هذا الجمع فصار ضرب عن عدم الاستواء مطلقا بان يكون المذكر على صيغة فعل والمؤنث فعلا اخر جاز من هذا الاستواء
لان الفعل التفصيل فانه يجمع هذا الجمع مع تحقق عدم الاستواء بينهما في الصيغة ولعل ذلك جبر لما فاته من العمل في الفاعل والمفعول مع ان معناه في الصيغة الخ
واتم من اسم الفاعل والمفعول الذي انما يعمل لاجل معنى الوصفية كما جبر النقص بالواو والنون في نحو قولون وارضون قوله ان لا يكون الاسم المذكور
اشارة الى ان قوله ولا مستويا عطف على قوله افضل وفعلا ولا لازمة لتأكيد النفي واستويا صفة لموصوف محدث والمعنى ان لا يكون الاسم المذكور
الكاثر صفة مذكر الاي مجردا عن التاء مستويا ذلك المذكور في تلك الصيغة اي في صيغتها وبما تسم مع المؤنث بان يستعملون للمذكر والمؤنث صيغة
واحدة مجردة عن التاء فانه مع اعتراض الشارح الرضي بان هذه العبارة اخذت من قوله مذكر علم يعقل لان مستويا عطف على فعل ففعلا فيكون المصنف
وان لا يكون الوصف المذكور مستويا في ذلك الوصف مع المؤنث ولا معنى لهذا الكلام كيف يستوي الشئ في نفسه مع غيره لان بنى هذا الاعتراض
ارجاع ضميره وان لا يكون الى الوصف والتمرد جعله ارجاعا الى الاسم المذكور فانه منزلة الاقدام قال مثل علامته وباقل ان نحو علامته خارج بقوله
ولا مستويا فيه مع المؤنث لان فعالة يستوي فيه المذكور والمؤنث فليس شئ لانه ليس بمذكر مستويا مع المؤنث بل مؤنثا مستويا مع المذكور قوله لزم
اللبس بين جمعة حال التجرد عن التاء وجمعة حال التلبس بها قوله ليس السنين يتبينها على انها ليست بجمع سلاستى الحقيقة ووجد سنون بضمها
وهو طويل ومثل هذا التنبيه كسوا عشرين ووجد في بعض ما هو مضموم الفاء كسخر قولون وقبول وليس بمطرد وما كسورا الفاء فلم يسمع فيها تنوين
كالضمين والمبين والفتين ولعل ذلك لا اعتدال للكسرة بين الضمة والفتحة قوله بفتح الراء للتنبيه على انه ليس بجمع سلاستى لان الواو والنون
في مقام الالف والتاء وكانه قيل رضات وكل مؤنث على وزن فعل سواء كانت التاء فيه مقدرة كعدا فظاهرة كفتة ان كان صفة كصفتها او مضافا
لمدة او محتل العين كجوزة وبضعة وبسبب إمكان عينة في الجمع بالالف والتاء وان خلا من هذه الاشياء وجب فتح عينة في كمرات وودعات قوله تحت قاعدة
كلمية وهي قوله سوى ما جبر نفسه من ذي التاء المحذوف الجبر معلا لا يذكر مجموعا بالجمع مغيرا او كسنون او غير غير فثبوت فبقوله ما جبر نفسه خرج ما جبر
نفسه كيد وبقوله من ذي التاء خرج ما جبر نفسه وليس فيه تاء كما وان اصله ما به بدل مياها وبقوله المحذوف الجبر خرج ما لم يحذف محذوف فانه محذوف
الصدر وبقوله معلا لا يكون محذوف معلا كاشة وشقة وانها محذوف الجبر لكن عجز بها حرف صحيح فان اصلها شوبه وشوبه وبقوله ما لا يذكر لخرج ما لم يذكر كنه
فلان لم يذكر او هو من وقوله مجموعا بالجمع حال من ضمير نفسه اي جبر نفسه حال كونه مجموعا بالواو والنون فمادخل في هذه القاعدة كسرين وثبوت فثبوت فثبوت
واخرج عنها كاضمين والمبين ودين مثل ذلك قال الف وتاء او فاحصل الزيادة بالالف والتاء لانه عرض فيه الجمعية وتانية غير حقيقة وكل واحد من المحرفين قد يدل
على كل واحد من المعنيين كما في جبال ويلي والحالة والضاربة كما في الرضى قوله اي شرط الجمع الصحيح جري في ارجاع ضمير شرطه هنا على الظاهر عدم الصارت بخلاف
ما تقدم قال فان يكون اي نون يكون انصير غائبة الى المبتدأ الذي هو شرطه والشرط الجواز في محل خبر المبتدأ كذا في الرضى قوله اي مذكور ذلك المفرد اذ لا
مذكر للجمع قوله لك السلام اي لوجه المؤنث جمع السلامة لم يجمع مذكور لم يزم من الرضى على الاصل قوله جمع بالواو والنون قدما لصفة مجموعته المقام لان التاء
هنا ثلثة ماله مذكر جمع بالواو والنون وماله مذكر له مذكر لم يجمع بالواو والنون فاقسم الاول بجمع بالالف والتاء ولقسمان الباقيان بيشطوني
صحة جمعا بالالف والتاء كونها بالتاء فعلا مذكور ان لم يكن بالتاء لم يجمع بالالف والتاء كما انضمت بجمع بها وكذا ماله مذكر لم يجمع
بالواو والنون ان لم يكن بالتاء كحراز وسكري لم يجمع بالالف والتاء وان كان بالتاء يجمع بها كصعوبة وصعبات فمن قال بانها لا حاجة الى التقييد
بقوله جمع بالواو والنون بل المراد انه لم يكن له مذكر اصلا لان ماله مذكر بجمع بالواو والنون قد علم حكمه عن قوله فان يكون مذكور جمع بالواو والنون لم يكن
بنحوي وان اتبع الشارح الرضي في ذلك حيث قال ان المؤنث اذا كان صفة على ضميرين اما ان يكون له مذكر او لا فان لم يكن له مذكر فشرطه ان يكون
مجردا عن التاء كما نفس وان كان له مذكر فشرطه ان يكون ذلك المذكور جمع بالواو والنون قوله كما هو المتبادر يعني ان المتبادر من نسبة التغير الى البناء

ان يكون التغيير في ذاته وباعتبار اجزائه لا التغيير العارض له باعتباره خارج عنه سواء كان التغيير حقيقيا او اعتباريا وليس مولده ان المتبادر من التغيير التغيير في ذاته حتى يرد عليه انه انما ان المتبادر من التغيير ذلك كذا كذا المتبادر منه ان يكون حقيقيا فعمل التغيير على المتبادر باعتبار ما عليه غير المتبادر باعتبار ما عليه قوله بل هو قول المحرف فالتغيير ليس تغييرا في ذات بناء الواحد بل تغيير عارض للبناء قال كرجال ما فراس فان التغيير فيها حاصل في ذات بناء مفرد بما حيث لم يبق على بساطة وان كان حاصله بزيادة الالف قال افعال افعال الرضى هذه الاوزان المقتلة اذا جاء المفرد جمع ككثرة واما اذا انحصر جمع التفسير فيها فحققت في ككثرة وكذا ما عدا الستة لكثرة اذا لم يخصص فيه الجمع والافى مشترك كاجادل ومصالح قوله كقولهم ثلثة قرواوه والكتبة في ذلك التلمية على ان الثلثة الاقرب بالنسبة الى انسان جمع ككثرة لثلاثة صريح عن الرجال قال اعم الحديث اى موضوع له وان دل بسبب عارض على امر زائد عليه كالنوعية والعدد قوله معنى انه اراد بالمعنى القابل للفظ والقرينة على ذلك انما هو الاسم الاله والمراد بالقيام بغيره التصات الغير بذلك المعنى لا الاختصاص بالثابت او التبعية في التغيير فانه اصلاح المعقول قوله قائما بغيره قيل ليس المعنى القائم بغيره مطلقا حداثا وليس الالوان حداثا لكونها ليس حداثا بل معنى سياه بودن فوالمعنى القائم بغيره من حيث انما قائم بغيره انتهى وبهذا موافق لما في حاشية المطلاع في بحث تعريف الكلمة الحقيقية من ان الحديث ليس عبارة عن المعنى مطلقا والا كان كل معنى حداثا بل الحديث معنى منسوب الى الفاعل بانما قائم به فيكون مشتقا على النسبة الى موضوع ما وفيه نظر اما لا اطلاق قوله سواء صدر عنه آية عن اعتبار النسبة الى المحل في مفهومه لان الصادر نفس الضرب لا الضرب مع النسبة واما ثانيا فلما في الرسالة الوضعية من ان اللفظ الذي مدلوله على الماذاة وهو اسم الجنس وحديث وهو المصدر او النسبة بينهما وانما ان يعبر من جانب لذات وهو المشتق او من طرف الحديث وهو الفعل ولما في الرضى ان معنى المصدر عرض للمدلول في الوجود من كل يوم برونان وكان وبعض المصادر مما يقع عليه وهو المتعدي وبعضها من الآلة كالضرب لكنه وضعوا لوضع ذلك الحديث مطلقا من غير نظر الى ما يحتاج اليه في وجوده وان الوضع نظري المصدر الى ما بهية الحديث الى ما قام به فلم يطلب اذن في نظره لافعال لا مفعولا ولم يكن من ان النسبة الى فاعل المصدر غير موجودة في مفهوم المصدر فالتوجه ان بغيره المراد معنى قائما بغيره بشرط حدوث والتجديد يدل عليه لفظا حديث بغيره رجل حدث اى بين الحادثة وانما لم يتعرض لهذا القيد اذ ليس مقصوده تعريف الحديث بل دفع توهم لزوم المصدر في المصدر كما يوجب لفظ الحديث فيخرج جميع الاعراض سوى الفعل والافعال ويجوز انما ظهر الفرق بين المعنى المصدرى الى حاصل بالمصدر فالاول يتبر فيه التجدد دون الثاني قوله والمراد بجزائه افعلى الرضى يقيد المصدر جار على هذا الفعل اى محل له واحد لما شق منه فيقال في حديث حمد ان المصدر جار على فعله وفي تيسل بتبتيلا لا يجزى على ناصبة انتهى ولما كان المناسب لهذا المعنى ان يقلل الفعل جار على المصدر فسرره الشارح بما ذكر والمراد صحة الوقوع ولذا عبر ان مع الفعل المضارع قوله عالم مشتق الفعل منه اعلم ان الاسماء التي تدل على المعنى المصدرى ولم يشق منها الفعل ثلثة ما آخره الياء المصدرية واما بغيره مصدر لم يوضع له فعل من لفظه واما هو اسم المصدر وهو شيا احد بهما دل على معنى المصدر فزيداني او الميم كما نقلت والمستخرج والثاني اسم العين مستعلا بمعنى المصدر كالعطاء والكلام والثواب والطاعة والشرح اخرج الثلثة عن تعريف المصدر بقيد الاشتقاق مستغاضا عن الاشتقاق اعترض بان اعتبار هذا القيد يخرج عن التعريف المصادر التي لا فعل لها نحو دلاء وديا ولما ريد اشتقاق الفعل منه حقيقة او فرضا يخل في التعريف اسما المصادر ويؤيده قول الفاضل السدي تجسيم عنها بالمصادر قوله وان كان الاخير ان مفعولا مطلقا اى بطريق الوجوب فانما حاله ان تصب مفعول مطلق واجب حدث عالمه قال ولعل آية بشرط وهو ان يكون مظهر اكبر غير محدود ولا منقوت قبل تلمسه كذا في التيسيل فلا يعمل المصغر في المصغر والمصدر اى محل فسله اى الدال على المرة والمنقوت قبل استيفاء ما يتعلق به مفعول مجزور وغيره وفي كل منها اختلاف بين النحاة مذكور في شرح المصري قال اعمل فسله اى في اللزوم والتعدي بنفسه او بالحرف قوله لمناسبة الاشتقاق بينهما اى التناسب بينهما في اللفظ والمعنى لكون معناه جزءا من معنى الفعل وهو التجدد الذي يقتضيه الفاعل والمفعول عقلا الا ان الفعل اعتبر فيه النسبة الى الفاعل ومصادا المصدر اعتبر فيه الحديث فقط من غير نظر الى الفاعل فقط على ما يزيل اقتضاؤه العقلي فلذلك صار الفعل اصلا في العمل والمصدر فرع له فيه وعلامة كون المعنى الفاعل صحة تقديره بالمفعول مع المحرف المصدرى فما قيل ان سبب عمل المصدر امران المناسبة في الاشتقاق وكونه بتقدير ان مع الفعل منشؤه عدم التدبر ولما كان هذه المناسبة قوية لم يمتحج الى تقويتها بشرط فلا يعمل عن غير اشتراط وانما قلل بينهما ليشمل منسب البصريين والكوفيين قوله لا باعتبار الشبه انما مشابهة بينهما وبين الفعل اللفظا لعدم موازنة اياه ولا معنى لعدم صحة اقامته مقاسه بخلاف اسم الفاعل والمفعول فانها يعلمان لمساواة الفعل لفظا ومعنى دون الاشتقاق لعدم اشتقاقهما منه عند الجمهور واشتراط كونها بمعنى الحال والاستقبال ليتقوس تلك المشابهة قال ولا يتقدم معموله جزا الشرح الرضى تقديم الظرف والجار والمجور قوله لكونه بتقدير ان مع الفعل هذا ما عليه الجمهور في البسيط

اختلفوا في تقدير الفعل بل من شرطه تقديره بالحرف الساكنة ام ليس من شرطه ذلك فمنهم من قدر نفس الفعل ومنهم من يقدره بان ومنهم من يقدره بان حيث يكون المصدر مطلقا بالشئ مقدم واما اذا ابتدأ فلا يحتاج اليه وذكر ان كونه اكثر استعما لا فائدة اذا كان المصدر للحال لا يجوز تقديره بان بل باول ما قال في البسيط بالحرف الساكنة وقال في التيسيل بتقديره بالفعل بعد ان المنخفضة او المصدرية او اختار قوله لا يتقدم عليه كونه موصولا حرفيا قوله لا يلزم اجتماع التثنيين اي اجتماع العلامتين احداهما انظر الى المصدر نفسه لانه ثني ويجمع للعدد والنوع وثانيهما انظر الى الفاعل لغرض استتار الفاعل فيه وبذلك اني في بالعلامتين وان حدث احداهما لم يلزم اللبس فلا يلزم ان ضربان مثلا التثنية المصدرية والتثنية الفاعل واعتبر من عليه الشارح الرضي بانه يجوز ان يحمل ضمير المثنى والمجموع والمثنى ولا يجمع كاسم الفعل والظرف يعني المثنى ولا يجمع باعتبار الفاعل اصلا مع تحمل ضميرهما كما في اسم الفعل والظرف بقدر الزبط هيئات وفي الدار والريدون هيئات وفي الدار يعلم حال الضمير من كونه للمثنى وبما جاز من المبرج فلا يلبس ولا يفتقار اجاب عنه الفاضل الهندى بان القول بالاستتار في اسم الفعل والظرف محاذر بمعنى الاستتار في الذي هو نائب عنه وهذا ما يتم على القول بان الظرف واسم الفعل ليسا باعلامين في المستتر بنفسهما واما على القول بانها عالمان فيه بنفسهما فلا قيل الاظهر الاخص في وجه عدم الاضمار في المصدران يقال لما كان بحيث فاعله فلان في التيسير في التيسير بالمحذوف وفيه ان القول بالمحذوف يعني على عدم الاستتار اذ على تقدير الاستتار لاحذف كما في الفعل قوله وكذلك الحال في اسم الفاعل اه فان تثنيتها ومجموعا باعتبار الفاعل لا باعتبار نفسها قوله فلا حاجة الى اعتبار آه كما اعتبره الفاضل الهندى قوله لان النسبة الى فاعله اي مطلقا بحيث كان او مبهما غير ما خذوة في مضمومه بخلاف الفعل فان النسبة الى فاعل معين اي معين كان ما خذوة في مضمومه ولا كان معناه المطابق غير مستقل بالمضمومية بخلاف اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة فان النسبة الى ذات ما ما خذوة في مضمومه مع تلك الذات فكانت مستقلة بالمضمومية قوله مع ان احتمال آه اشارة الى رفع ما يرد من ان اضافته الى الفاعل اكثر من اضافته الى المفعول كما يدل عليه قوله وقد يضاف آه فالأولى ان يقول و اضافته الى الفاعل اكثر حجة الدفع ان يجوز ههنا بالنسبة الى اعماله منونا فانه اولى وبغيره من الرضي انه بالنسبة الى عدم جواز ما في اسم الفاعل قوله اول آه اليه ذيل البعض وفي الرضي وليس اقوى اقسام المصدر في العمل المنون كما قيل بل الاقوى ما اضيف الى الفاعل كونه اذن لا يجوز من المصدر كما يكون في الفعل فيكون عند ذلك شبهها بالفعل ولكن ان يقر المصدر بالمضاف اقوى في العمل في باعد الفاعل المضاف اليه كما يدل عليه تحليل الرضي والمصدر المنون اولى بالعمل في الفاعل من المضاف اليه كما يدل عليه تحليل الغور ولذا يعمل المنون في لفظة المضافات في محله قال وقد يضاف الى المفعول اذ اقامت قرينة على كونه مفعولا وتلك الاضافات اكثر عند حذف الفاعل وبطل على طه مع ذكره حتى ذيل البعض الى عدم جوازها بلكن نص سيبويه على جوازها ولم يحج في القرآن الاماروي عن ابن عامر انه قرأ في سورة زكريا بضم الدال والهمزة قوله ولكن جوازهم وايضا في قوله تعالى بعدن التقدير نحو قول العرب سمع اذني زيد يقول ذلك وقول اعرابي اللهم ان استغفاري ايك مع كثرة ذنوبي اللوم وان تركي الاستغفار مع علمي بسعة مغفوك يعني كذا في شرح التيسيل قوله صرنا قدره بقرينة المقابلة بقوله بدلا فانه اذا كان بدلا فهو مفعول المطلق ايضا لكنه ليس صرنا قوله من غير تجوز آه وفي التيسيل ان الغالب ذلك قوله او محذوف غير لازم كذا في التيسيل والايضاح في الرضي ان الظن كلام النحاة ان المفعول المطلق المحذوف فعلا لا زما كان المحذوف او جازا فيه خلاف بل هو العادل والفعل هو العادل قوله اي المصدرية يعني ان ضمير كان راجع الى المصدرية بلا خوض بتقديره الموصوف وانما لم يقل اسم المفعول المطلق بدلا عنه رعاية لبحر الالة المعنى بلن الكلام في المصدرية موافقة المعطوف عليه فان الضمير فيه راجع الى المصدر قال بدلا منه ليس المفعول المطلق بدلا عنه حقيقة واللام يقدر الفعل قبله فلم يصب عنه بل مجازا لانه لما سده ولم يحذفه فانه كان بدلا عنه قوله عمل الفعل للاصالة وجوب اضماره لعارض لا اثر له في تقدير العمل قوله للنسبة اي لا باعتبار كونه مصدرا منه ولكن لقيامه مقام الفعل في اية بهن فاذن عمله ليس كعمل المصدر بل لقيامه مقام الفعل المقدر كذا في الايضاح قوله المصدرية كسائر المصادر لعل كونه بتاويل ان مع الفعل قوله اكثر اسر المصدرية وقواعد اظهر عدم الملزم من علمه بخلاف ما اذا كان مفعولا مطلقا فان كونه مفعولا مطلقا مانع عنه عدم صحته تاويله بان مع الفعل يكون اجتماع التقديم مختصا بالتقديم الاول لما في الرضي من جواز تقديمه مفعولا اذا كان بدلا لعدم كونه مؤلا بان مع الفعل راجع لا يضر في كون ما ذكره الغور من الفصل بين التثنيين كما لا يخفى قوله اي حدث اي معنى قائم بغيره ففي نسبة الاشتقاق اليه تجوز باقائه المدلول مقام الحال اي ما افتق ما يدل عليه ولم يحل الفصل على الاصطلاح لان الاشتقاق اسم الفاعل من المصدر لا من الفعل خلافا للسيرة في فانه قال اسم الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل والفعل من المصدر ولم يقل اي مصدر كما في الرضي ويكون التجوز في اسناد اقام اليه لان نسبة الاشتقاق اظهر قرينة على تجوز بخلاف اسناد اقام

لعل في الالامه ونبه في كذا

اسم الفاعل

لان المصدر اللفظي قائم بمن يتلفظه قوله موضوعا اه انشارة الى انه يتخصص معنى الوضع واللام صلة الوضع ولك ان تقول في الاشتقاق معنى الوضع
 لانه وضع نوعي واللام للاصل قوله اى الفعل بيان لموضع الضمير لرفع توهم دجوع الى من بنا على ان الضمير يرد الى اقرب من ذكرات قوله اى لذات ما به معنى
 ان موضوعه وان لا يعتبر في اسم الفاعل كون الذات المبهمة منسوبة اليها لا كون الفعل منسوبا كما يوهى به تقديم الفعل على به فانه بضرورة الاستار قوله لان ما جعل امره آه فيه
 ان امره وهو كونه شاملا لمن يعلم ومن لا يعلم معلوم لان التكررة الموصوفة نعم قوله قصد التغليب لكن مقام التعريف ياتي عنه قوله وغير ذلك من الاسماء المشتقة
 قوله ويكون من قام به آه لانه المتبادر من وضع اللفظ الشيء كونه قصد ياد اعترض الرضى بان هذا التعريف لا يشعل تخويزه مقابل عمودا واستقر من فلان يتوهم
 عنه ومجموع معه فان هذه الاحداث نسب بين الفاعل والمفعول لا يقوم باحد هما معينا دون الآخر ولم تضره الفاعل لانه معنى على يذهب القدام من
 المتكلمين من ان القرب قائم بالمقارنين والحوار بالمقارنين والاخرة بالاخرين الى غير ذلك من الاضافات المتحدة في الجانين الحق مع قيام الواحد
 بالتخصص بالطرفين بل القائم بكل منهما فمغاير للقائم بالآخر فاية الامر اتحادهما بالنوع وما قيل في دفعه بان معنى مقرب مطلقا مقيم قرب به متعلق بمن قام بقرب من هذا
 الشخص فليس بشئ لان الاضافة المتكررة عبارة عن مجموع الاضافتين لاعتبار اضافة معينة الى اضافة اخرى في الفاعل المسمى فم ان الاعتراض انها
 امور عدمية فلا معنى لقيامها فاجاب بان القائم اعم من ان يكون حقيقيا او اعتباريا وليس كذلك بل مقصوده انها قائمة بالطرفين لا باحد هما معينا دون
 الآخر مع انها مسندة الى واحد منهما معينا فتدبر قوله خرج عنه اسم التفضيل والابحاج اسم الفاعل من باب الغالبة نحو كاري منى فكرته فانكاره لانه موضوع للتغليب
 في معنى المصدر المعنى المصنوع للتغلب في معنى اضافة معينة بباب الغالبة ان يغلب احد الامرين الاخرى معنى المصدر نحو كاري منى فكرته اى غلبته في الكرم قوله مسند
 اخرج اسم التفضيل انه بناء على انه لا يدل على الحدث مقيد باحد الا زمانه الثلاثة وان كان قديلا على الحدث بمعنى التجدد قوله ولا يجد ان يلتزم ذلك
 الاول ترك اللفظ البعد فانه قال ابن مالك في شرح التسهيل ولزم من تقييد اسم الفاعل بكونه جاريا على المضارع اى على زنة خروج امثلة المبالغة ولم يكن سم
 ذلك ضمير لان اسم الفاعل غير اقال على زنة اى القياس ذلك وقديح على وزن مفعول نحو حب يحب فهو محب فلا يفرح حاب وعلى وزن مفعول بكسر
 وفتح العين نحو عم الرجل مجرور فموقع قال ميم مضمومة وكسرا قبل الآخر وبكسر ميم مفعول اتباعا للعين او ضم عينه اتباعا للميم قالوا في مثنى مثنى
 مثنى وربما استغنى عن مفعول بفاعل نحو عاشب فهو عاشب وربما استغنى عن مفعول بكسر العين بمفعول لغتجا نحو اسب فهو مشتب قال ولعل آه قيد
 في التسهيل بغير المصغرة والموصوف خلافا للكسائي فانه جوز عمل المصغرة والموصوف قال بغير معنى الحال والاستقبال آه ظاهر كلامه انه يشترط
 ذلك في علمه مطلقا وتحقيق ان شرط عمله في المفعول به لاني علم في الظرف والجار والمجرور فانه كيف راحة الفعل ولا في عمله في المفعول المطلق لكونه مدلول
 مدلوله اما بالنسبة الى الفاعل فمكلى ابن عصفور الاتفاق على انه يرفع اذا كان مضمر او ان كان مظهر فظهر كلامه سبويه انه يرفع وذو ذهب بعض النحاة الى انه
 لا يرفع قوله ومعناها آه ولا يرفع من بيان اللفظ الذي في ذلك الزمان المحلى الآن على ما لفظ به كافي قوله وعنى من خبرتان بل المقصود بحكاية الحال حكاية
 المعاني الكائنة لا الالفاظ قال جار الله ونعم ما قال معنى حكاية الحال ان يقدر ان ذلك الفعل الماضي واقع في حال التكلم كافي قوله فم تفتكئون
 انبياء الله من قبل واما يفعل هذا الفعل الماضي المستغرب كانه تحضره للمخاطب وتصوره له ليتعجب منه كذا في الرضى قال على صاحبك المذكور
 او المنوى نحو ما طالعنا جلا قوله ونحو ما يشل شل بل ضارب الزيدان مظهر او مقدر نحو قام الزيدان ام قاعدان قوله من حروف النفي صريحا
 او مؤلا به نحو انما قائم الزيدان قوله المتعدي قيد به لان اسم الفاعل اللازم يرفع به مع كونه ضايعا وقد سبق قوله ذكر مفعول لانه لم يذكر جازان للايضاح
 نحو ضارب اسى قال وجبت الاضافة ولا ينصب الا الظرف والجار والمجرور نحو زيد ضارب اسى بالسوط لانه كيف ما راحة الفعل قوله اضافة
 معنوية بيان احاصل المعنى واما التركيب النحوي فهو لما تميز من حيث المعنى او ظرف اى في المعنى او حال اى ذات معنى او مفعول مطلق اى اضافة
 معنى قال معمول اخراى من حيث المعنى لانه لا عمل له في اللفظ قوله بفعل مقدر او روعليانه لا يستقيم في مثل هذا طان زيد اسى قائما للرجوع حدث
 احد مفعولى طان واجيب بازكاب جواز ذلك مع القرينة وان كان قليلا وبان المثال مصنع واصلح هذا الطان زيد قائما وقال السيراني انما نصب
 اسم الفاعل المفعول الثاني ضرورة حيث لم يكن الاضافة اليه قوله بغيره صيغة آه ليس المراد ان هذا التقدير الكلام حتى يكون نفسا كما قيل بل اشارة
 الى ان من الابتدائية كونه المجرور بها موضع الفصل عنه الشيء وخرج منه في اللفظ الى ما ذكره الشرح على التوجيه الثاني من التبيين لانه يصح اطلاق
 المجرور بمن على ما قبله فلا عار على التوجيهين قوله بحيث يخرج آه اجترار عن تغير لا يفرجه عنه كالشيء واكبح والقرينة على اعتبار القرينة قوله لا لبا لانه قوله
 فذا كانت اللفظة لا بد من هذا التقييد على هذا التوجيه بخلاف التوجيه الاول كما ان فيه صرف كلمة من عن معناه المتبادر معنى التبيين فالتوجيهان

نحو اسم المفعول

الصفة المصغرة

متساويان قولنا ما في معنى المبالغة آه لان المبالغة وصول الشئ الى كماله فيها قوة معنى المحدث الذي يعلل لاجله بخلاف اسم التفضيل فان فيه اعتبار زيادة معه وبضمها لا يتقى معنى الفعل على حاله فلذا لم يعمل اسم لتفضيل قوله بالحق علامتي التنبيه آه واما الجمع المكسر فهو فرع الجمع السالم كونه اخرت فيتبعه في حكمه قوله ومع التعريف آه اي لام التعريف اي ما يكون للتعريف في الجملة وان لم يكن بهذا قال اسم المفعول اي المفعول به على حذف الجمل واستتار الضمير فقلت به الضرب اي اوقعت عليه والافا المفعول به المحدث قال من فعل اي من حدث سوا كان متعبا بنفسه او مجتهدا بغيره وان كان لازما غير متعب بغيره كقولنا لم يجهد المفعول منه قال لمن وقع عليه حقيقة او اعتبارا يشغل او جدت ضررا فهو موجد وعلمت عدم خروجك فهو معلوم فان اليجاد والعلم تعطف بالمعدوم ولاسنى وقوع الفعل على المعدوم حقيقة لكن العقل يعتبر واقعا عليه ويعبر عنه بما يدل على الوقوع قوله من حيث الوقوع عليه لان التعيين ينافي حكم المشتق بشره بالحيثية وكان الاولي ذكره في تعريف اسم الفاعل والافتقار به بهذا لا يخرج من التعريف يوم انجته مضروب فيه والتاديب مضروب لئلا يصيغه موضوعه لما وقع عليه الالة ترك ذكره واقيم الجار والمجرور مقامه ويدخل في التعريفات الصفات التي يبنى المفعول وهي فعل كسر الفاروسكون العين نحو طرد من فعل بفتحين نحو قطع بمعنى المقطوع فلهذا يضم الفاروسكون العين نحو اكله وفعل نحو جرح الا ان يقال انما ليست موضوعه لعنى مفعول بل مستعمل فيه قال على صيغة اسم الفاعل وقد شذخنا صنعت فهو مضبوط واذنكم فهو مذكوم واهم فهو محموم وازن فهو محزون واحب فهو محبوب قوله لصفة الفتحة وكثرة المفعول لان يكون للفعل الواحد مفاعيل بخلاف الفاعل ولما افقت الفاعل الذي يعلل عمله للفرق بينه وبين اسم الفاعل قوله اي عمل النسب والافلا يحتاج في عمل الرفع الى اشتراط زمان وليس في كلام المتقدمين ما يدل على اشتراط الحال والاستقبال في اسم المفعول لكن المتأخر كابني علي ومن بعده صرحوا باشتراط ذلك قوله يبنى على نصبه باسم المفعول ان كان بمعنى الحال والاستقبال وفعل مقدرا ان كان بمعنى الماضي كما في اسم الفاعل قوله من حيث انما شئني آه اي بعد اشتراكه في كونهما لمن قام به الفعل بخلاف اسم المفعول فانه لمن وقع عليه بخلاف اسم التفضيل فانه وان كان لمن قام به الفعل الا انه لا يبنى ولا يجمع لان اصله ان يكون مع من ولذا لم يعمل والمراود المشابهة في اصل التنبيه والجمع والثاني لان جمعا وثانيا يجمع اسم الفاعل وثانيا فلهذا لا يجمع في افضل فعلا مع عمل فلهذا لا يجمع البضون وايضا كما يقال ضاربون وضاربة في الرضى وجها المشابهة كونهما بمناء اذ لا فرق بينهما الا باعتبار احد واثبت ثبوت قال على معنى الثبوت اي التصاف به مع قطع النظر عن التقييد باحد الازمنة ولذا يقصد به الاستمرار بموجبه المقام بخلاف اسم الفاعل فاللام لازم فانه يدل على المحدث المقيد باحد الازمنة قوله لا بمعنى المحدث بالمعنى الذي مر في تعريف اسم الفاعل قوله بعد تعلما آه ولذا قالوا ان فعلا من فعل بفتح العين صيغة مبالغية كقبر ووضيوس من فعل بضم العين صيغة مشبهة قال وصيغتها اي الصيغة المختصة بها ظانينا في ما في التيسيل من ان الصيغة المشبهة من غير الظن في الموجد يبنى على وزن اسم الفاعل منه قياسا مطرا فانما مشتركة بينهما قوله اسم الفاعل على حذف المضاف وليس اسم الفاعل علما حتى يلزم حذف شرط العلم بل هو اسم مبني لفعل من المركب الاضافي الى معنى مخصوص قد راعى فيه حاله السابقة وبكونه كلمتين بدليل سمي الفاعل والمفعول واسما الفاعلين لئلا يوجب باعراين قوله لصفة الفاعل فالمراد من الفاعل فظهوره يكون اللام فيه زائدة لان الاوزان اذا اريد بها انفسها كانت اعلاما ولكون كل من التوجيهين مختلفا لظهوره في بيتا قوله من غير اشتراطه ليشير الى ان الاطلاق في مقابلة الاشتراط فعناه عدم الاشتراط المذكور سابقا اعني اشتراط الامرين ولما كان ذلك بهما يجوز ان يكون بانفائهما وبانفاد احد بما يتبعه التفسير بانه باعتبار انقضاء اشتراط الزمان فيكون في المتن اجمالا لا اختلا لا كما هو انما يكون اختلا لا لو كان الاطلاق بمعنى العموم قوله بالاتفاق بخلاف اللام الداحضة على اسم الفاعل فانه عند المازني للتعريف قوله اي جملها قسما قسما آه يريد ان اضافة التقسيم الى المسائل ليست اضافة المصدر الى المفعول كما يسبق الى الفهم لئلا المذكور هنا ليس تقسيم المسائل سوا ذلكت بمعنى الاحكام او بمعنى الاقسام بل بادني طابطة اي تقسيم تفصيل المسائل والمراد بالمسائل اقسامها بحيث يسأل من حكمها ويبحث عنه في الفن فالسنة تقسيم الصفة والمحصل لا قسما من حيث يسأل عن حكمها ويبحث عنه فروع الى ما ذكره القوم اي جملها قسما قسما وبيان حكم كل قسم قوله اي تشبيه معمول الصفة آه ووجه تشبيهه به انهم لما قصدوا التحقيف في الصفة بالاضافة فلا يمكن اضافة الى الفاعل لانه يلزم اضافة الشئ الى نفسه لان الصفة عين الفاعل فهو فرعها بالمفعول فقصوه ليصح الاضافة اليه لان المفعول غير الصفة وجعلوا الصفة في اللفظ لغويا وضموا فيها الضمير اذ كانت في اللفظ جارية على غير معمول خبر او نعتا او حالا في المعنى دالة على صفة له في نفسه سوا كانت هي الصفة المذكورة نحو زيد حسن الوجه فانه يحسن بحسن وجهه ولا نحو زيد غليظ الشفتين اي قبيح فان لم تجز في اللفظ عليه نحو زيد وجه حسن او جرت عليه لكنها لم تدل على صفة له في نفسه لم يحسن استتار الضمير فيها فيقبح زيدا ايضا التور قوله هذه الاقسام آه يعني ان تفصيلها

بمعنى اسم الفاعل والمفعول مبتدا خبره محذوف وهو قولنا حسن وجهه ثلثة حلا من المبتدأ والخبر وقت مقول القول قوله فكذا التركيب ثلثة يعني ان ثلثة وقع خبرا لحسن وجهه بتاويل هذا التركيب مع قطع النظر عن اعراب جبهه والافوخا والواحد وليس مراده ان ثلثة خبر مبتدأ محذوف كما قاله الفاضل السدي لانه لا يصح ان يكون حسن وجهه مقول القول لكونه مفردا قال كذلك مبتدأ لان الكاف اتمية ولذا نسو بقوله اى مثل هذا التركيب وخبره حسن الوجه والجملة معطوفة على الجملة السابقة حسن وجهه معطوف على حسن الوجه خبره خبره ولكل الحسن وجهه والحسن الوجه وحسن وجهه بقوله لانه تركب العاطف فيما بين هذه الثلثة وغيره لا سلوب للثلثة التي ذكرها النحوي واكتفى بفصل الاقسام قولنا حسن وجهه ثلثة وقولنا ذلك اى معنى ان بين القولين مثل على تفصيل الاقسام في ضمن الاشارة وما قال ذلك لان تفصيلها في نفسها قد علم مما سبق فكذا حل تركيب المتن عندي موافقا للشرح قوله بتركب العاطف اى بين هذه الاخبار الثلثة مع ذكره في الخبرين السابقين عليها قال مستعان اى بالاتفاق كما صرح به الرضى بقريته قوله واختصني حسن وجهه وليس للقرار ان يجوزوه بتوهم دخول اللام بعد الاضافة لان اصله الحسن وجهه بالرفع فاللام موجود قبل الاضافة قوله اصفه باللام اى مفعولة بدليل ان جميع الاشارة من المفردات واما المتن نحو الزيدان حسنا وجسيما والمجموع الزيدون حسنو وجوههم فومن قبيل ما اختلف فيه كما في حسن وجهه كما يجب كذا في الرضى قوله او بجذعها كما في حسن الوجه قوله ولاخفة فيه بواحد منهما لان التقوين سقطت باللام والضمير في وجهه موجود قوله من الاضافة اى الاضافة المعنوية فان المعنوية فيها اضافة النكرة الى المعرفة او اضافة النكرة الى النكرة لطيفة التعريف او التفصيل لا اضافة المعرفة الى النكرة اذ لا يفيد شيئا منها وكذا الاضافة اللفظية لانها فرع عما ظاهرا فلها من كل وجه قوله في الجملة لا حاجة اليه قوله لانه لا حاجة الى ضمير زائد اى معنى ان الضمير فيه ليس الا للربط بدليل جواز الحسن الوجه بالحجر والحسن وجهه بالرفع واذا حصل الربط باحدهما فالثاني زائد بخلاف ما اذا جئ بالضمير من ويكون الغرض من احدهما الربط ومن الآخر تعيين المضاف نحو زيد حسن ضرب من ضرب البية في داره قوله لعدم الربط آه وليس اللام في الحسن الوجه وحسن الوجه بالربط لان ابدال اللام من الضمير فيما يشترط فيه الضمير فيجوز عند البصريين كما في الرضى ومن هذا الظاهر الفرق بينهما وبين نعم الرجل زيد لان اللام فيه رابطة ابتداء وليس بدلالة من الضمير قوله غير ظاهر في الصفة لكونه مستقرا قوله مثل ظهوره آه لكونه بارزا قوله لان معمول لاج اى حين رقت المعمول بها فاعل لما اذا وجهه لرفع غير الفاعلية فلو كان فيها ضمير يكون فاعلا لعدم جواز استتار غير الفاعل فيلزم تعدد الفاعل فاقبل ان يجوز ان يكون المعمول بدلالة من الضمير المستتر وحكم كما لا يخفى قوله اى حدث اى دال على حدث باقائه المدلول مقام الدال وهو المصدر ولم يفسره بالفعل المصطلح لان الاشتقاق من المصدر عند البصريين ولرعاية المطابقة بما سبق قوله قام به الفعل اى معنى اختيار الموصوف على لمن قام اولين وقع قصد التعميم وقصد شموله للتبيين به قوله في اصل ذلك الفعل كما هو المتبادر من التعريف فاندفع التحقير نحو فاضل فاندفع غلبه على الزيادة في الفضل والزيادة والغلبة وكذا باب المقابلة نحو طائل لانه موضوع الغلبة في المعنى المصدى كما هو مفيد على الاقسام بالغلبة لاطى الزيادة في الغلبة وزاد لفظ الاصل احترازا عما يدل على الزيادة في وصف الفعل كالصفة المشبهة الدالة على دوام الفعل وقدره وعندى لانه لا حاجة الى اعتبارنا القيد لان اللام في الموصوف صلة الوضع كما هو الصورة المذكورة موضوع الزيادة مطلقا لا للزيادة على غيره وان افادتها في بعض التركيب نحو زيد فاضل على عمرو زائد عليه او غالب عليه او طائل واختار موصوف على متصف لا شاعره بالاقتضا بالزيادة في نفس الامر ولا يلزم ذلك في اسم فاضل قوله ما ظن لغواه اى صفة له مفعول له بالواسطة قوله او ظن مستقر وموصوف مطلق عن المفعول بالواسطة لعدم تعلق الغرض به كما يدل عليه قوله اى لموصوف تلبس بملك الزيادة او مفعول مفعول اى الموصوف به اى بالفعل كما في المحاشي السدي قوله ولا ايهام في تلك الاسماء لانها تدل على المكان والزمان والآلة فيها نوع تعيين وما قبل لانه لا حاجة في الخارج الى حمل الموصوف على ذلك لان تلك الاسماء لم توضع لمكان او زمان او آلة موصوف بل لمكان او زمان او آلة مضافة فمعنى ان اسم تفصيل الذي جاء للمفعول موضوع لموصوف بمعنى ما وقع عليه الفعل كذلك تلك الاسماء موضوعه لموصوف بمعنى ما وقع فيه الفعل او وقع بالفعل قوله يخرج اسم الفاعل آه لما عدم دلالتها على الزيادة نحو ضارب ومضروب وحسن او لعدم دلالتها على الزيادة على الغير كصبيغ المبالغة او لعدم دلالتها على الزيادة في ذلك الفعل كفا تامل واطائل او لعدم دلالتها على الزيادة في اصل ذلك الفعل بل في مفتاح صبيغ الصفة المشبهة الدالة على الدوام والاستمرار قوله من حيث صبيغته اى ببيانته لاس حيث ملته فلا غير تنصير هذا الاعتبار في فعل قوله وعلى الموت وانما غرض بيان صفة الموت وفعلتهم استواء المذكور والموت في فعل مطلقا قوله اخبروا اخبر اى المستعملين من المستوى فيما المذكور الموت فحدث العزة ونقل فتحة الياءه الراد الى التاء الشين وادغم الراد قوله من حدث قدرة بقرينة التعريف فلا يثبت من اسم جامد ونحو فتك الشاتين واكل الناس

اعلم ان هذا الكلام لا ينافي مع كلامه في غير هذا الباب

انما التفصيل

اللام

شاذ ولا من فعل غير تصرف ولا من فعل لازم النفي نحو ما ليس بكلمة اى ما تكلم عدم المصدر من حيث لزوم النفي واما الافعال الناقصة فان قلنا انها لا تبدل
على الحدث بل على الزمان فقط كما قيل فظروا ان قلنا انادالة على الحدث وهو الحق فافظروا ان البناء منها قياسا اذ لا مانع من ان يقر نداء صبر من هو غنيا وان
لم يستعمل فتقوله عن حدث مشتغل على الشرط الثلثة واما اشتراط كون الحدث مما يقبل الزيادة والنقصان قلنا يقر الشمس اغرب واطلع اليوم مستغن عنه بقوله
زيادة على غير ما قلنا الزيادة انما يتصور فيما يقبلها قوله والحق فان معناه قلنا لا يحتمل فمومن العيوب لما طنة كالجمل قوله حكموا البشدة كما فى المفصل
وشرح التيسيل قوله واصل من ابن مبنية الصواب من مبنية باسقاط الين كما فى المفصل وشرح التيسيل والحواشى المندرة والقاموس الصلى وتوسل العلوم
والمنطق كعلمس الاحتمال القصير ومبنية لقب يزيد بن سمران القيسى يضرب به المثل فى الحق قوله من تعليق خريزات ولذا يقال له ذوالودعات فلان الودع
محركة خريزة بيضاء يخرج من البحر تعلق فى عنق الصبيان لدفع العين قوله ففقيه شائبة آه خبر بقوله والجواب اى فى الجواب المذكور شائبة حق صامبه و
انفاء اما زائدة كما هو مذنب الاخفش وعلى تقدير اياها ذكره الشرح بيان لفظة المذكور فى الحواشى المندرة بعد هذا الجواب لا تشيخ كما هم قوله ولا يقول
انظر ولم يقل به احد كما فى غاية التحقيق الا ان الشرح قال ذلك مبالغته فى سخافة ذلك القول قوله الواقع قدره بقرينة قوله وقد جاء للمفعول قوله استقامة
آه قدره بقرينة ما سبق فى التعريف فتقوله قياسه مبتدأ محذوف الخبر ولم يقدر مجبه لان كون مجبه للفاعل قياسا لا يقتضيه وقوده وقد رفظ الواقع كان المعنى
ركيكا ولذا لم يجعله من قبيل منبى زيد فاما تقديره قياسه حاصل اذا كان للفاعل قوله فانه لو استحق آه بخلاف الالفاظ المشتركة فانما مقصورة على اسراع
قالا للتباس فيها قليل قوله على الاشرف والاشرفان للمفعول لا بد من فاعل بخلاف الفاعل قوله على احد الوجوه الثلثة اذ لم يكن محذولا نحو آخرها نحو
الذبا واخرها عن المعنى التيسيل نحو آخره معنى غير قوله وهى استعماله آه معنى ان الوجود الثلثة عبارة عن الاستعمالات الثلثة وعلى احدى ثلثة اوجه حال عن ضمير
يستعمل اى كانا على احد الاستعمالات الثلثة وقوله مضافا فاعل منه وشار اليه باعادة يستعمل فى قوله نجيب ان يستعمل فان البديل فى كرم تكرير العامل
واورد الفاء الدال على كونه مترتبا على ما تقدم كونه تفصيلا وشارة الى فائمة البديل وهو افادة العلم التفصيلى بعد العلم الاجمالى وزاد الوجوب ليرتب
عليه قوله فلا يجوز قوله وذكره اى كونه مذكورا لغوا محمول الغرض وبوتة من لمفضل عليه باحد ما ليس المقام مقام التاكيد قوله وست بالاكثرة على صيغة
الخطاب والكاثر للبالغة اى العزة للغالب فى الكثرة قوله الا ان يعلم استثناء منقطع لا يخرج كيون لمفضل عليه محذوفان فلا يكون اسم لتفضيل خاليا عنه قوله
ان المحذوف آه ولم يعوض عنه التنوين لكون الفعل غير تصرف فاستج واما نحو جوارضه ذكرنا قصدهم بتعويض التنوين فيه كما فى الرضى ويجوز ان يقر هنا
بالبناء على الضم كما فى قبل لانه مختص بالغايات وما يشبهها قوله زيادة موصوفة آه فان يقصد بتاويل المصدر المجمل بمعنى المفعول لمضاف الى الزيادة
اضافة الصفة الى الموصوف كل ذلك يصح حل ان يقصد على احدهما قوله اى على ما اضيف آه فيه اشارة الى ان الاولى ايراد ما بدل من الا انه اغلب
العقلاء على غيرهم قوله فى ضمن بعضهم وهو ما عاده ولم يقل ذلك مع انه اظهر اشارة الى انه يجب ان يكون بعضا منهم قوله في مقيدة آه ففى الاطلاق اعم
لاربع الفيد حتى يكون معناه الزيادة فى الجملة اى مع قطع النظر عن المضاف اليه اذ الزيادة على الغير مأخوذة فى مفهومه فلا بد من اعتبار الغير بخصوصه
او بعمومه قوله وتخصيصه عطف تفسيرى للتوضيح يعنى ليس المراد بالتوضيح ما هو المصطلح اعنى ما يختص بالمعرفة كما فى قولهم الصفة قد تكون موصوفة وقد تكون
مخصصة بل معناه اللغوى اعنى رفع الايهام قوله تمام الكلمة اى متممها ولذا لا يفصل بينها الا بمجمل الفعل ذلك ايضا قليل وقد يفصل بينها بل هو فعلها
نحوه اى حسن الواضف من الشمس قوله الرفع بالفاعلية يعنى ان الحكم نفي عمله فى المظهر مطلقا لا يصح لانه يعمل فى النظر والحال والتميز والمفعول
بواسطة حرف الجر نحو زيد اصرب لعمري فلا بد من التقييد ليصح وليس قنوتة على التقييد بالفاعل والمفعول به بلا واسطة فقيدها بالفاعل اى لا يعمل
فى فاعل مظهر بقرينة الاستثناء فان فيه العمل فى الفاعل فان رفع ما قيل انه يصح عمله على الاطلاق والاستثناء من مطلق العمل يكون محققا فى ضمن الرفع
بالفاعلية والمعنى لا يعمل فى المظهر مطلقا لاني صورة الاستثناء فان يعمل فيها بالرفع قوله واما يخص المظهر آه فى المعنى فى باب النظر ومن المشكل
قوله غير نحن عند الناس منكم لان قوله نحن ان قدرنا عللنا اعمال الوصف غير معتد ولم يثبت وعمل الفعل فى الظاهر فى غير مسألة الكمل وهو
ضعيف وان قدر مبتدأ الزم الفصل به وهو اجنبى بين الفعل ومن حصره ابو على وتبعه ابن خروف على ان الوصف خبر نحن محذوفه وقد
نحن المذكور توكيد للضمير فى افعال انتهى وعلم من كلامه ان المراد من المظهر هنا ما يعى الضمير البارز وان المراد بالمظهر المستتر على ما نص عليه
فى الرضى وان معنى قوله لا يظهر اثره فى اللفظ انه لا يفظ ولا اثر قوله وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية لا بمشابهة الفعل كاسم الفاعل ولا بمشابهة
اسم الفاعل كالصفة المشبهة فتقوله لان هذا العمل آه دليل على الجزاء الدل من المدعى وقوله ولانه لما كان آه دليل على الجزاء الثانى فلذا اعاد الالام

وعطف احد اليمين على الآخر ثم انكفي في الاستلال الاول قوله لانه ليس له فعل بمعناه آه وقيل وقوله لان آه لمفع القفص بان هذا الاستلال يقتضي
 ان لا يعمل في المظهر مطلقا وحاصل المفع ان عمل الرفع بالاصالة للفعل بخلاف الضب فانه يحم الفعل والحرف فتعمل الضب ما هو شابه به في الحركة
 وان لم يكن بمعناه قوله وهو لم يعمل آه اي اسم التفضيل لم يعمل عمل الفعل اصلا لانه ليس فعلا بمعناه فلهذا لم يعمل الرفع فلا مصادرة قوله اي وصفا
 سببا بيان لما حصل قوله لصفة شئ وهو في المعنى المسبب والاشارة الى ان المجموع شرط واحد فشرط العمل ثلثة كما صرحوا به ولم يقل صفة سببية
 اذ الاصطلاح الوصف السببي وغير السببي كما في المفتاح والتلخيص لا الصفة السببية وغير السببية قوله مشترك ولنا لم يقل لمسببة بالاضافة
 المهمة للاختصاص نقل عنها المشهور في اصطلاحهم ان يطلق على المتعلق اسم السبب ودون السبب ولا ساقطة فيه وتعلمه سماه سببا لان
 الكل في هذا المثال سبب عين الرجل وعين زيد لان عينها سبب للكل وهو سبب لما قال باعتبار اراي بالنظر بقوله اعتبرت الشئ اي نظرت اليه
 ورايت حاله وهو حال عن الضمير المرفوع في مفضل اي متلبسا به وكذا الثاني حال عن نفسه وليستا متعلقتين بمفضل حتى يلزم تعدية شبه الفعل
 بحرفي الجبرفتين لفظا ومعنى وهو خلاف ما اتفقوا عليه كذا في الرضوي وكفصل بالنصب عطف على يحصل الاول وبما متعلقان بان يكون على
 ترتيب اللف والنشر قوله كالصفة المشبهة فانه يهتلا بد لعل من موصوف في اللفظ ومتعلق سبب لذلك الموصوف يعمل فيه قوله لا لخطا طه آه
 تعليل لما فهم من السابق وهو ان يكون المظهر سببا لموصوفها قوله لمخرج آه غاية مترتبة على الاشتراط المذكور قوله ولما بقي آه علة باقية عليه
 قوله ليس متعلق بقوله لئلا يبقى قوله وكذا كل فعل آه ضم هذه المقدمة لثبوت الكلية قوله وهذه العبارة تتمم آه بان يكون معناه لانه اي احسن
 بعد النفي او قبل النفي قوله توجه النفي الى قيده آه لما ذكره الشيخ عبد القادر من ان كل كلام فيه قيد زائد على النفي والاثبات يكون ذلك القيد محط
 القائمة قوله فيبقى اصل حسن الى قوله فيكون احسن آه زائد لا احتياج اليه في اثبات كون احسن بمعنى حسن ذكره لان هذا المثال لكونه في مقام
 المرح ياتي ان يكون النفي الزيادة فقط بل لا بد فيه من نفي المساوات ايضا قوله ان يجعل احسن آه لم يقل بان يكون احسن بمعنى اصل الفعل لان
 اسم التفضيل المستعمل من التفضيلية لا يكون بمعنى اصل الفعل فهو هنا مستعمل بمعنى الزيادة لكنه جرد عنها عرفا في جري الحرف في نحو المثال المذكور
 على التجريد عن الزيادة المدلول عليها لانه بقرينة مقام المرح وكذا على تجريد من التفضيلية عن تفضيل لمرح والنسبة والقياس كما اشار اليه بقوله
 وتوجه النفي الى حسن الرجل مقياسا الى حسن زيد قوله بالنفي اي بسبب النفي فلهذا الاعتراض تخفص بالمعنى الاول لان الحرف على التجريد عن الزيادة
 انما جرى فيما يكون التغاير بين المفضل والمفضل عليه متغايرين بالاعتبار لا فيما يكونان متغايرين بالذات فلا يجوز ان يكون الباري بمعنى مع كما فهم فلان
 قوله في الجواب فاذا زال بالنفي ينادى على فساد قوله من حيث انه آه لاس حيث ان فيه معنى الزيادة فانه يعمل بهذه الكيفية في المفضل قوله
 من هذه الكيفية اي من حيث انه اسم تفضيل في معنى الفعل سواء كان معمولاً باعتبار الزيادة او باعتبار معنى الفعل قوله ولو قدم آه بان يقول ما رأت
 رجلا احسن في عينه منه الكل في عين زيد قوله تقدير كيك لان فيه ذكر التفضيل والمفضل عليه قبل ذكر المفضل وهو يوجب التقيد في اللفظ
 والركاكة في المعنى قوله مع انها ليسا آه يعني ان المدعى ان العبارة المشهورة فيها اعمال اسم التفضيل في المظهر اذ لو لم يعمل في المظهر يلزم
 الفصل بين اسم التفضيل ومموله بالاجنبى لاني كل عبارة تودي معنا فافتد برفانه مع وضوحه خفي على البعض فقال ما قال قوله مسالة الكل
 اي مسالة عمل اسم التفضيل الرفع في المظهر فالاضافة بادي ملازمة وبين شرائطها الثلث وهو ان يكون الوصف سببا والتغاير بين المفضل
 والمفضل عليه اعتبارا بياوكونه منفيا وما به عنهما في استعمال التام وهو قولهم ما رأت رجلا احسن في عينه الكل منه في عين زيد قوله وثقل عطف على غيره
 قوله ويطبق آه عطف على الشدة واشارة الى تطبيق حاصل ما رأت كعين زيدا احسن فيها العمل مثل لا اري آه قوله وهو انحصار بمقدار آه
 اشار بزيادة لفظ مقدار الى ان الاختصاص هنا ليس بطريق الحذف بل بطريق التسليم بطور المقصود فلا يرد ان حذف المحرور وبقاء الجار وحذف
 كلمة في مع التبادر خوله على الجرا لا نظيره في كلام العرب قوله مع ظهور المعنى لان المفضل لا بد ان يكون احسن المفضل عليه قوله لان اصله آه رد على
 الرضوي حيث قال هو على حذف المضاف اي من كل عين زيد لا لتفضيل العمل على العمل لا العمل على العين ومن التفضيلية يدخل المفضل
 قوله لا يكون من قبيل آه واحمال ان عمل اسم التفضيل في المظهر شرط بذلك عندهم قوله استغنى عن ذكره لانه لو كان كعين زيد عليه لان معناه
 كل عين دونها في حسن العمل منها وبما هو المستفاد من ذكر عين زيد بعد كذا في الرضوي قوله وتقديره ما رأت آه رد على الرضوي حيث قال لا يجوز
 لان يكون احسن فيها العمل صفة لتوكل كعين زيد لانه لا يكون المعنى ما رأت مثل عين زيد في حسن العمل فيها زائدة عليها في حسن العمل فيها وكيف كان

اولوكان المعبر في مفهوم الفعل النسبة الى فاعل مطلقا لزم ان يكون استعماله حيث استعمل مجازا اذ لا يستعمل الا في النسبة الى معين يمنع تعيين ولا نهائيا
الصدق والكذب ووجه من غير ذكر الفاعل ملائمة على شئ قوله ان لا يلاحظ طريقا اى الى انه تعرف بها حالها مرتبها احد بها بالآخر لكونها نسبة حكمية
بشكالات النسبة الملحوظة بالذات من حيث هي فانما لا تكون نسبة حكمية ليعلم ان تقع محكوما عليها وبها لا استقلال لها بالمفوضية ولان كانت جزئية فمناط
الاستقلال بالمفوضية ووجه هو الملاحظة القصدي ووجه ما دل على فاعله فيكون المفهوم من كذا او كذا فاعته بقيد الجزئية في مفهوم المحرر ببيان للواقع
قالن الجزئية لازمة للملاحظة التبعية قوله فلا استقلال بالمفوضية اذ لا يلزم تلك النسبة بالمفهوم الذات المنسوب اليها حيث قوله معين ان يكون المراد
الحديث اذ لا يلزم بالاداء الزمان اذ لا يستلزم الاقتران اشئ نفسه والملازم للضمير به لفظ المعنى بعد التقيده بالوصفين فلا ينافي قوله فالمراد بالمعنى آه لان المراد به
لفظ المعنى بدون الوصفين قوله ليس معناه المطابقة لعدم استقلاله بالمفوضية لكون جزئيه وهو النسبة غير مستقلة فتوصيفه بقوله في نفسه مانع عن ارادته
وان كان المتبادر الى المطابقة قوله بل هو عام اذ لا يقتضي على الخصوص ويكون لفظ المعنى في تعريف الاقسام الثلاثة على نسق واحد قوله لا يتحقق
اى في الفعل قوله ليس استقلال بالمفوضية لما عرفت ان المعاني الجزئية الثلاث تعرف احوال الطرفين من حيث ارتباط احد بها بالآخر الجزئية لازمة لما من
هذه الجزئية فاقبل ان الابداء المشتركة بين الابداءات الجزئية لم يلاحظ قصد التوهم قوله ذو صفة الفاعل الجزئية في الذكر فان بيان فوائد الفقيه وشايعي كرا
قوله لا يقبلنا وضعنا عطف على جزئية اى بقولنا مقترن آه خرج الاسماء التي لا اقتران فيها اصلا ويقبلنا وضعنا آه ويقبلنا في الفهم خرج ما فيه الاقتران فيها
في الحقيقة كما سم الفاعل فانه موضوع لمن قام به الفعل بمعنى الحديث اى يكون قيامه به وجعل المقيد باحد الاقسام الثلاثة ولذا كان حقيقة في السحال
والاستقبال ولم يكن فضلا لعدم الاقتران في الفهم و العلم ان الشرح لم يذكر فائدة قيد في الفهم سندا ولا في تعريف الاسم وكان الواجب عليه ذلك لوقتنا فاعلمنا
ولذلك توهم انه لا حاجة الى قوله في الفهم بعد التقييد بقوله وضعنا قوله متفرقة عن المصادر وغير مأكلة او مجرد التفاصيل كما في العالم اما جوبه اوجز عن معنى متفرقة
مفصلة بهذا التفصيل فلا حاجة الى جعل الجمع بمعنى كل واحد وجعل او بمعنى الواو ثم النقل اى الاستعمال في المعنى الثاني في العلاقة مع سائر المعنى الاول
لما كان بمنزلة الوضع وليس بوضع حقيقي قيدنا شراح في الوضع بالاول في تعريف الاسم ولم يقيده به سارعا الى الاعتبارين وهذا بخلاف تجزئته بل يكتفى
فانما موضوعا لكل واحد من المعنيين بالوضع الحقيقية فباعثا بوضع فعل واما اعتبار وضع آخر اسم في المنقول بعينه بالوضع الحقيقية وفي اشتركت بعينه
الوصفان قوله ودخل فيه آه عطف على قوله فخرج وانما افاد التقييد في اثبات الدخول لانه في الحقيقة تيسر له مقترن وضعنا سواء كان مقترنا مستعلا
اولا قوله الاضال المستلخه اى في الاستعمال بحيث يجر المعنى الاول في ايضا من المنقول قبل وكذا الافعال المستلخه عن الحديث تدخل به لان الاضال
الناقصة تامة في اصل الوضع مستلخات عن الحديث انتهى قال المص رح في الايام الى الالفعل التعلق بالاضال الناقصة لانها لم يقصد بها في التحقيق نسبة
حدث تحقق الى فاعله اومنى قولنا حدث تحقق انه لم يرد ان زيد اقبلت وانما اريد ان القيام المنسوب الى ريد وخبره ثبت وذلك حاصل ولولم يذكر
كان وانما قصد بالاثبات بها على المبتدأ او الخبر تقييد الخبر من النسبة الى المبتدأ بخبر عنه على ما كان في الابداء لولا ذلك توهم كثير من النجوم استلخه
لما على الحديث اصلا وانما وضعت للدلالة على مجرى الزمان فلذلك لم تات عاملة في شئ غير الاسم والخبر انتهى كلامه و علم من كلامه ان السلاخ
الاضال الناقصة غير مرضى عنده وفي الرضى وما قال بعضهم سميت ناقصة لانها تدل على الزمان دون المصدر ليس بشئ الى آخره قوله
لوجود الاحدى الاثنين فالمراد باحد الاثنته احدا مطلقا لا احدا فقط قوله ولا مقترن اى اريد الا واحد فقط لصديق على المضارع ايضا
لانه بحسب كل وضع مقترن باحد فقط قوله وان عرض آه متعلق بالنتيجة المستفادة من الدليل اى فيصدق عليه انه مقترن باحد الاثنته الثلاثة
فقط فيكون نقص الشرط اولي بالجزء بلا شكف اذ على تقدير عدم الاشتراك يكون اقترانه اولي وظهر قوله انما تستعمل اى بحسب الوضع فلا
يرد انه يستعمل التكثير فلا يصح المحصر وكذا اذ لا يلزم فيها من التحقيق ثم ان ايضا في الماضي التقريب مع التوقع او بدونه وفي المضارع
التفصيل وقد يكون مجرد التحقيق كما في قوله تعالى قد نرى تقلب وجهك وانا لم نذكر التوقع لعدم لزومها في الاستعمال قوله التقريب الماضي اى
الحديث الجزئي الذي معنى بناء على ان المعاني الجزئية جزئية وحده على الفعل الماضي فيحتاج الى حذف المضارع او يجوز باجاء صفة المعنى على
الحفظ وتخصيصا بضمي قوله وفي من ذلك آه اى المذكور لا يتحقق الا في الفعل الاصطلاحي ولذلك لم يورد الضمير اى لا يفهم شئ من ذلك بدون
ذكر الفعل كما في قوله المحرر مادل على معنى في غير ذلك لا متنازع في شئ من ذلك بدون ذكر متعلقه وهو الحديث الجزئي وذلك لدليل الفعل
فقط لكون النسبة الى فاعل معين مأخوذة في مفهومه دون ماعده قوله دخول السين باللام للبعد اى سين الاستقبال دون سائر السينات

من حيث
الاصطلاح
الاسم
الاسم
الاسم

وذلك لان صيغة اسم الفاعل مشتقة من المضارع متاخرة عنه فلا يمكن اعتبارها في صيغته والمقصود من زيادة هذه العبارة الاشارة الى ان قول المصنف
 لوقوع خارج عن التعريف بيان لوجه المشابهة لكونه تاما بدونه قوله انما يكون اه او كلمة يحصر دأ على من ز ادوله دخول لام الابتداء عليها محذوف
 بالمضارع له دخول على الماضي مع قد ايضاً المقصود بيان مشابهة المعية في مفهوم المضارع التي بها امتاز عن سائر اقسام الفصل قال بوقوعه
 بيان للسبب الذي هو منشأ المشابهة لا لوجه المشابهة ولذلك لم يقل في وقوعه المراد بالاشتراك معناه اللغوي لا الاصطلاحي اذا قلنا حج لكونه
 مشتركا لعدم كون زمان احوال والاستقبال تمام معناه قوله على الصحيح وقال بعضهم حقيقة في احوال مجازي في الاستقبال وبعضهم بالعكس
 قوله بالجزم اه اي ليس مرفوعا مبتدا خبره بالسبب قوله اي تلك المشابهة بيان للمعنى المبين بعد ملاحظة العطف فقوله ذلك المشابهة بهما اعادة
 لقوله وهذه المشابهة الا انه غير هذه الى تلك لصيرورة المشار اليه بعيدا وصيغة تلك للبعد فحال هذه الواو احوال الواو السابقة في صحتها كونها
 للعطف على قوله المضارع ما شبهه كونها لا عن ارض قوله وتخصيصه اعاد اللام تضييضا للعطف وشارة الى كون كل من الامرين منشأ وجه
 المشابهة قوله بواسطة القرآن اشار بصيغة الجمع الى انه يجوز ان يكون تخصص معنى واحد من كثيره او الى كثيره الموارد قوله لانه لم يسم اه فالمشابهة
 المذكورة مأخوذة في مفهوم الاسم اصطلاحا فلا بد من ذكره في التعريف فيكون هذا اسما قوله اذ معنى اه تقييد للتسمية لاجل المشابهة المذكورة قال
 فالهزة تفصيل وبيان للمعاني حروف المضارعة قال مفردا لم يرد به ليس مع غيره على ما توجهه المقابلة بقوله مع غيره لعدم مساهمة اللفظ اذ الوجه
 حج منقذوا المعنى اذ دلالة الهزة على انه ليس مع غيره وعدم دلالة على شئ ليس دلالة على عدمه وانما هو بناء على عدم الاصلي بل اراد به معنى الواحد
 اجرا لوصف اللفظ على المعنى توسعا فيكون المراد بالمتكلم المحسن اي من يكلم عن نفسه والالفاظ احوال فلا بد من ارجاع ضميره الى المتكلم المفرد
 الواحد ليصح التقييد بقوله اذ كان مع غيره اذ ليس النون للمتكلم اذ كان مع غيره فتدبرناه خفي على الناظرين في هذا الكتاب قوله يذكر ان اذ وتا
 فالمراد بالمفرد ما انفصل بالافراد وليس من باب التخليص اذ لم يرد به كلاهما قال مع غيره مؤنثين كانا او نكرين او متكلمين قوله وكانا اه اشارة
 الى وجه الاختصاص قوله ولما كان اه فمضى المخاطب من يكلم مع قوله غايات او وصيغته جمع المؤنث نظرا الى معنى المؤنث والمؤنثين وادور
 صيغة التثنية اعني ذوى نظر الى لفظ المؤنث والمؤنثين وكسر الواو غير صحيح قال للغاب اي من يكلم عنه فتشمل على ذاته تعريضا شبهة قوله
 اي غير القسمين فيكون الواحد المذكور لثناه ومجموعه جميع لمؤنث قوله حال خبر بعد خبر لقوله قال مضمومة لانه لما فتح اول الماضي فمضى ان
 يتخالف المضارع لمكان التباين بينهما قوله اي فيما مضى فتوصيف المضارع بالرابع على التوسع باعتبار ان مضى كك قال ومضمومة فيما مضى
 للتخفيف الذي استعمله كثرة الاستعمال كما في الثلاثي او كثرة الحروف وهو فيما عداه واما ابراق يبرق واسطاع يستطع فزاعى زيد في الماوسين
 على خلاف القياس قوله لعدم علة الاعراب فيه وهي توكيد المعاني المختلفة كما في الاسم او المشابهة التامة ولم يذكر دليل الحكم الشبهي استفاد
 من المحصر لانه يشبه في قوله ويرفع الى آخره مفصلا قوله ولما كان هذا الكلام اه وقع الاشكال لتعلق الظرف بالفعل المنفي فانه يضيئ ان عدم اعراب
 غير المضارع مقيد بوقت عدم اتصال النون وليس كك افلا يعرب غير مطلقا سواء ارجع الضمير المجزى الى المضارع او الى الغير ولا يعيد ما هو المقصود
 بالبيان وهو ان المضارع لا يعرب اذا اتصل به النون وحاصل المدح ان هذا الكلام له دلالة على نفي الاعراب عن غير المضارع ليس معناه اصرح
 مقصود بالذات لان كلامنا في احوال المضارع بل بكونه من انبات الاعراب المضارع على وجه المحصر بطريق التماز حيث يكون الجزاء الشبهي
 مقصودا اتصاله والجزء السلبى مقصودا بمتابعه ليكون من احوال المضارع والظرف قيد للجزء الشبهي المقصود بالاتصال فاندفع اشكال يتعلق
 وكذا ما يتوهم من ان انما بمعنى ما لا قال اشكال بجماله لان كونه بمعنى ما لا لا يقتضي ان لا يكون بينهما فرق هذا القدر وما ذكرنا ظاهرا ما ذكره انما
 اولى من جعل الظرف متعلقا بعرب المضارع المفهوم من الحكم السلبى قوله يكون سنيا وقيل انه معرب تقديره شغل محل الاعراب كما في غلامى لا يعنى
 عليك الفرق بينه وبين غلامى فانما مشددة الاتصال صار كالجزم فلم يبق ما قبلها محل الاعراب اصلا بخلاف غلامى قوله مشددة الاتصال ما
 لفظا فقط وما معنى فلكون المؤكدين المؤكدة بخلاف الاتصال مع التثنية السقوط في الوقت والاضافة ومع اللام فلم يصير ما قبله وسطا فاجرى
 الاعراب عليه قوله وسط الكلمة والوسط ليس محل الاعراب اللفظي وهو ظاهر ولا التقديرى لان معناه على ما عرفت هو ان يقدر الاعراب على
 الحرف الاخر ولا يظهر للتخذر او الاستشغال قوله ودخله على كلمة اخرى معتبرة مغايرة لما بعد الدخول حيث لم يتغير البناء السابق بسبب خلاف
 قائمة وبهرى فان التاود الياد وان كانت كلمة اخرى الا انه بعد الدخول تغير البناء السابق وصار المركب بنا اذ اخذ تحت المركب للاعراب فلما

اجرى على التاء والياء وما ذكرنا نظيران بهذا الدليل لا يجرى في نون الجمع قوله ولان آه اعدا الام نظر الى ابن المسمى وذو جرائن فكان كل واحد منهما على هذا
قوله يفتحه ان يكون آه وان لم يلزم في المضارع توالي الحركات الاربع قوله لمشا بمشائون جمع الموث آه وبذلك المشابهة منعت مشابهة المضارع
بالاسم فخرج الى ما هو الاصل في الفعل اعني البناء فلا يقبل الاعراب قوله فلا يقبل اي ما قبلها اصلا الاعراب وبهذا تبين الفرق بينه وبين المعتل
بالالف فانه يقبل الاعراب من حيث كونه آخر الكلمة وان تعذر باعتبار خصوصية الالف والحاصل ان التقدير لا بد فيه من اعتبار الاعراب في آخر
الكلمة فقام بينه وبين المحلى فلا بد فيه من القبول في الجملة كيلا يكون التقدير مجرذ فرض قال فاصح تفصيل الانواع اعراب المضارع ومما لها اي
فاعراب الصحيح من المضارع مطلقا قوله حرفه الاخير سواء كان اصليا او زائدا فلهذا لم يقبل لانه قال الجوزة شبل بالاضمة فيه نحو يضرب زيد وما فيه ضمير مستتر
نحو زيد يضرب وما فيه ضمير بارز منصوب نحو يضربك وما فيه ضمير غير متصل به بل بالفعل نحو يضرب الاله فظهر ان المراد بالجوزة المحلى لا بالاضمة بل
والاخرجه صورتان الاوليان قوله متصل به اي بذلك الصحيح قدرة بقرينة قوله والمتصل به ذلك قال للتنبيه والجمع آه بيان لمحال الضمير البارز
المرفوع وليس فيه احترازيا فلهذا ترك الشرح اجمع على ظاهره المتبادر ولم يحمله على اجمع المذكور قال لفظا حقيقة او حكما فان الضمة والفتحة
في حالة الوقف في حكم المفوظ ولذا يكون الوقف بالاشام والروم والنقل وليستا تقديرين على ما فهم لما عرفت من معنى التقديرى قال واسكون
لم يقبل لفظا لانه عدى والزائل لا تتأخر الساكنين في حكم التانيث كما في رمتا فليس السكون في لم يكن الكين تقديرى على ما فهم قوله المضارع اشار به
الى ان قوله والمتصل معطوف على قوله فاصح لا على قوله الجوزة لان هذا الحكم شامل للصحيح والمعتل قوله وذلك آه اي اعراب ما القصل بالضمير البارز
المرفوع في خمسة مواضع وان كان الاتصال في سبعة مواضع فان الموضوعين اعني يضرب منبيان خارجا بقرينة جمع الموث قال بالنون
آه انما عرب بالنون لان المشابهة التي بي على الاعراب باقية واتباع بالحركة لصيرورة آخره بسبب شدة الاتصال بالضمير لتعاضدهما من كونه
فاعلا ومتصلا وعلى حرف واحد سيما حرف علة ساكن وسط الكلمة والوسط ليس محل الاعراب اصلا على ما عرفت ولانه بعد لحوق الضمير لاصرارها قبلها
متحركا بحركة لازمة فلا يقبل الاعراب بخلاف غلامى فانه ليس لازما للكسرة فيمكن تقدير الاعراب فيه ولا يمكن اعرابه بزيادة حرف المد لانه يلزم اجتماع
الحرفين فلا جرم زيد النون بل لرفع لمشا بهتة للواو في الغنة وكيسر بعد الالف ويفتح بعد الواو والياء وحلا على تنبيه الاسم وجمعه قوله حالتي الجرم
والنصب اما في حالة الجرم فلهذا استقامت الاعراب واما في حالة النصب فلا تمناع اجتماع مع الرفع فلا بد من زوال الاله زال في الواحد الى ابل هو
الفتحة هنا زال بل بدل فصلا بالنصب تابع الجرم ويحذف هذه النون مع نوني التاكيد لانه لا يكون في المبني علامة الرفع والما لا اجتماع النونات
قوله الآخر احضار الاصطلاح الخولا انه مقدر قوله المناسب لها في كونها حاصلا من اشباع الحركة وقابلا للتغير والزيادة والاول قوله لان الالف لا يقبل
الحركة لكونه ساكنا ابد فتعذر الاعراب عليه مع كونه قابلا لها من حيث انه آخر الكلمة فيمكن تقدير الاعراب فيه بخلاف آخر جمع الموث فانه للزوم السكون
لا قبلها اصلا لا بخصوصه ولا بوجهه والحاصل ان التقديرى فرع اللفظي فلا بد من امكانه في ذلك المحل اما بخصوصه او بوجهه قوله كما هو المتبادر من
عبارة حيث قال ويرفع اي يحصل فيه الرفع وقت التجرد فانه يشعر بعدم مدخلية شئ آخر وان امكن ان يقال بغيره مدخلية شئ آخر لا وجه في وقت
التجرد وقوله وسواء كان العامل هو اكان يطلب الاثنين فالواجب وكان العامل الاله اعاده بعد الاول كما في قوله تعالى ولا تحسبن الذين يفرحون
بما آتواكم من النعم ان هم يفتخروا بالكم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفارقة ترضى العذاب قوله وقوم آه وبوصين التجرد عن الجازم والناصب اذ لا بد ظان على
الاسم قوله كما في زيد يضرب آه اي يقع موقع الاسم المرفوع والجوزة منصوب قوله لانه اذن يكون كالاسم مع كونه معربا فلا يتفص بالماسضة
قوله اسبق اعراب لام كونه اعراب اسبق الممولات واقواه كونه اعراب العدة قوله نحو الذي يضرب آه فانه لا يقع اسم الفاعل موقعه
لوجوب كون الصلة جملة ولا يدخل السين وسوف على الاسم وجبر كاديج ان يكون فعلا وفي يقوم الزيدان يلزم عمل اسم الفاعل بدون الاعتماد
قوله ويلقينا اي في ارتقاعه قوله وان كان الاعراب يعني وان كان اعراب ما بعده على تقديره اي الواقع اسم غير اعرابه مع تقديره فعلا
اذ مع تقدير الاسم مبتدأ مع تقدير الفعل فاعل وليس المراد ان اعراب المضارع مع التقدير الاول غير اعرابه مع التقدير الثاني لان
ذلك التقدير يتحقق في سائر المواد والعامل على تقدير الاسم فظي وعلى تقدير الفعل معنوي فلامعنى لان الوصلية قوله والسين آه دفع لما
يقال فيمنع من يقع المضارع موقع الاسم بل مع حوت التفسير قوله ابدل بالالف نونا كما ان التنوين والنون الخفيفة اذا لفتح ما قبلها تقلبان
انفاني الرضى لا دليل على قول الفراء قوله اصله لان قال الشاعر شعري تجي المرأ الا ان يلاقيه في ديعرض دون اقرب لمطوب في اي لاني

قوله انه حرف براسه وهو الحق لان الاصل عدم التصديق في الحروف قوله تخففت بنقل حركة الحرة وحذفها للسالكين وتغير المعنى بتغير اللفظ فلم يلزم
 الفعل بعدها وجاز ان يليه افعال كما في قوله تعالى فعلت اذا وانا من الصالحين قوله اذا ظرفية في الرضى واما ما حمل على ذلك فهو معنى الزمان
 فيها في جميع الاستعمالات كما في اذ قوله فنون عوضا عن المضاف اليه في الرضى وذلك انهم ارادوا الاشارة الى زمان فعل مذكور فقصده الى
 لفظ اذ الذي هو بمعنى مطلق الوقت بخفة لفظه وجردوه عن معنى الماضي وجعلوه صالحا للآزمنة الثلاثة وحذفوا منه بجملة المضاف هو الباء لانه
 الفعل السابق عليها كما يقول لك شخص انا ازورك فيقول اذن اكرمك اى اذن زورني اكرمك اى وقت زيارتك اكرمك عوضا عن التنوين من
 المضاف اليه لانه وضع في الاصل لازم الاضافة قوله نحو سرت حتى ادخلها مثل الحروف الثلاثة مع ان استثناء مذكورة في المتن لان المقصود ههنا
 تمثيل لتقدير ان وفي المتن تمثيل للنصب ولذا لم يمثّل لان ولن وكى واذن وكان في قول الشارح في ما سيجي ان التي تنصب بها المضارع
 اشارة الى ذلك قوله دى الام اجارة عند البصريين فانهم قالوا انه حرف جرمه متعلق بجر كان المحذوف والاصل كان قاصدا للفعل واما عند
 الكوفيين فحرف زائد لتأكيد النفي كالباء في ما زيد بقا ثم ناصب لم يتعلق بنفي كذا في بنى السبب فان قلت اذا كان للتقدير فكيف يصح قوله
 الزائدة قلت كثيرا ما يطلق القول بزيادة تالافظا وصحة اسقاطها كذا في تخفة قوله في خبر كان المنفى الملقطا واما معنى كما في قوله تعالى لم يكن الله
 ليغفر لكم قوله لان هذه الثلاثة هي هذا الكلام وما سياتي من قوله فان الواو والفاء آه لتعليل لتقدير ان بعدها فتوقفت بالاذكرة المصريح من لفصل
 فانه تفصيل لشروط التقدير ولذا لم تعرض لتعليل تقدير ان بعد اوله مفهوم من شرط التقدير صرحا بقوله وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء في المعنى
 عطف الخبر على الانشاء وبالعكس منع البياضون وابن مالك في شرح باب المنقول معنى كتاب لتسهيل وابن عصفوري في شرح الايضاح ونقله
 عن الاثرين واجازه الصغار وجماعة قوله فان التي تنصب آه حذر ازعم ان التخفة والتفسيرية وليس تقدير الصفة ههنا للتعليق كما في اذن وحسب
 قال تقع بعد العلم واما بمنه كالجهدان والروية واليقين قوله اذ لم يكن بمعنى الظن حل الوقوع بعد العلم على الوقوع بعد لفظه كما هو المتبادر فاحتاج الى
 التفسير اذ العلم قد يكون بمعنى الظن في الرضى جورد بعضهم ان يؤل العلم بالظن مجازا يقال علمت ان يخرج زيدا بالنصب اى ظننت وفي تفسيره في جيلان
 قد يستعمل العلم ويراد به الظن القوي يجوز ان يعمل في ان ويدل على ذلك قوله تعالى فان علمتوهن من موارث لان انقطع بايمان غير متصل اليه قال
 هي التخفة ايراد التفسير لمجرد التأكيد والفرق بين الخبر والنعت سواء قلنا انه مبتدأ او ضمير فصل ليس هو المسند على المسند اليه صحت ولا مصدر المسند اليه على المسند لانه يصير قوله
 وليست هذه تأكيد تكرار والا اصل عدمه قوله على غلبة الوقوع اه ان ما يبدى بتحقيق جعل الشيء محققا ثابتا فالمراد بغلبة الوقوع كثرة فان المظنون اكثر الوقوع وان لم يدع العلم وانقطع
 ظله بغلبة الوقوع كون جانب الوقوع غالبا اى راجحا على عدمه ههنا بعد في معرفة ان المصدرية وغيرها على ما في الرضى ان ان التي ليست بعد العلم ولما يودى منها فلا
 ما يودى معنى القول لا بعد الظن ففى مصدرية لا غير التي بعد الظن ان كان بعدها غير لازم حروف التوقيف هي السين وسوف وقد لم ولا ولن واما تخفة لا غير فكذا
 ان كان بعدها لا اذلة على غير الفعل فظننت ان لعل لك ان كانت بعدها لا اذلة على الفعل تلت تخفة والمصدرية والتي بعد العلم ما يودى منها ان لم يكن فيه
 معنى القول تخفة لا غير وان كان فيه معنى القول فان وليها فعل غير متصرف فمضرة او مخففة وان وليها فعل متصرف من غير حروف عوض احتمل ان تكون
 مضرة وان تكون مصدرية لا تخفة لعدم العوض وان وليها فعل متصرف مصدر بلا جواز كونها مضرة ومصدرية ومخففة وان وليها فعل متصرف
 مصدر غير لازم حروف العوض مخففة او مضرة وكذا ان لم يليها الفعل بل وليها جملة اسمية اذ اعرفت بذالها بنى بيان المصدر من اعتبارية ويصح
 فتدبر قوله فبحر آه ذكره لتعجب بعد اقامة الدليل وذكر المدعى اشارة الى اصاله اليها وترتيبها عليه الى ان قوله فقيما الوجان ليس المراد به
 انه يتحقق فيها الوجان بل انه يجري فيها الوجان والمتحقق لا يكون الا احدهما قوله فقيما موكدا في المعنى ولا يفيد من تأكيد النفي حسلا فا
 للزعمشري في كشافه ولا تباينه خلافا له في النموذج وكلما يدعى بلا دليل ولو كان للتأكيد لم يفيد منفيها باليوم في قوله تعذر فلن اكفر اليوم
 ونسب ان كان ذكر الابد في قوله تعالى ولن يمتنعوه اذ انكر اذ الاصل عدمه قوله اى لم يكن آه اى ليس المراد من عدم الاعتقاد ان لا يكون
 له ارتباط باقربا اصلا فان اذن الواقعة بعد الفاعل والواو يجوز فيها الوجان نحو قوله تعذر اذ لا يثبتون خلافا لك الا قليلا قرئى بالرفع
 والنصب فمن حيث انه وقع في صدر جملة مستقلة تنصب المضارع ومن حيث كون ما بعدها من تمام ما قبلها بسبب ربط حروف العطف
 يكون ما بعدها مرفوعا نعم وجوب الانتصاب مشروط بذلك لكن الكلام في شرط الانتصاب ولعل الشيخ الرضى انما فسر لا اعتماد
 كونه متمما لما قبلها لجملة شرط الوجوب بقرينة مقابلة قوله واذ وقعت بعد الواو والفاء فوجان بل المراد ان لا يكون ما بعدها معمولا

الاضافة في ان المصدرية وجوبها

لما قبلها حقيقة او كما بان يحصل له بالنظر الى ما قبلها اعراب وان لم يكن عالما فيه وذلك في ثلثة مواضع بالاستقرار ان يكون ما بعدها خبر لما قبلها
 نحو انا اذن احسن اليك وان يكون جزاء للشرط الذي قبلها نحو ان جيتني اذن اكرمك وان يكون جواب القسم الذي قبلها نحو والله اذن
 اكرمك فانه في الصورة الاخيرة وان لم يكن ما قبلها عالما في حكم العامل اذ يحصل له بالنظر اليه اعراب لرفع قوله فانه اذا اعتداه حاصلا ان اذن
 لكونه حرفا ضعيف اعمل لا يعمل فيها هو مقدم عليه حكما وترك الدليل المشهور الذي ذكره من فسر الاعتماد بكونه معمول او هو انه يلزم توارده العالمين
 اعني اذن وما قبلها لان توارده العالمين جائز اذا كان عمل احدهما نظفيا وعمل الآخر عمليا نحو ان زيدا قائم وعمر قوله المذكور بعد اى متصلا
 كما هو المتبادر فغاية اشارة الى اشتراط الاتصال ايضا فانها لا تعمل بالفصل الا اذا كان بالقسم او بلا النافية نفس عيسى في المعنى قوله لكونها اى
 في الاصل باعتبار خبرها جوبا لكلام مقدم صدر عن ذلك المتكلم نحو ان جيتني اذن اكرمك او من متكلم آخر كما في مثال المتن وجزا للشرط المذكور
 او مقدر قوله وما لا يمكن ان اى كلاما لا يكونان الا في زمان الاستقبال بخلاف كل واحد منهما فان الجواب انما يقتضي ان يكون متاخرا عن
 كلام سابق فيجوز ان يكون في الحال والشرط والجواب يجوز ان يكونا متزامنين نحو ان جيتني لا اكرمك ولا يجوز ان يكون الجزاء حالاً وقد نص
 في الرضى ان الشرط والجزاء الماني المستقبل اذ في الماضي ولا يدخل الجزاء في الحال قوله وجب الرفع ولو في بعض الصور فان المقصود
 بيان فائدة الاشتراط لا الاستيفاء اعراب صور فقدان ظاهرا في صورة تقدم الشرط يجب الجزم فالواجب ان يقول وجب الرفع او
 الجزم قوله اذ لم يعتد به الا في الاولى ان يحصل كل منها خبر للبدا للكون ذكر الشرطين استطراداً ولا يحتاج الى اعتبار ان الشرطين المذكورين
 لما كانا مفردين نزلاً بمنزلة المعلوم وذكرنا في الصلة التي من شأنها ان يكون تحصة معلومة للخطاب والا فالماضي بما سبق فنفس الانتصاب
 لا المقيد بالشرطين قوله محاسن اذن قوله كما اخبرنا اليه اى الى كونه ظرفاً للانتصاب حيث قدما الموصولة التي صلتهما انتصاب قال
 فالوجهان في المعنى والتحقيق انه اذا قيل ان مزرني اذكرك واذن احسن اليك فان قدرت العطف على الجواب جزمت وبطل عمل من لم يوجها
 مشوا على اجمليتين جميعا جازا لرفع والنصب لتقدم العاطف قوله جائز ان لم يقدر فيها الوجهان على قياس ما سبق اذ ليس في اذن
 وجهان بل فيها بعد ما الا ان يفسر الوجهان بالاعمال والاعمال لم يقدر الفعل لئلا يكون كشرع انخفض قبل الوصول الى الماء قوله بناء
 على ضعف الاعتماد لان حرف العطف لكونه اصلا في المفردات يقتضي ان يكون المعطوف كالمعمول لما قبله لكنه بدخوله على الجملة المستقلة
 ضعف الاعتماد فكان لم يعتد به فيجوز النصب قوله باعتبار الاعتماد بالعطف نظر الى ما هو الاصل فيه وان لم يوجد بهنا ولو فسر الاعتماد
 بالارتباط بما قبله وجعل الشرطان لوجوب الانتصاب كما فعله الشيخ الرضى لم يحتاج الى هذه التكلفات كما لا يخفى قوله وفي التي ينتصب بها المضارع
 احتراز عن كي الجارة وهو ما اذا دخلت على الاسم نحو كذا وعلى نحو متك كي ان تكرمني فانها جارة بمعنى اللام لمجرد التعليل وفي غيرهما اذا تقدمت
 اللام نحو كذا تا سوا في ناصبة لا غير واذ لم يتقدم ما يحتمل ان تكون ناصبة بنفسها بمعنى التعليل وان تكون جارة مضمة بعدها الى كذا
 في الرضى فعني قوله ينتصب بها المضارع يجوز نصب المضارع به او قيد على الانقش حيث ذهب الى انها حرف جرد وان انتصاب المضارع
 بها في جميع الموارد بتقدير ان قوله في محبة ما قبلها لما بعد بحيث يمكن ان يؤدي حصول مضمون ما قبلها الى حصول مضمون ما بعد كالذي في العباب
 فعلم ان مدلولها سببية ذي الغاية وهي تلامزم التعليل الذي عني كونه ما بعد باعلته غائية لما قبلها فلذلك اختلف عباراتهم فقال بعضهم
 انها للسببية وقال بعضهم انها للتعليل قال مستقبلا بالنظر الى ما قبلها بان تكون مترقبا حصول وقت حصول ما قبلها قوله وان كان
 بالنظر اه اى سوا كان وقت الاخبار ماضيا او حالا او مستقبلا او لم يكن على احد الوجوه الثلاثة وذلك بان حصل منك السير الى الدخول والى الدخول ثم
 عرض مانع من حصوله لم يكن الدخول حاصلًا ماضيا او حالا او مستقبلا كذلك في الرضى ولا شك ان استقباله بالنظر الى ما قبلها اظهر من الاول فظهر ان
 معني ان الوصلية كانت قبل وان كان استقباله بالنظر الى ما قبله يراحمه امر آخر وهو كونه ماضيا او حالا او مستقبلا بالنظر الى زمان التكلم وانفع ما قيل
 ان العاجب ان يقال سوا كان بالنظر الى زمان التكلم او اسقاط قوله مستقبلا قوله اى حال كونه اه اشارة الى ان قوله بمعنى كي ظرف مستقر واقع
 موقع الحال وفائدة الاشارة الى انه لا يكون حتى يحجب عنها بالتحقيق اعني انتهاء الغاية بشرط كون ما بعد جازا ما قبلها ضعيفا او قويا في تعلق
 الفعل السابق قوله للسببية احترز عن كي التي تكون بمعنى ان المصدرية وهو ما اذا كان مدخول اللام نحو قوله لئلا تأسوا قوله لانتهاء الغاية احترز
 عن الى التي بمعنى مع نحو قوله ولما تأكلوا انما لكم في انما لكم قال رضى ثم ما ذكره المصدر لا يصلح علامة يعرف بها نصب المضارع بعد صتى عن بعض

لان حتى الواقع بعد المضارع مرفوعا كان او منصوبا لا يخلو اما ان يكون بمعنى الى او بمعنى كي وفي كلا الوجهين لابد ان يكون ما بعده مستقبلا بالنظر الى ما قبله لان السبب لابد ان يكون بعد السبب والنهاية بعد البداية فنقول ما رزكك على قصد المتكلم فان قصد الحكم بمصطلح المصدر الفعل الذي بعده حتى اما في حال الاخبار او في الزمان المتقدم عليه على سبيل الحكاية الماضية وجب رفع المضارع وان قصد كونه متوقفا ومستقبلا وقت الشروع في مضمون الفعل المتقدم سواء حصل في احد اللزمتين الثلاثة او عرض مانع عن حصوله وجب النصب انتهى ويمكن حل عبارة المتن على بناء يقال ان مرادها اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبله في قصد المتكلم متوقفا بقرينة قوله فان اردت الحال حيث لم يقل فان كان الحال قوله ان يكون مضيا ان خبره فعله دخول او حالا بان خبره حال لدخول ومستقبلا بان منع مانع من الدخول في زمان المتكلم فكان قاصد الدخول بعده قوله اي بطريق التحقيق يعني ان قوله حقيقة او حكاية تميز من الحال فانها قسمان معنى على ما يشعر عبارة الشارح في بحث اسم الفاعل حيث قال والحال علم من ان يكون حقيقة او حكاية ويجوز ان يكون خبر كان المعزوف وجعله حالا تكلف وكذا منصوبا بترجى الخافض قوله كما تقول كنت سرت اسم آه فان اس يفيد ان السير الواقع فيه منقطع بالدخول بسبب له اولية الية فيقتضي ان يكون الدخول ايضا متوقفا فيه ان تحقق الدخول في حال المتكلم يكون السير في الحال ايضا متوقفا في حقيقة فلم يكن السير في الاسم فقط سببا لتحقيقه قوله فكانك قلت آه بيان لكون المراد من ادخل بها الحال الماضية فان الكلام واقع في الحال فكيف يصح اعادة الحال الماضية منه فوجب ان يقدر هذا الكلام واقع من الآن كيكون هذا بناء على ان يقدر المتكلم من حيث انه متكلم موجود في الزمان للمعنى حاكيا له في زمان المتكلم وانما لم يصوره بان يقدر ذلك الزمان موجودا الآن لان ذلك التقدير فيما اذا كان المقصود استحسان صورة ما وقع فيه كما في قوله فليم تفتشوا في انبياء الله وليس مقصوده ان حكاية الحال عبارة عن حكاية اللفظ الدال على الحال فانه قد صرح بان المقصود من الحال في عبارة المصنف زمان الحال قوله ففي زمان حكاية آه نتيجة لما قبله فلا يتوهم استدراكه قوله اذلا يكن آه دليل لقوله فاقبضه يعني ان بقائه على الرض الذي كان عليه لا يمنع نصبه اذلا يكن تقدير ان قوله لاننا علم الاستقبال اي يقصده الاستقبال وقد قصد من المضارع هنا الحال على سبيل الحكاية ولا شك ان قصد الحال وقصد الاستقبال متغايران فلا بد ان يقدر بعد حتى اذا كان ما بعده مستقبلا بالنظر الى ما قبله وان كان بالنظر الى زمان المتكلم مضيا او حالا لانه لا يقصده الحال قوله لامهارة لاننا لا نخصصها بالاسم لانه لا دخل على الفعل لا بتقدير ان وقد امكنه ههنا لا علم الاستقبال وتقديره لم يثبت في كلامهم وكذا العاطفة تعرض للضماع انها اخص استعمالا من اجابة رد اعلى من توهم انها عاطفة كما في العباب قوله كلام مستأنف لا يتعلق بما قبلها من حيث الاعراب كما يتعلق المنصوب لان حتى المنصوب بعد الفعل حرف جر متعلق بما قبلها قوله لان لا يقدح في ذلك لا يطعن في قوله تعالى في قوله حتى لا يقول الرسول على قراءة الرفع وتقدير لفظ الشان او ضمير الشان تكلف لا يدعوا اليه ضرورة قوله تكون حتى واطمة آه اي يقدر المتكلم لولا ما هو الاصل في حتى وهو دخوله على الاسم قوله كما توهمه بعضهم لان رعاية الاصل يقتضي دخولا على المحرول اعلى المرفوع قوله سببا لما بعده فلا يجوز سرت متى تطلع الشمس ولا ما سرت حتى ادخلها وبل سرت حتى تدخلها قوله ليحصل الاتصال المعنوي يعني ان حتى تكون في الاصل حرف جر لانتهاء الغاية تقتضي الاتصال اللفظي والمعنوي ولصير درهما حرف ابتداء واجملة مستقلة بعد لم يبق الاتصال اللفظي ولا استعمالا في معناه الحقيقية فشرطنا بسببية المناسبة بمعناه الحقيقية فان السبب ينتهي لوجود السبب فلا بد ان الاتصال المعنوي غير مختص في سببية فليكن بوجه آخر كونه غاية لما قبله فيجوز نحو سرت حتى تغيب الشمس بالرفع قوله الآن قيد لبعير المثال نصا في الحال تحقيقا كما ان المثال السابق نص في الحال حكاية والقريظة على التقييد كون المضارع الخالي عن قرينة الاستقبال والحال ظاهرا في الحال كذا في الرضى وشار بذلك الى ان مثال المتن محتمل كليهما قوله نظر الى الامر الاول لا بالنظر الى الامر الثاني فان كينونية السير على صفة ادنى نفسه سبب للدخول واما احتمال تقديره بغير متغايرات لما هو مدلول كان لا باعتبار ان الانتفاء صفة حصل السير عليها وهو تكلف سمح قوله في وقت حصول آه على حذف ثلثة مضافات كالتام الرضى وقد يحذف مضافات بعد مضافات ولهم في القيام المضاف الى الاخير مقامه قوله فيفسد المعنى على تقدير عدم حذف الخبر فحذف التامة وبخلاف النصب فانه يفيد المعنى من غير تقديره وتقديره العامل للموارد المحرور وانما هو لرباية قاعدة تخوية فان العرب اتفق يفهمون المعنى من غير شعورهم بالتقدير قوله مقطوعا لوقوعه في وقوعه مدلوله بالنظر الى خبره وان حصل عند عدم الوقوع قوله مع الشك في وقوع السبب المفاد بسببية له حتى فلا يرد منع استحالة لجواز تعدد السبب قوله فانما ادخله ليرجى كونه حرف ابتداء يحصل الجملتين متغايرتين لا لتقديره للابتداء قوله لا على كان سري اشارة الى ان المقصود بتقديره جار ليس تعيين هذا الطريق بل لفي عطفا على كان سري فيجوز ان لا يقدر جار فيكون عطفا على كان سري بعد اعتبار تقييده لقوله في التامة لكنه ظان الظاهر قوله عدم حصوله حيث آه مع ان تقديره العيد على المعطوف عليه

لوقيل قلب الماضي مضارعاً ونفيه على ما ذهب إليه بعضهم من ان لم دخل على الماضي فقلب لفظه الى المضارع وكلمة لو شرطية دل على جواب ما قبله
 قوله ولا يلزم استمراره بل يجوز ان ينقطع قبل ان يشكم قوله بين العالى بين العالى محرفاً وما يكون معمولاً له وهو فعل حيث قلبه الى
 الاستقبال فلا يكون دخلاً على الفعل بل على حرف وذا لا يصح بطلان قوله فانه فاعل ضعيف فكان من تمة الفعل جزاءه فيصح دخول ان عليه بقاء
 دخوله على معموله وهو الفعل بصيرورة لم جزءاً منه فلا يرد ما قيل من ان حرف الشرط هو الجازم للمضارع المنفى بل وليس كذلك قوله وتحقق ايضا آه هذه
 هي الاحوال الاربع المتفق عليها وواحدة مختلفة فيها وهي ان منفي لما يكون الاقربا من الحال وقال ابن مالك شتر اذ ذلك في معنى ولة
 هذه الاحكام ان لم ينفي فعل لما ينفي الفعل للتوقع والزمان المتصل من الحال ولا يداخل حرف الشرط ويجوز حذف الفعل عنه قال ولا
 الامر المقطع بها الفعل غير فعل لفاعل مخاطب هو اما فعل المفعول وفعل لفاعل لغائب المذكورة اما فعل لفاعل المتكلم وهو قليل الاستعمال
 وكان القياس في افعال الفاعل مخاطب ان يكون اللام ايضاً لكن لما كثر استعمال حذف اللام وحذف المضارعة تنقيفاً وبنى لزوال شابهة
 اللام بزوال حرف المضارعة وقد جاء باللام وهو في الشعر اكثر منه في النثر قوله وقد تسكن آه وهو مع الواو والفاء اكثر لكون اتصالها بما بعدهما
 اشد لكونها على حرف واحد فصار الواو والفاء مع اللام بعدهما وحرف المضارعة كلمة على وزن فخذ تخفف بمدت الكسر واثم نحوول عليها لكونها
 عطف مثلما قوله هو يدخل على جميع آه بطلان اللام كما عرفت قوله ومتكلماً نحو لا يتكلم ههنا لان المنفى في الحقيقة ههنا هو المخاطب لا يمكن
 ههنا حتى لا يراك قوله المذكورة من قبل قيده بذلك لكونه تفضيلاً لما ذكر سابقاً معطوفاً على لم في قوله قلبه خروجه لا يضر لان الكلام في
 الجازم قوله لا يخلو آه اي السببية المحلية كما يدل عليه بيانه والتفسير بافاضة كون الاول سبباً للثاني خال عن هذه الفاعلة بل يتبادر فيه
 السببية المحققة فلذا لم يفسر بها قوله بل لزومية آه اشارة الى اذكرو الشيخ الرضوي معترضاً على الشيخ ابن الحاجب حيث قال ان الشرط سبب واجز اسبب
 بان الشرط عندهم ملزوم واجزاء لازمة سواء كان سبباً نحو لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود او شرطاً نحو ان كان لي مال فحجت او لا شرطاً ولا سبباً نحو ان كان
 زيد ابني فكنيت ابنة وان كان النهار موجوداً فالشمس طالعة الى غير ذلك لعل مرادهم بالسببية مجرد التوصل في عقائد المتكلم ولو ادعوا فيقول الى الملازمة
 الادعائية فكلية بل لا اعراض عن معنى الى معنى اوعن لفظ الى لفظ اظهر قوله ولا يلزم آه عطف على اعتبره داخل تحت المراد وعامله المعطوف عليه كما في الربط
 او استيناف لبيان فائدة قيد الاعتبار قوله لمكاد الاطلاق جمع كمرته بمعنى الكمية والاضافة من قبيل اخلاق ثياب الى اخلاق المستحسنة المرصنة
 قوله انه نهبا بكان اي ان المتكلم من مكاد الاطلاق بمرتبة قوله انه شرطاً في طاعة قوله ابتداء الجزاء في الصراح بجزاء باداش قال فان كان آه اي فان كانا
 اثنين فبنينا ولكن لا يكون مطلوباً ما سبق من ان الماضي مني تركه قال لا الا ان هو ضعف الوجه في الشرطية لانه في الصورة سببية المستقبل لماضي في الرضى
 وهو قليل لم ينج في الكتاب العزيز قوله فاجزم واجبة قدر مع الضرورة نحو ان يصبح اخوك تصرع قوله لدخول الجازم اي من غير فصل كما هو المتبادر
 ولذا قال في الشق الثالث لتعلقه بالجازم فلا يرد انه لا يد من التعرض لانتفاء ما يوجب ضعف التعلق كما في الشق الثالث قوله
 لتعلقه آه فاجزم باعتبار اصل التعلق والرفع باعتبار ضعفه قال باضيا اي بعضاً وتحقيقاً وهو الاخبار عن وقوع الحدث في الزمان الماضي
 فيه دخل فعال الموح والزم وفعل التبعي صيغ العقود وكاد وعسى اذ ارفقت جزاء في قوله والا فالغاء قال غير قد اي بغير حرف محقق لماضي
 على مضية كما يشير اليه قول الشاعر فيما نسق فيما ساق فيخرج عن الماضي الحق فيشمل ولا يكون الماضي الذي يكون بالادخال في قوله والا فالغاء
 فلا يرد النقص بالماضي الذي ما ولا حيث يحجب فيه الغاء مع ان بغير قد قوله ومحمل آه اشارة الى ان الاول نظر لان الظاهر على الاحتمال
 الثاني وقت يدروا لذا قال وسعوا يا سعد را قوله تحقق او انضابطه ان مداراتيان الغاء وترك ان في المعنوي عني طلب الجزاء الى
 الاستقبال فان اثر فيه تاثيراً تاماً فلا حاجة الى الغاء وان اثر تاثيراً ناقصاً فالوجهان وان لم يؤثر في اصلاً فالغاء قوله الماضي لم يحقق لم يقبل لماضي
 الذي بقه اشارة الى ان المراد بغير قد مثلاً اي بغير الحروف التي يكون الماضي بعدها متحققاً لا تاثير فيه للشرط اهلاً كما مشدداً عليه سابقاً
 قال مضارعاً مبتدأ قبل في اطلاقه نظر حيث يتخرج ترك الغاء في المضارع المصدر بالسين وسوف وان ولا ام الامر والجواب ان الاطلاق قد يكون
 قرينة على اعتبار قيد التجرد فالمعنى ان كان مضارعاً مبتدأ فقط مجرداً عن دخول شيء من الحروف وتخرج يدخل الصور المذكورة في قوله والا فالغاء
 قوله معنى قيده بل لانه انما ترك الغاء وايراده قوله عدم تاثيره آه لتحفظة الاستقبال بدخول ان قوله عطفت بمعنى الاستقبال لان المضارع لم يثبت
 والمنفى بل كان محتملاً للحال الاستقبال قبل دخول الاداة قوله ان لم يكن الجزاء الماضي والمضارع المذكورين اي الماضي بغير قد ونحوه من الحروف

الحققة للمضى لفظاً ومعنى والمضارع لمجرد من دخل تحت من الحروف مثبتاً أو منفيماً بقوله لان اجزاء اخرى من حيز انتفاء الماضي المضارع المذكورين قوله ما
ماضيه لان انتفاءها اما بانتفاء ما يكون فعلا بل جملة اسمية أو بانتفاء كونه ماضياً أو مضارعاً بمعناها الحقيقية فيكون امر أو ضمياً أو دعاء أو استفهاماً أو انشأً من غير
طلب وانتفاء نحو الماضي عن قدومه فيكون بقوله ولا أو بانتفاء نحو المضارع عن الحروف فيكون ليس موت وان لام الامر ولا النفي أو بانتفاء كون المضارع المنفي
بلا بان يكون منفياً بل من وما فانه يجب في جميع هذه الصور انقار قوله بقوله ولا قوله الى رابطة القاد لانه المناسب للجزء الذي يعقب شرط قوله
او دعاء او استفهام آه دخول الراء والواو الاستفهام مطلقاً تحت قوله ولا باعتبار ان المراد من الماضي المضارع ما كان بمعناها الحقيقية اعني الاخبار والافعال
والاستفهام قد يكونان بصيغة الماضي والمضارع قوله اولم الواجب اسقاط قوله اولم فانه صرح فيما سبق انه ماضى منى منى في قوله اذا كان الجواب امراً ماضياً
بغيره لفظاً ومعنى فكيف يصح ادراجه في مفهوم قوله ولا وقد وجد بعض النسخ باسقاط قوله الى غير ذلك الى منتهى الى غير ذلك وقد عدناه فيما سبق
قوله لا تأخره قلب معناه الى الاستقبال اما لعدم دلالة على الزمان كما في الاسمية والانشائية الغير الطولية أو لبقائه على المضى كما في الماضي المصدر بقوله
ونحوه أو لبقائه على ما كان عليه سابقاً للاستفهام والمضارع المصدر بما دللنا واسمين وسوف ولام الامر ولا النفي والدعاء قال موضع الفاء اي
تأنيهاً منها في جواب الشرط ولذا لا يجتمعان فيه واجتماعهما في نحو خرجت فاذا الشئ لا يضر قوله لا اختصاصاً بها اي على القول الظاهري في المضى
قيل يجوز نصب على الاشتغال في نحو خرجت فاذا زيد يضر به عدم مطلقاً وقيل منع مطلقاً وهو الظاهر لان اذا انشأته لا يليها الا محل الاسمية وقيل
يجوز في نحو فاذا زيد قد ضرب به عمرو ويمنع بدون قد ودجبه عندي ان التزام الاسمية انما كان للفرق بينهما وبين الشرطية المختصة بالفعلية فاذا اقترنت بقوله
يحصل الفرق بذلك اذا قيمت الشرطية بها انتهى ولا يجوز حمل الاختصاص على الفعليته كما حل الشارح ح الزوم في قوله ويلزمها المستند اعليها لان سوق
الكلام لا يساعده قوله وان التي تجزم آه جعل قوله فان مقدرة حكاية ما وقع في الاجمال من قوله بان مقدرة لانه معطوف على قوله فتم قلب المضارع
ماضياً واخلاقاً في التفصيل وجعل الظرف اعني بعد الامر خبراً لانه محط الفائدة اي ان مقدرة كانه بعد الامر فيفيد كينونة تقديره بعد الامر والمحصص
مستفاد من المقام لانه مقام البيان فيقول المعنى الى انما كانت مقدرة بعد الامر فتبرر ولم يجعل مقدرة خبراً لانه لابد من ان يراد بان هي المذكورة فيما
سبق وهي مقيدة بقوله مقدرة فالحكم عليها بمقدرة لا فائدة فيه الا بالنظر الى الظرف لتبطل الظرف خبراً وان مقيدة بمقدرة كما في الاجمال قال
الامر اعلم ان كل ما يجاب بالفاء فينصب المضارع بعد بالصح ان يجاب بمضارع مجزوم الا النفي قوله اذا كان آه انما اعتبر اصله لان في
الطلب مع ذكر ما يصلح جزاء له معنى الشرط على ما صرح به في الرضى وليس مجزوماً اسببته كافي في ذلك على ما يوم قوله والطلب آه وانما الجواب انما
هو لا فائدة مضمونه للخطاب لانه مقصود وغيره فلو جئت بعده ما يصلح جزاء المضمونه لم يتبادر الى فهم الخطاب انه جزاءه فذلك لم يقع الجزم في جواب
النفي وانما قال غالباً لان اكثر الافعال الاختيارية التي تتعلق بها الطلب مطلوبة لغيره باو قل فعل اختياري لطلب لانه قوله ترتب عليه اي يحصل
عقبيه قوله يكون ذلك المطلوب سبباً لما آه لتحقيق معنى الشرط قوله قد لان مع ذلك الفعل بوجود القرينة المعينة عن ذكرها معنى الفعل الدال
على الطلب مشعر بالترتب واسببته قوله فيجزم بها ظاهره ذهب الاخفش انجزام اجزاء البنية الاشياء لان مقدرة لانه قال ان هذه الاوائل
كلها فيها معنى ان فلذلك انجزام الجواب وذهب غيره ان مع الشرط مقدرة بعد هذه الاشياء وهي دالة على ذلك المقدرة وتعل ذلك استكمالهم
اسناد الجزم الى الفعل وليس ما استبعدوه بعيد لانه اذا جاز ان يجزم الاسم المتضمن لمعنى ان فعلين فما المانع من جزم الفعل المتضمن معناها فلا حرج
كذلك الرضى ولعل استنكارهم لعدم ظهور تضمن معنى ان فيها بخلاف الاسماء المتضمنة معناها فانما كالاقتصار من التفصيل المتعذر قال لان التقدير
على ما عرفت اي يجب ان يكون المقدرة مثل المنظر اشياء توافيها واما قوله في المرض الانتزاع بنا فتصيبه الى ان تنزل فلان كلمة العرض جملة
الاشياء دخلت على حرف النفي فتفيد الاثبات قوله واما عدم امتناعه آه يعنى يجوز عند قيام القرينة ان يظهر المشتبه بعد المنفي والعكس فيجوز لا كغير
تدخل النار كما يجوز لا كغيره من الجنبه ويجوز ايضا سلم تدخل النار بمعنى ان لا تسلم تدخل النار وما ذكره ليس بعيداً ان ساعده النقل كذا في الرضى
قوله فحين قرأه فوجأه الجهور على الوصفية كما هو الظاهر والسكاكي على الاستيناف او يلزم من حمل على الوصفية انه طلب وليا يرضه ولم يوجب دليلاً
لك لان الموهوب هو كفى لم يرضه بل بك قبله وهو يتلزم عدم استجابة دعائه وقد قال الله تعالى فاستجبنا له ولا يلزم ذلك على الاستيناف لانه
ليس في الحقيقة اخباراً انما هو لتعليل كانه قيل لم تطلبه فقال يرضى غاية الامر انه لم يرضه على طلبه ما كان غرضه ولا على الجزم لان المراد ان ترضى
لي يرتضى في ظني ولا كذب في ذلك بناءً ذكره السيد في شرح المفتاح وعندى ان مال معنى الوصفية والاستيناف والجزم واحد لان مال طلب يرضه ولي

سألت الشيخ

موصوف بالمراد طلب بهية يكون سببا للولدانية وطلب بهية يترب عليه ولا يطلب دلي مخصوص بل عليه قوله تعالى فنفث الموائم من تحت يدي فالا عترض
وارد على التعاديل كما وانفتح ان الاستجابة وقت نفس السؤل لا بوصفه كما يشير الى ذلك ذكر قوله تعالى وهبنا ليعقوب بعد قوله فاستجبنا له ولا نصير في ذلك
والذي يدل على ذلك انهم قد اوردوا قوله تعالى ونفث من آل يعقوب بورشته الملك ولم يملك يحيى اصلا وبهذا تبين ان ما يؤوله في دفعه ان الروايات
متعارضة ولا تترد على تلك ذكرها قبل يحيى لا يحسم مادة الاشكال وكذا ما قيل المراد بالورثة للجنة المجازي وهو النيابة في اخذ العلم والشرع منه بحيث
ذلك معولا بعد ذكرها قوله وقال رابهم اي قال لا تقوم بهون يتقدم بطلب العلم والشرع فيكونوا انزاد لما اي فاعزل الحرب فكل موت انسان بحري
بقضاءه تعالى وقضائه للغيره الاحكام وفيه حث على اشجاعة قولنا في المعنى المصدري الذي يشتق منه الماضي والمضارع وغيرهما قوله فاراد النص
على المقصود من ادل الامر فلا يرد ان الامر المعروف بصيغة لا يحل المعنى المصدري فزيادة لفظ المثال لدفع توهم ارادة توهم بعيد وانما افاد النص لان اضافته
الصيغة الي بعده للبيان كما في صيغة الماضي وصيغة المضارع وغيرهما فلا يردانه يجوز ان يكون الامر بالمعنى المصدري حثا القضاي صيغة الامر كما في
لام الامر قوله وهو اي الامر المطلق قوله مخصوص آه الا انه يشترط عند الماصولين ان يكون مدلوله الطلب على وجه الاستعلاء ودون التوهم فانهم يطلقون
على الصيغة باي معنى يستعمل قوله كذا ذكره المصنف احاط على المصنف اشارة الى ما فيه وهو ان قولهم الامر بالصيغة والامر باللام يدل على اشتراك الامر
المطلق بينهما ولذا قال المحقق التفاز في في المطول وشرح المفتاح ان الامر عند النسخة حقيقة فيما نعم عند اطلاق لفظ الامر من غير قيد ينادي الى
الذين الامر بالصيغة لكن شيوخ استعمال لفظ في بعض افراده لا يدل على كونه حقيقة فيهما كما في الوجود صرح به السيد في حاشية المطالع قوله شامل آه
اي هو بمنزلة الجنس القريب للامر المعروف فلا ينافي ان يكون صيغة بمنزلة الجنس البعيد وقوله يطلب بما يخرج الماضي والمضارع وقوله فعل يخرج
الشيء قوله غائبا آه لان الطلب فيه وان كان مدلول اللام الا انه صار جزءا مما بعده ويغير للمجموع صيغة واحدة كقائمة وبصري قال لا يطلب
بما الفعل اي قبول الفعل قوله وعن مثل سينبأنا على عدم اعتبار قيد زائد على التعريف مستفاد من خارج مثل ان يرا وصيغة فعل وانما اذا اريد
ذلك بقرينة كونه من اقسام الفعل فالتقدير بقوله محذوف حرف المضارعة لا يخرج مثل فلتفرجوا لبيان انه معتبر في مفهومه قال وحكم آخره
لم يقل وحكمه لان وظيفة التوهم بيان حكم آخره لا مطلقا قوله لان مشابهة للاسم لفظا ومعنى قال حكم المجزوم اي حكم آخر المجزوم بقرينة ما قبله
قوله وسقط كون الاعراب الذي هو في حكم الاخر لشدته الاتصال قوله كما تقول لم يضرب آه الصواب ليضرب ليضربا كما في بعض النسخ وبمفرد
وليزن ليكون موافقا للسياق قوله بلام مقدرة كما في قول حسان في امر الغائب شعر محمد تغذ نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تيا لا
اي بل كما الا انه التزم مع حذف اللام حذف حرف المضارعة تخفيفا لكثرة امر الفاعل الخاطب قال فان كان آه اي اذا عرفت تعريف الامر
وحكمه فاعلم طريق بناء قوله بعد حرف المضارعة نظر الى قرب المبحر وجنبه محتاج الى اعتبار المحذوف اي حذف واسكن آخره او بعد حذفه وجنبه محتاج
الى التوازن المراد بعد المحرف المحذوف اولى ان كان تاما اذ لا معنى لكون المحرك بعد المحذوف قوله محرك بحركة اصلية المنقولة عما بعده فيدخل
فيه نحو قل وبع ولا يكون من باب الافعال بقرينة ذكر حكمه بعد لقوله وان كان رابعا قوله اسكن آخره حقيقة بازالة الحركة او حكما باسقاط المنون وحرف
العلية المنين بما بمنزلة الحركة او المراد جزم آخره ولما كلن الاسكان والمحذوف معتبر في بناء الامر لا بد من ذكره قوله ظهوره اي مما سبق من تعريف الامر
حيث ذكر قيد حذف حرف المضارعة ومن بيان حكمه قوله والمراد بالرباعي آه اذ لا يمكن ان يراد ما يكون رباعيا في نفسه لانه ان اراد مع حرف
المضارعة يخرج جميع المضارعات من التثنية في الجود وان اراد بدون حرف المضارعة يدخل باب الافعال قوله ما يكون ماضيا آه اي المضارع
مطلقا والمضارع الذي بعد حرف المضارعة فيه ساكن وعلى الاول محتاج صحة المحصر في قوله وانما هو باب الافعال الى اعتبار قيد يقيم من سياق
الكلام وهو بشرط ان يكون بعد حرف المضارعة ساكن وعلى الثاني يلزم اعتبار المضارع المذكور في قوله وليس رباعي مرتين واحداث معنى ثالث
للرباعي سوى المعنى المشهور اعني ما يكون رباعيا في نفسه والمضارع الذي ماضيه رباعي المذكور في قوله وحرف المضارعة مضمومة في الرباعي من
في حاجة الى ذلك لان المقصود اخرج باب الافعال وهو حاصل على تقدير حمله على المعنى المذكور في قوله مضمومة في الرباعي فنقول هنا على الاول احتراز
عن المعنى المشهور وعلى الثاني عما ذكره سابقا البير قوله من المزيد فيزيد لانه لا طائل تحت اذ الرباعي المجزوم يخرج بقوله ان كان بعده ساكن قوله بعد
حذف حرف المضارعة ظرف لزوم ان كان ضمير بعده راجعا الى حرف المضارعة وظرف لمعني ان كان راجعا الى حذف قوله ليتوصل آه فيها اشارة
الى وجه التسمية قوله حال كون تلك الهمزة آه اختار الحال لان اللازم ضم الهمزة وقت الزيادة والصفة تباد منها سبق ضمها على الزيادة على ما في

الكلمة وجاز تأخير الحال كون صاحبها كلمة مخصوصة بالاضافة قال ان كان آه شرط يدل على جوابه ما قبله قوله فانه اذا قيل آه هذا سهو من قلم الناسخ
اذ ليس الكلام في ابطال فتح التاء وكسرها والصواب في بعض النسخ انه اذا قيل قتل بفتح الحزرة ابتبس بواحد المتكلم المعروف واذا قيل قتل بكسر
الحزرة لم يخرج من الكسرة الى الضمة وهو ثقل كذا قيل ولكن تقول في عبارة المصنف حكمان احدهما صريح وهو ان يؤتى بالحزرة المضمومة اذا كان
بعد الساكن مضموم وهذا الحكم بدوي لان المناسبة تقتضي زيادتها وثانيهما الحكم المستفاد من تخصيص الشرط وهو انه اذا لم يكن بعد الساكن مضموم لا يؤتى
بهمزة مضمومة والتاء على هذا الحكم فانه قال وانما لم يؤت بهمزة مضمومة في المكسور بعده والمفتوح بعده لانه لو اتى بالحزرة المضمومة فيما انفتح
بعد الساكن ابتبس بالمتكلم المحمول ولو اتى بها فيما الكسر بعده ابتبس بالمتكلم المعلوم الماضي المحمول من باب لا فعال فيقول بانه سهو هو وقال بكسرة
فيما سواه اي زدت همزة وصل على الباقي بعد حذف حرف المضارعة حال كونها مكسورة في ساكن سوى ساكن بعده فتمت اي في صيغة وجود ساكن فيما بقي
سوى الساكن السابق فاعبار عن الساكن والكلام على حذف مضامين وهذا مرداد التاء فارجع الخبير الى احسن مضارع فيه ساكن سوى بعده فتمت تعسف
لا يخفى قوله لما يكون بعد حرف المضارعة آه الاولي بعد الساكن ضمة كما في بعض النسخ قال ان كان رابعيا حطفت على قوله وليس رباعي بحسبي فان
لم يكن رابعيا وان كان رابعيا قوله فالهمزة مفتوحة لم يقدر فحوت مع انه الموافق للسياق لان همزة فيه ليست بزايدة قوله لا ارتفاع موجب
وتحقق مقتضى الرد وهو اقتلاع الابتداء بالساكن تركه نظوره بخلاف غيره فانه لم يرد فيه الواو المحذوفة مع ذوال موجب حذفها وهو وقوع الواو
بين حرف المضارعة والكسرة لعدم مقتضى الرد واما في تخالف فانما ردت همزة طرد اللباب من هذا الوجه عدم تعرض المقدم له وفي الرضى نالهم رد الواو المحذوفة
في عدم لادورد لوجب علامتها بفتح المضارع فيكون الرضا لعلها فيها جارية في اتم ايعم الا ان يقع التبعية واجب في اطلاق حرف العلة وبما حررنا لك ظهر انفعال
الاشكال الذي يخبر فيه الناظر وهو انه ان اريد بقوله ان كان بعد تحرك ما يكون متحركا بالحركة الاصلية خرج عنه نحو قل تبع وحذف وان اريد مطلقا دخل
في اتم مع انه لم يجعل باقي ام اهل ردت همزة الاصلية وانه ان قيد قوله وان كان رابعيا ما يكون بعد حرف المضارعة فيه ساكن لم يكن متنا ولا لاقم وان لم يقيد
بغير فيه فاعل وقيل مع انه لا همزة فيها فضلا عن مفتوحة قطعية قوله لذلك بعينه اي لانها همزة وصل آه قوله اي فعل المفعول انما انيف
الفعل الى المفعول لانه بنى لكنه اني الرضى فلم ان اضافة لفعل الى باليست لادني ملاسته كما وهم قوله لادني ملاسته باعتبار انه فاعل فعله قوله لا يستعد ان
يراد آه يعني ليس المراد من الموصول جنس الفعل ويكون الصلة مختصة له حتى يلزم اضافة الشيء الى النفس بل المصداق المعين بعنوان الصلة على ما هو الاصل في الموصول
من تتما فيما يعلم المخاطب بعنوان الصلة وتما صلات الموصول الصلة لما كان بمنزلة لفظ واحد معتبر التحين بها في الموصول قبل صفاة الفعل ليه فلا يلزم
اضافة الشيء الى نفسه فائدة قوله الذي لم يذكر فاعله وان ما قيل انه يلزم التكرار في التعريف لو اريد بالموصول الفعل الذي لم يذكر فاعله فالظاهر
ان يقتضي على قوله الفعل توهم وكذا ما قيل في دفعه انه اعادة لما ذكر في التعريف والمراد بالموصول الفعل مطلقا فانه مع بطلانه للزوم اضافة الشيء الى نفسه
ولكونه لا اعادة بلا فائدة لا يساهده العبارة قوله بانية اي يكون من اضافة العام الى الخاص كقولهم فعل الماضي فعل المضارع وفعل الامر واما حرف المقدم
قالام عند جمهورهم لا شتر اظم في تقدير من ان يكون بين المضار والمضارع اليه عموم وخصوص من وجه وكلمة من عند صاحب الكشاف حيث جعل قوله
تعميمية لانعام من الاضافة البانية بتقدير من قال هو ما حذف فاعله هذا هو طرد عند سيبويه واما على ما ذهب اليه الكسائي في نحو ضربت زيد
وهو ان الفاعل محذوف في الاول على ما في باب التنازع وعلى ما ذهب اليه الخفش على ما في كتابه شعر قال جو زابو بحسن حذف الفاعل خلافا
لسيبويه يستشهد بقوله تع ارفع يديهم وابصر فليس ما ذكره المتأخر تام كذا في الرضى فلذا اذا دلت في اقيم المفعول مقامه وبهذا طردنا ما قيل لم يذكر هذا القيد
اعتمادا على اشتها لانه لا يجوز حذف الفاعل بدون اقامة المفعول مقامه قوله غير ضيعة فيه اشارة الى ما تقر من ان المحمول فرع المعلوم لان لكل
الاسناد الى الفاعل قوله وتعالى ليس اي لو لم يغير لا يبتسب المفعول لرفع الفاعل لقيامه مقام الفاعل قال ضم اوله آه بنى الكلمات العربية على اعتبار
تقطعا استقلاله ولا كان الاصل في اولها الحركة وفي آخرها الوقف كما قيل لم ذكره منقوض با فيه همزة الوصل في الدرج فانه لا يغمز اوله بل بقي
ساكن ولا يغمز ثامته مع همزة الوصل ولا همزة وصل فيه بهم قال كسر ما قبل حره ان لم يكن مكسورا قال لان معناه غريب في الفعل من ضرورة
معناه يقوم به فلما حذف منه ذلك خيفت ان يلحق في اوله وبه النظر بالاسماء فعمل على وزن لا يكون في الاسماء قوله في الاوزان اي اوزان
الاسم اشكالي الاستغناء لقوله لم يخرج الضمة الى الكسرة ثم عمل غير التثنية عليه في ضم الاول وكسر ما قبل لاخر قوله نقل من الخروج من الضمة الى الكسرة لان
الاول خرج من ثقل الى ثقل بخلاف الثاني قال مع همزة الوصل طرف مستقرا لئلا يضم همزة على من قوله ضم اوله وكذا مع التاء قوله لا يبتسبب

مع انه تفسير لقوله خوف ليس يكون كل حكم مقودنا مع علته و اشار الى كونه تفسير بقوله هذه العلة لقوله وضيم الثالث الثاني قوله فقط مستقلا فالانطلاق
 قد يكون قرينة التجرع من ان لا يرد عليه قوله كذا ليقضي الى اجتماعه مع معنى لم يعلت العين في الماضي من هذه الابواب لوجوب الاعلال لقلب العين الفاعل في
 المضارع لا يرفع الماضي في الاعلال لانه هو الماضي بزيادة حرف المضارعة وقد اعل آخره لكون الطرف محل التفسير فيلزم اجتماع اعلالين متولين
 في الثاني وذلك يجوز ولولم يعل آخره و اعل العين فقط فليل يظاى مثلا لزم ضم الياء ولا يحتمل في الفعل ثقله يا مضمومة وان كان قبلها ساكن كما
 يحتمل في الاسم نحو راى تخفته قوله لئلا يرد عليه اي على ظاهره وهو العموم لان قواعد العلوم كلية ولوحمل على المهمل فلا يرد و هذا قيل لا صوب قوله
 واما خص اي من بين سائر المشتقات قوله لزيادة عموض اي في اعلا له قوله في المبني للمفعول من ماضيه كذا في النسخ المصححة وفي بعض النسخ في المبني
 للفاعل منه وهو هو قوله للمفعول اي من المضارع و وقع التصريح في بعض النسخ قوله ما ذكرنا من عموض الاختلاف قوله نقلت الكسرة لان الكسرة
 اخف من حركة ما قبلها وقصد بهم تخفيف يجوز على هذا نقل الحركة من متحرك بعوضه حركة اذا كان حركة المنقول اليه ثقل من حركة المنقول عنه و قد عرفت
 الجوز ولي وعند المصنف استغفلت الكسرة على حرف العلة فخذت ولم ينقل الى ما قبلها لان النقل الى الساكن بقي قول صحيح ياء ساكنة بعد الضمة فيجوز نقل الياء
 والضممة ما قبلها فيقول بوع وهو اقل من الا الى قلب الضمة كسرة في اليا فيبقى صحيح لان تغير الحركة اقل من تغير الحرف وايضا لانه خفت من بوع ثم حصل
 قوله عليه لانه معطل العين شله فلهذا فاؤه فانقلبت الواو الساكنة ياء كذا في الرضى ولا يخفى عليك في التعليل الاول لان تغير الحرف مع الحركة لا يرد
 في قول مع تغير الحركة في بوع بخلاف اذا قيل بوع فانه تغير الحرف فقط مع عدم التغير في قول الا لان اي الاشعار في الرضى وانما ينمو على الضم
 الاصل يهنا بخلاف بعض جمع ايضا لانهم قصدوا بهذا الاشام التنبيه على ذلك لوزن المستبعد في الاساس تحصيل الغرض المذكور به قال ضم اوله لانه
 للماضي كونه فرعا له قال المتعدي وغير المتعدي في شرح التسهيل المتعدي لغة التجاوز وفي الاصطلاح تجاوز الفعل من فاعله الى المفعول به فان تجاوزه
 الى غيره كالمصدر والظرف لم يسم متعديا انتهى فاكم الفاعل والمفعول المصدر رانما تصف بهما باعتبار الفعل والياء شارح في بحث اسم الفاعل في شرح
 قوله يعمل عمل فاعله وعل ترك المصنف لفظ الفعل ههنا وذكره في قوله فعل المسم فاعله اشارة الى ذلك فاما قيل ههنا قيدان لاقسام توهم وفي ترك اداة المصدر
 ايراد الواو اشارة الى انه قد لا يكون شيان فيقسمين كالافعال الناقصة والى انه قد يجتمعان في التسهيل قد يشتهر بالاستعمالين فيصير للاسمن وفي شرحه قد
 سارة بنفسه تارة بحرف الجوز ولم يكن احد الاستعمالين نادرا قيل انه متعدي بوجين وذلك بقصور على السماع وقد عدها بعضهم خمسة فصح وشكر وكان وزن ووع
 وزلا صاحب الفية قصد والظاهر انها غير محصورة قوله من فعل من اسم الفاعل والمفعول المصدر فانها غير متعدي بهذا المعنى لعدم توقف فهمها عليه لانه
 جاز ترك فعلها قال يتوقف فهمه ان نسبة الفعل المتعدي الى المفعول كنسبة الى الفاعل في انه لا يجوز استعماله بدونها والاعلى خلاف مقتضى الظاهر نكتة
 لان نسبتى الفاعل لما كانت مقصودة بالاداة لا يجوز تركها الا باقائه شي مقارنه بخلاف نسبتها الى المفعول فانه فضله مقصودة لتكميل نسبة الفاعل بجوز تركه
 من غير اقامة شي مقارنه فاما سائر المفاعيل فانه يجوز استعماله بدونها فاعلم من ذلك ان نسبة الى المفعول المعين المخوذة في مفهوم الفعل المتعدي مثلا يكون استعماله
 في بواره مجازا لا حقيقة كالنسبة الى الفاعل فيكون فهم مدلوله موقوف على فهم متطابقة فالمدلول بقوله على متعلق متعلق معين اي معين كان فان رفع ما قيل ان التعريف غير مانع
 لدخول الفاعل اللازمة التي مدلولها نسبته بوع لعدم هذه النسبة الى امر معين في مفهومها بل الى امر المجع استعمالها بدون متعلقها كما تقرب به وتعدى
 لرفع افا قصده نسبة الى معين يكون موقوفا عليه لا بد من فكره وح تكون متعدي بحرف الجوز اخله في التعريف كالمفعول بالقرعة والتضعيف قيل ان تعريف المتعدي
 يصح على الافعال الناقصة لتوقف فهمها على غير الفاعل متعلق به وهو الجوز والجواب منع توقف مفهومها على الجوز فان كان الناقصة مضافا مطلقا لكون
 مع الزمان الماضي وكذا سائر الافعال لان معنى صادره يغنيا تصف زيه في الماضي بالفتا والتضعيف بالصيغة صرح به الرضى قوله الى امر غير الفاعل اي
 ما يصدق عليه هذا المفهوم من المفاعيل لمخصوصة الواقعة في الزاكنية فاشارة بقوله غير الفاعل الى ان المراد بالمتعلق المصطلح بقوله ويتوقف فهمه عليه الى ان
 المراد به ما يصدق عليه من افراده لمخصوصة لانه الذي يتوقف عليه فهمه لا يمتثل مطلقا ولهم فليس في القيد معتبرا في مفهومه متعلق بها حركتها كذا كذا في اي من ان
 المتعلق بالمصطلح ليس معتبرا في مفهومه التوقف كما صرح بقوله فان متعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل انه لو كان معتبرا في مفهومه يلزم التكرار في التعريف
 قوله فان كل فعل آه لتعليل تخصيصه في الاصطلاح لغير الفاعل لكون اعتبار قيد المتعلق ظاهرا وقيد التوقف للاشارة الى ان المراد به مصدق عليه
 غير داخل في مفهومه لم يتعبر من تعليلها قوله لكن آه استداك لدفع توهم ناش مما سبق وهو لزوم صدق تعريف المتعدي على اللامدم
 قوله بطريق التصدير كما في ضرب زيد والقيام كما في طلال زيد والاسناد كما في مات زيد قوله ان فهم الفعل اي المعلوم كما يشعر بالتعريف المنقول في شرح

نابح

المتعدي غير المتعدي

نابح

٩٤

شرح التيسير فان المجرول فرص في التعدية كما في البناء فاعل الفاعل الحقيقي لا يامع مفعول بالمسم فاعل الفاعل اذ لا يريد ذلك لم يكن ضرب في ضرب زيد
 مستعدا لعدم توقف فهمه على فهم امر غير الفاعل بالمعنى العام قوله لا يمكن لعل الابد تعقل حيلة موكدة لما قبله والمراد بالبعد الزمانية لا المتعلق بشاين في فاعل
 واحد اى لا يمكن تعقل الضرب الابد تعقل المظهر المعين بالزمان لما ان النسبة ماخوذة في مفهومه وفهم النسبة متخرج من فهم الطرفين نانا بخلاف الزمان فانه
 ما يتوقف عليه وجود الفعل لما كان او مستعدا قال السيد رحمه في مخرج الفتوح ما حاصله ان المفعول به داخل في مقولية الفعل المتعدى بخلاف عيسره فانه
 مما لا دخل لمقولية الفعل قوله فخلات الزمان اى المفعول فيه وله احوال جبرها بهذه الامور لغيره توقف وجود الفعل عليها دون فهم قوله وبهاية
 الفاعل او المفعول تركب في بعض النسخ ذكر المفعول لان بناء الفاعل الذي هو ركن الكلام اذ لم يتوقف عليه تعقل الفعل فبهاية المفعول بالطريق للاميل قال
 وغير المتعدى اى ما قيل ان المتعدى يصير لانا بنون الانفعال وتار التعقل فتوهم اذ معنى التعدى وصول الفعل الى المفعول به وعدم التعدى لقطاعه
 عنه فلا بد فيه من الاشتراك في المعنى وفيما نحن فيه ليس كذلك لان باب الانفعال والتعقل معناه التاخر والقبول المطاوعة قوله لانا بالهمزة وكذا في قوله
 او بالفتحة المضافة له جعل بعضهم بناء فاعل من اسباب التعدية كالهمزة والتضعيف وحروف الجر بسبب ان هذا البناء يقتضى التعدى وان لم يكن الفعل
 المتعلق مستعدا لان المشارك هو المفعول ولم يجعله بعض آخر مستعدا لانه ليس مثل هذه الاشياء في المعنى لانا بمعنى المقصير بخلافه ولان قد لا يتعدى الى اكثر
 مما كان المتعلق مستعدا لانه خوارصة وذلك في كل فعل كان مفعولا الاصل هو المشارك بخلافه فان التعدية لازمة لما كان في العباب قوله ادجرت اجملا
 شئ من حروف الجر معنى الفعل اللاباري في بعض المواضع نحو ذببت بزيد بخلاف مررت به فاذا غير ضد المبرمج في مصاحبة الفاعل المفعول به لان الباري
 التعدية عنده بمعنى مع وعند سبويه كالهزة كجى المصاحبة وضد اول لا يجوز حذف الجارى السعة الا في آن وان خلافا للاختصاص في اخصه وادنى غيرهما
 اما عند ذى اى ما دام ما كلفه الاستعمال نحو امرتك اجملا ونحو ذلك فيجمع على فعل واحد حروف اذا كانت متصلة نحو خرجت من الحكومة الى البصرة والاركان
 ولم يجز حذف الباري بالهمزة الا في قوله تعالى رزقنا محمد على القراءة بهمزة الوصل اى رزقنا محمد بطلالهمزة والتضعيف خلافا فيما من سنى بالتيفون
 كان الفعل لانا تعدى الى واحد وان كان مستعدا الى واحد تعدى الى اثنين نحو احرقتهم وان كان مستعدا الى اثنين يتعدى بالهمزة الى التضعيف
 الى ثلثة ولم يتقل منه الا علم وارى والتضعيف قل تعدى للمعنى المعين الا في الهمزة نحو ثمانية والمفعول الذي يزيده بسببها هو الذي كان فاعلا قبل
 دخوله لانه قد كان مرتبة ما زاد بهما من المفاعيل مقدما على ما كان الاصل الفعل كذا في الرضى ونظير من كلامه فساد ما قيل ان الاصوب تبديل خبر الجرح
 بالباء وان التعدى مطلقا يقتضى تغير المعنى وان تعدى عطيت الى المفعول الثاني بالهمزة الى المفعول الاول بصيغة قال والمتعدى بنفسه
 ويجوز ويدل عليه التمثيل باعطى وطم وارى قوله غير الاول فهو ما وصدا قوله فيما صدقا عليه اى فيما يحلان عليه فانه معنى الصدق الموصول على
 سواد كانه كمين او جليين او احد هما كليهما والآخر جزئيا وانما قيد بذلك لوجوب التناسل في المضمون ليفيد الحكم قوله نحو علمه اعند البصريين قال
 الكوفيون ثانيا مفعولى باب علت حال وليس بشئ لان الاحمال لا يكون علما وضيرا واسم اشارة ويجوز ذلك في بدين المنصوبين قال كاعلم ولما
 علم فلم يتقل علتك زيدا قائما بل لم يستعمل ثانيا مفعولا علت للام هو مضمون الاول والثاني او مضمون الثاني علت تقول في علت عمرانيا مطلقا علت
 عمر الانطلاق زيد وعلت عمر الانطلاق قوله يقول المفعول الاول لان مرتبة التقديم كونه فاعلا للفعل قبل التعدى قوله فليست اصلا في التعدية اى
 ليست محاصرات بالهمزة والتضعيف مستعدا الى ثلثة بعد التعدى الى اثنين بل لم يستعمل من ثلاثيات فاعل مناسب لهذا المعنى الاخير كسر الباء
 بمعنى علم واما حدث ونبأ فلا فيمن فلا يستعملان مشتقين من النبأ وحدث قوله واسطة استمالا اى لان الانباء والتنبئة والحدث والاعبار بمعنى الاعلان
 واما في انفسها فكانت متعدية الى واحد بنفسها والى آخرها جار مجازي نحو اني علم ومن هذا يعلم ان التقنين الفرس اسباب التعدية
 وقد ذكر في المعنى اسباب التعدية سبعة الاربعة المذكورة فيما سبق الخامس صوغه على حد نص ينصرف لافادة الغلبة نحو كبرت لزيد الساسون التقنين
 السابع استقاط حروف الجر ولم يحن سبويه من هذه الخمسة الاربعة والبواقي اخصا غير ذلك واما حدث فلم يستعمل ببناءه واما نحو بعضهم ارى الحكمة يا علم سماحا
 نحو امانى امدنى النوم عمر سالما قوله في جواز لا تقصار عليه بحيث لا يكون موقفا اجملا ولم يقل في جواز حذف في شرح الغنية الشيخ السيوطي يجوز حذف
 بذا المفاعيل الثلثة وبعضها ليل كقولك لمن قال علت زيدا كرا قائما علمت واما احذف بغير وويل فبهاية هاب احذف عليه الاكثرون يجوز
 حذف الاول بشرط ذكر الاخيرين او الاخيرين بشرط ذكر الاول اذ لا يلحق الكلام من فائدة بذا كالمعلم بذا في الصورة الاولى والمعلم في الثانية الثانية
 الابد من ذكر الثلثة لان الاول كالفاعل فلا يحذف والاخيرين من باب نظن والثالث يجوز حذف الاول فقط والابد من ذكر الاخيرين والرابع يجوز

حذف الاخيرين فقط لان الاول في معنى الفاعل والاخيرين في حكم مفعولي ظننت انتهى فسمي قوله في جواز الاقتصار عليه رد للمذهب الثاني والثالث لان معناه جواز ذكر الاول وترك الاخيرين وفي قوله والاستغناء عنه رد للمذهب الرابع لان معناه عدم ذكر الاول وذكر الاخيرين فجميع القولين اختيار للمذهب الاول الذي عليه الاكثر ولان الاخيرين كثنائي اعطيت لان الاول الذي هو الفاعل في المعنى اذا كان مفعول الاول كان الاخير ان كثر به بالطريق الاول واما قبل ان مفعول الاول مفعول اعطيت في عدم جواز ذكره مع الفاعل ضميرين متصلين بشئ واحد فلا يقرأ علمتني زيدا قائما فلا يقتصر على جواز الاقتصار لتقصير فوهم لان عدم الجواز المذكور مشترك بين جميع الافعال للاختصاص باب اعطيت قال والثاني والثالث اي كل واحد من الثاني والثالث بالقياس الى الآخر من مجموع مفعوليهما المعتبرين معا مفعولا واحدا كثنائي علمت مع قطع النظر عن المفعول اللعل فمن تضييضة وفائدة التقييد للاحتراز عن ملاحظة كل واحد منهما بالنظر الى المفعول الاول فانه بهذا الاعتبار ليس حالهما كحال مفعولي علمت في الرضى فذا قطع النظر عن الاول فحال المفعول الثاني مع الثالث كحال اول مفعولي علمت مع الثاني لانها بما والاو هو الذي زاد بسبب العزة قوله في وجوب ذكره قيل وكذا في جوازه العاد والتعليق وجواز كون المفعول الثاني مع الفاعل ضميرين متصلين بشئ واحد فلا يقتصر على الجواز المذكور لتقصير تقييد للاطلاق من غير ضرورة وهذا هو لان العاد والتعليق مختلف فيه واتحاد الضميرين مختص بافعال القلوب وارى المحمية والبصرية ووجود عدم وفقد لا يجوز في غير اكل ذلك مخصوص في التيسيل وشرحه ثم يشارك الثاني والثالث لهذه الافعال مفعولي علمت في احكام اخر من جواز حذفها وحذف احد المفعولين والتقدير التاخير ولذا هم في التيسيل لان هذه الاحكام غير مختصة بمفعولي علمت قوله ويسمي افعال الشك واليقين عطفت على التاخير لمدحها في الفعل والقلوب هذه المذكورات او على مجموع المبتدأ او الخبر والشرح منج عبارة المتن فجعل قوله افعال القلوب مبتدأ محذوف والخبر وقد رقت ظننت مبتدأ آخر واما في عبارة المتن فنقول ظننت آه خبر لافعال القلوب او بل منه وقوله يدل على خبر او متانفة قوله كانهما راد وآه لما كان احتمال لفظ الشك فيما تساوى طرفاه متعارفا بين العلم وغير مختص باصطلاح المميزين ينساق الى الضم عند الاطلاق ولم يكن شئ من هذه الافعال والاعلى ذلك علمه انشراح على الظن يجوز الاشتراك في عدم التجزم واما قال كان لاحتمال ان يكون الشك هنا بالمعنى اللغوي اعني خلاف اليقين وشموله لغير الظن لا يقتضي ان يكون هذه الافعال والاعلى على جميع انواعه قوله تسادى الطرفين اي الوقوع وعدمه قوله هي ظننت آه هذه سبعة افعال اشترك في انها موضوعة للمكمل متعلق بشئ لشي على صفة فلا اقتضت مفعولين وفائدة الاعلام بان النسبة حاصلة عماد على الفعل من علم او ظن والضمير في السبعة باعتبار مدلولها النوعي فان بعضها للظن وبعضها للعلم وبعضها مشترك بينهما ذكر المصالح من كل نوع ما هو المشهور منه والى ذلك اشار الشارح ثم يسمي مدلولها قوله وهذه الثلاثة للظن استعمالا لاشا ولا قليلا لا يستعمل على خلاف الاصل لفظ الظن في العلم واول منه لفظ الحسبان والتخيلة ومن هذا النوع مما يحكي للظن فقط وعنه بمعنى حسب عند الكوفيين وبمعنى غير منصرف بمعنى حسب وارى الجحول قوله وتارة للعلم وهو كثير وان كان بالنسبة الى الظن قليلا قوله وهذه الثلاثة للعلم اي للاعتقاد كجزم مطلقا بقرينة مقابلة الظن يقينه كان علمت ووجدت واليقنت ودرت وتعلم بمعنى علم غير متصرف على صيغة الامر او كرايت قال الله تعالى يرونه بعيدا وهو غير مطابق ونزله قريبا وهو مطابق قال على الجملة الاسمية لان لفعل الداخل على الجملة المقصود منها سنا بالابدان يعمل في جزأها المتعلق بمعناه الموضوع بها والاضحية تتخذ عمل الفعل فيأمرها ونسبا انا في الجوز الاول فلا متعلق كون الفعل مسندا اليه واخصارا ناصبي في الحروف ولما في الجوز الثاني فلكونه معمول الجوز الاول وامتناع لواء العالمين قوله من حيث الاخبار لما علمت ان فائدة الاعلام بان النسبة حاصلة عماد على الفعل من علم او ظن مطابق الواقع او لا فالمقصود منها اعلام المخاطب او الظن القائم بها فاعمل المتعلق بالنسبة فيما قبل ان ما ذكره الشرح يقتضي ان يكون هذه الافعال لبيان كيفية نسبت الجملة الاسمية كان الداخية عليها للتحقيق فلا يفيد هذه الافعال فائدة تامة مع انه ليس كذلك ثم يدل على ما قلنا ببيان الخبر حيث قال ان علمت لبيان ان منشأ الجملة علم قوله على انها مفعول لما اي كل واحد منها او مجموعهما مفعول واحد كما من حيث المعنى فان علمت زيدا قائما معناه علمت قيام زيدا وفي بعض النسخ مفعولان لما كما هو الظن قوله فلا يقتصر آه الاقتصار حذف الشئ لغير دليل اعني المحذوف شيئا نسبيا سماه لا يجوز حذف احد المفعولين شيئا نسبيا فان اريد بذكر الآخر الذكر الحقيقية كانت القاعدة باعتبار الغالب الكثير وان اريد الشامل للتقدير اعني المحذوف دليل فان المقدركا للمفرد كانت القاعدة على عمومته كانه قيل لا بد من ذكر الآخر حقيقة او تقديره او قيل انه يلزم على هذا ان لا يجوز علمت ضربا زيدا قائما فيبيان حذف الخبر بسا مع القرينة على ان صحها مثال المذكور ثم يلزم حذف الخبر فاما على تقدير كون المصدر مبتدأ قوله هو المفعول بشئ الحقيقية والفعل المتعدي اليها متعدي الى مفعول واحد في الحقيقة وبوجهه والمأخوذ

افعال الشك واليقين

من المفعول الثاني المضاف الى المفعول الاول وان كان جامدا فان معنى علمت هنا زيدا علمت زيدا بقوله ومع هذا اي مع وجود الـ ليل للمانع عن
 اخذت مطلقا وجعلت في الاستعمال حذف احداهما مع القرينة فلما قلنا انه لا يجوز الاقتصار قوله على قلته اي مع بقاء على المفعولية واما اذا حذف الفاعل و
 اقيم المفعول للذات فهو يقع على كثرة كما مر في بحث مفعول بالم سيم فاعلمه قوله ولا تجسبن اي على قراءة الـ ايا او جعل الذين يتخلون ذا علوا واما على قراءة الخطاب فليس
 يتخلون مفعول الاول على حذف المضاف اي بجمل الذين واقامة المضاف اليه مقامة وغير مفعول الثاني قوله اي لا تخلفنا جازمين في اسما شيئا نقطاس
 السواشي الشريفة اي لا تخلفنا جازمين على اعتراف الملك بنا اذ قد دعي بنا قبل ذلك الوشاة فلم يضربنا في الصراح الا غرارا برغلا نبدل ميان ودس غرارة
 اسم منه في البيت بالتاء لا بالهمزة حتى يرد ان الغراء لم يوجد بمعنى الاغراء والوشاة جمع واش وهو التهام وطال بمعنى امتد وما كانه عند ابن جني يكلف عن طلب
 الفاعل عمورة ومصدرية عند غيره وهو الاوجه ان الكافة لا تجي في الافعال الا في نعم وبس قوله وقد مره فان معاه بلا قرينة والله على عينيها فتخذه فان نسبنا
 نسبنا جملة مستأنفة كأن سألنا يقول قد علم حال بابي علمت واعطيت في الاقتصار على احداهما فاحالها في حذف المفعولين وفيها رفع لتوهم جواز حذف
 مفعولي باب علمت مطلقا استفاد من قوله اذا ذكر احد بهما ذكر الآخر بطريق مفهوم الخ لفته قوله فانك لا تخذهما آه اي من غير ان يكون هناك ما يدل على تعبد
 ظلم اذن مخصوص كما يدل عليه المثال قال في شرح التيسيل فان وقع موقع المفعولين ظرف تخطت عندك وشبهة تخطت لك او ضمير تخطت او اسم
 اشارة تخطت ذلك فان كان احد بهما الاشياء احد المفعولين لمتنع الاقتصار عليه وان لم يكن احد المفعولين جازا الاقتصار عليه انتهى فانه رفع ما قيل لا يلزم
 عدم حصول الفائدة لجواز ان يحصل بامر آخر سوى المفعولين قوله ان الانسان لا يتلوعن علم وطن فقال لظن وعلم دون قرينة تدل على تعبد ظن او علم
 بمنزلة فاعل النار حارة كذا في شرح التيسيل للعلامة المصري قوله نوحن سيم نخل من غل نخل قال لا يصح من امثالهم في ذم مخالطة الناس استجاب
 الى اعتبار عنهم قوله من سيم نخل تقول من سيم من اخبار الناس ومعنا بهم يقع في نفسه علم المكروه ومعناه ان مما بهت الناس اسلم كذا في امثال
 الى عبيد قولاي ابطال عملها لفظا ومعنى قال لا استقلال اجزائين بخلاف باب اعطيت لان مفعولية ليسا بمستقلين لعدم صحة الحمل فلا يجوز الاقتصار
 توسطت او اخذت قوله الصالحين آه قيد بذلك احترازهم صورة التعليق فان اجزائين وان كانا مستقلين لكنهما ليسا صالحين لان يكونا مفعولين
 لوجود ما نفع قوله او مفعولين الظاهر الواو الالة اختاروا للتبعية على ان صلاحيتها للامر من المذكورين على البدلية قال كذا حال ما وتيسر قوله تاما من غير غم
 الفعل السبا فيمتنعان عن التاخر عنه ضعف العامل بالتاخر عن كليهما ادعوا احداهما قوله على تقدير الالاء لكونها ج في معنى النظر بكتات تقدير العمل فانها
 ليسا كلاما تاما اذ المقصد ونسبة الفعل اليها بطريق الوقوع عليهما قوله عند التقديم لان افعال القلوب ضعيفة اذ ليس تأثيرها بظاهر كالعلاج وايضا معمولان في
 الحقيقة مضمون بالحكمة لا بحكمة قوله على انه لا يجوز لان عامل الرفع معنوي عند النجاة وعامل النصب لفظي فمع تقديرهما يخلب اللفظي على المعنوي قوله
 في معنى النظر لتحقق معنى الالاء وهو ابطال العمل لفظا ومعنى واذا وقع المصدر بينهما كان مفعوليا على النظرية نحو زيدا فلذلك ذاهب لان التقدير في ذلك
 انكنا في العباب وما وقع في الرضى من ان الالاء واجب في زيد قائم على غالبى ظنى زيدا قائما غالب فالمقصود منه بيان اصل التركيب لان المعنى
 لك والالاء حق الالاء بل بالمعنى زيد قائم في ظنى الغالب قال انما متاويان لان العامل القوي اعني فعل الغلب تقدم على احداهما وتاخر عن الآخر
 قوله نحو ضرب احسب زيدا اي ضرب زيدا في حسابي وكذا البواني قوله فلنذا قيد آه تقدم اجارا والمجور لمجرد الاتهام والاعتبار بشان العملية
 لا المحصرى لاجل اخراج هذه الصورة قيد الجواز بالتوسط المخصوص اعني بين المفعولين واما التقييد بطلق التوسط فلا يخرج صورة التقديم
 فان قلت ان المقدر لم يقيدهما بالتوسط بكونيهما بين المفعولين والتاخر بكونه منهما قلت ذلك مستفاد من السوق لان كلاهما في المفعولين
 قوله جوازه المبني بناء على المعنى المتبادر منه واما قال المبني لجواز حمل الجواز على ما يشمل الوجوب وترك التوسط والتاخر على العموم قوله واما
 خص آه لا يخفى عليك ان المراد بالالاء ان يذكر معها ما يصح ان يكون معمولا ويطل عملها فيه في صورة وقوعها بين معمولي ان وبين سوف
 ومصحوبها وبين المعطوف والمعطوف عليه لم يذكر لهما معمول فالمعنى وجودا وقع بينهما اعتراضا لبيان النسبة لانه المعنى بينهما وانه قال في التيسيل
 والرضى وقد يقع المعنى بين معمولي ان وبين سوف ومصحوبها وبين معطوف ومعطوف عليه والتاخر لم يفرق بين جواز الالاء وبين وقوعها
 معنى فاحتاج الى بيان وجه التفصيل واما في صورة وقوعها بين الفعل ومفعوليه وبين اهم الفاعل ومفعوله فالالاء جاز لا واجب عند البصريين
 داخل فيما اذا توسطت قال في التيسيل والتاخر ما بين الفعل ومفعوليه جاز لا واجب خلافا لكونه في مثال ذلك قام اظن زيد فمجرور رفع زيد
 وهو ظاهر ونفسه على انه المفعول الاول والفعل المتقدم وضميره المستتر في موقع المفعول الثاني ومنع الكوفيين النصب وادجيو الرفع

والصحيح ذهب المصنفين إليه ورد السماع قوله قبل معنى الاستفهام سواء كان في قالب الحرف أو في قالب الاسم نحو قوله تعالى **يُغْلَمُ** أي **يُخْرَجُ** بين **أَنْ** و **أَمْ** للتبني على العموم زاد لفظا معنى قوله بلا واسطة **أَمْ** يحتمل أن يكون تعبيرا معنى الاستفهام أي يكون معنى الاستفهام حاصل بلا واسطة لفظ آخر بان يكون مدلول نفسه وان يكون حاصل بلا واسطة بان اكتسب من المضاف إليه أن يكون تعبيرا للقبليته أي يكون الفعل قبل معنى الاستفهام بلا واسطة لفظ آخر أو توسط العلم أن معنى الاستفهام على تعيين قسم يكون جوابه بالقيمين وهو ما يكون بام و الهزرة وبالاسمار المنضمة للاستفهام أو قسم يكون جوابه بنعم أو لا وهو ما يكون بالهزرة فقط أو بمل فاختار بعضهم أن القسم الثاني لا يقع بعد باب علمت لأن مضمون الجملة الاستفهامية لا يتعلق العلم به لتأنيها للتأويل بل إن يقع علمت جواب هذا الاستفهام فإذا كان الجواب بالقيمين يكون مشتقاً على النسبة فإن زيد مثلاً في جواب زيد قائم أم عمرو معناه زيد قائم فيصح تعلق العلم بمعنى قولنا علمت زيد قائم أم عمرو علمت أحدهما بعينه على صفة القيام أي علمت قيامه وأما لم يقل علمت زيد قائم كما دلل عليه قوله إلى ابهامه وإذا كان الجواب بنعم أو لا لا يكون مشتقاً على نسبة فلا يصح تعلق العلم به لأنه يستدعي النسبة فإذا قيل علمت زيد قائم كان معناه علمت نعمه أو لا فلا يصح والأكثرون على أن يقع القسمان بعد باب علمت لأن أداة الاستفهام التي بعده ليس للاستفهام المتكلم عنه لا يتعلق العلم بمضمون الجملة المشتقة عليه بل مجرد الاستفهام ففي جميع الصور ما معنى علمت الذي يشك فيه فيستفهم عنه إلا أن المشكوك المستفهم عنه في القسم الأول نسبة الفعل إلى هذا المعين أو ذاك من المذكورين وفي القسم الثاني نسبة إلى المذكور وعدم تلك النسبة فلا حاجة إلى التأويل المذكور ولو سلم فلا يتم أن نعم ولا ليسا بمشتقلين على النسبة فإن المقدّر بعدهما جملة ولذا يصح الجواب بهما بـ **أَمْ** أو **أَمْ** على الإطلاق كما هو الظاهر كان اختياراً للمذهب الأكثر وإيراد المثال من القسم الأول لكونه متفقاً عليه أن يخصص بقرينة المثال كان اختياراً للمذهب البعض قوله الداخل على معموليها قيد النفي بالداخل على معمولين وكذا لام الابتداء لا إذا تقدم أحد الأشياء الثلاثة على المفعول الثاني فقط لا لوجوب التعليل في الأول نحو علمت زيداً من هو أو ما قائم أو قائم وجوز بعضهم تعليقه من المفعولين في هذه الصور أيضاً وإنما لم يقيد الاستفهام بذلك لأنه قد يكون المفعول الأول متضمناً للاستفهام كما مر قوله وضاع قيد بذلك لأن لام الابتداء قد دخل على الجواب نحو أن زيد قائم احترازاً عن إجماع أي التأكيد لكنه خلاف الوضع قوله فمن حيث اللفظ **أَمْ** ولا يجوز العكس لأنه لا يعلم حينئذ أن المعنوي عامل أو لا قوله والفرق **أَمْ** ح اشتراكاً في البطل العمل والمراد الالتغا والمذكور هنا يخرج الصور الواجبة المذكورة سابقاً واما الفرق بين مطلق الالتغا والتعليل فبالوجه الثاني فقط قوله أن الالتغا جاز لا يترك الأعمال لفظاً ومعنى بالماضي والتعليل واجب لأنه ترك الأعمال لما لا يخفى أن الالتغا ما خوذ في مفهومه الجواب والتعليل في مفهومه الوجوب في شرح التيسيل التعليل البطل العمل لفظاً لا محلاً على سبيل الوجوب بخلاف الالتغا فهو البطل لفظاً ومحلاً على سبيل الجواز ولا يلزم من ذلك استدراك لفظ الجواز في قوله جواز الالتغا إذا المعنى أن من خصها أنه يجوز أن يبطل عملها وأن لا يبطل بخلاف سائر الأفعال فإنه يمنع فيه ذلك كما أن التعليل فيما جاز دون سائر الأفعال ولذا قال شارح اللباب في قوله ويختص بجواز الالتغا والتعليل أن قوله والتعليل عطف على الالتغا وقد برر قال ضميرين أما أن كان أحدهما ضميراً متصلاً والآخر ظاهراً نحو زيد ما ظن قائماً وظنه زيداً لم يجر المثال الأول مطلقاً وجاز الثاني في الأفعال القلوب خاصة وإن كان المضمير منفصلاً جاز مطلقاً كما في الرضى قال لشيء واحد صفة ضميرين أي ضميرين كائين لشيء واحد بان يكون عبارة عنه أو عما يشمل عليه فيدخل فيه نحو قول عائشة لقد رأيتنا مع رسول الله صلعم وانا من طعام الألسودان قوله لأن أصل الفعل أي أصل المدلول الفاعل الخوي بمعنى ما يتبني عليه غيره أن يكون مؤثراً فإن نحو طال زيد إنما أطلق عليه الفاعل لكونه على طريقتة وصفة والاصالة بهذا المعنى لا ياتي في كونه داخل في التعريف قوله والمفعول به متاعراً من قبيل العطف على معموليها وليس الجواز مقدم قوله لا اتفاقاً من حيث آه وان اختلفا من حيث كون أحدهما مفعولاً والآخر منصوباً فاما الواجب رعاية تغايرهما بقدر الامكان قوله لا تأنيلاً أي الفاعل المنصوب الأول في الحقيقة فاعلاً ومفعولاً به أي مؤثراً ومتأثراً لا يفاعل فلمع كون أفعال القلوب من قبيل المتأخر واما المنصوب الأول فلمع تعلق الفعل به بل بمضمون الجملة ومن هذا يظهر أن الدليل مختص بأفعال القلوب قوله لا تأنيلاً لقيضاً وجدته في أي في أصل الوضع فإن وجد بمعنى أصاب ثم استعمل بمعنى علم قوله أجرى رأي البصري وحكيه أي أجرى رأي التي بمعنى الصور التي بمعنى رأي في المسام مجرى رأي التي بمعنى علم للتشارك اللفظي وإن كان منصوباً بهما لا يتعلق به الفعل حقيقة في القاموس المحم بالصم والضمين الروا بقوله ولقد ارادني للمراح آه اللام لا ابتداء وجوب القسم ارادني أي البصر للمراح جمع روح دبره على وزن فعيلة بالهزرة المحلقة التي تجعل الحلق والرعي عليها من عن يميني متعلق بالرأي وهو القرينة على أنه من الرواية البصرية دون العينية إذ لا تعلق للعلم بالجملة ومن اسم بمعنى الجواب لدخل من عليه قوله ما عدا حسبت آه بدل من البعض

قائمه بتعين ذلك البيان قبل البيان قوله هي اما العلم او الظن اي معانيها المتكثرة باعتبار كونها دلالات في نفسها اما العلم او الظن قوله بحث يمكن
متعلق بقرينة تفسيره وفيه اشارة الى وجه تخصيص بعض الافعال المذكورة بان لها معاني اخرى متعدية بها
يعني انه لرفع توهم تعديتها بهذا المعنى اليقوي الى مفعولين سيما اذا ذكر بعد مفعولها الدال على حال وصفته وهذا حاصل ما ذكره المصنف في شرح المفصل في وجه
التخصيص انه قصد الى استعمال هذه الالفاظ مع بقائها افعال القلوب انتهى يعني انها مع بقائها كذلك خلفتها كونها متعدية الى المفعولين بهذا المعنى اي غير
الذي عرسله لما معانيها التي هي مظنة التوهم المذكور بخلاف ما عدا هذه الالفاظ اذ هذه الالفاظ اذا استعملت اخبر هذه المعاني فانما ليست مظنة التوهم لعدم
كونها من افعال القلوب قوله بذلك اي بقوله قريب من معانيها الاول قوله كذا يقال انه لا وجه لتخصيصها بالحكم المذكور فان لهذه الافعال معاني
اخرى الا انه من وجه تخصيصها بالحكم المذكور بعد بيان معانيها المذكورة ليظهر حق الظهور قوله لا وجه لتخصيصها بالبعض في تخصيصها لذكرها البعض وتخصيص
البعض بالحكم المذكور اذ من هذه البعض معنى يتعدى به الى مفعول احد كذا كذا لبعضها الآخر ولذا البعض معان لا يتعدى بها قوله فاعمال افعال افعال
الاختلاف والتشبه والاسباب من الناس الذي في شدة راسه شقرة قوله من الظن بكونه انظارا لتمامه كمنه افعاله وسمته قلبا لوانا كما في كل قوله اي
اخذته مكانا لوجهي يعني ان بناء الافعال لا اخذ كما في اي اخذت لحي النفسه واولهم من حضرات القلوب ومروج طرفي المتردد فيه كذا في القاموس من في
الصاب معنى الاتمام جعل الشيء موضع الظن على ما سناه قريب من الظن والتشريح جعله بمعنى اتخاذ الشيء موضع التوهم مطلقا فجعل قريبا باعتبار كونه
نوعا من مطلق الادراك قوله وهو من نوع من العلم بمعنى الادراك المطلق فيكون قريبا من العلم او الظن الذي هو معنى افعال القلوب لا شدة لهما في مطلق
الادراك قوله ومنه قوله تعالى آه اي يا محمد صلعم على ما يجبر من الوحي وغيره من الغيوب بستم اي يا خذ مكان وهم ان لا يكون خبروني الواقع كذا في مضمون
فعل بمعنى المفعول قوله هو العلم نفس الشيء آه يعني ان العرب خصوا المعرفة بادرارك نفس الشيء ولذلك لا ينصب الا مفعولا واحدا بخلاف العلم فانهم
يستعملونه في العلم بنفس الشيء ويكون على صفة فلذلك ينصب مفعولا واحدا او اثنين وليس هذا الفرق معنويا بين حقيقة العلم والمعرفة الا ترى ان معنى
علمت ان زيد قائم وحرفت ان زيدا قائم واحد بل هو موكول باختيارهم فانهم يخصصون احدا المتساويين بحكم لفظي دون آخر قوله هي بصرت قريب آه
يعني البصيرة وان كان بمعنى استعمال البصر من افعال الجوارح الثلاثة يستلزم العلم فوق قريب من علمت باليه ولم يذكر رأيت الصيداي هيوت رايته لعدم
كونه من افعال القلوب قوله ولما كان آه وقع لما يسمون ان لهذه الافعال المذكورة معاني سوى ما ذكره فلم يتعريض لما نصب قرينة على المقتية المذكورة وتذكر
قريب باعتبار كل واحد منها كانه قال لما معان اخر كل واحد منها قريب من العلم والظن قوله اي استغنيت آه نشر على ترتيب اللفظ قوله ليست بمعنى العلم
والظن اي قريبا من معانيها قوله لا تتم بمفعولها كالافعال الاخرى الناقصة ما خبرناهم احوال من ضمير تتم او مفعول مطلق اي تمام مثل المافعال التامة يعني انها بمفعولها
التعريف كبا تمام سكوت على حتى يكون الخبر فيه لانه ليرتب الفائدة بل المرفوع منه الية والمنسوب من يتيم الحكم بما فيه كان تقييده بمضمونه فان معنى كان زيدا قائما زيد
بالقيام لم يصف بالتحصيل في الزمان الماضي وقس على ذلك وما قيل من انما سميت بذلك لانها سلبت عن الدلالة على الحدث فغير ان دلالة ما عدا كان عليه منته غايته
الوضوح ولما كان فانه يدل على حصول المطلق والفائدة فيه التاكيد والمبالغة باعتبار انه يدل وضعا في نحو كان زيدا قائما على حدث مطلق بعينه خبره كما ان خبره
يدل فعلا على زمان مطلق بعينه كان بهذا خلاصة ما في الرضى وعلل القول المذكور مختص عند ذلك القائل بكان اخفا ولا لهما على الحدث ولما كان معنى كان موطئا في معاني
سائر ما سميت كلها ناقصة وآية مبشرا في الفوائد الغائية من ان الفعل يدل على السبب وليست تدعي حدثا وانما في الاكثر وان كان قد يعرى من الحدث ككان او
عن الزمان كنعم وليس قال لتقرير الفاعل آه اي جعله وتشبيته كذا في الرضى فهو من قرينة اذا غمضت وسكن كما في القاموس وليس معنى التاكيد لانه بهذا
المعنى يتعدى بنفسه لا على ولا انتفاعه في ليس والظن انه مصدر بمعنى للفاعل ومعنى التثبيت والاثبات ادرارك ثبوت شيء ايجابا او سلبا ليشمل ليس اي الثبوت
الحاصل في الذهن على وجه الادعان على ما تقر في محله وباناء على ان الالفاظ موضوعه للصور الذبينة فيصح كون التقرير موضوعا له وانتفع الاشكال الذي تقرر
فيما انظرون من ان معانيها ثبوت الفاعل على صفة او انتفاعا بآه لا التقرير سواء كان مصدرا للفاعل او المفعول في الرضى تسمية مفعولها اسما لاني
من تسمية فاعلا لانه لالفاعل في الحقيقة مصدر الخبر مصفا في الاسم لكنهم سموه فاعلا على القلة ولم يسموا المنسوب مفعولا بآه على ان كل فعل لا بد له من فاعل وقد يستغنى
عن المفعول انتهى فلا يلزم عدم مفعولها في المرفوعات على حدة وادرج في الفاعل وما قيل انه فاعل في الحقيقة عند من ذهب الى دلالتها على الحدث و
الى انما مال صاحب المفصل حيث لم يعده في المرفوعات على حدة مثلا كان يدل بآه على ان يكون المنسوب الى فاعله فان كان المراد نسبة مطلق الكون
اليه فتامة وان اردت نسبة كون الشيء اليه فناقصة فتوهم لان قولنا حصل لقيام زيد ليس يد فاعلا بل فاعله القيام المنفصل الى زيد اي حصل قيامه

قوله اى العمدة اه والقرينة جعلت تمام الموضوع كما هو الظاهر المتبادر الدليل على ذلك انه لا يجوز اخلاؤها عن التقرير بخلاف الزمان فان كان ليس على الاستمرار
وتجليات الانتقال والى واما الاستمرار فانه قد حلو عنها الافعال الدالة عليها قوله ولا شك اه بيان لفائدة القيد بعد تعميم التعريف والافعال لا اعتبار بقيد العمدة
فى كون الصفة خارجة عن التقرير قوله لان ذلك التقرير اى التقرير المقيد والتقدير لا يخرج عن كونه نسبة بين الفاعل والصفة كما توهم قوله الصفة اه يعنى احدث
ونسبة الى الفاعل المعين ولم يتعرض للزمان لاخر اذ كان فى التامة والتاقصة قوله فكل من الصفة اه يعنى كلاهما مستويان بالنظر الى الموضوع وليس لاحدهما
منزلة على الآخر بحيث يمكن ان يقيم انه الموضوع لا يصدق على الافعال التامة وانما وضعت للتقريب باعتبار ان عمدة القياس الى احدث والزمان فلا يرد
ما قيل انه اذا كان كل منهما عمدة فيما يصدق ان التقرير عمدة فيما وضعت له فلا يخرج عن التعريف الا ان يعتبر قيد فقط واللفظ لا يساعد قوله ولو جعل اه فيكون
المعنى ما وضع لما يصدق عليه التقرير المذكور وعلى هذا التوجيه لا حاجة الى اعتبار قيد العمدة واللام صلة للموضع كما هو المظهر قوله لتقرير الفاعل اه يعنى يكون
التقرير مع ما جزم من كونه على وجه الانتقال فى الزمان الماضى موضوعا لكثير من ادراية قوله ولا شك ان كل جزئى تمام الموضوع له لان التقرير المقيد مضموع
له على ما هو قوله ولا يبعد التوجيه اشارة الى بعده فى الجملة لان المتبادر كون اللام صلة للموضع قوله ان جعل اه ويجعل التقرير مصدرا مبنيا للفاعل فاعلم
المحدث الضمير العالم الى الافعال الناقصة ومعنى تقريرها الفاعل على صفة وتثبيتها اياه عليها واللتما على حصول تلك الصفة قوله باذكرياه من الوجوه
الثلاثة قوله لا يحتاج الى قيد زائد اه رفع لما قاله الشتر الرضى من ان كان شئى ان يقيد الصفة فيقول على صفة غير مصدره لتكثير الافعال التامة
الحق عندي ان التعريف تام من غير اعتبار اشكافات التى ذكرها القوم ومن غير اعتبار قيد زائد فان هذا التعريف للافعال الناقصة باعتبار امر
تتشرك فيه وتتميز عن سائر الافعال فان الالة على الزمان خاصة شاملة للفعل مطلقا والانتقال والدوام والاستمرار مثلا معان تميز بها بعضها عن بعض
والمتبادر من كونها موضوعا لتقرير الفاعل على صفة ان الصفة خارجة عن ملوكا ان الفاعل لك ولذا فاعلم على ذلك احتياجا الى الجملة الاسمية
قال القوم فى الايضاح مضمونا على التعريف الفعل جادل على اقتران حدث زمان ان ليس بجيد لان الفعل يدل على احدث والزمان جميعا اذ اقل
ما دل على اقتران حدث فقه جعل الاقتران نفسه هو الدلول واخرج الحدث والزمان لا ينفعه كونها متعلقى الاقتران لانك تقول بمعنى اقتران زيد وعمرو
ودوما متبينة باعتبار الاقتران ولا تشبه باعتبار متعلقه ولكل مضاف ومضاف اليه لا يلزم من اخبارك عن المضاف اخبارك عن المضاف اليه وقال ايضا فلان
الافعال الناقصة تشترك فى انها لتقرير الفاعل على صفة ومن ثم اجمع فيها الى ايجزئين فالتعريف تام من غير اعتبار العمدة او الموضع الجزئيات او جعل اللام
للفرض او قيد زائد عليه ووجه آخر ان الافعال التامة موضوعا لتقرير الصفة للفاعل اذ المعبر فيها نسبة احدث الى الذات لا لتقرير الفاعل على الصفة
اعنى نسبة الذات الى احدث قوله بالعمدة مثله انا على ما فى القاموس قوله وقيل بالياء لم يوجد هذا فى الكتب المشهورة من اللغة والنحو ولذا قال صاحب
غاية التحقيق دون البيا وقوله انا غير محصورة وقد مر منها اوقات صراكل ورجع وحال وما ل وجاودارعد وحوال قول مرادفات ما فى ما لانا
وما دى واما من مام يريم قوله وقد تضمن اه قال المحقق التفتت انا فى شرح الكشاف حقيقة تضمن ان يقصد الفعل معناه تحقيقى مع فعل آخر مناسب
ولطرق اشيعا جعل الفعل المذكور حالا وعكسه هو هنا طريق آخر نحو احمد اليك زيدا اى انى اليك حمدة انتهى فاعلم انه ليس بتعين لطريقى كما لية فصل
تامه كما لاصفة كما تقتضيه سلامة الطبع اولى من جله حالا قال وقد جلدنا حفظنا فى المتن تامة وفى اشرح بعد الحج ناقصة كما لا يخفى قوله ولما لم ي
العرب فى الرضى وشرح التيسيل اولى من قال ذلك انما هو قالو ملا بن عباس من ارسله على السليم لرفع شيتهم ودهم من اخرج قوله لما تقدم
تقدما معنويا قوله من الغرارة بكسر الغين المعجمة احوال على ما فى القاموس وغيره وبغضها عدم التجزئة والنفقة وليس بمراد هنا قوله ونحو بما يقدر به
الاخيارا كالجواقة قوله اى لم تكن هذه اى الغرارة على مقدار محتاجا انت اليها وهى كناية عن عدم حصول المقصود ومعناه اية حاجه اه والاستغناء
البحارى اى لم تصر حاجه من الحاجات متصفة بوصف كونه حاجتك روى برفع حاجتك فخره ما قدم تضمنه معنى الاستغناء قوله اربعت شفرتى لصاح
اربعت سيفى اى لقتة والشفرة بالفتح السكين العظيم وما قيل انه فى القاموس بالضم سمو قوله لا يتجاوزاه وبوالقولان المذكوران قوله خلافا للفرار
فان لا يطروجا وقال القوم الاول اى اطراد جارا لغوهم جارا البرقيرين اوصا عين وان قلنا بالبطونا فانا بطروقه فى شغل قول الاعرابى وهو يكون البحر كانه كذا
فلا يقر قد زيد كاتبا قوله المركبة من المبتدأ والخبر اشارة الى ان اطلاق الجملة الاسمية قرينة التجربة عن كل ليس له دخل فى حصولها فلا يرد ان هذا الحكم على اطلاقه
غير صحيح لان شرط المبتدأ الذى يدل عليه هذه الافعال ان لا يكون مما لزم المقصد كاسماء اشترطوا اسما والاستغناء فكما التجربة المقرون بالام المابتدأ والاما
لزم من هذا الخبر نعت مطلق لا لاسما لزم عدم التصرف كامين فى القسم وطوبى للمؤمن وويل للكافر وسلام عليك الاما لزم لا ابتداء لية لكوننى نزل ادا فى حكمه

من ذلك الكلام لا ما يفيد اصلا فالزاد والظا مخلو من فائدة معنوية كالتأكيد او لفظية كترتين اللفظ وكونه ارفع واستقامته الوزن السبع قوله قوله
 اشار بهذا التمثيل الى ان الزائدة مختصة بلفظة كان وانما تكون في وسط الجملة عند الجمهور واجازا لفرادها واما في الصحيح منع ذلك لعدم استعماله
 اختلف في الزائدة فقيل بانها دافعة ضمير المصدر الدال على الفعل كانه قيل كان هو اي كان الكون وقيل بانها لافعال لما لانها تشبه بحرف الزائدة فلا
 يبال بخلوها من الاسناد وكذا في شرح التيسيل للعلامة قوله اي كيف تكلم آه لم تصد صبياني الممد كمد عاقل مصيا حال موكدة قوله تسمين اللفظ لا التأكيد
 اذ المقام ياباه قوله اذ ليس المعنى على المعنى اذ لم يتوجه حينئذ استبعادهم المدلول عليه كيف لان كل من يكلمه الناس حاله كذلك فلا يكون ناقصة ولا تامة
 ولا ينبغي صار اذ لا بد فيها من معنى المعنى قوله اما من جهة آه هذا الانتقال ليقض حصول الصفة الثانية او الحقيقة الثانية بعد ان لم تكن فلا يتم بدون كراهية
 او حقيقة فلذا صار ايضا بهذا المعنى ناقصة واما الانتقال الثاني فلا يستدعي حصول المكان او الذات بعد ان لم يكن بل تعلق الانتقال به بعد ان لم يكن
 متعلقا به فيكون المقوم صالح تعلق انتقال الفاعل بذلك المكان او الذات كسائر الافعال التامة في ان المقصود منها اسناد الحدث الى الفاعل وتعلقه
 بالمفاعيل فلا يرد ما في الرضى من ان الانتقال معنى صار التامة واما الناقصة فمعناه حصول بعد ان لم يكن قوله واما من حقيقة الى حقيقة سواء كانت حقيقتين
 فالمتشقق النوع او نوعيتين فالمتشقق كجنس نحو صار الماء هو قوله ان العداوة آه آخره بتدراك الحركات بالحركات المتفاوتة والخطوات والذلة والمعنى ان
 العداوة تصير محبة بسبب تدراك السيئات بالحسنات قوله وقال فيالك آه اللام للاستغناء والخطاب لله سبحانه ومن نفي مستغاث له في الرضى وقد
 يستعمل المستغاث له بمن نحو يامر من الم افراق وهو متعلق بما قبله من الكلام اي استغثت باحد من الم افراق في القاموس النعمى بالضم الدرمة والمال والمسرور
 وضمير قول النعمى وهو ان كان مفردا في معنى الجنس في المعنى الضمير في ضوا بن قيل راجع الى السماء والسماء في معنى الجنس والابنوس ممد العين
 كاطلس جمع لبوس معنى الشدة والمعنى استغثت بك يا المدرك اجل نعى صارت شدة المدلول للتعجب او الاستغناء والكاف بالكسر ومن نعمى
 بيان له يتعجب منها يستغثت بها قوله لا بصور باي ليس لمرادها اوقات المدلول عليها بصور باي الزمان الماضي لان المقصود بيان المعاني
 التي تتميز بها بعضها عن بعض ولذا قال صار الانتقال من غير تقييد للزمان الماضي والزمان المدلول عليه بصور باي مشترك بينهما وبين سائر الافعال
 ولم يرد انما الدل على اقراران مضمون الجملة باوقات المدلول عليه بصور باي فانه خلاف الواقع فان معنى اصبح زيدا قائما نصف زيدا بقيام النصف
 بالحصول في وقت الصبح في الزمان الماضي نفي عليه في الرضى وغيره قوله بمعنى الدخول آه ومنه قوله لتوشح ان الله حين تمسحون وحين تغطون في شرح
 التيسيل ويكون الثلثة الية بمعنى اقام في الاوقات المذكورة قال دخل باب مضارع باب مبيت ويات بياتا وبساتا وبساتا بمعنى الكون في جميع المضارع
 ظل نيل يفتح العين ظللا وظلولا بمعنى الكون في جميع النهار قوله ثبت لذلك في جميع نهاره اي في الزمان الماضي تركلان الكلام في المعاني لمخصوصة قال
 ومعنى صار يجره عن الزمان المدلول عليه بالمادة قال السد على ظل وجهه مسودة وفي الرضى محييات بمعنى صالح لفرق قال الاندلسي حار في الحديث بات
 بمعنى صار وهو قوله صلعم ابن بات يده قوله تامين قال ابن مالك يقو بات القوم وبات القوم اذ نزل بهم ليلة يستعمل متعديا بنفسه وبالياء وقال غيره يكون
 تامة بمعنى اقام ليلا وظل يكون تامة بمعنى دام او زال وزاد بعضهم بمعنى اقام نهارا قوله في غاية القلة حتى انكر بعضهم
 محيى ظل آه قوله فصلها عن الافعال الثلثة السابقة يعني لوجبه للافعال الثلثة فان ان يذكر قوله لوكون تامة مطلقا فيستفاد منه محيى الكل تامة على السواء واما ان
 يقول ولوكون الثلثة الاول تامة فيستفاد منه بطريق المضموم عدم محيى بدين الفعلين تامة وليس لك فصلها عن الثلثة وترك بيان كونها تامين ليستفاد
 منه ان محييهما تامين في غاية القلة لان عدم الذكر دليل على عدم الاعتداد ولا على عدمه في نفسه قوله فلهذا الافعال النظر ترك لفاء ولعله تقدير بالتفصيل اجملا
 سابقا في المتن واما إعادة هذه الافعال الاربعة فاما كيد كون كل واحد منها بمعنى صار قوله فاسقطا عن البين اي عن بين الافعال في مقام التفصيل إعادة الفعل
 السابق بعد العهد كما قالوا في قوله لا تحسبن الذين يفرحون بما آتوا من النعم ان يحمدوا بها لم يفعلوا فقد تحسبتهم بمخافة من العذاب قوله انما الى عدم الاعتداد بها
 فالتكرار في الاجمال لكونها ناقصة في الجملة وعدم التكرار في التفصيل انما الى عدم الاعتداد بها قوله لانها من المحققات في الاصل ان صارت في الاستعمال ناقصة بخلاف
 آل يرجع محتمل وتحوّل ارتفاقنا لمحققات مطلقا فلذا تكرر في الاجمال والتفصيل قوله من زال يزال جوف وادي كخاف يخاف قوله فانه تامة وكذا انما لا يرد في فرق
 وليس ذلك لفرق معنو يابل هو مقصور على الاستعمال قوله لليلة الماضية بلانفصل على ما في القاموس الباردة اقرب ليلية مضت قوله اي بمعنى في الصحاح البزير
 بالفتات اذكر ما فتات اذكره اي ما زلت اذكره وما برحت اذكره قوله سمى اسمها فاعلان في مقام التسمية بالاسم لا قترانه بالخبر بخلاف ما تقدم من قوله لتقرر الفاعل
 على صفة فانه يجوز ان يكون اطلاقا عليه توسعا كاطلاق الصفة على الخبر قوله تنسبها على ان اسمها اي لافعال لما ناقصة مطلقا وان كانت لتسمية واقعة في الافعال

بحرف النفي لان خصوصية هذا الفعل ملغاة في التسمية بانه قول من وقت يمكن ان يقبل في الصالح القبول بشرط ما كان وقد يفرض في المتن بالمعنى الاول في
الشرح بالمعنى الثاني ليعني المراد من اقبال الفاعل على ما ذكرنا ان يصحف وليس مراد ان في المتن حذف اختصارا وانما اعتبر الاستمرار من زمان الصلاحية لانه
المتبادر عند الاطلاق قوله اما دلالتنا انما تنبع الى ان وجوب الدلالة لان دلالة المركبات على ما فيها بموادها ليس بوضع سوى وضع المفردات فلو ان هذه الافعال
بمعنى كان دائما قبله بحسب ما وضع فلا حاجة الى هذا البيان قوله فلا ان النفي ما يؤخذ كما يجب قصد نسبة الى الفاعل في جزو غير معين من اجزاء الزمان الذي هو مدلول
تملك لافعال فاذا دخل عليها انفي افاد استمرار ذلك النفي كالافعال الثبوتية اذ دخل عليها انفي نحو ضرب زيد وضرب نود ذلك انهم قصدوا ان يكون النفي والاثبات
على طرفي التقيض اعتبارا لاستمرار الثبوت أصعب اقل فاعتبروه في جانب النفي فانقطع ما يتوهم من اننا لانهم ان النفي يستلزم استمرار الثبوت بل نفس الثبوت
لان النفي المدخل ان كان للاستمرار فالنفي الداخل عليه في الاستمرار وان كان النفي في الجملة فيكون النفي الداخل عليه ايضا كقولنا استمرار الثبوت اس
يستلزم تحقق استمراره فان كانت هذه الافعال بمعنى كان دائما قوله اعتبار الصلاحية اهـ اي واما اعتبارا به حذفها بقية من مدلولها كما في قوله تعالى انما
في الحكم ليقولون آتينا به حذف عندنا بقية قوله تعالى وآتينا الذين في قلوبهم زيغ عننا بحقيقة وقية اخذنا الى ان اعتبار الصلاحية يحتاج عن مدلولاتها
الوضعية لما عرفت ان مدلولات المركبات هي مدلولات مفرداتها سوى ما يدل عليها مما يتا قولنا اذا اريد آه بخلاف ما اذا تعلقت بامتنع في ما فيها من الزمان
ويجب زيد من مكانه والفك عنه واما في قوله يستلزم الالاقصة مصدرة بحرف النفي لفظا او تقدير او في القاموس في عنده كمنع نسبة الفتح عنه كمنع كسر وفتح
قوله بدخول ادواته عليها ان كانت ماضية فهاو لم وللتي الدار وان كانت مضارعة فهاو لاطن والاولى ان الفصل بين ما هو بينهما بنظر وشبهه
ولان كان جاز ذلك في غير هذه الافعال نحو الامور جنتي ولا اسس تركيب حرفي النفي معها لافادة الاثبات كذا في الرضي قوله او تقدير في الرضي وحذفها
لم يمنع لان في مضارعاتها انما جاز في مضارعاتها عدم العيب لوقد تقرر اننا لا نكون ناقصة الاسما وتحذف مع القسم كثيرا قوله وذلك آه بيان كون مدلولها
الوقعية المذكور باعتبار وضعها التركيبى ولا ينافي ذلك صيرورة ما بعد الاستعمال في الظرفية بحيث لا يصح تقدير الزمان منه قوله او تقدير الزمان آه بخلاف
ما لم يقدر الزمان فانما يمكن كونها بالمصدر المقصود الى مضمون الجملة فلا بد من تقدير مفرد آخر في قوله كما تاتى ما قال لا يظن بيان عليه العلة السابقة
قوله فهاو لم يشفع مادام اي لفظه وقد تنازع الفعلان فيه فان اعلنت الثاني في الاول ضمير هو اسم وان اعلنت الاول فهو اسم ولم يشفع خبره تقدم
على اسم على التقديرين لا يدخل مادام على الجملة الفعلية على ما هو قولهم قوله ولم يحصل من مجموع كلام بان لم يحصل مادام بتاويل المصدر فالا جلس قوله
لا يصح ماى المجموع فائمة تامة لعدم الارتباط بين الجملتين وليس ضمير لا يصح راجعا الى مادام على ما هو حتى يمتض بان يستفاد منه ان مادام به حصول المجموع
كلاما لا يصح فائمة تامة وليس كقولنا ولذلك تقيده فان لم يكن نفي الحال يكون التقييد زمانا محال تاكيدا والتقييد زمانا الماضى والاستقبال متماجا
على التوجيه كلاهما خلافا للاصل قال لا ندسى ليس بين القولين تناقض لان خبر ليس ان لم يقيد زمانا محال على الحال كما يحل الراجح سبق في توجيه قائم
و لو اعيد زمانا من الازمنة فمضى ما يقيد به كذا في الرضي لا اذا كان الاختلاف بينهم في الاستعمال كما يشير اليه قوله كحل لكن الظاهر ان الاختلاف المذكور
في الوضع فالتناقض بين المذهبين باق ودليل المذهب الثاني راجع لان الاستعمال بتقييده بالازمنة اقل منه اقله يدل على انه موضوع للقد المشترك
كلا يلزم القوم بالاختراك او الحقيقة والحجاز والاصل بينهما قوله نحو قوله آه فان يأتيهم دليل على ان ليس للاستقبال قوله اخبار الافعال ماى تقدم
على خبر كل فعل بناه على ان الجمع المضاف الى المعلوم باللام للاستفراق اذ لم يكن هناك مذهب فليس رد على من ذهب الى ان اخبارا اذا كانت جملة بية
او فعلية لا يجوز تقديمها على اسماء ما على من ذهب ان لا يجوز تقديم خبر ما على اسمها قوله كما تاتى ما تاتى المضاف او تاتى المضاف اليه كذا تاتى المضاف الى
اللام المشايخ وعدم اعتدال قول من قال انه لا يجوز تقديم خبر ما على كونه مفعلا للمفعول القياس والاجماع على ما في شرحه كاستسار قوله وليس فيها اي في تقديم
الاخبار وان ثبت باعتبار المضاف اليه قوله فيما عدا فعل احتراز عما اذا كان العامل حرفا نحو زيد قائما وان نداء قائم فانه لا يجوز لضعف العامل وقية
اشارة الى ان المقصود منها جواز تقديمها على الاسماء من حيث انها معمولات لافعال ليس جاز الى احوال الافعال فان الكلام في مباحث الافعال
وما سبق من قوله واما ما ذكره خبر المبدأ من حيث انه خبر للاسم ولذا اعل فيما سبق بان في الحقيقة خبر المبدأ فلا تكرار على ما هو قولنا ان يقيد والتقييد بالزمان
يكون الاطلاق قرينة التجربة عا سواه او باعتبار ان عدم المنع مستبني حصول كل شئ قوله بالتعني تقديمها عليها اي على الاسماء اما عليها فقط سواء كان
موجها لموسيط كون الاسم محصورا عليه نحو ليس قائما الا انه يكون متصلا كذا كما نريد اي متبنا كذا ولم يكن موجبا لاستعمال الاسم على ضمير يعود
الى الخبر نحو كان شريكه بهذا الى ما في الخبر نحو كان في الدواجا جسا على الاسماء والافعال معا بان يكون الخبر متضمنا للمعنى الاستفهام

الاولى انما

او الشط كما في مثال الفرج وكونه مثالا لتقديم الخبر على الاسم فان الاعتبار مختلف فلاول بالنظر الى كان الذي
 بالنظر الى الام وما كان قوله لم يضر من يقتضيه تقديمها عليها غير ظاهر في التقديم على الاسماء والافعال معا تعرض لمثاله اشارة الى دخوله في قوله نحو صار عذري
 صديقي فان رفع الالتباس وقلب المعنى يقتضيه تاخير الخبر عن الاسم ونحو ليس زيد الاقاما فان كون الخبر محصورا عليه يقتضيه تاخيرا اما اجاز الزحاج في
 قوله تعالى فما زالت تلك دعوتهم ان يكون تلك سماو دعوتهم خبرا وعكسه فليس من قبيل الالتباس بل من جهة وجوه التركيب قوله وح يجوز ان يكون
 آه فصور وجوب التقديم على الاسماء كلها دخلت في قوله ويجوز تقديم اخبارها على اسمائها واما ارادة نفي الضرورة عن جانب الوجود فلا يقدح في عبارة المتن لان الاسكان
 اما عبارة عن سلب ضرورة الطرفين او سلب ضرورة عن الجانب الثالث الحكم المصريح في المتن الايجاب فلا يمكن حمل على سلب ضرورة قوله اي الافعال
 الناقصة لان الكلام في احوالها وفي اشارة الى الرد على من قال ان الضمير راجع الى الاخبار المناسبة للسباق فان ما تقدم كان حكم الاخبار وقوله قسم
 يجوز قسمها لجواز ان ضمير يجوز راجع الى القسم ولا شك ان القسم سواء اراد به الافعال والاخبار ليس موصوفا بالجواز وعدمه بل باعتبار التقديم وهو صفة الاخبار
 بالذات والافعال بواسطتها ومن المبين ان القسم الشئ باعتبار حال نفسه اولى من تقسيمه باعتبار حال متعلقه وتطلع على سخافة قوله تقديم اخبارها عليها فاما
 بتأنيث الضمير الى ان ضمير يجوز راجع الى التقديم المذكور سابقا لا الى القسم اذ اللازم مع ذكر الضمير يعود الى القسم والعام محذوف اي قسم يجوز فيه تقديم
 اخبارها عليها وارجاعه الى القسم يحتاج الى اعتبار حذف المضاف عن الضمير المستكن وجعل الجواز الذي هو صفة التقديم صفة القسم يجوز او الى الاستخدام
 وكل ذلك محل قال وهو من كان الى راجح اي في الترتيب الذي ذكره المصنف والغاية دخلت في المعيا بقرينة المقام قوله لكونها اخلا لا يجوز تقديم معمول الفعل
 عليه بخلاف المحرف قوله ويجوز انه لم يرد اللام اشارة الى ان المجموع دليل واحد فجزء الاول لا يثبت انه لا مانع من جانب العامل والجواز الثاني لا يثبت انه لا مانع من
 جانب المرفوع فمن قال انه سمون طغيان اعظم والصواب وجواز تقديم المصنوب على الافعال فقد سها قوله اي هذا القسم فمرجع الضمير مع انه لا يعمل غير الاشارة
 الى ان القسم المذكور عبارة عن الافعال دون الاخبار لانه محكوم عليه باو كونه ما هي افعال والقول بان على حذف المضاف اي اخبارها او كلمة ما تحذف لا يعود
 اليه وارجح في التفسير الضمير في قوله وهو ليس لم يضره في قوله وهو من كان الى راجح لانه لا دليل فيه حيث لم يقل وهو كان الى راجح يجوز ان يكون من معنى اللام
 والقسم عبارة عن الاخبار قال ما اوكلم لم يقل ما في اوله اشارة الى ان ما صارت كجزء حتى لا يجوز الفصل بينهما فأكلم ومنه الافعال الخمسة المذكورة سابقا
 معبر عنها بهذه العبارة اختصارا لا بكل ما دخله مثل ما كان وما صار وان اشترك محصا في حكمه انما هو ان خلاف ابن كيسان انما هو في هذه الافعال الاربعة دون
 غيرها فانه لا يجوز تقديم الخبر في ما كان وما صار بقا النفي فيها واقتضائه للصدارة التي ان المصدر لم يذكر حكم الافعال الناقصة اذ دخلها لم ولما دلل ان لانها
 شريكة للافعال التامة في جواز تقديم معمول عليها عند دخول الثلثة الاول وعدم جواز التقديم عند دخول دان والكلام في الاحوال المختصة بالناقصة فندبر
 فانه مما يحير فيه الناظرين قوله فلا تنزع آه اي الاصل فيه ذلك لما تقر ان ما يغير معنى الجملة حقيقة التقدير لانه بقي على اصله في ما دلل لم يبق في لم دلل لا يجوز تقديم
 ما في جزاء عليها سواء كان من الافعال الناقصة او غيرها اما ان فلكوننا يقتضيه سوف التي يتخلو بها العامل واما لم فلا تنزع اجبا بالفعل فغير معناه الى الماضي حتى
 صارت كجزء واما بالثالثة تنزع في الكلام حتى تقع بين الحرف ومحوه فو كنت بلا مال واريان لا يخرج قوله على نفس المصدر فكيف يتقدم على ما يحلل في اقتضائه تقديم
 قوله وبخالف هذا الحكم آه قدر الفعل العامل مع الواو اشارة الى ان المحذوف جملة مستأنفة وليس حال لعدم صحتها لفظا ومعنى لان الواو مقدرة اذ لا دليل
 عليه وبخالف على صيغة المعلوم فاعلة الضمير راجع الى ابن كيسان والاضمار قبل الذكر جائز في الفاعل على ما تقر في بحث التنازع ليستفاد منه نسبة
 السكات الى ابن كيسان صريحا كما هو المتبادر من قوله خلافا لابن كيسان وتقدير الفعل لمجرب بيان الناصب المعنوي الذي لا يجوز اضماره لكونه بالفعل
 المطلق المستعمل باللام كالبديل منه كما صرح به في الرضي وجعله من المواضع التي يجب حذف ناصب المفعول المطلق فيها قياسا وقيل ان على صيغة
 المجهول تحذف عن لزوم الاضمار قبل الذكر وحذف الفاعل وهو وهم لان خلافا ان كان مصدر المبني للفاعل لا يصح كونه مفعولا مطلقا للفعل المجهول
 لوجوب كونه بمعناه وان كان مصدرا مبني للمفعول لم يستفد منه كون المخالفة ظاهرة من جانبه لاس من جانب المجهول بل عكسه لان ابن كيسان لم يكون
 مفعولا صريحا فيكون فاعلية ضمنية قوله ثابتا لابن كيسان لم يجعل اجارا والمجرب متعلقا بالمصدر لان المفعول المطلق المحذوف فعلة لازما كان المحذوف
 او جازا فيه خلاف بل هو العامل او الفعل والاولى ان العمل للفعل على كل حال اذ المصدر ليس بقائم مقامه حقيقة واللام ينصب بل هو كالتاخم
 مقامه كذا في الرضي في بحث المصدر وقال النضر الرضي ان الفاعل والمفعول المجهول باللام نحو في عباله وحده خبر مبتدأ محذوف اي هذا العقل لم يخل
 مستأنفة وما ذكره الشرح انظر لفظا والصق معنى قال لابن كيسان اختلاف في الافعال الاربعة مختص بابن كيسان واما الكوفيون فيجوزون تقديم

معمول ما في جزاء مطلقا لعدم قولهم بتقدير ما على ما في شرح التيسيل ناقدا عن ابن مالك فانه رفع ما قيل في الخلاف لا يخصر بل الكوفيين ايضا فالغواني ذلك
 باحد الغواني قوله كما يقتضيه باب المفاعلة من كونها جازية فاعلا صريحا والآخر مغفول صريحا قوله لتقدم آه متعلق بقوله لاس من جانب الجمهور قوله
 فكان لا يخالف نعم فلا يتحقق التحالف المتضمن للمشاركة في اصل الفعل صريحا فلا يندرج القسم الثاني في القسم الثالث قولنا لا يلزم تقديم ما في جزاء النفي بحسب المعنى
 وان كان للناس حيث الصورة والموجب للمصادرة تميز المعنى وانما ان اعتبر نسبة الفعل اولها الى الجملة ثم اعتبر نفي النفي كان النفي الذي هو مدلول ما متوجها
 الى الجملة فلا يجوز التقديم وان اعتبر نسبة النفي الى الفعل اولها ثم اعتبر بعد صيرورة مثبتا نسبة الى الجملة لم يكن الجملة معلول بالنفي فجوز التقديم ثم انظر الى الثاني
 لان صيرورة ناقصة انما هو بعد دخول النفي الان الجمهور قالوا المرعي في التقديم انما هو اللفظ والاستعمال شاهد لهم قوله فان الافعال آه كما في قول الشاعر
 شعر جاد امر الله فاختلف الناس هفوا الى ضلال وبادء قوله صريحا بخلاف المفاعلة فانه للمشاركة امير في اصل الفعل من احد الجانين صريحا ومن الآخر
 ضمنا قوله وسيبويه في شرح التيسيل لم ينص سيبويه على ذلك لكن ظاهر كلامه يقتضيه ذلك قوله على انه يجوز في الرضي وبواسطه لما ثبت في قوله التواليا يوم ما يتم ليس
 مقترضا عنهم يوم ما يتم معمول لمصروف واذا تقدم معمول عامل جاز تقدم العامل ايضا لان تقدم معمول فرع تقديم العامل واجيب بان المعمول
 قد يقع حيث لا يقع العامل نحو انا زيدا فاضرب وبان نصب يوم بفعل مقد راى يعرفون يوم وبانه مبتدأ بني لاضافة الى الجملة وبان الظرف قد يتوسع فيه
 قوله على انه فعل اصلي ليس بكسريا او متعقفا كما يقع في علم علم وليس مضموم اياها ولا يمتثل للعين بالياء ولا مفتوح الياء اذا فتحته لا تسكن ولم يقلب الياء
 الغائيل على عدم تصرفه ومفارقة لا خوة والدليل على كونه فعلا محققا ما راى الثاني الساكنة والضمائر البارزة المتصلة وقال الكوفيون انه حرف بدليل
 عدم التصرف وقيل اصله لا ليس بمعنى لا موجود فقف واستعمل استعمال لا التبرية قوله وبهذا اندفع ما قيل آه حاصل الفرق بين الاختلاف والاختلاف
 فان الاول للمشاركة في اصل الفعل صريحا فيقتضي وقوع الفعل من الجانين معا والثاني يقتضي وقوع الفعل من احد الجانين صريحا قال افعال
 المقابلة قيل هي الافعال الناقصة لعدم تمامها بالمرفوع لكنها لما خصت باحكام افردوا بالذكر ولا يخفى ما فيه اذ كل فرقة من الافعال الناقصة مختصة
 باحكام لا توجد في الاخرى وعندى انما ليست ناقصة لان المقصود نسبة الحدث اعني القرب الذي هو مدلول مصادرها الى فاعلها الان معانا بالمكان
 قرب الفاعل عن المفعول لا بد من ذكره الا ترى ان معنى عسى زيدا ان يخرج قارب زيد ان يخرج او قرب عن الخروج ومعنى كاد قرب ومعنى طفق اخذ ومجردهم تمام
 بالمرفوع لا يقتضي كونها ناقصة والالكان جميع الافعال النسبية بل المتعدية ناقصة نعم لما اتصل وشبهه بالناقصة ولذا قال في اللباب يتصل بالافعال
 الناقصة افعال المقابلة قوله اي فعل فسر بالمعروف لما قالوا انه لا بد من تقديم امر مشترك في التعريفات المشتملة على كلمة او يفهم منه انما للتوابع فلا بهام
 فالموصول اما خبر مبتدأ محذوف اعني هو الرجوع الى الفعل المضمون في ضمن الجمع او اضافة الافعال للجنس فينبط الجمعية فيكون خبر الما واختار صيغة
 الجمع للاشارة الى تعدد ما تقر في الاصول قوله اي للدلالة آه لما لم يكن الدنو المذكور تمام ما وضعت له افعال المقابلة لدخول النسبة والزمان في
 مدلولها ايضا والمتبادر مما وضع له تمام الموضوع لم يجعل اللام صلة للوضع وجعله للقرض وقد راد الدلالة والنظم ان المراد بيان المعنى المشترك بينهما الذي
 يفتاز عن باقي الافعال كما في تعريف الافعال الناقصة فلا حاجة الى تقرير الدلالة ثم اعلم ان ابن مالك قال في التيسيل ان افعال المقابلة منها
 للخروج نحو طفق وجعل واخذ وعلق وانشأ وذهب وقام والمقابلة بليل وكاد وكرب واوشك وادى ولرجاء عسى وجرى واخطو وقيل شارح
 سميت افعال المقابلة لان فيها ما هو للمقابلة من باب تسمية المجموع بعض افرادة لان بعضها للشرع وبعضها للترجي واختاره الرضي ومن هنا قال
 بعض النحويين ان الشرع قد راد الدلالة وحصل اللام للقرض باشارة الى ان المقصود من الكل الدلالة على الدنو سواء كان موضوعا له او لا فان الشرع
 والرجاء يستلزمان الدنو وقيل ان كون المشي لازما لشي لا يستلزم كونه غرضه منه والمصدر اختار ان في الكل معنى الدنو ما في كاد فقط وما في عسى فلما
 في المفصل ان عسى المقابلة امر على سبيل الرجاء وفي شرح التيسيل انما لا اعدام المقابلة على سبيل الرجاء وفي معنى اللبيب ان عسى بمنزلة قارب معناه
 وحلا عند سيبويه والمبرد وبمنزلة قرب عند الكوفيين وما في طفق فلانه وان استعمل بمعنى الاخذ في شيء لكنه في الاصل بمعنى الدنو في القاموس طفق
 يفضل كذا كخرج وضرب طفقا وطفوقا اذا وصل الفعل والاتصال بالفعل بان تلبس بجوار من اجزاءه او بما يقتضي اليه من دنو حصوله قوله على
 قرب حصوله للفاعل ما في اعتقاد المتكلم اذا حدثت الموضوعات للاعلام ما في الاذبان قوله منصوب على المصدرية آه حاصل كلامه ان الدنو
 الذي اعتقده المتكلم قد يكون سببه وانشؤه رجاء المتكلم وطعمه يحصل النحر للفاعل وقد يكون جزؤه بشرع الفاعل باشراف النحر على حصول
 من غير ان يشع فيه وقد يكون جزؤه بشرع الفاعل في النحر فالدنو يتوزع انواعا ثلثة باعتبار منشئه وسبب حصوله في ذهاب المتكلم والاول مدلول

عسى والثاني مدلول كاد والثالث مدلول طفق فقول رجا او حصولا او اخذا فيه منصوبات على المصدرية بحذف المضارع ويجوز ان تكون احوالا لان الدنو بسبب الرجا يستلزم كون الدنو مرجوا والدنو بسبب الاشراف على الحصول يستلزم كون الدنو حاصل في نفس الامر والدنو بسبب الشروع يستلزم كون الدنو شروعا في متعلقة واليه اشار المصنف في امالي الكافية حيث قال يريد بقوله رجا او حصولا او اخذا فيه ان القرب مرجو او حاصل او مشروع في متعلقة فاذا قلت عسى الله ان يشفي مريض فبقرب الشفاء مرجو اذا قلت كادت الشمس تغيب فبقرب الغيوبة حاصل واذا قلت طفق زيد يخفف وجعل يقول فانه اخذ في الخصف والقول انتهى ويجوز ان يكون تميزا عن الدنو لكونها احوالا واليه يشير عبارة المفضل حيث قال عسى للقاربة على سبيل الرجا وكذا للقاربة على سبيل الحصول فانفع ما قاله الرضوي ان قوله رجا او حصولا او اخذا فيه خطأ لان النظر ان يغيب هذه المصاد على التمييز عن نسبة الدنو فيكون المعنى له نورجا او خبر والدنو حصوله اولدنو الاخذ فيه وليس عسى لنورجا او خبر بل لمرجا او دنو الخبر على ما ذهب اليه المصنف وليس طفق واخواته لدنو الاخذ في الخبر بل للاخذ فيه ولوجعلنا المنسوب حالا اي لدنو الخبر مرجوا او حاصل او اخذا فيه على تحكف اذا حمل الاستعمال فيه هذه المحتملات لايصح قوله حصولا لان الخبر في كاد ليس حاصل بل هو قريب الحصول لان ما قاله انما يريد وجعل تميزا عن النسبة او حالات الخبر والشروع اختار جعله مصدر لعدم احتياجه الى التاويل والتميز يقتضيه الابهام في اصل الوضع وهما الابهام بعارض التنوع بلا سبب بل بان ما في الامالي يقتضي ان يكون في معنى عسى رجا ودنو الخبر وما ذكره الشرح يدل على ان معناه القرب الذي سببه رجا وحصول الخبر الامر في ذلك من ان كلا الخيين متلازمان على ما عرفت قوله بان يكون ذلك الدنو اي ودنو حصول الخبر للفاعل في ذهن المتكلم قوله بحسب اي بقدره ودفقه لكونه سببا له قوله لا يجوز به عطف على قوله بحسب رجا وآه والضمير المجرور للدنو للحصول اذ ليس الخبر يحصل بالخبر في كاد وطفق واشتالما انما المجروم فيها الدنو قوله على قرب حصول الخبر لزيد اي في ذنبك بسبب انك آه فالجاء متعلق بالقرب فسقط ما قبله لايصح تعلقه بالدلالة ولا بالقرب لا بالحصول الا ان يتسامح ويراد بدلالة على القرب دلالة على اخبار المتكلم بالقرب بسبب رجا ولا يخفى فساد التسامح المذكور لان الاخبار ليس مدلول عسى ليدان يخرج قوله ترخو ذلك اي الحصول قوله لا انك كاد اي بالقرب كما في كاد وطفق قوله بان يكون اخبارا لمتكلم آه لما كان معنى ودنو حصول على وفق السابق واللاحق ان يكون الدنو بسبب الحصول وليس لك اذ لا حصول ولا يجوز به فضلا عن سبب ليدان اي بالحصول لا اشراف على الحصول يلزم سببته اشي لنفسه لان الدنو هو الاشراف ولا يمكن ان يراد ان لدنو في اعتقاد المتكلم بسبب الاشراف في الخارج وكذا العكس لعدم وجوب بقية الاعتقاد للواقع بين سببته بقوله بان يكون آه يعني ان المراد بالحصول الاشراف الخبر على الحصول ومعنى كون الدنو بسببه ان الاخبار بسبب علم المتكلم باشراف الخبر على الحصول فهو باعتبار الاخبار بسبب وباعتبار الجزم سبب فقول الاشراف على حذف المضاعف على ما سيظهر في تفسير معنى كاد قوله كجزك متعلق بقرب اي يدل على القرب في اعتقادك المسبب من حيث الاخبار بخبرك به اي يدل على القرب المجرم وبحصول في الخارج ويجوز ان يتعلق بقوله لك لانه وان كان بمعنى المقول فغاية معنى القول والنظر فكيف راحة الفعل اي قولك واخبارك بجزك بالقرب قوله بالتصديق آه هذا اذا لم يكن الخبر اجزاء او الايتلس جزء منه قال عسى وقد كبر سينه اذا اتصل به الضمير البارز قوله قال سببوه المقصود من هذا الكلام افادة ان القسم الاول مقصور ومتص بحسب وليس عسى مختصا به فانه كمي للاشفاق الضمير لا يرد ما قيل انه يجب ان يقول المصنف رجا واخفا فاذ ليس المقصود ضبط المعاني بل ضبط الاقسام ولا قسم خارجا عن الاقسام الثلاثة وان كان لما وضع القسم الاول معنى آخر قوله بحيث لم يعم آه لانه غير متصرف في نفسه فانه كمي منه صيغ الماضي كلها قوله والاشادات اي المعاني الانشائية من التي والترجي والتعرض والقسم والنداء والتضييق والطلب من معاني المحروف وانا قال في الاغلب لان طلب الفعل مدلول الامر عند البصريين وهو مع كثرته في نفسه مغلوب للمحروف الانشائية قوله المحروف لا يتصرف فيما قلنا ما يتضمن معناه واما امر المخاطب فموضوع لطلب الفعل ابتداء عند البصريين لانه يتضمن معنى لام الامر قوله بان الاستقبالية وقد يقام لسين مقام ان قوله في محل الغيب للنيل السائر عسى الغيور ابو ساد قول الشاعر ع لا تخني الى عسيت صامتا قوله بتقدير رمضان وقيل انه من قبيل رحل عدل وقيل ان زائدة قوله بوجوب آه متعلق بتقدير رمضان اي مقدر لوجوب صدق الخبر على الاسم لكونها في الاصل مبتدأ وخبر او المحدث لا يصدق على الخبر قوله ناقصة يعني انها لا تتم بالمرفوع لا بمعنى تقرير الفاعل على صفة كما عرفت قوله وليس خبر خبر كان حتى يلزم كون المحدث خبرا عن الخبر قوله وتقدر بالمضات تحكف اذ لم يظفر بالمضات في اللفظ اصلا لاني الاسم ولا في الخبر قوله لان المعنى الاصل اي الوضعي في المعنى انما فعل متعد بنزلة قارب عملا ومعنى او قاصر بغيره قرب من ان يفعل حذف الجار تو سعادة نذهب سببوه المبرود في الرضوي

وفيه نظر اذ لم يثبت في عسى معنى المقاربة ولا وضعاً ولا استعمالاً قوله ثم نقل الى انشاء الطبع اى طبع حصول معنى الفعل لم يفهم بقى معنى الفعل المتعدي
وهو يتعلق بالحدث القائم بالفاعل بالمفعول فهو في الاستعمال الاول كالفعل المتعدي وفي الاستعمال الثاني كاللازم قوله بدلا مما قبله والفعل
قاصر بمنزلة قرب كذا في المعنى واما عسيت صاماً وعسى الغويرا بوسا فشا اذ ان على تضمينها معنى كان او على تقدير عسى الغويرا ان يكون الوسا
حذف الفعل مع ان كثرة وقوعه بعد عسى قوله لان فيه آه بيان لوجه اختيار البديل قوله والذي ارى آه فيه انه لا يسلم وجود معنى المقاربة في
عسى فكيف ليظن قرب هذا الوجه ومعنى التوقع والرجاء الذي اعترف لا يتم بالرفع قوله فاقم مقامها عطفت على استغنى عن الخبر قوله في اى عسى
ناقصة الا انه سمت الجملة مسداً للاسم والخبر قوله وان اقتصر عطفت على اقيم قوله وفي خرج آه وچ يكون بعينه الاستعمال الاول اى اى الانه قدم
الخبر على الاسم فلا التباس للاتحاد المعنى بل هو تعدد وجوه الاستعمال بخلاف زيد قام فانه لو قدم قام ليقوت التقوى فففيه التباس قوله واخرى
هنا احتمال آخر نحوى يكون عسى فيه مستحلاً بالاستعمال الاول مستحلاً بمعنى المعنى لا يتوقف ثبوته على قبوت استعمال عسا ان يخرج الزيدان
او عسى ان يخرج الزيدان قوله وان اعمل الثاني آه فنقول في اختيار البصريين عسا ان يخرج الزيدان على اختيار الكوفيين عسى ان يخرج
الزيدان وعلى هذا قياس الجمع والمؤنث قوله في الاستعمال الاول وهو تقدم الاسم على المضارع سواء قلنا اننا ناقصة او اتمه قوله تشبيها لما
بكاء ولا شتر كما في كونها فعلين للمقاربة لا على وجه الشروع وفي كون ما بعدهما اسما ثم مضارعاً لا بلعل فلهذا المشابهة بها قوله عسى الهم آه الميت
لمدته بن الحشم كان قد هرب عن قومه لان السلطان طلبه من اجل قتله ابن عمه زياد بن مرثد فرج باجميم قوله يكون خبر عسى عسى مخزن الذي
اسيت فيه اى صرت واقفا فيه يكون ورايه اى قد امة الفرج قريب وانا في اسيت ستميل ان يكون ضمير المتكلم وان يكون ضمير المخاطب
بالتكبير والتانيث يخاطب نفسه تسليته لما قوله دون الاستعمال الثاني حال عن ان في قوله وقد يحدث ان آه اسس وقد يحدث ان عن الفعل المضارع
في الاستعمال الاول حال كونه متجاوزاً عن الحذف في الاستعمال الثاني وهو تقدم المضارع على الاسم فانه لم يحذف ان فيه سواء كان ناقصة
او اتمه لعدم المشابهة الموجبة للتوسع فمذه مكتمة لعدم الجبى فلا يرد ان افتقاراً على معنية الحذف ان لا يلزم انتفاءه لجواز تعليل الحكم الواحد بعلة شتى
ولا يخفى انه كان الاولى ان يذكر هذا الحكم متصلاً بالاستعمال الاول الا انه اخره ليكون قريباً بحكم ذكر ان في خبر كاد ثم حذف ان في الاستعمال واقع
سواء قد كان كما هو مذاهب الكوفيين لاقتناع ابدال الجملة عن المفرد ولم يقدر لجواز وقوع الجملة خبراً ومفعولاً به قال كاد وهو فعل ناقص لقصر القصر
من حدس لم يات منه الا الماضى والمضارع ومعناه قارب كذا في الاثقان ياكى في الاشهر واوى عند الاصمعي قوله فتخرج عن ذوات خبر في التام
اشرف المريض على الموت اشفى عليه في التام الاشفا بركنارة جيزى رسيدي وقوله في الحال متعلق بالحصول فمدلول كاد اشرف الخبر على
الحصول في زمان الحال وشدة قرب منه الا انه لم يشرع فيه على ما في الرضى فاذا كان في الاثبات يدل على ثبوت شدة القرب واذا كان في النفي
يدل على شدة نفي القرب لا على نفي شدة كما ان الجملة الاسمية المنفية تدل على دوام النفي لا على نفي دوامه فان وقع ما قيل ان لا يظهر الاشراف في
قوله تعالى وَاَكَاوُذُ يُفْعَلُونَ وفي قوله لم يكدر سيس الموى قوله ففاعله اسم محض لا يؤكل كما في الاستعمال الثاني بسى قوله ليدل على قرب
الحصول آه فانه لو كان اسماً ليدل على الحصول والحدوث بل على الثبوت مطلقاً ولو كان ماضياً فبعد دخول كاد يدل على قرب حصول الخبر في الزمان كما في
بخلاف ما اذا كان مضارعاً فانه وان كان مشتركاً لكنه لم يكن في الحال على ما في الرضى والظهور في احد المعنيين بحسب عارض الاستعمال لا يات في
الاشتراك في الوضع فبحسب ظهور دلالة عليه يدل على حصول الخبر في الحال فبعد دخول كاد كان الظهور ان يكون مدلوله قرب حصول الخبر في الحال و
سليم ان القرب لا يجمع الحصول فيكون المراد قريب من الحال قوله من غير ان متعلق بقوله فعل مضارع بل ان قوله لدلالة على الاستقبال
اى لدلالة ان على زمان الاستقبال المنافي للحال فلا يناسب ذكره مع كاد الذي مدلوله الاشراف على الحصول وقرب منه غاية القرب قوله تشبيها له
بصى عند من قال هو خبر ما عند الكوفيين فتقدير ان بديل الفاعل قوله قد كاد من طول البلى ان يصح اوله رسم عفا من بعد ما قد انجى + في
الصريح رسم نشان سراى يازمين هو ارخده عفا اى درس الدروس كمنه شذن الانحار سوده شذن البلى بالكسرة كمنى المصحح رقتن والمعنى يذا رسم
داره البست خبره متناه تشر على فراق الحبيبة وذباب آثار الربيع الذي قام بما فيه قوله اى كسائر الافعال اى الكلام على حذف المضارع بقرينة المقام قوله
في افادة لدوات النفي نفى مقصودنا اى كما ان سائر الافعال اذ دخل عليه النفي افاد النفي حصول الحدث الذي هو مدلوله كك كاد ونفى قرب حصول الخبر فاعله مفيد
نفي الفعل بالطريق الاولى واليه يشير قوله فيما ساقى ان قوله كاد كاد وفعّلون يدل على انتفاء النسخ وانتفاء القرب منه الا ترى ان قولك ما قربت ضرب يد بلطف

في نفى الضرب من ماضيت زيدا انكاداد دخل عليه النفي ليفيد نفى المقاربة ونفى الفعل معا او انما تنفي للمقاربة من غير دلالة على الحصول وحده بل كل
 منها موكول الى القرينة لاستعمالها فيها نحو قلت هند ولم تكن تله وتولد تعالى لم يكن يتر لما نحو مات زيدا وما كاد يسافر قوله ماضيا او مستقبلا اي كان على هياة
 او غيرا الى هياة المستقبل فلا يرد ان المصحح كون كاد مستقبلا فالقيم المذكور غير صحيح واختار مستقبلا على مناصر المعاني المطابقة قوله يكون للآيات اي
 لفظ كاد اذ دخل عليه النفي ليفيد ثبوت الخبر لافاعلة فالقضية شخصية فلا يرد ما يتوهم ان الخبر في الاثبات الكلية ومثلا ذلك ما قال ابن مالك انه قد يقول القائل لم يكن
 زيد ليفعل ويكون مراده انه فعل بعسر لا بسهولة وهو خلاف الظاهر الذي وضع اللفظ له اوله لا مكان هذا رجع ذو الرمة قوله بدليل فذكر نحو ما كان يبدل على حصول
 النسخ فلو كان المراد من قوله تع وما كادوا يفعلون نفى القرب عن النسخ الذي يستلزم انفسا النسخ على وجه يبلغ لزوم التناقض قوله وتسلمه آه عطف
 على تخفية الشعر اعادة اللام انما يكون كل واحد ليل استقلا او بعد المعطوف عليه قوله ان قوله اي بان وحذف حرف الجر عن ان قياس قوله قوله تعالى
 فذكر نحو قرينة آه فاشبات لفعل مفهوم من القرينة لاسن كاد قوله وعن الثاني فتخفية آه الظاهر تخفية لانه عطف على قوله من الاول وفانية التوجيه ان يتقرر
 اما اي اما الجواب عن الثاني فظن تخفية قوله قدم ذو الرمة الكوفة فوقت بالكناسة اسم موضع بالكوفة فانفرد الناس تصديده الى اية فبلغ به الهيت ناداه
 ابن شبرته يا حيلان اراه قد برح قوله لقوله لم يكن يتر لما في قوله تع ظلمات تبغضنا فوقي بعض اذا اخرج يده لم يكن يتر لما ولا يصح ان يحل في هذه الآية على
 الاثبات لان المقصود بيان شدة الظلمة وهو باختر الروية والقرب لاثبات قوله وما يتحقق منه زاده ههنا لانه لا يصح الحكم على النفي الداخل على كاد ان ينفى
 الماضي للآيات وفي المستقبل كالافعال فان تفصيل لا بد من الاجمال المشتغل عليه والقيم السابق بكلمة او لا يصح ههنا واختار ما يشق منه على قوله مستقبلا
 اشارة الى تقدم المصحح من حيث المعنى باعتبار ذكر المشتق منه كالعكس اذا وجد فيه قرينة على تعيين المشتق وهي ههنا قوله وفي المستقبل واما كون الماضي
 مشتقا منه المستقبل فاعتبار كونه ما خذ منه وان كان الاصل للكل المصدر قال بقول ذي الرمة آه في القاموس الرمة بالضمه قطعة من جبل وقد
 تكسر وبه سمي ذو الرمة في المصحح رس المحي ورسيما اهل مسمايته اسم حبيبة ذي الرمة برح يرد لم يكن يتر لما من قوله لا يتر لما لان ذلك نفى لمقاربت
 البراح يصف تمكن الهوى في قلبه فيقول ذا غير المجازيل المحبة عن المودة لم يكن يتر لما من قوله لا يتر لما لان ذلك نفى لمقاربت
 انفسا اقرب ريس الهوى المستلزم لانفسا الزوال بوجه بلغ كافي قوله تع لم يكن يتر لما قوله وهذا سلم آه لما كان مواضعة الهوى الثانية لقول ذي الرمة
 سوبه بحتيتها دفع ذلك بقوله لا سلم اي كون لم يكن في البيت كسائر الافعال لكن لا يثبت دعواه الثانية به وهي ان النفي الداخل على المضارع بخصوصه
 يكون نفى القرب بالمثبت ان النفي الداخل على الماضي يكون لاثبات فان خصوصية كونه للنفي في المستقبل موقوف على عدم كونه في الماضي كذلك لم يثبت
 تلك لم يثبت به ايضا فيكون كل ما يعويه بالظنين وحاصله ان كلتا الدعويين متلازمان ففساد احد لهما فساد الاخرى وقد عرفت فساد الاولى ففسدت
 الثانية ولا يتوهم صحتها مواضعة البيت لما من لم يتر بفرس قوله به عاهة مجموع الامرين ثم قال لما فانه في هذا الكلام الالاطالة قوله وجه الفتح فيه اي في ثبوت
 الدعوى بان لم يثبت بالتمسك المذكور وفي تمسكها بان لم يثبتها قوله بمعنى اخذ اشار تفسيره باخذ الى ان الملو الذي بسبب لاخذ وان كان مغايرة
 بسبب المفهوم حكمه عينه بسبب الوجود فلهذا فرس قوله لي كون خبر آه وهي بذلك اولى من كاد لان اخبارا حاصلة للمضارع بخلاف خبر كاد قوله بمعنى برح
 اي في اصل الموضوع ثم استعمل معنى قرب قوله عطف على طفق لشار الى رد ما في بعض الشرح من ان او شك ليست من القسم الثالث اذ لو كانت منه لانتفع
 استعمالا مع ان واذا ذكر ما بعد فراه منه وكلما اشتكر بين مقاربة الخبر جار وحصولا فلذلك استعملت مع ان وحذف ما انتهى ووجه الزوال لم يستعمل او شك
 بمعنى الرجاء قال مثل حسي وكادني الاستعمال لاني المعنى وفيه اشارة الى ان الاستعمالين شائكان بخلاف طفق وكرب وحصل واخذ فان الشائكان
 فيه التورية وان جاء مع ان على قلته قوله مقارة استعماله واذا كان خبرا المضارع مع ان فهو بقدره الجراي او شك زبني ان يخرج ثم حذف وجوا
 لكثرة الاستعمال قال ما وضع لانشاء التعجب هذا موضع طار على اصل الموضوع فانه في الاصل لاخبار والمطلب الفعل التعجب لفعل يرض للنفس عند شعور بان ينفى سبب
 وذلك قيل انما سبب بطل التعجب قوله بعد بالنظر الى كثرة افواه اي جمع اللام على ان هذا الجنس كثير الافراد فالمعروف بالجمع اجمعيه للام على كثرة الافراد ان كالمفرد فام للجنس
 وان كانت لا تستغرق افراد مع ذلك فمولى التعريف جميع افراد المعرف قوله على تقدير من التثنية والجمع قوله التعريف للجنس لا افراد والنوعين قوله ايضا متعلق بقوله للجنس
 اي كما كان في تقدير الافراد قوله فواضع اي اذ كان التعريف للجنس على اي تقدير فواضع اي الجنس وضعه قوله مثل آه وهو كان يستعمل لانشاء التعجب وليس بفعل واذا تعجبت
 من غير شخص قلت لمدد آه خبره قوله وما آله اذا تعجبت من طيب شئ قلت وما آله قوله نحو قاله المد من شاعر اذا تعجبت من شعر شخص قلت
 ذلك قوله ولا تسل عشرة يقال لمن اجاد الرمي ما لطن لاشل عشرة اي اصا به قوله بعد الوضع فان الشئ اذ بلغ غاية يدعى عليه صوتا له

بنت انشا

عن عین الکمال وکذا لاشل عشره دعاء له بعدم الشل قوله والمراد آه بان يكون الاطلاق قرينة التجربة عن الغير قوله ای لفعل التعجب آه كون المقصود
من التعجب اجراء الاحکام یرجح الاول وقرب المخرج مع اتحاد المعرف والمعرف یرجح الثاني فلذا سوی بينهما قوله احداهما آه بیان لما حصل المعنی
لا تحسین تقدیر حذف المبتدأ اذ يجوز ان يكون ما فعله وا فعل بعطف بیان وبذلك لما كان ما فعله وا فعل بجملة تنفصن فعل التعجب شارحاً الى ان الحمل مبنى على
التجوز والمراد وصيغتا الفعل اللتان تضمنهما التركيبان المذكوران لكن لا مطلقاً اذ ليس فعل وا فعل مطلقاً للتعجب بل من حيث انما في بديهي التركيبين وزاد لفظ
الصيغة اشارة الى ان كل ما يورثها فعل التعجب لا خصوص بديهي الفعلين قال غير متصرفين لما عرفت من مشابهتهما الحروف بسبب تضمنهما معنى الانشاء
قوله فلا يتغير ان ولذا صح العین فی ما قوله ما ابيعه ولا يجوز لادغام فی اشديه قوله ای فعلاً التعجب شارحاً الى ان رجوع ضمير المذكر الى صيغتين مبنى على تأويلهما
بالفعلين لعدم الاحتياج الى التأويل فسر الضمير المجزوء فی قوله فيما بصيغة التعجب قال الامام بنی من فعل التفضيل ويزيد عليه فعل التعجب ليعطيه ان لا يبنى
الامام وقع واستعملت في الفعل التفضيل فانك تقول انما ضرب منك عدنان حال الذي لم يتكامل بعد والمستقبل الذي لم يدخل في الوجود والماضی الذي لا يستقر
لا يستحق ان يتعجب منها قوله للبائنة والتاكيد فان المقصود من انشاء التعجب في قولنا ما احسن زيداً اثبات احسن له على وجه الکمال وتقريره وكذا المقصود
من زيد فعل القوم كما في الفعل تحقيقه قوله لئلا اي لشيئهما فعل التفضيل قوله يا اشمی الطعاهم فی القاموس شبيهة كرمية احب ورغب فيه ومقتضى بعضه قوله
او حبيب ظاهري واما الباطني فيجب منه نحو ما جعل زيدا قوله بهما آه بیان بمعنى المثل يعني اذا اريد بنا صيغتي التعجب مما يتبع بناؤهما من متصل بناؤهما
من فعل لا يتبع بناؤهما مما يتعلق بقصد المتكلم من حسن او قبح او شدة او ضعف مثلاً قوله وجعل آه بصيغة المصدر عطف على بناؤهما وانما جعل الممتنع مقولاً
وفي فعل التفضيل تميز لان اسم التفضيل لا يعمل في الفاعل والمفعول به الظاهر بخلاف فعل التعجب قال بتقديم وتأخير ولا فصل خص هذه الوجود بالذكر
لان يجوز ان تصرف بحدت الجار في احسن به اذ كان المجزوء ان مع الفعل ويجوز حذف التعجب منه نحو اسمع بهم واصر قوله وانما قيدناه قيل لاطلاق خبرين
التقديم لانه متكفل بمعرفة حال الصيغتين من غير حاجة الى تذكير التقديرات الجارية في غيرهما والمتنوعة واما ما ذكره من الباحث فلا ينفع لان منع فعل التعجب
من التقديم وتأخير من خواصه وان كان مع ما منع آخره قسماً هذا انما يتم اذ كان قوله بتقديم وتأخير لعموم اسلوب لكن التكرار في سياق النفي انما يقيد العموم
انما انشأ حكم النفي عليها كما نص عليه في التلويح وهذا ليس لك لان النفي متوجه الى التصرف المقيد لا الى القيد فيكون المفاد انتفاء التصرف المقيد
بتقديم ما لا شك انه ليس من خواص فعل التعجب قوله جري مجرى الامثال لشيئهما اياها في مخرج كل منهما من موضع الاصل وتحقيق العذبة فيما قوله كمالا
تخير الاشياء في الكشاف المثل في الاصل بمعنى المثل والنظير ثم قيل للقول السائل المثل مضرب مبرور ولم يضربوه مثلاً الا قوله فيه غرابة من بعض الوجود
ومن ثم حوطة من التغيير قوله احب آه نقل عن الشرح واجاب بعضهم بانه يجوز ان يكون المراد تقدمة على شئ وتأخيره بالنسبة الى شئ قوله انما هو التاكيد
كما في قوله تعالى لا يشاءون ساعة ولا يشاءون قولة من العامل والمعمول بقرينة قوله بالنظر وانما قيد بذلك لما ساقى الى اقسام الاكثر من
الفصل بجملة كان بين ما والفعل قوله بجملة كان فقط وهي زائدة للدلالة على ثبوت الحكم في الزمان الماضي والقطاع في الاحمال كما بينه الفحوص
قال وابتداء آه هذه التقديرات كلها باعتبار الاصل وبعد النقل صارا كالعلم لانشاء التعجب والاعراب بحسب التركيب السابق كما تقرر من ان
المنقول لا يتركب في اعرا بما الاصل قوله بمعنى شئ فكان معنى ما احسن زيداً شئ من الاشياء لا اعرفه جعل زيدا حسناً ثم نقل الى انشاء التعجب
وانحى عنه بمعنى المحجل فجاز استعماله في شئ يستحيل كونه محجل جاعل نحو ما اقدرا اسد ما علمه قوله من باب خبر اسر فناناً في كون كل منهما بمعنى كلام
فيه النكرة فاعل فان معنى شئ احسن زيدا ما احسن زيداً الاشياء لا اعرفه كما ان معنى خبر اسر فناناً ما اسر فناناً بالاشرف واكرم ان مذهب سيبويه ضعيف
من وجه وهو ان استعمال نكرة غير موصوفة نادر نحو ما هي على قول اولم يرد مع ذلك مبتدأ واظهر من وجه وهو ان لا تقدر فيه ولم ينقل من انشاء
الى انشاء بجملة مذهب الاخفش فان فيه لزوم حذف الخبر وبخلاف مذهب الفراء فان فيه النقل المذكور وهو بعيد وما قيل ان الاستقناء
قد يستعمل في التعجب كغيره فليس بطريق النقل بل بطريق المجاز والكناية قال موصولة عند الاخفش في المعنى حمداً لا خفش ان تكون موصولة
معرفة وجملة صليتها وان تكون نكرة موصوفة وجملة صليتها قال واخبر محمد بن حذاف في بعد لانه حذف الخبر وجوباً مع عدم ما يسهل مسده قوله
من حيث المعنى وان كان ضعیفاً من حيث لزوم النقل المذكور قوله قد يستفاد من الاستقناء معنى التعجب لكونه متشاكلاً منها بجمل
قوله ما اذكر لك ملازم الدين ما اللدلي مبتدأ وجملة الفعلية خبره واما الثانية مبتدأ خبره يوم الدين او بالعكس وجملة ساو مسده مفعول
ما اذكر لك علق عنها بالاستقناء قوله واما احسن بزيد آه اي اما اصل احسن فبدأ وكون الجملة بتاويل المفرد لم يحجج الى علق قوله ومعناه الماضی

لان المتعجب لا يكون الا ما تحقق واستمر على ما عرفت وضعف قوله بان الامر بمعنى الماضي لم يجد في العكس وبان محيى العزة للصيرورة وزيادة
 البارنى الفاعل قليل قوله اى مجروره وهذا التسامح شائع في كلامهم لشدة الاتصال بين الجار والمجور قال عند سبويه تتعلق بجميع انفعال الشارح
 اوج عبارته بالمتن في بيان مذهب سبويه قوله الا اذا كان آه استثناء من لازمة لاسن رائدة قال مفعول يؤيده جواز حذفه كما جاز اسحق بهم
 والبصر قوله اى احسن انت الخطاب لمن يتوجه اليه الكلام بتاويل الخطاب ولذا يتصرف فيه بتانيث الفعل وتثنيته وجمعه قوله يزيد على تقدير
 كون الباء للتعدية او زيدا على ان تكون زائدة والمعنى اجملة حسنا واجمل باعتبار القول قوله امر لكل واحد آه فاختطاب لكل من يصلح ان
 يخاطب لا بخصوص من يلحق اليه الكلام قوله فكانه قيل آه لانه اذا كان الخطاب عاما ومعلوم عدم اتفاق الكل على وصفه لوجود واحد فالامر لكل
 احد متضمن للامر بالوصف بالحسن باتى جهة ثلثت ففى اعتبار عموم الخطاب مباينة تناسب لما وضع له الباب اعمى المبح العام قوله عني
 الافعال المشهورة عند النحاة لا خفاء ان قيد عند النحاة معتبر في ما بينه من الافعال لان المقصود بيان المعاني الاصطلاحية فخطب الفاعلة
 قيد المشهورة يعنى المراد من افعال المبح والدم بسا الافعال المشهورة بهذا الاسم عند النحاة بناء على ما فى التسهيل وشرعان لم يمت سائر ليس بها
 بنعم فعل موصوفا نحو حسن الخلق وعلم العلماء وفتح العمل عنادا لمبطلين ومنه قوله تعالى كبرت كلمة تخرج من افواههم ومحمدا من قبله فاعلم
 نحو قوله لقضو الرجل فلان علم الرجل زيد يعنى نعم القاضى نعم العالم يعنى احق هذا النوع بنعم ومنه ان ثبت لمن الاحكام ما ثبت لنعم ومنه ان نفي فاعلم المبح عند النحاة
 بالخير كما حاشى في الاحكام بالشرائط ولا يصدق عليه تعريف المبح كونه موضوعا للانشاء والمبح والدم نعم تستعمل كذلك فلم يقيد المبح بالمشهورة لم يكن المبح جاسعا فاحفظه فانه
 من المواهب قوله بهذا التقبلى بهذا الاسم المشرع والمبح والدم بالوضع اللغوى كاللقب ليس بلفظ عدم كونه علما قاطل بالوضع لانشاء المبح وذلك فاعلم نعم المبح
 زيد فاعلم المبح وقد خذ بهذا اللفظ ليس المبح موجودا فى الخارج فى احد الازمنة مقصورا مطابقة هذا الكلام اياها حتى يكون خبرا لقصد مدح على وجوده حاصله خارجا قوله فلم يكن
 مثل مدح آه لان القصد فيه الاعلام ببح موجود فى الزمان الماضي ليقصد مطابقة هذا الكلام اياها وكذا مثل ما احسن زيد واذنك لانا ولان كانت
 تفيد انشاء المبح لكنها ليست موضوعا له بل لانشاء المتعجب وذلك يستلزم انشاء المبح والدم وكذا مثل المبح من مدحت ودمت لانا لانشاء المبح
 المبح والدم لان انشاء المبح قوله وبها فى الاصل فاعلم ان بدل الحق تارة التانيث الساكنة والضمائر البارزة المنقطعة فى بعض اللغات وقيد فى الاصل
 صلافة قوله على وزن فعل يعنى انما لم يبقا فى المحل على وزن فعل لا قوله فاعلم ان لم يبقا ببقيا فعلمين قوله فى فعل خلا كان ادا سما فخر رجل
 لعب قوله باسكان العين ثقل الكسرة على الحرف اخلقى قوله مع كسر الفاء ثقل كسرة العين اليبيل على انه كسور العين قوله اتباعا للعين فانه
 يورث انخفضت فى الكلمة باعتبار تاق الحركتين وان كان الفتحة فى نفسها اخف من الكسرة قال وشرطها ان لا يلى ان درود فاعلم كسرة نحو فاعلم
 بزيادة وضما فالى الكسرة نحو نعم صاحب قوم لاسلح لهم قليل طمى بالعدم قوله للعدم الذهنى اى قصد به الى محمولي الذهن من حيث جنسه
 غير معين فى الوجود كما فى ادخل بالسوق لانه حصل التعيين بسا بخصوص المبح بخلاف ادخل السوق واليه اشار النحاة بقوله وسى لواحظ غير معين
 ابتداء آه هذا الذى اختاره المصحح فى الايضاح حيث قال وما ظن بعض النحويين من انه الجنس بكما له فخطا محض لانك لا تقصد من قولك نعم المبح
 زيد جميع الرجال لانه شئى ويجمع ويطلق بخصوص واردة الجنس بكما له سواء كان بمعنى كل فرد او جميع الافراد نيا فى ذلك ويطلق نعم رطلان فاعلم
 التفسير فيه يلج الى امرهم بفسره ما بعده فيكون جميع الباب على نسق واحد ويحصل الابهام فى التفسير الذى يانسب مع الباب اعمى المبح وهم
 ما قبل انه يلزم خلوا الجمل من علمه فضيه ان يلزمه فى نعم رطلان زيد لعدم رجوع الضمير الى زيد فاما ان يقول ان اتحاد المفعول والغير المعين بالابتداء فى
 الخارج كانت فى اللطائف كما فى ضمير الشأن او يقرر ان الجملة بتقدير المفرد كانت قبل زيد رجل جيد على ان انخلوا فاعلم على القول المبرج هذا
 خلاصة ما ذكره المصحح فى الايضاح المفصل مع زيادة نظران ما ظنه بعض النحويين من ان اللام للجنس بكما له خطأ محض وكذا عمله على الجنس
 من حيث هو قوله ليكون اوقع اى انما اختير التفصيل بعد الابهام ولم يفصل ابتداء ليكون اوقع لتشويق النفس الى معرفة ما بهم وصيرورة
 منكورا مرتين والمقام يقتضى الاوقعية لان المبح العام مما يستبعد قوعه ومن هذا ظهر ان هذا غير مختص بالفاعل المعروف باللام قوله ولم يجر
 اى اقبل برا قال او ضمير المظهر الغلب انه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اتفاقا بين المضمين لعدم التصرف فى هذا الباب ولان الضمير المفرد
 المذكرا ضمرا ما من غيره كمن احمق تارة التانيث اهن من غيره لثوق بعض الحروف اليه نحو لاة ومة ورتة ولعله فلذلك اطردت نعت المكرة
 ولم يطرد لتمامين ولعمور راجلا لكان فى الرضى قال منصوبة لا مجرورة بالاضافة ولانهم لا يجر الاضافة بناء على اختصاص هذا الباب بخواص

بأنه اصل المبح والدم

لم توجد في غيره وكونها اسمين عند الكوفيين قوله مفردة في الرضى ذب الجزولي ومن تبعه الى لزوم افراد تميزها الضمير والظن اذ هم منهم بل يجب
مطابقة لما قصد عند البصريين وقد صرح المصنف وابن مالك بمطابقة لما قصد وهو الحق قوله نعم جلا آه نشر على ترتيب اللفظ وانت متعلق بكل
واحد من الاثنية قال او بما اما موصوفة بالجملة والمخصوص محذوف كما في نعمنا لعظمكم به اوده كور كما في نعمنا انشر وادب انفسهم ان يلقوا او غير موصوفة
كما في نعمنا اي وقولهم فتنه وقايتا قوله بمعنى حتى فالمراد بالثمة النكرة الضمير كما بعد المتبادر قوله اي نعم تنبها اي الصدقات اي ابدوا او اورد عليه
ابن مالك ان ما مساوية للضمير في الابهام فلا يميزه لان التمييز لبيان الجنس فاجب بمنع المساواة لان المراد باشئ عظيم كذا في التفتة وغيره ولكن
الكتايب في التفسير على مطلق الشئ يابى عنه والظاهر ان الضمير بهم من حيث الوجود دل على وجوده التمييز قوله ويكون آه فية اشارة الى تضعيفه
لان حذف الصلة باجتماع قليل وكذا يضعفه فله وقوع الذي مصرح به فاعلا نعم وليس قوله معرفة تامة يضعف عدم محلي تامة بمعنى الشئ في غير هذا
الموضع بل بمعنى شئ كقوله ما هو موصوفة او غير موصوفة ولا يلزم في نحو قوله نعمنا لعظمكم به جذوت موصوفة بالجملة اي شيئا لعظمكم به او القول بكون الجملة محترضة
بيان استحقاق اشئ المرح قوله ولجدي آه ليحصل التعيين بعد الابهام قوله لقيام لام تعريف آه يعني انهم لما قصدوا الى محمود في الذهن كان كاسم
الجنس المذموم في المعنى وكما يصح ان يقوم اسم الجنس مقام الضمير صحيح ان يقام الاسم باعتبار المفعول في الذهن مقام الضمير لانه مندرج
تحت ما يقتضيه اتحاد في المعنى كذا في الايضاح واورد عليه الرضى انه لو كان مقام الضمير كان الضمير اذ اقام مقامه راجعا الى المبتدأ غير محتاج الى
التمييز في نحو زيد نعم رجلا وكذا في نحو نعم رجلا زيد ايض لان الضمير فيه اذن كما في قولك ابوه قائم زيد وفيه نظر لانا لان السلم الملازمة المذكورة فانه اذا قام
الضمير مقامه كان راجعا الى اسم مفسر فاجده فليبدله من التمييز ثم بعد التمييز يصير كاسم الجنس المفعول بلام الحمد الذم في الى الدلالة على فردهم في المخرج
فلا يلزم في نحو نعم رجلا زيد كالمربط في نعم الرجل زيد والظاهر ما ذكرناه سابقا من ان الرابط الاتحاد قبل انه اذا كان زيدا مبتدأ بعد ان يجعل اللام للمصدر
والله في اللام عبارة عن زيد وكذا كون الضمير في نعم رجلا مبهما لتقدم المرح رتبة وتجاوب ان لزوم تاخير المبتدأ غالبا على ان ليس عبارة عنه ولا مرجعا
لان خلاف الاصل لا يكون مطرودا وكثيرا قوله جملتان والثانية مستأنفة محذوف المبتدأ اخذ فلا زلة اشارة اتصال المخصوص بالفاعل قوله
اي مطابقة آه يعني يجوز ان يكون من اضافة المصدر الى المفعول او من اضافة الى الفاعل وليس بذا من باب الالتباس بل من تعدد طرق افادة
المعنى والمراد بمطابقة الفاعل مطابقة فقط فيخرج اذا كان فاعله ضمير اذ لا يتصور فيه مطابقة الفاعل بدون مطابقة الفعل واما مطابقة التمييز
المخصوص فليس بشرط لوجو افراده ايضا كيف وقد عرفت وجوب الافراد عند الجزولي ومن تبعه قوله او تاويلا نحو نعم الاسد زيد وانما خص هذا التمييز بمطابقة
الجنس اذ لم يوجد المطابقة فيما عداه تاويلا وما يتوهم في نحو يس المرأة هندان تذكره بتاويل المرأة بالجنس فباطل والالفاظ اقام المرأة قوله حيث
وقع المخصوص خص السؤال بعدم المطابقة في الافراد مع عدم المطابقة في الجنس ايضا لجواز ان يقول جعل مثل القوم نفس الذين كذا بوجاهة
في انصافهم في تحقيق المطابقة في الجنس تاويلا قوله وحذف المخصوص والقرينة تقدم ذكره في قوله نعم مثل الذين تحكوا التوراة قوله اي ليس
مثل القوم المكذبين مثله اشارة الى ان المكذبين من مقام الذين كذا بوجاهة الى ان الموصول ليس راجع للتعديل عبارة عن جنس المكذبين يحصل للابهام
في المثل وضمير مثله راجع الى الذين حلوا التوراة لان المقصود ذمهم فالعنى بس حال المكذبين حال اليهود الذين تحكوا ودايات نعت محمد
صلى الله عليه وسلم فلا يلزم اتحاد الفاعل والمخصوص لفظا ومعنى على ما ذهب اليه قال وقد يحذف المخصوص وضع الظن موضع الضمير لرفع قوله
رجوعه الى الفاعل بقرينة ولا فائدة عموم الحكم فان المراد من الضمير في قوله وشرطه مخصوص نعم وليس واما ذكره هنا مع ان المناسب ذكره بعد
حذف الكثرة حذف المخصوص في نعم وليس وشرطه في المرح والذم وما قيل ان المعرفة اذا وجدت معرفة كان الثاني عين الاول فانما
هو اذا كانا ظاهرين في التسهيل وقد يحذف ويكلف صفة انما نحو نعم الصديق حليم كريم اي رجل لا فعلا وكثير ذلك اذا كان الفاعل نحو يس
كما يامرهم به اي يأمروا بغيره ونحو نعم الصاحب نستعين به فيعنيك اي صاحب قوله اي نحن لقرينة قوله نعم والارض فرغنا قال و
ساد مثل بس اشارة تشبيه بس وعدم جمعه معه الى عدم عراقة في الاستعمال لانشاء الذم مثلما دلنا قال في التسهيل ويلحق ساء بس
بذلك لشيوع استعماله بمعنى الاخبار في القاموس ساء فعل ما به كره وساء سوا كسحاب تقع ووزنا فعل كظرت قلبت الواو الفا
قال ومنها جذا فصله عن نعم وليس لاختصاصه باحكام ذكره لعدم عراقة في المرح في شرح التسهيل وقيل ليست اي حبة المرح بالوضع
وانما وضعه للباقة فيمكن احب قوله من افعال المرح والذم لم يقل من افعال المرح لان هذا اللفظ عند النحاة اسم لما يفيد انشاء المرح او الذم

مع ان حيزا بعد دخول لا تعيد الاسم ايضا قوله في حيزا اي حيزا في هذا التركيب في شرح التفسير مفتضى كلام المصنف ان حيزا بمعنى نعم وقد فرق
بينهما بان حيزا تشترع دلالة على المخرج العام بان المخرج محبوب وقريب من النفس ولا حيزا بالعكس ولا يشترع ذلك نعم وبكس قوله من حيز
الشئ ينصب الشئ على انه مفعول او حيز لفتح الحاء وقوله اذا صار محبوبا متعلق به والمعنى ان حيزا مركب اما من حيزا متعدى يقال حيزه بحبه بالكسر
فمحبوب بعد نقله الى فعل بالضم على ما تقرر من انه اذا جعل الفعل المتعدي من النعت حول الى فعل كما في علم ورحم او من حيزا لازم بكسر العين ومنها
وليس المراد ان في حيزا نعتين فتح الحاء على ما هو القياس ومنها ينقل الضمة الى الماهية الادغام اذ العبارة لا تساعدة فانه صريح في انه مركب من احدى
ومن ذوالا لانه لا يلزم ان يكون ذكر الشئ مستدركا اذ لا دخل له في التركيب ولان المناسب للتنبيه المذكور الوادون او قال وداعلة ذابخلات
نعم وبكس فان فاعلهما ما تقدم وانما يخص ذالماني اسماء الاشارة من الابهام المقصود في هذا الباب والمشار اليه بذكر الامر التبيين وان كان وضع
اسماء الاشارة للمشار اليه في الخارج قال ولا يتغير ومن هذا زعم البعض انه بعد التركيب صار اسما بمعنى حبسب خبر لما بعده فعنى حيزا الامر حبسب
واختاره ابو علي وصاحب القاموس او بتدبيره بعبارة بعده واليه ذهب المبرد قوله لجزيا مجري الامثال كأنهم عالموه معاملته المضمرة في انه لا يختلف
 باختلاف احوال المخرج نعتي ومجوعا وموشتا وشبهه بالمضمر في نعم رجلا اقوى منه بالنظر في نعم الرجل زيد لزيادة ابعاده وعدم كونه مخاطبا له اقول
اي بعد حيزا لم يقيد بهما بالاغلب في مخصوص حيزا لم يستعمل مقدما قال المحفوظ خلافا لابن كيسان فانه ذهب الى انه بدل من ذاق قيل
عطف بيان وانما قال بعد حيزا ولم يقل بعد فاعله كما في نعم وبكس اشارة الى عيرة ذاجز واس حيزا قال ويجوز ان يقع آه انما يلزموا التمييز
في حيزا والترمواني نعم اذ كان الفاعل ضمير راع ان الفاعل في كل منهما امر ذهني لوجين الاول ان فاعل حيزا المفعول بخلاف فاعل نعم فانه مستتر فعمل
التمييز ليل على وجوده والثاني لزوم الالتباس بين الفاعل والمخصوص عند عدم ذكر التمييز في ما اذا كان المخصوص حرفا باللام او مضافا اليه نعم رجلا
السلطان فانه لا يدرى عند حذف رجلا ان السلطان فاعل والمخصوص محذوف او هو المخصوص وقاعلة ضمير بهم قال يميز او حال فان قصد تقدير
المباينة في مخرج المخصوص بوصف كان المنسوب حاله حيزا بعبارة اصله اي في حال موصلتها وان قصد بيان جنس المبالغة في مخرج كان من غير
حيزا زيد ما كبا قوله وحيزا زيد رجلا لا يلزم الفصل بالاجنبي لان المخصوص ليس باجنبي للاتحاده بالفاعل قوله من الفعلية لم يقل من الفعل ليشمل بذهب
من قال باسمية حيزا قوله وذو اسما هوذا لم يتغير لبيان الميزة نظوره اذ لا ايهام في المخصوص قوله اي كلمة دلت آه اشار الى ان ما عبارة عن
الكلمة ليكون التعريف مستقلا على الجنس وان قوله في غير ظرف مستتر صفة المعنى كما هو الظاهر السابق الى انهم في ضمير راع الى ما دان جازر جوع الى المعنى كما مر في
تعريف الاسم والفعل رعاية لطاقتة دليل الانحصار ويحل ان يكون ظرفا لغوا متعلقا به في معنى الباء وان لم يكن مستقرا حاله من معنى لكه ظلات الظاهر ليس
المقصود تقييد الدلالة بحال كون المعنى في غير بل الدلالة على معنى موصوف بالمحصول في غير ثم الاطلاق قد يكون قرينة التقييد والتجريد عما سواه فلما اذ بحرف
لدل على معنى في غير فقط اي لا يكون والا على معنى في نفسه اصلا كما يدل عليه وجه الانحصار فخرج الفعل باعتبار المعنى المطابق عن تعريف الحرف لا الدكايل
على معنى في غير باعتبار دلالة المطابق يدل على معنى في نفسه ايضا باعتبار المعنى المعنى اعني احدث كما مر وكذا الاسماء المتضمنة للمعنى الاستفهام والخطا
قلنا بضمها وضعنا المعنى الاستفهام والخطا الذي هو غير مستقل بالمفهومية وان قلنا ان تضمينا طارعا بعد اوضح بسبب الاستعمال مع حرف للاستفهام
والخطا بوقلنا بضمها المعنى الاستفهام والخطا مستقلا بالمفهومية فلا اشكال صلا واما المشتقات فلدخول الذات البهية التي نسب اليها احدث فيها
نسبا بالمطابق لضمها كلاهما مستقلا بالمفهومية وما قيل ان هذا التعريف بعد التقييد انما يتم لو ثبت ان معاني الحروف كلها باسما الطواركية من اجزائها ليس شئ منها
مستقلا بالمفهومية وكلاهما ثبت ان اثبات ان الابداء المطلق مستقلا بالمفهومية مثلا ليس جزءا من الابداءات الخاصة دون شرط العقائد فمدح
بان معاني الحروف من حيث انها لولا تلك الالات لملاحظة متعلقاتها ومرتبة مشابهة احوالها فلا تكون مستقلة بالمفهومية سواء كانت مركبة او بسيطة
وكون معانيها المركبة في نفسها بحيث اذا فصلت ولو حطت قصد ان تكون مستقلة على اجزائها مستقلة بالمفهومية لا يفرضنا قوله متعلق بالنسبة اليه صفة
كاشفة لما حصل في غير فان حصول المعنى في غير الكلمة يحتمل ان يكون باعتبار انصاف الغير وان يكون باعتبار دلالة عليه وان يكون باعتبار
تعقله بالنسبة اليه قوله اي لا يكون آه تفسير لقوله متعلق بالنسبة اليه اي ليس المراد بكونه متعلقا بالنسبة الى الغير ان تعقله يستلزم تعقل النسبة
الى الغير وتفسيره حتى يصلح منع التعريف بالاسماء الموصوفة لمعان اضافية كالابتداء المطلق والابوة والاخرة مثلا لان يكون ذلك مستقلا
بالمفهومية ويكون ان لا يلاحظ ذلك لغير متعلقا بمتبعه لا قصد وبالذات فلا يصح ان يكون محكوما عليه او بل ان النفس مجبول بعدم الحكم على شئ

ادبشئى الم لم يلاحظ قصدا وبالدات قوله بل لا بد له في ذلك في كونه محكوما عليه لوب من انضمام امر آخر وهو ما يكون به المعنى آتة للملاحظة فاذا علم ذلك اليه صار المجموع معنى ملحوظا قصدا وبالدات يمكن ان يحكم عليه وبغيره زيد الاجر وزيد في الدار قال في جزئية الكلام بخلاف الفعل والاسم فانه لا يحتاج احد بما الى الاخرى الجزئية بل في تاتى الكلام ومن يظن وجه تقيصيص بالكلام وان دفع ما قيل الاول ان يقتر في جزئية لما يفاد به شئ كلاما كان او مركبا ناقصا قوله او غيره اى فضلة قوله الى اسم يتعقل معناه قيد الاسم والفعل بهذا التقيد يقرينه المقام للملازمة الموصولات فانما محتاجة في الجزئية الى اسم او فعل لكن ليس ذلك مما يتعقل معناها بالنسبة اليه لكون معانيها مستقلة بالمفوضية قال او فعل او لمفعول او لمفعول الرضى الحرف قد يحتاج الى المفوض كما ذكرنا وقد يحتاج الى الجملة كحرف الاستفهام والنفي والشرط وقد يحتاج الى اسمي نعم ولا وكان وقد ولما قال حروف الجر خاصة خاص حروف الجر والتنوين من بين سائر الحروف بالترتيب لان ما عداها اما ليس لها مفهوم مشترك بينها كحروف المشبهة والعاطفة ولا مفهومها هو المعنى اللغوي كحروف التحضيض والروى الى غير ذلك بخلاف حروف الجر فان لها في الاصطلاح معنى مشتركا بينها وهو الافاضة وكل منها معنى خاص بخلاف التنوين فانه نقل من معناه اللغوي الى معنى آخر بما ذكرنا فانه ان الاسم في قوله ما وضع للافضاء صلة للوضع لا للعرض على ما فهم قوله اى بالصلة في الرضى المراد بالصلة الفعل الى الاسم تعدية اية حتى يكون المجرور مفعولا لذلك الفعل فيكون منصوبا لمحل فلماذا جاز العطف عليه بالنصب في قوله وفي جملته ولعله انما ادان هذا الاصل بالصلة وعلامة والافلا بصل ان يتعلق سنى الفعل بما يليه كتحقق المور بزيد في مررت بزيد كما يشير اليه قول الشرح فيما بعد لانها تخرج معاني الافعال الى ما يليها ولا يتحقق التعريف ببعض حروف العطف لانها موصولة للتشريك لا بالاصصال وان لزما الا بصل في بعض الموضع كما في العطف على معمول الفعل والحرف الزائدة مفيدة للابصال ولذا تفيد التاكيد فلا حاجة الى ان يقع انما في الاصل للابصال لانها قد تستعمل على خلاف الوضع واما الحروف المكفوفة بما يقال الرضى انما لا يقتضيا متعلق به لان الجار انما كان لطلب ذلك لكون المجرور مفعولا فاذا لم يجر فلا مفعول هناك حتى يطلبه في مستعمله على خلاف وضعها قوله وهو كل شئ لم يقل كل لفظ للتاكيد ثم اختصاصه بالمفرد فلا يشمل الجار والمجرور بجملة حتى يستنبط منها معنى الفعل في الرضى من اشئلة تعدية الحرف معنى الفعل قوله لم ين ان شئ حتى ان شئ حتى بعدت والمتبادر من استنباط معنى الفعل منه ان لما يكون موضوعا لظهوره على التعريف نفس الفعل قوله والنظرة والجار مع المجرور نحو قوله زيد عندك ادنى الدار لا كراكم فاللام في الاكرام كى بعدى النظر الى الكراكم وهو في الحقيقة يعدى الفعل المقدم وخبره لان التقدير استقرار استقرار لكن لما ساد النظر مقام الفعل او شبهه جازان بقى ان الجار معد للنظر وكذا في يالز يذ فان ياقا لم مقام انا دى كذا في الرضى قوله وغير ذلك نحو حروف الزاد والالتبيه واسم الاشارة قال الى ما يليه الضمير المفعول راجع الى ما الثانيه والبار ذالى ما الاولى وهو انك كما يشير به قول الشرح الى ما يليها ويجوز العكس بناء على ان حرف الجر انما اورد لاجل ما يليه فومنا خرعنه في الاعتبار وان كان متقدما عليه في الذكر قوله وصناقت عليهم الارض بارحبت بكذا في اكثر النسخ وهو سواه انظم الآية وصناقت عليكم في موضع حتى اذا صناقت عليهم في آخر قوله برحبها بضم الراء اى يستنسا قوله وصمت هذه الحروف اه قد سما على بيان وجه التسمية بجر وان كان الظاهر يقتضى تاخير لان العلم بالاسم اهم بالنسبة الى المتعلم من العلم بوجه التسمية قوله لاننا نجره فالج مصدرا للمعنى اللغوي قوله اولان اثره اه فالجر اسم للاعراب المخصوص اصطلاحا كما في قوله لم حروف النصب وحروف الجر قول على سبيل الحكاية اى عما وقعت في التراكيب قوله وفي عدا اى على مذهب سيبويه واما على مذهب لا خفش والكوفيين ففي معنى رب جارة بنفسها قوله تسامح فانما لا سئلنا مما تقدير حرت الجرمطردا وعدم ظهوره بعد باننا الجارة فالمراد من حروف الجر اى من ان تكون جارة بنفسها او باستلزامها اياها قوله فالعشرة الاولى التي هذا ما قاله المصنف وتضمن هذا البيان حسن الترتيب فان ما لا يكون الاعرافا حتى بالتقديم في بحث الحرف وما يكون حرفا واسما حتى بالتقديم مما يكون حرفا وفلا لان الاسم اشرف من الفعل وان مجموع الحروف ثمانية عشر فموقع في بعض النسخ وباقه بعد تاديه سوسن قلم النسخ كيف ويكون معنى الماء للقسمة لا يقتضيه كونها حرفا راسها قوله والثلاثة البواتي اه قال المصنف ولم اعد على اسماء وحرفا لاني ارادى في العدان يكون بين الكلمتين المتكلمتين نوعا المتماثلتين لفظا توافقا وتناسب من حيث المعنى كالمشارك على الاسمية والحرفية في معنى العلو فلهذا لم اعد من فعلا ايضا مع انه امر من مان بين وكذا في مع كونه امر المكونت من وفي نفي ول امر من وفي على وكذا لم اعد الى اسماء مع ان يربى معنى النعمة كل ذلك لاختلاف الحيين وراعى ايضا في العد مع التشارك في المعنى التساوى في اصل اللفظ وعلى اذ كان خلا يكتب بالالف واصله الواو بخلافه اذا كان اسما وحرفا وكذا من وفي دل افلا اصلا من وفي وفي واولى

قال الرضي وفيه نظر لان على الاسمية كتب بالالف واصلة الواو ثم اعترض المصرح على نفسه بان حاشا وعدا خلا الحرفية لا اصل للفتاها بخلاف فعلية
 واجاب باننا لما تفنعت معنى الاستثناء اشبهت الحروف في عدم النقص فصار كما نال اصل للفتاها قال الرضي وهذا عذر بارد قوله اي لا ابتداء
 الغاية فاللام للعدد او عوض المصنف اليه على اختلاف الراي قول والمعاد بالغاية المسافة في الصراح غاية بايان هر جيز از زمان وكان مسافة
 دورى وفي القاموس المسافة البعد فليست مختصة بالمكان على ما ذهبهم فاعترض بان تفسير الغاية بالمسافة يوجب ان يكون استعمالها في الزمان مجازا
 ويوخلات بصرح الشرح قوله اطلاقا لا هم الجوز على الكل في الرضي فظ الغاية يستعمل بمعنى النهاية وبمعنى المدى كما ان الامر والاصل ايضا يستعملان
 بمعنىين والغاية تستعمل في الزمان والكان بخلاف الامر والاصل فانها يستعملان في الزمان فقط والمعاد بالغاية في قولهم ابتداء الغاية وانهما الغاية
 جميع المسافة انتهى ولما كان استعمال في المعنيين محتمل ان يكون بالاشتراك وان يكون باحقيقة والمجاز اختار الشرح الثاني لان شواذ معنى النهاية
 وكون المجاز اولى من الاشتراك يرجح قوله اذ لا معنى لا ابتداء النهاية والقول بانه يجوز ان يكون الاضافة لادنى ملازمة وفائدة التنبيه على ان
 من لا يستعمل في ابتداء النهاية له كالا مورا لابتداء مردود لعدم حريانه في انتهاء الغاية وكذا القول بحذف المصنف اي لا ابتداء ذي الغاية لان
 المجاز اولى من الحذف قوله وقيل كثيرا يطلقون اه اي يستعملون العلماء لفظ الغاية الذي هو ليطبق في اصطلاحهم للفائدة المترتبة على الاشياء
 بمعنى الغرض وهو الاصل اقام الفاعل على الفعل وبمعنى المقصود مطلقا فالمراد بالغاية الفعل لعلاقة انه قد يكون غرضا مقصودا كما اذا كان
 مختارا وليس المراد بالغاية ههنا الغرض حتى يلزم اختصاص من الابدائية بالافعال الاختيارية ولا يصح غلا القدر من اول النهار الى آخره على
 ما ذهبهم قوله وبهذا الابتداء اما من المكان حقيقيا كان او تريبا وفيه اشارة الى ان معنى قولهم لا ابتداء المسافة لا ابتداء الفعل منها فلا بد ان يكون
 الفعل المتعدي بمن الابدائية شيئا ممتدا كالسير والشيء ويكون الشيء المجزؤ ومن الشيء الذي ابتداء المسافة ذلك الفعل نحو سرت من البهجة او
 يكون اصل الشيء الممتدة نحو ترات من فلان الى فلان وخرجت من الدار قوله او من الزمان اختيارا المذهب الكوفيين من ان من الابدائية
 تستعمل في الزمان على الحقيقة لانه الظاهر الكثير الاستعمال على ما في الرضي وقال ابن مالك هو الصحيح وقال البصريون انما لا ابتداء في غير الزمان
 سواء كان المجزؤ بامكانا او غيره نحو هذا الكتاب من زيد الى عمرو في الباب من لا ابتداء الغاية في المكان فقط واستعمالها في غير المكان زمانا
 كان او غيره على سبيل الاستعارة قوله لان معنى العود به النجى اليه في الصراح لمجا فيجتمعت بناه كرفتن يقال لجأت والتجأت اليه وعذت به
 لجأت اليه بمعنى فاكبا ههنا بمعنى الى قوله بالجر عطف على الابتداء اشار بذلك الى ان ما وقع في بعض النسخ والتبسين باعادة الجار غلط اذ لا معنى
 لاعادة الجار ههنا وتركه في قوله والتبسيط قوله اي ويجي من التبيين ايضا لما كان دخول المعنيين تحت جاره واحدهما لكون الجمع معنى من ازال
 ذلك اوبهم بالتفسير المذكور واذا بلفظ تجي ان مجيئة التبيين محقق سواء كان موضوعا له كما هو مذهب الجمهور او اوجعا الى معنى الابتداء كما ذهب
 اليه الزمخشري قوله وعلامته اه اي علامته اللفظية واما المعنوية فتعلم من قوله لانهما المقصود من امر بهم وهو ان يكون قبل من اوجده بهم
 يصلح ان يكون المجزؤ بالتفسير الوديع اسم المجزؤ عليه وفيما قدم من المبينة المذكورة بعده عطف بيان انهم المقصود يحصل البيان بعد الامام
 فقولك لعيني من زيد كرهه اي من خصال زيد في تقدير تعجبني شيء من خصال زيد كرهه قوله صفة وضع الموصول في موضع خبره دون تغيير كما في الآية
 اومع تغييره كما في قولهم قد كان من مطر اذا كان من بيانية اي الشيء الذي هو المطر قوله اي وقد تجي اه اشار الى ان مجيئة للتبيين قليل بالنسبة
 الى المعنيين السابقين والى انه يجوز ان يكون موضوعا له وان يكون راجعا الى الابتداء كما ذهب اليه المبرد وعبد القاهر والزمخشري لان العلم
 في قولك اخذت من الدراهم مبدأ الاخذ قال وزائدة لم يقل وللزيادة لانما تجي للتاكيد لا للزيادة قوله فانه مرفوع اه باعتبار نيابة عن الخبر
 المجزؤ قوله وزايدتها لكون الا في غير الكلام الموجب عمل التقييد بقوله في غير الموجب على التخصيص ليفيد وصح قوله خلافا للكوفيين
 لان خلافا لما جوفى الجوز السلبى المفهوم ضمنا لاني الجوز الثبوتى المذكور صرحا وقد مرصوت الموجب لان المشتق لا بد له من موصوف
 ولم يذكر موصوف الغير لاني في كلام غير الكلام الموجب قوله نحو ما جاني من احدهم والليل على زياوتها دخولا على
 لا يصلح الفصل اليه اعني الفاعل واورد مثال النفي لاصالة والنفي والاستفهام تشبها واوردمثال الاستفهام اشارة الى اختصاص الحكم بهل
 قوله كان بعض مطر او شيء من مطر نشر على ترتيب اللفظ واخترى الرضي على التقدير بان حذف الموصوف واقامة الجمله مقامه شرط بما اذا كان
 بعضا مما ذكر قبله مجزؤا بمن او يعني نحو قوله تعدوا بنا لاله مقام معلوم اي الا ملك حذفه فيما عدا ذلك قليل خصوصا اذا كان المحذوف فاعلا

كما فيما نحن فيه لان الجار والمجور لا يكون فاعلا للبنى للفاعل الا اذا كان الجار والمجور كقوله بانه قوله وهو وارد على سبيل الحكاية فالمراد بقوله لا تكون الا في غير
الموجب ابتداء لما تقر من ان الحكمي مبقى على حاله قوله فاجاب اي يجب والنظر فاجيب قوله سواء كان كقوله هذا التعميم مما لا خلاف فيه على ما في الرضة
قوله فان قلب الخطاب لظا هـ فان قلب المتكلم منه اليك وغاية التكلّف ان يقرأ الخطاب على صيغة اسم الفاعل وضمير الغيبة قائم مقام ضمير الخطاب
قال وحتى لك آه من الفرق بين حتى والى ان حتى يبرز تقدم ذي الاجزاء لفظا وتقديرًا بخلاف الى فان الالفاظ تدخل بجوهر في حكم ما قبلها كما ان اختلاف
الى فان الالفاظ فيه عدم الدخول الامع القرينة كما اخترنا وان كان جزء الالف والياء المتعدي يمتد حتى يستوفى اجزاء المتعدي الذي قبل حتى في
فتيشا حتى يمتد الى ما بعد حتى من اجزاء والملاقي له والى فان كان ما قبلها ذا الاجزاء وبعدها اجزاء او الملاقي فحكمها ايضا كذلك الا فلا تنحصر على اليك
ولا خلاف في وقوع الملاقي بعد الى وما بعد حتى ففيه اختلاف كذا في الرضى قوله اي حتى اي اشارة انا اذا كانت عاطفة جازة دخلها على ضمير نحو جازني
القوم حتى مات ورايت القوم حتى اياك ومررت بالقوم حتى بك قوله لا تنس الضمير المحرور بالمنصوب اي حيث التباس مع تخالفها في المعنى فان المنصوب
سبب دخوله فيما قبله لكونه بعد حتى العاطفة بخلاف المحرور وبهذا التباس فيما اذا تقدم ذو الاجزاء لفظا نحو شهر فلان والى اناس فحتى حاكها من الى زيادة
ورده صاحب المعنى بانه يقر في العاطفة اياك بالفصل لان الضمير لا يتصل بالباء له وفي الجارة حاك بوصل كما في البيت فلا التباس
واجواب ان التغيير في الضمائر باقاة بعضها مقام بعض وان كان خلاف الاصل مستعمل في كلامهم على ما صرح به الرضى في بحث لولاك فجو اقيام
المنصوب المتصل مقام المنصوب المفصل يجب خوف الالتباس ولم يتعرض للالتباس بالمرفوع مع انه لازم ايضا على ذلك التقدير لان فيه ارتكاب مخالفة
للاصل من حين اقامة المحرور المتصل مقام المرفوع المفصل وما قيل انهم جوزوا الالتباس في مواضع واحدا لورفع الى القرأني فجوابه ان الاصل عند
وعلى بعضهم عدم دخولها على الضمير بان محرور بالايكون الالبعضا لما قبلها او بعض منه فلم يكن عوضا لبعض البعض الى الكل وروى عليه صاحب المعنى
بانه قد يكون ضمير احضرا كما في البيت فلا يعود على ما تقدم وانه قد يكون ضمير غائبا عائد على ما تقدم غير الكل لقولك زيد ضربت القوم قتاه قوله على
سبيل المذرة اي القلة فيه اشارة الى ضعف استدلاله فان التقليل في حكم عدم فلا يقاس عليه قوله يحكون بشدة هذه اي بكونه على خلاف
الاستعمال الفصيح للضرورة فذا جواب غير ما يستفاد من قوله على سبيل المذرة قوله نحو الحاجة في الصدق كان الصدق محيط بها من جميع الجوانب
بمحض لا يخرج عنه شيء منها كالنظف بالمطروف قوله اي على جذوع الخمل في الرضى الاولى انها بمعنى النظرية لتكن المصوب في الجذوع تمكن
المطروف في الطرف قوله اي لافادة لصوق آه يعني ان الجار والمجور وظرف مستقر كما هو الظاهر وان معنى كينونة اللصاق كينونة لافادة اياه
وان اللصاق معناه اللصوق فانه يجب لازما ومتعديا على ما في تلح البهيمى ولم يحيل اللام صله لوضع عدم الجرم بوضع الباء للعاني المذكورة
ولذا اختلف فيما سوى اللصاق انها من معان اصلية للبار او من فروع اللصاق ثم اللصوق الذي مفاد الباء اعم من ان يكون
بطريق المقارنة والاتصال كما في مررت بزيد وفي ابتداء بسم الله الرحمن الرحيم على وجه او بطريق المخامرة والمخالطة نحو به دار اي خاف
ولا يكون باء اللصاق مع مجرور باظرفا مستقرة الا ان تكون خبر المبتدأ نحو مروى بزيد قوله الى مجرور بباء استعمل اللصوق بالصلة مع انه
يستعمل بالباء لئلا يلزم اخذ اللصاق في تفسيره لان الباء التي هي صلة اللصوق باء اللصاق ووضع النظر اعني الباء موضع المضمير كذا
احتاج تفسيره الى ارتباطه بالمتن قوله هذه كما ترى في بعض النسخ بالواو وفي بعضها بانه وعلى التقديرين جملة مستأنفة لبيان مغايرة اللصاق
لايصال الذي هو معنى مشترك بين جميع حروف الجوز يعني افادة اللصوق المذكور مثل الافادة في مررت بزيد فانه يفيد لصوق المحرور بزيد
اي بمكان قريب منه فاعتبر واللصوق حقيقة وارتكبو التجوز في الطرف حيث جعلوا اللصوق بمكان قريب منه لصوقا بخلاف الايصال
الذي هو معنى مشترك فان المراد بعلق معنى الفصل بدخول حرف الجوزي تعلق كان من الابتداء والانتها والظرفية واللصوق
وغير ذلك مما ذكرنا ظاهر لك ان ما قيل ينبغي ان يزداد على تفسير اللصاق حقيقة او مجازا ليشمل اللصوق المجازي نحو مررت بزيد فان اراد بان
اللصوق فيه يستعمل في المعنى المجازي فقط وان اراد ان فيه مجازا في النسبة فهو لا يقتضيه التعميم قوله اي استعانة الفاعل في التاج الاستعانة
ياري كرون خواستن وبه الباء هي الداخلة على آلة الفصل وهو معنى غير السببية على ما في المعنى فاما قيل الاضمل ان يفرد للسببية كسببية
قال والمصاحبة وهي التي يحسن في موضعها مع ويعني عندها من مصحوبها الحال كقوله تع قد جاءكم الرسول بالحق اي مع الحق او محققا كذا
في خرج التسهيل ومن هذا بين وجه عدم التفسير لقوله بمعنى مع كافي الى وحتى لعدم لزوم اقامته مع مقامها واما ما قيل ان قوله بمعنى مع يفيد

بظاهروان المصاحبة معنى حقيقي لكلمة مع استعمال في دحجى بمعنى المصاحبة على سبيل المجاز و قوله والمصاحبة ليعيد لظاهروان المصاحبة معنى حقيقي للباء
وليس استعمالها فيه على سبيل المجاز فعلى تقدير تسليم الافادتين المذكورتين انما يتم عند من يقول ان المصاحبة معنى حقيقي له لا على من ذهب بسيبويه
الفاعل بان ما عدل المصاحبة معان مجازية متفرقة عنه ولذلك يجعل الشرح اللام في قوله المصاحبة صلة الوضع قوله ولا يلزم ان يكون السرج حال اشتراء
الفرس لمصقابه اي بالفرس وهذا الفرق ما وجدته في الكتب المشهورة في النحو وفيه ان المصاحبة على ما فسر لصوق بالمرحور والباء هو لا يقتضى
ان يكون معمول لفعل لمصقابه بوجه ولا شك ان الاشتراء لمصق بالفرس والسرج وان لم يكن السرج لمصق بالفرس والظن ان الفرق بينهما بالعموم
واختصاص فان المصاحبة مجرد لصوق بمعنى لفعل بمرحوره والمصاحبة ان يكون لمرحوره شركب في ذلك المعنى المصق كما يقتضيه صيغة المصاحبة
ففى المصاحبة المصاحبة مع خصوصية زائدة عليه وهو كونه بطريق الشركة كما ان الاستعانة المصاحبة مع خصوصية ان المجرور المصق بالفرس
فعلى قولنا به فاء المصاحبة وفي قولنا اشتريت الفرس بسرج المصاحبة مع المصاحبة وبه ظهر عدم صحة قوله فاما المصاحبة يستلزم المصاحبة
من غير عكس هذا والقول بان الضمير راجع الى السرج والجار والمجرور مفعول باللمس فاعله والضمير المستتر راجع الى الاشتراء فبمعنى لا يلزم ان يكون السرج
حال اشتراء الفرس لمصق بالفرس فصرح المصاحبة بالاشتراء بالفرس كيف يصح قوله معناه مصاحبة السرج واشتراء
الفرس معنى الاشتراء وبهذا الاتفاق قوله اي لافادة آية خص هذا المعنى بتذكير ما سبق كونه وسطا عانى المذكورة في الحاج المقابلة بمرحور
وبما يكرهون وكلا المعنيين صحيح هنا قوله اي جعل الفعل اللام آية اي جعل المتكلم لفعل اللام مستديا فالتعدي التي هي مدلول الباء ففصل المتكلم والباء
في قوله بتضمين متعلق بالمتكلم بيان للكيفية في قوله بادخال متعلق بالتضمين والمرد بالتضمين المعنى اللغوي اي اعتبار شئ في ضمن آخر لا يتضمن المصطلح
الفعل اللام بالذات ككثرة تعدية فالمعنى الباء تكون لافادة جعل المتكلم الفعل اللام مستديا بسبب اعتبار معنى التضمين ضمنه بادخال الباء على فاعل
الفعل اللام وما قيل ان التعدي غرض من وضع الباء وليست مدلوله ففسد اذ لو لم يكن مدلوله لزم ان لا يكون للباء في ذهبت بزيدي
قوله بادخال الباء آية وليس معروف مدف الباء للفعل لان في قوله تعالى ايتوني زبيرا تحذير اي بزيدي على قراءة ايتوني بهمة الوصل قوله مشددا بها
سواء ذهب معا ولا فمضى ذهبت بزيدي واذا ذهبت واحد كذا قال سيبويه وعند المبرد يجب فيه مصاحبة الفاعل المفعول به لان الباء المتعدية عند من
مع ففعله لم كذب لم يسم بغيرهم الباء فيللتأكيد عند المبرد كانه سبحانه ذهب معه كذا في الرضى قوله بهذا المعنى اي بمعنى تغيير الفعل قوله غنمة بالباء اي
من بين حروف البحر فلا يرد الهمزة والتضعيف قوله بمعنى الحال آية اي من غير تغيير معنى ال قال وناجمة عطف على مجموع الجار والمجرور والمد
بالجرخ المبتدأ في الحال وفي الاصل وفي الاستفهام معناه في وقت الاستفهام او في الجملة الاستفهامية ظرف الزائدة بعد تعلق في الجزاء ويجوز ان
يكون حالا من الجزاء قوله مطلقا تعريض للمصنف به بانه ما كان له ان يطلق الاستفهام والنفي قوله النفي ليس آية خص النفي بليس والان زيادة
لم ثبت في ان النافية واختلف في لافادته نحو لا يخرجه النار فبعد النار ففعل الباء زائدة وقيل انما بمعنى في والظاهر من كلامه انه لافرق بين المجازية
وهو المتفق عليه والتمييزية وهو مختلف فيه فذهب الفارسي والرحماني الى انه لا يزداد في خبره بوجه غيرهما قال فاسا اي زيادة قياسية
او زيادة قياس وكذا قوله ساما في الرضى ويزاد قياسا في مفعول علمت وعرفت وجمعت وسمعت وثقنت وحسبت قال نحو حبك حبلى
زيادة الباء في حبك وفاعل كفى ومتصرفاته وفي فاعل فعل تعجب على من ذهب بسيبويه قياسا ولا منافاة لان زيادة من حيث النظر الى
خصوصية لفظ حبك وكفى سماعي ومن حيث النظر الى عموم مواقع حبك وفاعل كفى قياسا وكذا الحال في افعال القلوب التي مرت
قوله وكفى بالتدشيد او قال الرجاء دخلت الباء في فاعل كفى لتضمن كفى معنى التقي وقيل فاعل كفى مقدر والتقدير كفى الاكتفاء به فحذف
المصدر ولقى معموله والاعلى وعلى هذا لا يكون الباء زائدة قال ولقى بيده اي نفسه لو كان المراد لقي نفسه بسبب يده لم يكن الباء زائدة
قال واللام هذه اللام بكسوة مع كل ظاهر الابع المستغاث بالاشياء مفتوحة مع كل مضارع لاي المتكلم قال الاختصاص اي يحصر كما ذهب
اليه البعض او الارتباط والمناسبة كما هو الحقيقي ويؤيده عدم عدم اللام من طرق احصاء وكثرة استعماله في مواقع لا حصر فيها واليه يشير السرج
قوله بعلية اشارة الى ان ما ذكره من معاني اللام من الملك والتملك والاستحقاق كلها داخل في الاختصاص قوله بيان حلة على
يشير الى ان التحليل على ما في التاج جيزي را علت نهادن وهو فعل المتكلم ويكونه اللام له باعتبار بيانه ودلالته على كون مجروره حلة
والمراد من العلة ما لا جلد الشئ وقوله هذا او خارجا تميز من العلة قوله نحو ضربته للتأديب فان التأديب حلة فامية للضرب متقدم

في الذهن متاخر عنه في الخارج مترقب عليه والفرق بين الضرب والتأرب بالاعتبار فانه من حيث انه لم ضرب ومن حيث انه يترب على الانزجار عما لا ينبغي تأديب فهو كقولهم ساء فقتله **قوله** يخرج من تحتك فان الخافه مقدم في الوجود على الخروج حاله عليه **قال** ومعنى عن وهو اللام الداخلة على اسم من غاب حقيقة او حكما عن قائل قول يتخلو به وحده شاح التسهيل بمعنى من اجل اخرى حكى جواز اعتبار اللفظ واعتبار المعنى في الحكمي بالقول فلك ان تقول قال نيدا نانا قائم رعاية للفظ الحكمي وان تقول قال نيدا بوقا ثم اعتبارا بالحكاية فان نيدا في حال الحكاية فائتبه قوله نعم **وقال** الذين كفروا الذين آمنوا لو كان خيرا ما سبقونا الآية والاول اكثر استعمالا فان لا يتعين ما قاله ابن الحاجب **قوله** اي قلت عنه ولو كان اللام معناها كان نيدا مخاطب القول فوجب ان يفهم انك لم تفعل بشر **قال** وزائدة وهو فيها اذا دخل على مجرور ليس له معنى لفعل بدون اللام كما في ردت لكم فانه متعدية بنفسه **قال** وبمعنى الواو في القسم تعجب قوله في القسم المراد به القسم بظرف مستقروا حاله من ضمير قوله بمعنى الواو وقوله للتعجب ظرف لقوله القسم ان اريد بالامور العظام التي من شأنها ان تعجب منها على ما في الرضى ومعنى ان اللام يكون الواو حال كونه في القسم الذي جوابه تلك الامور وظرف مستقروا حاله من ضمير في القسم الرابع الى اللام ان اريد بمعناه الظاهر على ما في الباب والمعنى من ان اللام للقسم والتعجب على التقديرين هذه العبارة على طبق العبارة السابقة معنى قوله ومعنى عن مع القول وقايل من ان قوله في القسم متعلق بالواو او بمعنى اللام في قوله للتعجب الوقت والمعنى بمعنى الواو التي في القسم وقص التعجب فلا ينبغي كالكه وانما لم يقل معنى الباء لان الواو اصل في القسم وان كان الباء اصلا للواو ولا اشتراك اللام مع الواو في دخول حرف الهمزة نحو فوالله فلو لم يقل ومعنى التاء مع اشتراكها في الاختصاص بلفظ الله **قوله** وانما يستعمل آه اشارة الى ان المراد بالتعجب ما من شأنه ان يتعجب منه على ما في الرضى او الى فائدة زائدة لا بد من اعتبارها ان اريد بالمعنى الظاهر **قال** ورب فيه ستة عشر لغة ضم المراد فتمها وكلاهما مع التشديد والتخفيف والاولى الاربعة مع تاء التانيث ساكنة او متحركة ومع التجدد منها هذه اثنا عشرة واختم والفتح مع اسكان الباء وهم المحرفين مع التشديد ومع التخفيف كذا في المعنى **قوله** اي لا يشاء التقليل في التلج التقليل باندك وانمودن فالمعنى لاصدا ان الحكم يستقل بدخوله وان كان كثيرا في الواو تقول في جواب من قال انكيت جلالة جمل لقيته اي لا انكر لقاى للرجال بالمرقة فاني نقيت منهم شيئا وان كان قليلا **قوله** ولما ذهبه فان غير الحكمة يجب ان يفهمها كما غير مرة وقيل لان القلة في معنى النفي **قوله** كما انكم آه ايضاح بحكم رب مقابلهما فان الاشياء يتبين باضدادها **قال** مخففة بكرة موصوفة اذا كان مجرورا على ما في المعنى والقرينة عليه قوله وقد قل آه او بكرة ظاهرة او مخففة مخففة بربها فان هذا التفسير كذا عند الاكثرين على ما في العباب المراد بالموصوفة نعم من ان يكون حقيقة او حكما فان التبيين للضمير البسم كالموصوف ثم من ان يكون بمفرد او جملة اسمية مخففة بربها ابو منطلق والمفطية مخففة برب رجل لقيته واجال بعض النحويين ان يحذف المعرفة وان شذع ربها الجاهل للقول فيهم بربها الجاهل وصفة فان صحت الرواية حمل على زيادة ال على الالهي ربها بية وربها خفية على بية الانفصال **قوله** لعدم احتياجا آه اي معنى بدلول ربها كان لتقليل نوع بهم من الجنس لم تكن محتاجة في دلالتها على المعرفة فمخففة بالنكرة اذ لو دخلت على المعرفة لزم احتياجا اليها في الدلالة لما ان الخوف محتاجة في دلالتها على معانيها الى ذكر متعلقاتها لكون معانيها غير مستقلة بالمفوضية وحاصله ان بدلولها ليس قليلا متعلقا بمرعوبين فيمتنع دخولها على المعرفة بخلاف سائر الحروف فان معانيها جبرية متعلقة بدلول المعرفة والنكرة فتدخل القيلستين بمرحنا لك اندفع ما قيل من ان عدم الاحتياج مشترك بين رب وسائر الحروف المجارة مع عدم اختصاصها بها وايضا عدم احتياجا انما يقتضيه عدم اختصاصها بالمعرفة للاختصاصها بالنكرة ونظر اليه فناد ما قيل ان وضع ربها كان لتقليل نوع من جنس وجب قوع النكرة دون المعرفة بحصول معنى الجنس بها دون التعريف فلو عرف لوقع التعريف ضافا لان عدم احتياجا الى المعرفة لا يقتضي ضياع التعريف بجزا ان يكون مقتضى التعريف مشبها آخر سوى رب **قوله** لتعقيل لتعقيل الذي هو بدلول ربها وهو تعقيل نوع من جنس فان النكرة تدل على الجنس والوصف يخصه فيعبروا عا رب تفيد لتقليل ما قيل ان ذلك انما يقتضي تفيد للنكرة مطلقا لا تفيد بها بالوصف فمنه من ان النكرة بعد الوقوع **قوله** صارا قل وخص آه لان الاصل في ان تكون مقيدة **قوله** واشترطه اشارة الى ان قوله على الاصح قيد لقوله موصوفة لان النكرة الية لان اختصاصها بالنكرة متفق عليه **قوله** ومن وافقوا المبردوا بن السراج على ما في الرضى **قوله** وقيل آه قاله الاخفش والفرزدق ومن وافقها **قوله** اصلها اي معناه الموضوع **قوله** كالحقيقة آه فان المعنى المشهور لمحي بالحقيقة والحقيقة التروكة بالجاز **قوله** يعني الذي تعلق به رب الخ يعني انها حرف جرفا بلها من فعل توصل معناه الى مجرورها

وهو من هذا البصريين والدليل على ذلك مساواتها لساكن الحروف في الدلالة على معنى في معنى غير مفهوم بلغتها بخلاف اسما الاستفهام والشرط فانها
تدل على معنى في معنى مفهوم بلغتها ما نعلم لم يرد بها تعجب بحرف جر ولا بضافة فلا يقر برب رجل ولا غلام برب رجل لكن لفعل حرفيتها بخوب رجل كرم
فان لفعل المتعدي لا يصل بحرف الجر وبخوب رجل كرم لان الفعل لا يتعدى الى مفعول بحرف الجر والى ضميره معا وبخوب رجل كرم جاني في
جواب من قال ما جاءك رجل فانه يكون كقولك بزيد وهو متعدي واعتذر عن الاول بان ذلك التقوية لفعل فان لفعل المتعدي
يضعف علمه في المفعول المتقدم بخلاف بزيد ضررت وفيه ان التقوية مخففة باللام وعن الثاني والثالث بان جاني واكرمه صفة رجل والعامل بخوب
اي ثبت وفيه ان المعنى تام بدون التقدير كما في رب رجل كرم وان الاعمال بعد التقديم بان جاله لان الفعل لا يصل الى فاعله بحرف الجر
قال الرضي ونقوى عندي مذيب الكوفيين عني كونها اسما فرب مضاف الى النكرة نفسي رب رجل قليل من هذا الجنس اعرابه رفع ابد على انه
بعد الاجر ولتضمنها النفي الذي له صدر الكلام كان لها صدر الكلام ولذا لم يدخل عليها الحوامل **قال** راض مذيب كثر الخوف من نعم المهد والفاوي
ان ما يتعلق به رب يجب ان يكون ماضيا وذهب ابن السراج الى انه يجوز ان يكون حالا ومنع ان يكون مستقبلا وذهب بعض النحويين الى انه يجوز
ان يكون ماضيا وحالا مستقبلا والمعنى اكثر وهو اختيار ابن مالك وهو الصحيح كذا في شرح التسهيل قوله لانهما للتقليل اه اي لانشاء لتقليل نوع
من جنس محقق عند التكلم باعتبار تعلق الفعل به فانك اذا قلت رب رجل لقيت كنت تخبر بان الذي لقيته قليل ولا تعلم ان الذي تلقاه فيما بعد قليل
وانما يلزم الدلالة وقوله تعالى ربنا يود الذين كفروا وقاتل بنزله منزلة لمحقق لصدق الوعدا وبقرير كان او الحكم مخصوص بما اذا لم تكن مكفوفة
قال محذوف غالبا اذا كان الكلام الذي رب جواب عنه مصر حابه نحو ما لقيت رجلا فالأغلب حذف لفعل لدلالة القرينة عليه وان لم يكن مصرحاً به
لم يكن هناك قرينة اخرى قالوا جيب الجي به كذا في الرضي وقال المصنف رحمه الله قلة بخوب رجل كرم حصل **قال** ابن يعيش لا يكاد البصريون يظهرون
الفعل العامل حتى قال بعضهم لا يجوز اظهاره الا في ضرورة الشعر **قال** لوجود القرآن المقاتلة او الحالية قوله بخوب رجل كرم اي لقيته لا يخفى ان لفعل التثنية
لكونه مشتقاً لا يمكن تسليط عليه وكذا مفسره لانه متعدي بنفسه لا يحتاج الى حرف الجر ولم يثبت تفسير الناسب لفعل آخر يتعدي بحرف الجر كلفهم بخوب
جاءه اي مررت بزيد جاوزته قوله لا مرجع عند البصريين اذ لو كان لا مرجع لما احتاج الى التثنية خلافاً للكوفيين فانهم قالوا انه معين راجع الى مذكوره
قالا قل بل من رجل فقيل لرب رجلا وانما احتاج الى التثنية لعدم كون المرجع مذكورا في هذا الكلام **قال** مفرد مذكوره لانه اشدها ما من غير المقصد بهذا
الضمير اليها ما كان او قل في مكان اولي مع الامس من اللبس بالتثنية **قال** في مطابقة التثنية اي يجوزون مطابقة في شرح التسهيل قل ابن عصفوا احكام
الكل كونه ثلثيته وجمعه قياساً وهو عندنا لا يجوز لان العرب تنهت بثلاثيته تميزه وجمعه عنه وما قيل ان الخلاف في شيء معناه اعتبار لقيته خلاف الكوفيين
انما هو في عدم المطابقة لاني المطابقة فلا بد من تحلف كل في على التحليل مع حذف مضاف اي بسبب اعتبار مطابقة التثنية ففيه بحث لا بد من في المعنى
رب حرف خلافاً للكوفيين في دعوى اسيمية والمعنى ان خلافاً لمحقق في هذه الصورة قوله ما الكافة ضمن ما الكافة بقريته قوله قد دخل على كل **قال**
قد دخل على كل اي صح ودخلها على اكل ومعناها ج لتقليل النسبة التي هي مدلول الجملة والقلم منه انه قد دخل اكل مطلقاً فضلية ماضية واستصحاباً لآية
وما قيل باختصاصها بما ماضية والاستصحاباً لآية مؤنة بما ماضية التنزيلية وفي الاسمية ليست ما كافة بل نكرة موصوفة قوله وقد يكون اه بيان
لغائبة نائمة مع الاشارة بقدر التقليل لوجه ترك المقصود لما **قال** نحو رجا ضربة سيف صيف بآخره بين بصري وطفة بخلاء
الصيفل فيحل بمن مفعول من صقله بخلاء وبين بصري اي اكلتها بصري بالضم والسكون قرينة بالشام وانما قدر المضاف لان بين لا يضاف
الا الى المتعدى والظن الضرب بالسنان وخبلاء بالنون والهم كمر او مؤث اكل الواسع الجرح والتقدير بما طعن به بخلاء وبين بصري فان الجاهل
يشك في ان القيد والمعنى اكلتها بصري بالضم والهم كمر او مؤث اكل الواسع الجرح والتقدير بما طعن به بخلاء وبين بصري فان الجاهل
التي وقعت خبراً في المتن مفسرة الحكم على طريقة قوله تعالى بل ادكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم تو منون بالمد الآية حيث ذكر في المعنى
ان تو منون جملة مفسرة للتجارة للاشارة الى علتها الحكم المذكور في المتن مع الاختصار ومن لم يفهم وقع في حيص وخصيص بنا الحكم من بين
الاحكام المذكورة اشارة الى اننا لا نشك رب فيما عداه سوى الاحتياج الى التحليل لا يلزم بحرف الجر مطلقاً وعدم التقرض لبيان حال متعلقها
تعبه على ان متعلقها كمتعلق رب في كونه فظلاً ماضياً محذوفاً غالياً قوله مثل وبلدة اه اراد بالبلدة المقادة والانيس بالوانس به اليعاقرة واحدا
اليعقور **قال** ابو جري اليعقور كخشف وولد البقرة الوحشية اليه **قال** بعضهم اليعاقرة يتوسل لطلبها وليس بالكسر الا بل التي يطولها بياض واحد ابيض

يقول سبب مقارفة لا يسكنها الا الوحش قطعها وسرت منها كذا في شرح ابيات الايضاح قوله وليست بجارة بل الجارة رب المقدرة ويحذف حرف الجر
قياسا اذا كان رب بشرطين احدهما ان يكون في الشعر خاصة والثاني ان يكون بعد الواو والفاء ويل وما هذا يدون هذه الحروف فتاذا في الشعر
ايضا كذا في الرضى قوله فان لم تكن في اول الكلام بان كان قبلها بالصلح للعطف عليه قوله وان كان منى اوله بان لم يكن ما قبلها بالصلح للعطف عليه
سواء كان قبلها كلاما او لا قوله انها حرف عطف اي في الاصل قوله قائمة مقام رب جارة بنفسها الصيرورتا بمعنى رب بدليل انه لا يجوز اظهار
رب بعد ما كما جاز بعد الفاء ويل ومع ذلك لا يجوز دخول حرف العطف عليها في وسط الكلام اعتبارا للاصلها بخلاف واو القسم فانها لم تكن في الاصل
واو العطف فلذلك جاز دخول حرف العطف عليها نحو فوالله ووالله وثم والله كذا في الرضى قوله فلا يقدر ان اي لا يعتبر ان ليسهل ما اذا كان
قبلها بالصلح للعطف عليه قوله لان ذلك اي تقدير المخطوف عليه في الواو تعسف بخلاف تقديره في الفاء ويل لان اظهار رب بعد ما دل على
كونها على اصلها فلا يكون التقدير فيها تعسفا قال انما تكون آه فالمعنى لا تكون مستعملة الا عند حذف الفعل ولا تكون مستعملة الا لغير السوال
فحوله عند حذف الفعل غير تكون وقوله لغير السوال غير ثان واجزوا واو القسم ولا يجوز ان يكون احدهما متعلقا بكون والاخر جزءا او كلاهما متعلقا به على
انها تامة والا كان الجزء الاخر من الكلام مقصورا عليه كما تقر في انما فيكون المعنى لا تكون عند حذف الفعل الا لغير السوال وذلك غير مقصود مع انه
يؤهم انما عند عدم حذف الفعل تكون للسوال قوله فعل القسم اي بدلوله القسم واشتق من القسم قوله وذلك كثرة استعمالها في القسم فانها لكثرة
استعمالها تدل على الفعل المحذوف وتقتضيه تخفيف لطول الكلام بفعل القسم والمقسم به والمقسم عليه قوله فني اكثر استعمالا في اي اذا لم يحذف ذكر الفعل
سجما لكثرة الاستعمال علم انها اكثر استعمالا من الباء حيث يجوز ذكر الفعل معها وانما حكم باصالة الباء لان اصلها الاتصال في تعلق فعل القسم بالمقسم
فابلت الواو منها لان بينهما تناسباً لفظياً لكونها شفويتين ومعنى ما في الواو من معنى الجمعية القريبة من معنى الاتصال كذا في الرضى وفيه ان في الشعر
بان واو القسم في الاصل واو العطف وقد صرح بانها لم تكن في الاصل واو العطف كما مر قوله يعني لا يستعمل الواو آه اشارة بهذا التقدير الى انه حكم
مستقل كما عرفت سابقا يعني لا يكون جوابه ما يدل على الطلب للامر والنهي والاستفهام قوله خطأ الواو آه بتخصيصه بالقسامين يخص غير السوال
لكثرة وكثرة استعمال الواو في القسم ولكونه معلوما مما سبق لم يتعرض لاختلاف الاختصاص بالظاهر وباسم الله تعالى قوله يعني الواو مختصة بالامر اشارة
الى ان قوله مختصة بغير قوله واو القسم ولا يجوز ان يكون حالاً من ضمير تكون كما وهم لما مر من لزوم كونه محطاً لخصر قوله لا صالحة فان ضمير فرع الظن غير
الاختصاص والاصل اولى بالاستعمال قوله في اشتراط آه لم يقل وفي اختصاصها بالظن وان كان شاملاً لانه لا يفهم لانها من قوله مختصة
باسم الله فني اذ خالف في شها تكملة قوله باسم السدري باسم هو لفظ الله قوله فالمراد آه يعني ان المذكور سابقا بقرينة احكام الاختصاص بان
والاختصاص لغير السوال والاختصاص بالظن والاختصاص باسم السدري ليس المراد بالجميع جميع تلك الاحكام اي الاختصاصات حتى يصير المعنى
ان الباء اعم منها في الاختصاص فيفيد انها توجد مع الاختصاص ويدونه بل المراد جميع الامور المحكوم باختصاصها ومعنى ما عيبتها في الامور المذكورة
انها لا تختص بوجودها ولا بعد ما بخلاف الواو والتاء فانها محققتان وجودها فلا بد وان الاعية في الحذف مثلاً يفيد كون الحذف في الباء اكثر
من حذفه فيها وهو فاسد قال وتلقى القسم آه في صحاح تلقاه استقباله ومنه قوله تعالى فقلني آدم من ربه كلمات اي استقبلها وفي الحديث
نبي رسول الله صلعم عن تلقى الحجاب اي استقبال ما يجلب الى البلد فالمعنى ليتقبل القسم بهذا اي يوتى في جوابه اللام وان آه قوله الذي
لغير السوال اشارة الى ان اللام في قوله القسم للمعد اي القسم المذكور سابقا بقوله لغير السوال فان اليهود كما يكون بلفظ يكون بغير لفظ فما قيل انه
اشارة الى ان اطلاق المصريح بالقسم تقصيره عن تقصير عن فهم المراد قوله ما او لا ضمها بالذكر انه يجب بان النافية اي نحو والله ان ربي قائم لكونه
قليل والمصريح في صدور بيان القواعد الكثيرة الاستعمال واما في الجواب بل لم ولن فتاذا لا يقاس عليه قوله فاللام آه هذه اللام لام الابتداء
المقيدة للتاكيد لا فرق بينها وبين ان الاس من حيث اهل وتفصيل الكلام في هذا المقام ان القسم الذي لغير السوال جوابه اما جملة اسمية شبيهة
فيلزمها ان او اللام وقد جمعت بينهما وح دخل اللام على الخبر فلا يستغنى الاسمية عما من دون استطراد الانا واما جملة اسمية فليز ما او لا او ان
النافية واما جملة فعلية فان كان فعلها ما ضيا غير مصروف او متصرف في معنى التعجب والدرج يلزمها اللام وان كان ما ضيا متصرفا في معنى التعجب واللمس
يلزمها اللام قد واما في معناه مثل رجا وقد يقدر قد وكيفية باللام باللفظ ولا يكتفي بهذا الا اذا طال القسم وكان في ضرورة الشعر نحو قوله تعالى قد اقطع من
ذكرها وان كان مضارعاً استقبلها باللام مع نون التاكيد ان دخلت اللام على فعل المضارع الانا وما ولا يكتفي عن اللام بالنون لان

ضرورة الشعر واذ لم يدخل اللام على نفس المضارع كيقضي باللام نحو ولئن تم او قتلتم لالى المدحشرون وان كان مضارعا حاليا يكون باللام من غير النون
والتأجيلة فعليه منفية فيلزم في الماضي ما ولا يلزم تكرار الهمزة لان الماضي ينقلب في الجواب مع الاستقبال وفي المضارع استقباليا كان او حاليا
اولا مع النون لوبدو ناهذا كذا المكين الجواب شرطية متناعية فانه لا يصدرج الا بلوقوله وقد حذف حرف النفي الخ مع المضارع والماضي ولا يمكن ان
كذا في التيسيل وانكر الرضى اعذفت مع الماضي والتأجيلة الاسمية وكذا في المحذوف مع المضارع المجزوء عن التاكيد مع ثبوت التسم كافي المثال المذكور في الشرح
ومع الماضي عند تقدم النفي على القسم نحو لا والله شئني اى الاضربني وقل مع حذف التسم وعدم تقدم النفي عليه قوله اى لا تقوا قد لانه اكثر استعمالا في نفي
المضارع والقرينة عدم صحة النفي بدون لا قوله اى جواب القسم اى الجملة التي يوقى لاجلها القسم كان التسم يظلمها كالسؤال الجواب قال اذا عترض اى قسم
يهم اعترض الشئ اى صاها كحشبة المقرضة في المخر كذا في المصطلح والقاسوس فالمعنى اذا صار القسم كحشبة المقرضة في المخرى يتوسط بين جزاء الجملة فقوله
اى يتوسط بيان كاصل المعنى وليس هذا من باب التنازع كما وهما ان اعترض لازم قوله لاشي الا الدال على الجواب لاقتضاء القسم للصداقة لكونه انشاء
قوله للجواب مجازا مع النفي والاستثناء قد يقع في تركيبين للتخصيص على المقص وان لم يقع في كلام البلغاء والذين يستعملون كلامهم على
في المطول قوله ولما لا يجب فيها علامة جواب القسم من الامور المذكورة فلا يرد مقتضا على ما ذكره لانه ليس جواب القسم قوله اى لمجاوزة شئ كما هو سواها
مجاوزة شئ عن مجزوء كما في رسمت لسم عن القوس او مجاوزة مجزوءا عن شئ نحو اطعمه عن الجوع فيدخل تارة عن التجاوز عنه وتارة على
ولما ذكره لكن نفي قيد ذكره الرضى وهو ان يكون المجاوزة بسبب حادث مصدر المعدي بها فان بعد القسم عن القوس بسبب لم يرد عطف المقيدة
للاشارة الى ان صيغة المفاعلة بمعنى هل الفعل قوله اى لا استعلاء شئ على شئ اما حقيقة كما في المثال الاول او مجازا كما في المثال الثاني كما
يحمل نفل الدين على حقيقا وظاهره قال اسمين بمعنى جانب وفوق فيهنيان مع كونهما على لفظا كحرفين متبوعين لما معنى فيلزم من انشاء
بمخالفات على قال بدخول من عليهما حال من ضمير يكونان اى يكونان اسمين حال كونهما متبوعين بدخول من ولا يستعملان بدون ما كان ذلك
علامة يعلم به اسميتها فلذلك قال الشرح يعلم ذلك وليس مراده ان الظروف متعلق بجهل كما يوهبه ظاهر اللفظ فلا قرينة على تقدير الفعل الخاص
قال التشبيه في الطرح التشبيه ما نذكره ان قوله اذ التقدير ليس مثله شئ به قال الاكثر ان اذ لم تقدر ناهية صار معنى ليس مثل مثله شئ فيلزم ان
وهو انشأت ليشل انما ريدت لتوكيد نفي لشل لان زيادة الحرف بمنزلة اعادة الجملة ثانيا قال ابن جني ولا ننم اذا بانا لغواني نفي لفعل عن احد قائلوا اشكك
لا يفعل كذا ومردهم انما هو نفي عن ذاته لانهم اذا نفوه عن هو على خصا وصافه فقد نفوه عنه وقيل الكاف غير زائدة ثم اختلف فقيل الزائدة مثل كما
زيدت في مثل فان آمنوا بمثل كما آمنتم به قالوا وانما زيدت هنا ليفصل الكاف عن الضمير انتهى والقول بزيادة الحرف اولى بل بزيادة اللام لم يثبت
وقيل لا زائدة منها فقيل مثل معنى الذات وقيل بمعنى الصفة كذا في المعنى وقيل هو من قبيل الكناية على طريقة قوله لم يزل في زيلغ اى ليس له
اذ لو كان لساخ كان لاضحية اخ هو زيد وما قيل ان نفي مثل الشئ لا يستلزم نفي لشل لان مثل الشئ يكون اضعف منه فتوهم محض لان المماثلة هي
المشركة في خصائص الصفات والمساوات من جميع الوجوه فيما به المماثلة صرح به في شرح العقائد الفلسفية قوله بمعنى لشل لا يقع لك عند سبويه وحققت
الافى الضرورة وقال كثير منهم الاخشى الفارسي يجوز في الاختيار فجزوه اني نحو يدك الاسد ان يكون الكاف في موضع رفع والاسد مخوضا بالاضافة فتحت
مثل هذا في كتب المعربين كذا في المعنى قوله نحو فيمكن آه وقيل مع بضع ثلث كغناج التهم بمض صفة محذوف اى لساخ جميع بضاير والمرد بالغا
هنا بقرت الوش وكثيرا ما يشبهها التسمية اى العيون والاعتناق فانهم جمع الكما هو اى التي للقرن لما قوله للطفافة متعلق بمثل قوله لانا كانت من باب افتاء
بعض الضامات مقام بعض قال ومذومند آه من ذبيط سنى على التهم ومذومندى على السكون قيل هو مخفف من ذر جوعم الى ضم المذال في هذا اليوم وولاه
الكسر وتصغيرهم اياه على منيد وجمعه على امتا ذومندى انما لم يثبت في استعمال النقصاء وانه يجوز ان يكون انضم لاتباع وقيل انه كلمة براءتها
وهو اني لان الاصل في الحروف وعدم التصرف وكسرتها لغة سليمة وهما حرفا جزاء اذا خبرا بضمهما عند الاكثريين وبعض البصريين على انهما
اسمان وما بعدهما مجزوء بالاضافة واذ لم يجز بالبعد هما فلا خلاف في كونهما اسمين وقد ذكر ذلك في بحث الظروف فلذا لم يتعرض المصريح لبيان
اسميتها وقوله للزمان خبر اى يكونان للزمان والشئ مع خص الزمان بالماضي والحاضر اشارة الى انهما لا يستعملان في الزمان يستقبل
وقوله لا مبتدا بدل استعمال من قوله للزمان لتشوق المخاطب وانتظاره للبيان اذ لا يمكن ان يراد انهما مستعملان للزمان واللازم كونهما
اسمين فبين ذلك ما تم لا مبتدا والظرفية والى هذا اشار الشرح بقوله فيما يتقدير المبتدأ مع الفاء بمعنى ان قوله للزمان تمسده توطئة والتقصو

مخالفات على قال

بالنسبة بعد قوله لا ابتداء قوله يعني اذا اريد بها الزمان الماضي اي بدخولها قال المتخرج في امالي الكافية لا يدخل من ومنذ الاعلى ماض او حاضر فان دخلنا على ماض فعننا بما الابتداء واذا دخلنا على الحاضر فعننا بما الظرفية وهكذا في الغني والتيسيل وفي الرضي قالوا اذا انجز ما بعدها فمما سلفا جسدان كان الفعل العامل فيها ماضيا فمما يعني من نحو ما رايته مذ يوم الجمعة اي منه ولا يتم ذلك في نحو قولك ما رايته منذ يومين اذا اردت جميع المدة اذ لا معنى لقولك ما رايته من يومين الا ان يفهم من اول يومين بتقدير المضاف وان كان الفعل جاللا نحو ما راه منذ شهرنا و هذا اليوم فمما يعني في قوله لا تكون الصيغة الخطاب قوله للظرفية المحضة بمعنى في قوله من غير آه تفسير المحضة واسارة الى انه اذا اعتبر معنى الابتداء فمما يعني الظرفية الفعلية وقوع الفعل في مدخل قوله ان يجعل الاول مثالا آه ليكون الشرط ترتيبا للف وان احتل الثاني بتقدير المضاف في غير يومنا قوله كما يتوهم بحسب الظاهر فان الظن ان يكون المثالان للمعنيين وانما قال يتوهم لانه بعد التال لا يساعد المثالان لهما الا بتكلم تقدير قوله دخول شهرنا ولا حاجة الى تقدير وقت مضاف الى الدخول لان ذلك انما هو في من ومنذ الاسمين ليصح حمل كما مر قوله لا يستثنى ما بعده آه واذا استعمل جازا في الاستثناء وفي غيره فمعناه تنزيه الاسم الذي بعده من سواء ذكر فيه او في غيره فلا يستثنى به الا في هذا المعنى كذا في الرضي

قال الحروف المشبهة بالفعل اي اعتبر شبيها بالفعل الاعمال ولذا قال وجب شبيها اي وجب المشابهة التي اعتبرت ولم يقل وجه تشبيها قوله فلا نفسا مما اي باعتبار تمام حروفها الى الاقسام الثلاثة كالفعل باعتبار تمام حروفه كونه سدا سيا ايضا لا يضرب في تلك المشابهة وكذا كون الاسم ايضا منقسما الى تلك الاقسام اذ غاية انها مشابهة للاسم ايضا لكنه لم يعتبر تلك المشابهة لعدم ثمرتها قوله ولما بناها على فتح لا استقاما بسبب تشديد الاو واخره والتاوي جهة مشابهتها بالماضي واما شبيها بالفعل في الوزن فان كفروا وكفروا كان كقطن ولكن كضاربين ليست اكس وليس بعضا لتمامها وي لعن كقطن فوزن عروضي غير معتبر عندهم وكذا انقسامها الى المدغم وغير المدغم اذ الاختصاص بهذه الحروف متى يكون سببا لاجمالها واما بحق الضم المنصوب ونون الوقاية واتصافها بالاسمين فمرتب على اعمالها فلا يكون مقتضيا له والكلام في بيان النسبة المقتضية له قوله معانيها معاني الافعال تكون كل منها معاني جزئية لا اعتبار النسبة الى الفاعل المعين في مفهوم الافعال كالحروف قوله مثل آه عبر بصيغ الماضي المستعملة للانشاء الدالة على تحقق معانيها كون تلك الحروف لك قوله على انما اذا دخلت آه واخرج عنها بالتمت

ما عا ان ذكر الاصول ذكر الفروع وما قيل ان الحرف بمعنى الطرفية يجمع على حرف كغيب وحرف بمعنى حرف التبعي يجمع على الحروف والحرف بمعنى اللقمة على الا حروف فالنحاة لما اصطلموا في تسمية قسم الكلمة حرفا لم يعموه الا على الحروف واذا لم يتعدو جميع التكمية بشي يكون مشتركا بين القلة والكثرة فيرذله ما وقع في التيسيل وغيره من التعبير عنها بالحرف الناصبة للاسم والرافعة للنحو قوله اخرها مع ان كونها ثلثية واربعية وخاصة يقتضيه خلاف هذا الترتيب قوله لوونها لانها دالة على خلاف الاربعة السابقة فانها ليست لك اذا التفتة ليست لانها واصلا وكان ان كانت لانها التشبيه كمنهاجي للظن والتحقيق والتقريب والانشاء فخرج الاخبار فلذا اخرها قال لما صدر الكلام اراد بالكلام مقابل الكلمة اي هذه الحروف تقع في صدر مركب تام يصح السكوت عليه فيصح استثناء ان المفتوحة كما اشار اليه الشرح فيما يجي فلا بد منها من التعلق بشي آخر حتى يتم كلاما فانه ما قيل ان ازيد صدر كلام دخل هذه الحروف عليه فلا معنى للاستثناء ان المفتوحة وان اريد صدر كلام مقصود لنا انه فيستغن عن الكلمة المصدرة بان الواقعة مقول القول وان وقع النقص بقوله لا انهم هم السبقا وبقولنا جاني الذي انه قائم وبقولنا ما يوم الجمعة فان زيدنا قوله يعلم من اول الامر اي يعلم السامع من اول الامر وهذا العلم واجب دفعا بحيرة السامع وتوهمه او لا معنى غير ما اراده المتكلم قوله على حذف المضاف للملازم كون ان المفتوحة بعكس نفسها لدخولها في المرجع وانما لم يرفع الضمير ما بقي بعد الاستثناء رعاية للسابق واللاحق فان الضمائر فيها ترجع الى الحروف كلها قوله وحينئذ لو وقعت آه اي بين اقتضاها التعلق بشي آخر ولو وقعت في صدر الجملة بان يوخرا يتم به كلاما التبت بان المكسورة في الكتابة مثلا لو قيل ان زيدا قائم بلغني بجوز ان يكون بلغني من تمام الكلام خبر لان المفتوحة وان يكون جملة مستأنفة وان مكسورة وانما قال في الكتابة اذ لا التباس في اللفظ قوله لان مجزوء الاستثناء آه فيكون قوله في عكسها اعادة والاصل في الكلام الاقادة فلذلك حملناه على اقتضاء عدم الصدارة قوله اي هذه الحروف صرح بالمرجع للملازم يجمع رجوع الضمير الى ان او ما سوى ان قوله الكافة اي عند انجور قدر الصفة ليصح سببية حقوق الملافاة وتقييد دخولها على الفعل بالظرف اعني حينئذ اذ على تقدير حقوق الزائدة لا الفا ولا دخول على الفعل كما تشير اليه لتعليل الشرح للحكمين واما الكافة قسم من الزائدة على ما في المعنى ان الزائدة

نوعان كافة وغير كافة قال تلغى اشار الى ان الحق بالكافة بسبب الالتقاء فيستفاد منه وجوب الالف خارج وحلف قوله وتدخل بزيادة ج
على تحقها الا على تلغى اشارة الى عدم كون الحق سببا للدخول على الافعال فيستفاد منه الدخول في بعض الاوقات لما تقرر ان للتبادر من
كل حكم ذكر بدون اجماع الاطلاق العام فلا يرد ما قيل ان في البيان الغاء لان المراد بالالفاء وجوبه وبالدخول جوازها ونقطة المتن لا دلالة له
عليها لا دلي ان يقال تلغى وجوبا وقد تدخل في الصراح الالفاء باطل كردن وفي القاموس الغاضبه فقول ابي تغزل بيان للمعنى المراد منه
في الصراح العزل بكار كردن وجها كردن قوله وقد تلغى اي هذه الحروف وحج لا تكون كالكافة بل زائدة كما في جها رحمة وفي الرضى ان الغيت
فما كانه وان اعلمت فما زائدة حرفية ولا يجوز ان يراد بما يعنى الزائدة والكافة ويكون قوله فتلغى بمعنى يجوز الغاء بالان الغاء بها واجب الاصح
بناء على تعيين كونها كانه نعم لو لم يقيدها بالكافة ويعلى قوله فتلغى اي يجب الغاء بها يكونها كانه وقد فعل يكونها زائدة كان الظرف في المقام
فان بيان التلغى يوجبهم انها على تقدير كونها كانه فعل تلك الحروف وليس لك ولذا قيدنا الكافة بقدر عند الجمهور ثم للتبادر من قوله وقد
فعل في جميع تلك الحروف التي تلحقها ما هو موافق لما في الفصل واللباب من ان اعمال ليتما ولعلها وكما اكثر منه في انما وانما وكما وفي خرج
المستعمل قال الزجرج ومن العرب من يقول انما زيدا قائم ولعلها بكذا قائم فتلغى ما وتنصب بان وكذلك خواتها وخالف لما في الرضى من
عدم سماع الاعمال في كانا وحلما ولكننا وجزه اكثر الحاجة قياسا لافرق بينها وبين ليتما فعلى هذا معنى قوله وقد فعل على غير الافصح فعل
قياسا على غير الافصح الواقع في بعضها ولو عمل على انه قد فعل بعضها على اللغة الغير الافصح لم يبعد قوله كما وقع في بعض اشعارهم
سوى بيت النابغة ثمحسرا ليتما هذا الحكم لنا الى حماتنا ونصفه فقد جبرفع الحكم ونصبه قال وتدخل آه ظاهره يفيدان جميع تلك
الحروف حين الحق ما تدخل على الافعال وفي المعنى خلافة حيث قال ويقترن ببيت ما الحرفية فلا تنزلها عن الاختصاص بالاسماء لا يفر
ليتما قام زيد خلافا لالن الى الزجج وطاهر القزويني ويجوز ج اعمالها لبقاء الاختصاص ولها لها محلا على اخواتها ودا بالوجهين قول النابغة
انتهى وبذا يشعر بان الغاء ليس واعمالها كلها متساويان وهو مخالف ايضا لقوله فتلغى على الاصح قوله اخرجهما عن العمل لهما بسبب محققا
وصيرورتها كجوز منها ضعف تشابهها بالفعل من حيث البناء على الفتح قال فان لا تغير القاء بيان تفصيل الاحوال المختصة بكل واحد
منها بعد بيان الاحكام المشتركة بينها ولم يبين معنى ان المكسورة والمفتوحة لشدة كونها للتاكيد فالكسورة لتأكيد النسبة التامة والمفتوحة
لتأكيد النسبة الاضافية المكسورة من الاسم والخبر قوله سما بالجملة الضمير راجع الى جملة ما مراد ما عبر بها ومثل هذه العبارة شائعة في محاورهم
قالوا سمى الاسم والفعل فعلا والحرف حرفا فلا يتوهم استلزام القول الاول للثاني وبعض القاصرين صحفوا العبارة بضمير التنبيه
في سماها وكانت وعليها قال في حكم الفرد وتأويل المصدر خبر حاصفا الى اسمها فمعنى بلغنى ان زيدا قائم بلغنى قيام زيد وبلغنى انك
اي نبيتيك وقس على ذلك فكلية ان اخبرت بكلمة عن الاسناد التام وجملة ما كبر اضافيا كان المصدرية قال وجب لكسرة في موضع كل
اي وجب لكسرة ان اذا وقعت مع مدحها في موضع الجملة وسدت مسددا فلا ينتقض بما اذا وقع بعد الفاء الجزائية واذا المفاجأة فانه موضع
الجملة مع عدم وجوب لكسرة لانها على تقدير الفتح ليست مع مدحها سادة مسددا كجملة بل مسددة بالجملة واما وقوعها بعد علت فهي تحقيق من انها مفتوحة
صورة ومكسورة معنى قوله في موضع يقتضها بطل او بصيغة الجمع اشارة الى اختلاف انواعها كما قالوا في كتاب الطهارة قال فكلت انك
ان يكون ان مفعول ما لم يسم فاعله وان يكون مفعولا بكذا في قوله فتمت ان والمراد بان هذه الكلمة مع قطع النظر عن الكسرة والفتحة قوله اي في
ابتداء الكلام في خرج لتسهيل العلامة المصري ان بعض النحاة جعل المصدر الموضوع موضع النظر من الهم مخي هو قصدك فيجوز نصب ابتداء بتقدير في
والمراد من الكلام المعنى التقوى والالزم المصادرة ومعنى كونه في ابتداء الكلام ان يكون ما بعدها كلاما مستانفا لا يتعلق من حيث الاعراب بما قبلها سواء كان
في ابتداء الكلام أم لا ولو في وسطه نحو اكرم زيد انه فاضل ونحو الا انهم هم السعيا ونحو نعم انه فاضل مخي يا بني ان الله اصطفى لكم الدين ونحو عرض فلان
حتى انه لا يرجي فان قلت لم يقصد المخرج هنا مصدر واقع الكسرة الحجة الى التميم قلت مواقع الكسرة على ما ضبط في التسهيل سبعة ان تكون مبتدأة ومواليا
وجواب قسم وجبة لقول وواقعة موقع الحال وموقع خبر اسم عين وقبل لام معلقة وراو بعضهم ثامنا وهو بعيد ولا شك ان الاختلاف المذكور
لا يمكن ادخالها فيما عدا المبتدأة فلذلك عم قوله كونه موضع كلمة لان الحكم بالمفردات من غير ان يتلفظ بها في جملة باطل لعدم افادة فائدة تامة فلو فتحت
الابتداء ونزعت الابتداء بالمفرد وقبل ان كونه موضع كلمة لا يمنع الفتح ابتداء في مثل انك قائم عندي ما لم يفهم اليه ضميمة افتناع كون المفتوحة في صدر الكلام

واذ عتبرت في استقلالتي في وجوب كسر في الابتداء من غير حاجة الى ما صار كونه موضع الجملة فمذروع بان المقصود ان الجملة المصدرة بان وحدها اذا وقعت في
 الابرار يجب كسرها كونه موضع جملة وفي المثال المذكور لم يقع في الابتداء الجملة المصدرة بان وحدها بل ما بعدها قال المصريح في الما الى المسائل المتفرقة ان انما
 كسر في موضع ابتداء يكون خبر المبتدأ في خبره حال يتحقق كونها في موضع الجملة قوله لان مقول القول له اشارته الى ان المراد يكون ما بعد القول ان يكون مقولا
 له لا مجرد وقوعها بعده فانه ان وقعت بعد القول للتعليل تحت نحو اخذت بالقول انك فاضل اي لا انك فاضل والمراد ان ما وقع عليه القول اي انك فاضل
 بالمعنى لا يكون الا جملة حقيقة او حكما لان الحكم بالمفردات استقلا لا باطل فلياردان مقول القول يكون مفردا اذا كان مؤويا بمعنى الجملة نحو قلت
 حديثا او قصته اذا اريد به مجرد اللفظ نحو قلت كلمة وانما قلنا حقيقة او حكما ليشمل ما اذا وقع بعده مفرد منقطع من الجملة نحو خرج اذا قلت فاما قلت طمعت
 فانه يعالج به معاملة الجملة ويحكم على ما كان عليه في التقدير والتفصيل ان المفرد اما ان يكون في معنى الجملة او لا فالاول يصيب مفعولا نحو قلت شغرا
 او نعتا المصدر نحو قلت حقا والثاني اما ان يراد به مجرد اللفظ او لا فان اريد به مجرد اللفظ نصب مفعولا به وان لم ير به مجرد اللفظ بل كان منقطعا من جملة
 فهو جملة في التقدير حكلي فيقول مقول القول خرج ما يكون نعت المصدر وهو ظاهر وما يؤول في معنى الجملة لانه تبعه عن القول لانفسه بقولنا اذا اريد به المعنى خرج
 ما ان اريد به مجرد اللفظ لقولنا حقيقة او حكما بل المفرد المنقطع فصيح المصدرية وما قيل ان كون مقول القول جملة لا يمنع لفتح بعده في مثل قال زيد انك
 قائم عندي فقد عرفت ان مقامه بان الكلام في ما كان الجملة المصدرة وحدها مقول القول في المثال جزء المقول انما الحال فيما بعد الموصول في مغل
 جاني الذي انه قائم عندك فتدبر قوله حال كونها مع جملة اشارة الى ان في كلام المصريح تسامحا حيث جعل نفس ان فاعلة ومفعولة وبتدأة ومضافا
 اليها باعتبار انها المصحح لصيغة ما بعده انك قال ومفعولة اي ما عدا مقول القول بقريته ما سبق ولانه يطلقون عليه القول ودون المفعول ولا حاجة
 الى تخصيصه بغير مفعول باب علت اذا دخل في خبره لام الابتداء ونحو علت ان زيد قائم لا تسامع جملة ليست مفعولة بل قائمة مقام المفعولين اللذين هما
 في الاصل جملة قال ومضافا اليها هذا بلا طلاقة يدل على انه يجب الفتح فيما اذا وقعت مضافا اليها للظروف اللازمة الاضافة الى الجملة وهو ان يكون في حيث
 وقال بعضهم انه من مواقع الكسر واما اذا وقعت مضافا اليها لاذ واذا فلم يوجد فيه نقل مسرج في تعيين الفتح او الكسر والنظم ان ما بعدها ان اول بالمفرد جعل
 الخبر محذوف فاجوز الفتح والافعال كسر فهو مما يجوز فيه الامر كالغاء والجزائية واذا المفاجآت قال وقالوا لولا انك غير الاسلوب ولم يقل بعد لولا ولولا ان
 المقم منه دفع قواهم عن عرض يرد على قاعدة التمييز بين ان المكسورة والمفتوحة على ما صرح به المصريح في شرح المنفصل حيث قال ثم اورد ذلك لا اعتراض على
 القاعدة المذكورة وهو الفتح بعد لولا ولو قرران لولا وانما تظان اجل فيكون في موضع اجل فيجب ان يكسر بعدها واجاب ان الفتح بعد لولا وانما
 لانه موضع لا يذكر فيه خبر المبتدأ فاذن لا يقع ان مع ما بعدها الا في موضع المبتدأ خاصة فوجب الفتح كونه موقع المفرد ولو كسرت لم يكن مستقيما لانه لو دى
 الى ذكر الخبر مع كونه قد طرح خبره في الاستعمال وليس هذا الوضع كوضع اذ لان خبر المبتدأ بعد اذ اجازة وذكره فيجوز الامر ان واجاب عن الفتح في ان الوقفة
 بعد لوني قواك لو انك منطلق انطلقت وهو موضع ظاهره وقوع الجملة الاتري ان لوني قواك لو قام زيد نعمت لا يقع بعدها الا جملة بان التقدير لو وقع
 انك منطلق تاي الظا لك وقعت موقع الفاعل دون الجملة لان الشرط لا يكون الا فعلا قيل خص لولا ولو بالتعرض رد على الخالف فان المبر والكتا
 زعم ان ما بعد لولا فاعل وزعم الكوفيين ان ما بعد لولا حرف الشرط بترأ وفيه ان اللام في ذكرها في مجت لولا ولولا في مباحث الحروف المشبهة قوله
 معمول لفعل اه فاعلا كان او مفعولا فلذا اورد مثالين قوله الواجب دخول لولا لانه انما يفيض انما يكون على معاني الافعال دون الاسماء وحروف
 قوله نحو لولا انك قائم الصواب لو انك تقوم لان من شرط لولا اذ وقع بعدها مبتدأ ان يكون الخبر فعلا اذا لم يكن في الصورة عوضا عن فعل المحدث
 بعدها نقول لم ولو انك ففعل او قد صرح به في بحث حروف الشرط وانما قيدنا بقوله اذا لم يكن لانه اذا تعذر يقع الخبر غير فعل كما في قوله نعم ولو ان
 ما في الأرض من شجرة اقلام وتعل الشجر اختار التمثيل بما يكون اجزا سالما لانه بعد عن تقدير الفعل اظهر في كون ما بعد ان جملة هو التمثيل كيفية الخضر
 وما قيل انه وقع في التنزيل خبره ام مشتق وهو قوله تعوذ والواهم بادون في الاعراب وما خبره ظرف وهو قوله نعم لو ان عندنا ذكر امرن الاوليين
 فليس بشيء لان لونيها ليست خبر طيبة بل مصدرية او التمني والكلام في الشرطية قال فان جازاه او رد الغاء اشارة الى انه متفرع عن
 القاعدة السابقة ومضى جواز التقديرين ان يكون كل واحد منهما مؤيدا للمعنى المقصود من غير تفاوت قال جازا الامر ان بالنظر الى افادة
 المقصود لا يثاني ذلك رجحان احدهما بدم الحذف فيه قوله فجزاه آه قيل يرد انه لم يبعد بعد الغاء والجزائية ليراد لفظ الجزاء لان جعل الشيء جزءا
 يفيد كونه جزءا وليس بشيء لان الغاء يدل على ترتيب الثاني على الاول لا على كونه جزءا بالمعنى اللغوي اعني ما يعبر عنه بالفارسية ببادشس

قوله او كراي ثابت له قيل في كونه مبتدأ بحث لانهم لما ادجوا التقديم الجبريل لا يتسبب المفتوحة بالمكسورة فكيف يجوز حذفه وحذفه بوجه
 الالتباس كالتاخر واليقر تقديم الجبريل هنا وجب فالتقدير ثابت اني اكرمه وكلاهما ليس بشيء اما الاول فلا تالام ان حذفه يوجب الالتباس
 لان محل الالتباس ما يكون المعنى فيه مختلفا على التقديرين واما الثاني فلما ذكر في المعنى ان القائلين بان الواقع بعد الواو الحسنة على ان
 المفتوحة نحو لو انهم آمنوا حجة اسمية بعضهم يقدر الجبريل مقدما اي لو ثابت ايمانهم وبعضهم يقدره مؤخرا اي لو ايمانهم ثابت قوله لاننا اما مبتدأ
 او خبر مبتدأ او على التقديرين معمول العامل الرفع فيكون مرفوعا محلا وهذا معنى وقوعه موقع المفرد فلا يرد ما قيل ان خبر المبتدأ ليس موقع
 المفرد لان الجبريل قد يكون جملة قوله ولما قيل جملة مقترنة فامتنها تايد الظن بقول غيره قوله انه ليقيم في الصلح الليثيم ناكس ويخيل بخدم قفاه كما
 يخدم العبد لولاه فلمراد بالعبد معناه اللازم اعني الخادم وفي الرضي ليقيم صفعا وفي الصراح صفعا سبيل زنته فادفع في تفسير صفعا
 في شرح الفاضل الاسفرائيني يعني من يضرب في قفاه ولزمته سو قوله ان ياكل ليظم قفاه وهو غايه اللوم ولذا قيل من كان همة ما يدخل
 في بطنه فقيمه ما يخرج من بطنه قوله او بلا دتماسح حوالها كما في قولهم جب مذاكره وثابت مفارقة قوله بالجبريل بالرفع عطفا على مثل من
 يكرهني آه وان كان يجب المعنى صحيحا لانه لم يجد ذكر المثال بلفظ الشبه انما الشئ لفظا مثل وانما قوله اي مثل عبد القفا هكذا في المشرخ
 ولعله سقط لفظ منه من قلم الكاتب اعني ان المقسم تشبيها ما وقع بعد اذا اعني ان مع قوله لا يجوز ان اذا انه كما يوهم ظاهر العطف لانه المثل به
 على ما صرح به سابقا بقوله ما وقعت بعد اذا وجدت في نسخة بخط الشرح اي مثل اذا انه عبد القفا ووجه التفسير غير ظاهر وانما لم يقل وشبهها
 للاتباع بهم ان المراد شبه كليهما نحو من يكرهني اذا اني اكرمه فانه مشابه للاول من حيث وقوعه فيها هو نائب نائب الفاء الجبرائيلية ومثابه للثاني
 من حيث وقوعه بعد اذا المفاجاة صورة قوله اني احمد الله اي هذا الكلام فيكون قد قال كلاما اوله اني احمد الله ثم خبر من ذلك ولا يكون اني احمد
 معولاني اللفظ الاول لانه وقع خبر عن اول وان كان مقولا من حيث لمحي قوله لان اول الاقوال آه فيكون قد اجبر عن المصدر بالمصدر ولا يبين
 ان يكون احمد بهذا اللفظ قال ولذلك قدم العطف ليحصل حكم معللا فانه اوقع في النفس قوله لاننا في حكم العدم فهو بمنزلة الباء في كفي بالشد قوله
 التاكيد فخط لا دخل لها في افادة اصل المعنى قوله من جهة انه في محل الرفع عليه يجوز العطف بالرفع قوله سواء كانت المكسورة في اشارة الى ان كلمة
 او للتوسيلة للاحد الامر من لا بيان لوجه العكيب فان حذف جملة كان مع اسماء جبريل لم يبق في كلامهم واما وجه النصيب في قوله لفظا او حكما فاما اشار اليهم
 بقوله في حكم المكسورة من انما منصوب بان يتقديرن بنا على ما من انهم جعلوا المصدر للموضوع موضع الخوف من الهم اي ان المكسورة في اللفظ واني
 الحكم ويحتل نصيب على التمييز اي المكسورة من جهة اللفظ ومن جهة المحل بناء على ما صرح به في شرح التيسيل في بيان فائدة قول منصرفه من جهة منصوب
 بفعل مقدر فالباستلزامه اليه مضاعف الى الاول من انه اشار بقوله فالبا الى المنقول الى ما يصلح لاستداده اليه ولا لاقام عليه نحو امتلاك الكون او كفي بالشد شيئا
 هو احسن الجليل بل ما وقع في شرح الفاضل الاسفرائيني اي كسر الفظيا او كسر احكامها فبعده من حيث اللفظ فيريد من حيث المعنى اذا كسر حكما في ان الجبريل
 بل بي في حكم المكسورة قوله بان تكون آه بيان لقوله حكما فكان اللفظ قد عمى على قول المصريح بالرفع اخوه عنه لطول بيانه ففتح الفصل الكثير
 بين قوله بالرفع وما يتعلق به اعني جاز العطف قوله يتامل الجملة لانه نائب نائب مفعولين كاتاني الاصل جملة ولذا جاز دخول تام اللفظ
 في المفعول الثاني فله حكم المكسورة بخلاف العجني ان زيد القائم فانه لا يجوز لكونه في حكم المفرد من كل وجه لكونه فاعلا وهذا لا ينافي كونها تاء اول
 المفرد ولذا لا يجوز حذف احد مفعوليها فان لها شيئا بالجملة من حيث ان باب علمت من نوارخ المبتدأ والخبر وشبهها بالمفرد لكونه مفعولا
 يتناول المفرد قوله لا يصح فرض مدحها فلا يكون لاسمها الرفع اصلا فلا يصح العطف بالرفع وفيه اشارة الى بطلان ذهب من جوز ذلك
 قال ويشعر طمعي الجبراه فانه اذا مضى بالجبريل قدر المعطوف خبر آخر يكون معطوفا على لفظ خبره لانهما اعتبرت في حكم العدم فكان الرفع لاسمها
 وخبرها لا ابتداء ويكون الكلام من قبل عطف المفرد على المفرد فانه انما اذا قدر المعطوف خبر يكون معطوفا على محل خبر ان دون لفظ ليتبع على
 المعطوفين على سم ان وخبره والعطف على محل خبر ان لم يوجد في كلامهم ثم اعلم ان في قوله جاز العطف آه اشارة الى جواز وجه آخر مثل لعطف على
 لفظه بالنصب العطف بالرفع عطف الجملة على الجملة عموما والعطف على الضمير المستتر في الخبر اذا كان مشتقا ومقدما على المعطوف فان قيل اذا جاز
 عطف الجملة على الجملة فالفائدة في عطف المفرد على المفرد مع ان لعطف على محل المفرد خلاف القياس قلت فائدة التشريك في معنى التاكيد المستفاد
 من الجملة ان وان لم تكن حاملة كما في صورة التخفيف للمفردة في قوله على اسم ان المكسورة ولقول الجبريل في حيث حصل الرفع محلا لمجوعها ودون اسمها

اذا تجرد له المرفوع بها المجرد لانه على تقدير كاقبالا بالعدم يكون اسمها مجردا لان المعية اهل الاسم والمجوع ليس اسما ولا في تاويله وانما خص
 الحكم بالعطف لانه الواقع في استعمال الفصحى وان جاز قياسا في سائر التواريخ كما ذهب اليه الجرمي والرجاج والمفراحي بالوصف وعطف البيان
 والتاكيد لغير قوله مثل ان زيدا وعمرو قائم يحتمل ان يكون المذكور بعد المصطفوخ خبرا ولتقدمه بالرتبة في حكم المصطفوخ اني وقيار بها
 لغريبه وان يكون خبرا محذوفا قوله وهو باطل لانه كاجتماع علتين مستقلتين على معلول واحد قال في مثل انك وزيد اهبان
 اي فيما لا يظفر فيه الاعراب فيمثل نحو ان موسى وزيد اهبان كما يدل عليه التعليل المذكور وانما لم يقل ولا اثر لكونه خفي الاعراب لانه اذا لم يكن للبناء
 اثر في ذلك لم يكن لتقدير الاعراب اثر بطريق الاولى ثم المذكور في التيسير ان الكسائي يوافق الكوفيين وان تفصيل المذكور ذهب للمفراحي وصوبه
 الرضي والتمسك بالصواب قوله وهو لا ياتي في المعنى الاصل لانه راجع الى ما قبله لا الى ما بعده قوله لعدم بقاء المعنى الاصل لانه لا ياتي في المعنى الاصل
 فلا يمكن اعتبارها في حكم العدم هو نحو ان زيدا قائما اشار بذلك الى انما يداخل الخبر المتأخر كليا يلزم توالي الخبرين فلا يجوز ان يفي الدر زيدا وانما
 لم يقيد بذلك لان الاصل في الخبر التأخير وبعض النصارى تحلف فعله قوله اذا فصل متعلقا بقوله على الخبر وعلى الاسم معا وجعل ضمير بينهما
 الى احدنا قال اذا فصل وذلك الفصل لا يكون الا بظرف هو خبر ان كالمثال المذكور او بظرف متعلق بالخبر نحو ان في الدر زيدا قائم قوله لان فيها
 عداها آه لان هذه اربع صور اذ وقع فصل بين ان واسمها بخبر او بمفعول خبر يفيض اللام على اسمها وان لم يقع فصل بينهما يداخل على خبرها الا اذا
 تقدم على الخبر مفعوله فانه يحذف اللام في ذلك المتقدم على الخبر فانتفاؤها انما يكون بان لا يكون فصل بينهما ولا يتقدم مفعول الخبر على الخبر فيكون
 ان متصلا بالاسم وان لا يداخل اللام على الخبر والشك انه يلزم محذوفا الى الخبرين قوله وان لم تميز معنى الجملة اشارة الى استدلال الكوفيين
 حيث قالوا وجب انما لا تميز معنى الابتداء كات ولذا جاز العطف على محل اسمها بالرفع ومن هذا الوجه عدم مجامعتهم مع باقي الحروف
 لانما مغيرة لمعنى الجملة واللام تقتضي بقاء الجملة بجزئية قوله لكن لا توافق اللام تميزني كان حتى اللام ان لا تجتمع ان المكسورة اليها طلبها صلا تميز
 يجوز ذلك لشدة مناسبتها لما كونهما بمعنى واحد فانه لم يمتصصا صارتا بخلاف لكن فانها لا تناسبها فلم يفتقر معهما سقوط صارتا قوله ع ولكنني
 من جهة التعبد في القاموس العميد المحزن في بعض الشروح يقرأ فلان عميد اي شديد المرض لا يقدر على القعود حتى يفتقد لو ساءل
 وفي الحواشي الشريفة على الرضي العميد الذي به العشق في الرضي وما انشده اما ان يكون شاذا واما ان يكون في الاصل لكن انني خفف بعد الحرف
 وكون لكن كما خفف لكنا هو الذي اتفقا منهم محذوف الحرف واصله لكن انا قال فيلزمها اللام ذهب ابو علي الى انها غير لام الابتداء لانها
 الفارقة قد تعلق فيما قبلها وبالعكس نحو وان كنا عن عبادكم لغافلين ونحو قول الشاعر تاندر بك ان قتلت مسلما اجب عذابين ملك بان
 رتبة التقدم فكانه متقدم لفظا قوله ولذا اي لاجل ان اعمالا قليل قوله فلفرق بين الخففة والنافية ولم يعكس لان لام الابتداء لكونها تأكيد للنسبة
 الشبوتية لا تجتمع النفي والاملا حذف النون بالتخفيف كان الزيادة في الخففة اولى ليكون كالعوض عن المحذوف قوله فلفرق الباب اي بابان الخففة
 وان لم يجر العلة المذكورة في صورة الاعمال قوله ولان كثيرة آه فاللام في صورة الاعمال اي للفرق المذكور واكتفى تراعى في النوع الذي كل في
 فلهذا تجوز هذه التكتة لا تخفى عن اعتبارها والباب فلا يحسن مقابلة لظرد الباب قال ويجوز دخولها آه وجب يجب لغاؤها والاكثر كون الفعل
 ما ضا ناسخا نحو وان كانت الكبيبة وان كادوا ليفتنوك وان وجدنا اكثرهم لفاسقين ودونه ان يكون مضارعا ناسخا نحو وان يكادوا الذين
 كفروا ليفتنوك ان لظنك لمن الكاذبين كذا في المعنى وجب لا يداخل اللام الاعلى الجزء الاخير وهو الخبر كما في الاشارة كذا في الرضي قوله
 من الافعال آه فالاضافة لادنى ملازمة وهي افعال القلوب والافعال الناقصة وافعال المقاربة قوله لا غير اي لا غير من الافعال فان
 الاطلاق قد راد به التقييد بقيد فقط والقرينة قوله خلافا للكوفيين في التميم قال خلافا للكوفيين في التميم اي يخالف الكوفيين القول المذكور في
 كانه في ضمن التميم فانه نوع فلا يرد ان الصواب في تخصيص لان الخلاف في شيء معناه ارتكاب لقيضه ولا حاجة الى جعل في معنى اللام للتعليل ثم ان
 الكوفيين لا يقولون بان الخففة من المثقاة فان منهم من ان نافية واللام من اسوءا كان بعدها الجملة الاسمية او الفعلية فالخففة
 انهم يخالفون صورة من الله في تميم هو وان مع اللام وفي تميم ما هو ان الخففة في اعتقادنا اشار الى التوجيه الاول في شرح التيسير والى الثاني في حاشية
 ناقلا عن الشيخ جمال الدين هشام قوله تاندر بك قال صدق الا فاضل الرواية بالعدا للبا والموحدة وانشده لمن جنى في سر الصناعة ع شلت
 عينك ان قتلت مسلما كانه قال انك قتلت مسلما فذلك وجب عليك عقوبة استمر اي اقتل قصاصا وهذا ان كان بيان الواقع لسبيل القصاص

على المخاطب كذا في شرح لفصل قوله شاذ لا يقاس عليه خلافا للاختش فانه اجاز ان قام لا تاوان فعدت لانت ودون هذا ان يكون مضارع
غير ناسخ كقولهم ان تزنيك لنفسك ان تغيبك لمية ولا يقاس عليه اجماعا كذا في الخفي قال المصريح في شرح لفصل مبرر من الكونيين اذا صح
بما روي في تقدير ضمير الشأن في مثل ذلك وتنزل الجملة الخبرية الفعلية منزلة الاسمية كما اجر واما ما قام زيد مقام ما زيد قائم قال فتقول آه وشي
ان يكون خبرا جملة وللجواز افاده الا اذا ذكر الاسم فجوز الامران كذا في الخفي قوله اكثر قال المصريح في امالي المسائل المتفرقة الشبهة ان المفتوح
من حيث اللفظ والمعنى والاستعمال اما اللفظ فلا يفتوح الاول كما مضى واما المعنى فلا يفتوح بمعنى الجملة كالفعل واما الاستعمال فلا ان العرب طغفت
على محل اسم المكسورة ولم تعطف على محل اسم المفتوح كما لم تعطف على محل معمول الفعل قوله كما سبق في بحث ضمير الشأن لكن المذكور فيه ان المفتوح اقوى
مشابهة من المكسورة ولم يذكر فيه دليله فالحال لا طائل تحته قوله كقولهم وان كلما يؤمنهم الام يؤمنهم جواب القسم والام لما الفارقة زيدت بالبعدا واما
لكرامة اجتماع الاثنين والكونيون يجعلون النصب بفعل فيسره يؤمنهم اوبه لفسه وبه قال الفراء او سيبان اللام لا يعرف في كلامهم بمعنى الاكذابة
شرح لتسهيل قوله بحسب واما بحسب حقيقة فلا ترجيح للاضعف على الاقوى لان الاقوى مغير للمعنى دون الاضعف قوله فقدروا ضمير الشأن لا بد
تقدير معمول يكون الجملة تقديره كما كان قبله وما ذلك الا ضمير الشأن وقيل لا يلزم كون اسمها ضمير الشأن وقد رسيبويه ان يا ابراهيم قد صدق قطيعة
انك قوله فلا يلزم ترجيح للاضعف على الاقوى بل تساويهما بحسب الظاهر مع ترجيح الاقوى بحسب حقيقة قوله الصائحة وهي الجملة الخبرية فلا تفسر
بالانشائية لس عيسى في شرح الملائية للشيخ السيوطي قوله سواء كانت اسمية او فعلية اذ المهم في فعلها نواسخ المبتدأ فلا بد ان تكون جملة اسمية واذا د
عليها ما زكونها فعلية اي قوله فلو انك هتج الكاف والتاء وعن ابن الانباري انه نقل عن الفراء الكسيف نفسه بالموافقة بحسبه فيقول لو انك في
يوم الرضا والسعة والزمان الذي لا يوجد لفرقة سالتني ان افارقك لم اقبل بذلك وصلت رضاك وانت صديق محبوب كذا في شرح ابيات
لفصل قال ويلزم مانع الفعل الصرف بخلاف ما اذا كان مع الاسم بان يكون خبرا جملة اسمية او مع الفعل مع اداة الشرط فانما لا يلزم ما الفارق لعدم
دخول ان المصدرية عليها الانتفاع تاويلها بالمصدر بل الاسمية ما مجردة او مصدرية بلا اداة شرط او برب او بكم نحو ان المحر شديدا لعالمين و
ان لا اله الا الله وعلمت ان من يضربك ضربه وعلمت ان رب خصمي وعلمت ان كم خادم لي وقيدني لتسهيل اقتران الفعل بما ذكره بقوله غالبها احذر ان
عن نحو قوله علوا ان يكون فجادوا قبل ان يساوا باعظم سؤل وذلك ضرورة ومنه قراءة مجاهد بن ابدان ثم الرضاة وبه عند البصريين
بي الناصبة للمضارع حملت جملة على غمتا قوله اي لفعل انصرف آه في التسهيل او بفعل لغير غمتا ان يصرف ولم يكن ما يقدر او بالواو مجر
تفصيل ونفي انتهى فبيان المصريح والشرح كليهما قاصرا لا يخفى ثم اعلم ان الشرح ذكر الاشلة الاربعة ما وقع ان بعد العلم اشارة الى انه يشترط في الخففة
ان يكون بعد العلم او ما يؤدي معناه او بعد الظن الغالب الجاري مجراه نحو جئوا ان لا يكون فنته فغمن فربا بارف بخلاف المصدرية فانه لا يقع
بعد العلم وفي حكمه الفارق تحقيق بينهما فلذا قال المصريح في امالي المسائل المتفرقة ارادوا بادخال هذه الامور الفرق في نفس الواقع في العلم فان
خارجي قد يقع الذهول عنه لو اسطر البعد قوله للفرق بين الخففة وبين المصدرية لوقوع الالتباس بينهما لفظا فقط هو اما معنى فلكونهما
حرفي المصدر وانما حصل الفرق لان المصدرية لا تجمع هذه الامور لفظا فلعدم جواز الفصل بينها وبين معمولها لضعفها في العمل واما معنى
فان حروف التنفيس مخلصه للفعل الى الاستقبال فلا تجتمع الناصبة للفعل لانها ايضا مخلصه الى المصدر الاستدراك واما قد فلا يصح
دخول عليها بجمله مستقبلا واما حروف النفي فلزيادة مضادها مع تلك الحروف الثلاثة ولذا لا تجمع بينهما وما ذكرنا ظروجه تخصيص اختيار هذه الحروف
الفرق مع ان الفرق يحصل بمجرد الفصل قال او حروف النفي نحو علمت ان لم يقم ولن يقوم ولا يقوم وما قام وما يقوم قوله فانه لا يحصل آه
في الرضى في بحث حروف الناصبة للفصل ان المصدرية لا يفصل بينها وبين لفعل بشي من حروف النفي لابلالة كثرة دوراتها في الكلام لقول علمت ان
لا يقوم واريد ان لا يقوم فلا بد من التصرف في عبارة الشرح بان يقال المراد انما يحصل في جميع الصور بمجرد الفرق فانه يجمع في بعض الصور قوله لانه
ان عني الاستقبال في الخففة والاف في المصدرية كذا في نسخ التي رأيناها والصواب ان عني بالاستقبال في المصدرية والاف في الخففة لان المصدرية
تخصص المضارع للاستقبال دون الخففة قوله اي الانشائية وهو الغالب عليها والمتفق عليه وزعم ابن السيد انه لا يكفي الا اذا كان خبرا جملة
كان زيدا قائم او في الدار عندك وليقوم فانها في ذلك كله للظن لان الخبرية بمعنى هو الاسم وشي لا يشبه نفسه ولذا لا يقع كافي شي وفي الرضى الاول
ان التفسير والاف في كاش شخص قائم الا انه لما حذف الوصف جعل الاسم الخبرية صارا لضمير في الخبر يعود الى الاسم لا الموصوف فلذا لا

تقول كافي شي ولا يخفى مع ما فيه من التكلف ان مقصود القائل من كان زيدا قائم افادة الظن بقياسه لا تشبيهه رجل قائم وكفى للتحقيق والتعريب
ايضا ذكر في الخفي قوله جلالة الوجود ان ذكره المقترح في شرح مفصل وترك الثالث وهو انما لو كانت حكمة تلامي الى ان يكون له جملة جارا ومجرور
فلا يكون كلاما مستقلا ويحتاج الى تقدير للتعليق ونحن لقطع بان كلام مستقل لظهور دفعه بان يحصل التركيبا حوالا لم تكن قبله قوله زيدا سبيل تحليله
ففي عند التفتيش والتاكيد في الخفي ان زيدا سبيل الاكثر حتى قيل ان كان الجمع عليه قوله وان خرجت بسبب ميردته جزوا قوله ونحوه شرق وروى وصدر
المنى واحدا الحق بالضم معروفة واراد احتقان ويجوز ان يكون ما ينفذ منه تدا التانيث عند التفتيش جعل النحر خيرا قاليا ضمه وشبهه تدرجها تحتين
في مورد ما واكتفى بها قوله ويجوز ان يقال آه في الرضى لكن لما لم يفعليته التي يليها بالزمان الخففة من حروف اعوض قوى اضمار الثاني بعد اجمالها
مجرى ان قوله وقال الكوفون هو في الرضى ولا يخفى ان التكلف فيما قالوا وفيه نقل الحركة الى المتحرك والاصل عدم التركيب انتهى قوله ومعنى الاستدراك
اي عرفنا ما قلنا في التلج الاستدراك وريافتن چیزی وفي اصل استدراك تداركت ما فات فليس السبب فيه للطلب في الخواشي الهندية اي طلب
او كذا سماع بدفع ما على ان توهم فعل السبب للطلب على التقديرين نقل في العرف من معنى العام الى الخاص قوله لاى تخاير معنويا بحيث يكون
معنى اللول هو بالفتيش الثاني قوله وحمل الشر الرضى لما في ظاهره ولعل وجه ان الواو العاطفة للجمع وليس مقصود التكلم بها من غير ان يكون ثم المسمى افادة ان السبب
التخايرين متحققان في نفس الامر فان المفيد لذلك جاز زيد لم يجرى عمود بل مجرد دفع التوهم الناشئ من الكلام السابق فهو لا تمام الاول يكون للاختصاص
وما قيل ان الاعتراض لا يكون لدفع التوهم في آخر الكلام فمذموم بان دفع التوهم مستغنى عن كمال الواو وان مختارا لرضى ان الاعتراض يكون
في الآخر ولذا قال ان الواو في ان الوصلية للاعتراض وعليه المحققون قال وليست التمنى وليقتل بابل اليا زيدا واد فاما في التا قوله لغيره على
الممكن اي ممكن الوقوع وتسهيل الوقوع وان كان ممكن ذاتيا ولا بد من على واجب الوقوع فلا يقتل غدا يجي في الرضى ما به التمنى بمقتضى حصول الشيء سواء
كان مع ارتفاع حصوله ولا فيستعمل في الممكن الترقب وغير الترقب وفي المجال قال واجاز القراء آه اي اجاز القراء لضم الجوزين بعد ليست قديما مطبوعا
بديل حليفظا جاز فلا يرد انه لا خلاف في جواز هذا التركيبا فاما اختلاف في توجيه ما يدل عليه بيان التشرح لان ذلك البيان انما هو في واقع في الاستعمال
قوله تنسي زيدا قائم هو متعدي الى مفعولين كذا في الخواشي الهندية قوله اي امتناه كما على على صفة القيام يعني معنى تمنى كون زيدا قائم تنى حصوله
القيام لم قوله واجاز آه توجيه الكسائي مطرد في النكرة والمعرفة بخلاف ما قاله المحققون فانه لا يجرى في ليست الشباب هو الرجوع على الخفي والمشيبه هو
السبب الاول قوله اي ليست ايام العباد لنا آه كانه جل من لنا اشار بذلك الى نيابة البحار والمجور عن عالمنا المحدث وحمل ضمير وقال ولعل
لترجي وذهب الى ان الكسائي الى انما تكون التعليل بمعنى اللام وذهب لقرائه ومن وافقه من الكوفيين الى انما تكون للاستفهام ونقل البعض عن القراء
ان الخفي للشك وقال بعضهم كونه للتعليل والاستفهام والشك خطأ عند البصريين كذا في شرح التسهيل قوله ودعنا آه يقع استحباب لدو استجاء
بمعنى اجاباى رب ودعنا على محب الى التمدى الى بل احسن من المحتاجين فلم يستجبه احد فقلت ادع دعوة اخرى وارفع الصوت لعل الى الخوف قريب
سبك فجييك ويحك فانه اجود والشاعر يقول هذا على طريق التلطف والتحرير فقد من فقد كذا في شرح ابيات اللغات قال وقم وقد تحققت
انما فتقن لعطف الجمل نحو مع فمضيت ثم قلت لا يعني قوله بكسر الهمزة وقبض وقد قلب بيها الاول يا وقد قلب نونا وحذف ما قوله
وعند الاكثرين ان ما بعد ما عطف بيان او بدل لاننا لم نر عطف يصلح للسقوط انما ولا عطف لان العطف الشيء على مراد وقد وقع تفسير الجمل ان
اذ وقعت بعد تقول وقبل فعل من الضمير وعلى الضمير نحو تقول سكتت اى ساكتة كانه ليق ذلك بضم التاء ولو جئت يا ذا مكان اى نعمت فقلت
اذا سألت لان اذا ظرت لتقول قال فالاربعة الاول القاء للتفصيل اي الحروف العشرة بعد اشارة الى التشرية فتمت اقسامها بابتداء حصول الحكم
قسم ثبت بها الحكم للتابع والمتبوع جميعا في الاربعة الاول وقسم ثبت به الحكم لاحد بها لا بعينه وهو واو وام وقسم ثبت بها الحكم لاحد بها بعينه
وهو لاو بل ولكن لم ان احاد كل قسم تفرق باختصاص كل منها بمعنى لا يوجد في الآخر قال الجمع اي الجمع بين المفردين وما في حكمه كونهما
مستدين او مستد اليها او مفعولين او حالين او نحو ذلك وبين المثلين في حصول مضمونها واذا دخل عليه النفي افاد نفي المجموع اما اتفاقا جزا
او باتفاقا جدا واذا قصد التخصيص على الاول جى بلا الزائدة بعد الواو نحو ما جازى زيد ولا عمرو قوله مطلقا آه اي لا يفهم منه الترتيب لا يفهم منه الترتيب
فالاربعة تشترك في مطلق الجمع والواو الجمع المطلق قوله لى حصل الفعل آه خبر لقوله فقوله كبتاويل معناه قوله لى معنى انه لا يفهم من تعطف الشيء على
مصابه على سابقه على لاقه فقام زيد وعمروا حمل ثلثة قوله وجودا كما نقل عن المبرد والكسائي وبعض الفقهاء واما بان يكون المعية كما ذهب اليه

البيان

بعض الخفية قال ابن مالك وكونها المعية راجع والترتيب اكثر وبكس قليل كذا في لغني قوله اي الجمع مع الترتيب في تاج البهقي الترتيب يك
 يس ويكرى فاكردن فليس الجمع بمعنى اشراك المعطوفين في الحصول معتبر في الترتيب فلذا زاده الشرح بمعونة السابق فانه ما قيل ان الترتيب
 هو الجمع الخاص فلا حاجة الى تفسيره بالجمع مع الترتيب قوله بغير ملة اي بشرط عدم الملة فانه المتبادر عند الاطلاق لانه الكامل فلا حاجة الى التفسير
 قوله في مطلق الترتيب لاني بالترتيب المطلق وانما لم يقل في مطلق الترتيب بجملة لشاعة التكرار قوله غير ان آه بكذا قال الجزولي وقال الرضي والذي
 اري ان حتى لا ملة فيها بل حتى العاطفة تفيد ان المعطوف هو الجزء الفائق في القوة او الضعف على سائر اجزاء المتبوع وقد يكون المعطوف
 بما بعد حتى اسبق وقد يكون في انشاء التعلق بالمتبوع فالترتيب الخارج لا يثبت فيها كما لا يعتبر الملة اما الاعتبار في الترتيب نه من الاضعف الى
 الاقوى او بالعكس وسيجي في كلام الشرح دفعه قوله بحسب ما اقتضاه وضعها فانها موضوعه للتدرج الذي في قوله جزوي او ضعيف قد مرهفة
 بقرينة قوله ليفيد الى آخره والرد بالجزء اعم مما هو جزء منه وما هو كجزء منه فالدخل في الحكم السابق نحو عجبني الجارية حتى حديثها ويتبع ان تقول حتى
 ولها والاضالطة انما تدخل حيث لا بد من الاستثناء والتصل ويتبع حيث يتبع كذا في لغني فلا تعطف بها اكل قوله من حيث انه قوي قيد بذكر
 ليرتب عليه قوله ليفيد قوة او ضعفا قال ليفيد متعلق بمفهوم الكلام كانه قال يعطف بها جزء من المعطوف عليه ليفيد قوة اي ليل عليها اي
 ليس المراد الافادة في الخارج بل في الذهن قوله فصلح لان يجعل آه ففي العاطفة معنى الجارة لانها فرع عما شئ معنى الواو والعاطفة فلحاجة المعنيين
 بشرط ان يكون مدخل العاطفة جزء يحصل للاشترار في الحكم قويا او ضعيفا يحصل معنى الغاية قوله ودل انتهاء الفعل آه فيصير الكلام فصلا
 الشمول بخلاف ما اذا لم يذكر حتى نحو قد مر احاج قوله وثانيها آه اشار بذلك الى دفع ما نقلت سابقا من الرضي بان مراد الجزولي بقوله غير ان الملة
 في حتى اقل الملة بحسب الذهن لا بحسب الخارج ولا شك انها مقبولة في حتى لان التدرج الذي في تعلق الفعل باجزاء المتبوع تقتضي اعتبار الملة
 في تعلقه به نحو ما قوله على راجع الراجل خلاف الفارس والجمع مثل صاحب وصحب ورجاله ورجال كذا في الصحاح والاشارة جمع ماش
 قوله كذا لانها آه يعني ان المقدم من اعتبار القوة او الضعف ليس الا ليصح جملة فائدة ويحصل المقصود اعني شمول الفعل لجميع اجزاء المتبوع والانهاء
 بالملأ في يفيد الشمول المذكور من غير حاجة الى اعتبار القوة او الضعف لكونه غايته في نفسه فانه قد قيل بذكره الشرح وبهالعدم ودخل حتى العاطفة
 على الملأ في تحذف مستغنى عنه لانه اذا كان دخولا على الجزء الاضعف والاقوى ليفيد بعطف الجزء على الكل تقضي للمغيرة قوة او ضعف بحيث صا
 مغاير السائر الاجزاء خارجا عن الكل لا يصح ان يدخل على غير الجزء لان عطف غير الجزء على الكل لا يفيد القوة او الضعف قوله كذا في بعض الشروح
 انما تمسك ببعض الشروح لكونه مذكورا في مشروحا والاختصاصية حتى العاطفة بالجزء مذكورة في الرضي وغيره من الكتب قوله كما وقع في
 بعض الحواشي اراد به الحواشي الهندية لكنه لو لم يقل ليشمل المجاور ولم يمثّل بنمت البارية حتى الصباح لاسن توجيه كلامه بان مراده بقوله
 او حكما ما اعتبره كجزء منه بالنسبة الى ما نسب الى المتبوع كما في قوله اعجبني الجارية حتى حديثها وضربني السادات حتى حديثهم قوله كذا
 للدلالة آه اشار الى ان الامر في الاحاد الامور ليس صلة الوضع لان اوليست موضوعا لاحاد الامور بهما عند التكلم اي للشك بل لاحاد الامور
 سواء كان مبهما عند المتكلم فتكون للشك او معلوما عنه قصد به الابهام على السامع او التفصيل او الاباضا او التخيير او التسوية فان مدلول
 او احاد الامور واخصوصيات مستفادة من القرائن الا ان استعماله في الشك شيع فلذلك بهذه المخرج ومعنى كونه لاحاد الامور انه يدل
 على الواحد الجزئي ليس من الامور المذكورين كانه قائم مقام لفظ الاحاد الا ان معناه جزئي محتاج الى ذكر الامور بخصوصين بخلاف لفظ الاحاد
 وما قيل اي لافادة احدي نسبتين من نسبة الى المتبوع والنسبة الى التابع او لثبوت الحكم لاحاد الامور من المعطوف والمعطوف عليه فتوهم
 لان النسبة او ثبوت الحكم ليست مدلول او ما تستفاد من الكلام الذي فيه او قوله عند المتكلم بهاء على ان الالفاظ لافادة ما في الاذهان قوله
 كل من الامور ان لا يجوز ان يراد لا تطلع واحدا منها واطع الآخر بقرينة الاثم والكفر قوله والعموم مستفادة تحقيقه انه لا فرق في أصل الوضع
 بين المثبت والمنفي في ان الحكم على احدهما دون الآخر مثل رأيت زيدا او عمرا رأيت زيدا او عمرا معا ما رأيت احدهما دون الآخر
 واضرب زيدا او عمرا ولا تضرب زيدا او عمرا معا ما اضرب احدهما دون الآخر اذا كان المعدود اكثر من اثنين نحو رأيت زيدا او عمرا او خالدا
 او ما رأيت زيدا او عمرا او خالدا فان معنى الاول رأيت احدهم دون الباقيين ومعنى الثاني ما رأيت احدهم ورأيت الباقيين وكذا الحال
 في الامر والنهي هذا هو مقتضى أصل الوضع ثم جرى عادتكم اذا استعمل لفظا واحدا وكلمة او في الاثبات فمعناه الواحد فقط وانما استعمل في غير الواجب

فمنه المحرم في الاغلب بخزان يراوده الواحد فقط ايكون كالموجب وصح حينئذ ان يقال بل كناية في الرضى قال ام المتصلة لادنى
 الفرق بين الثلثة ويد من القريب قال لادنى لعمرة الاستفهام لفظا او تقديرادون بل لكون العبرة عرفت في الاستفهام قوله اي غير مستطوع
 آه يعني ان الامر بها المعنى المنعوى المعبر عنه بالفارسية بحسب منه وليس بالمعنى الاصح بين ارباب المعقول النفس ما يتبع الفكاك عن الفتن حتى يرد
 ان الصواب وام المتصلة ملزمة لعمرة الاستفهام لانه حيث استعملت ام المتصلة استعملت العبرة دون العكس قال بليليا احد المستويين
 والاخر العبرة ليكون ام مع العبرة يتاويل اي والمفردان لعمدهما يتاويل المضاف اليه لاى نحو از يد عندك ام عمر واى ايهما عندك واني الام
 زيد ام في السوق اي في اي الموضعين قال بعد ثبوت احدهما تعلق الطرف بلى قريب من حيث اللفظ بعيد من حيث المعنى وتعلقه بالطلب
 بالعكس قال لطلب التعيين لانها مع العبرة بمعنى اي واي يستقيم باع التعيين فيكون المحطوف والمحطوف عليه يتقدير استفهام واحد وذلك
 سميت بالمتصلة واما نحو قوله تعالى سواك عليهم ثم انذرهم ثم ام لم تشذ فيهم ما اريد به التسوية فالعبرة وام حرم وتاخر معنى الاستفهام واهتضا
 لجد الاستواء في معنى مجازي فلا بد ان ام هنا الاستواء في الواقع فلا يصح قوله عند التكلم واختلف في تركيبه فقل ان الفعل يتاويل المصدر
 بتد او سواك خبره اي انذارك وعدم انذارك سيات وقيل بالعكس لان الاسم اولى بالابتداء وقيل سواك خبر مبتدأ محذوف اي الامر ان سواك
 والجملة والرد على الجواب وقولك امنت ام قعدت استعار بمعنى ان قعدت او قعدت لعلامة ان كلاما من حرم في الاستفهام والشرط يدخل على الجمول وايد
 بلزوم لفعل بعد العبرة لان الفعل لازم للشرط قوله وج يكون تركيب آه هنا كراخص وتفرع لثمة على نفسه اللهم الا ان يقع للنقل عن سيبويه هو
 كما في الرضى فالشارع اليه بقوله هذا يفهم من الكلام السابق أي الخالصة بين ما وليها وقوله از يد اريت ام عمر اكنية عن الحادثة بين ما وليها وحينئذ
 يكون تفرعا للجزئي على اكله والاولى تركه قوله لا يعد ضعيفا لا يقولون في العرف انه ضعيف وان كان يصدق عليه ان فيه ضعفا بالنسبة الى الاصح
 قوله لانها لا يفيدان تعيين لان نعم تقدير سابق ولا رده وما سبق هنا ثبوت احدهما غير معين فلا ينفاد منه التعيين قوله فانه يصح آه في عبارة الى انه
 يصح جوابا بالتعيين قال المتخرج في شرح الكافية فان اجيب بالتعيين فزيادة على السؤال لانه يلزم من تعيين احدهما ثبوت واحد منهما فحصل الجواب
 مع زيادة قوله لان المقام آه فاسأل عن اصل النسبة فيصير الجواب ينم لادنى التماثل ثبوت النسبة ولو فيها قوله وقد يجاب آه تحقيق المقام بان ما
 ذكره المتخرج حكمه اخرى وقد يجاب بام المتصلة على سبيل القلة نفي كليهما وقد منع الفاضل الهندى في جعل نفي كلا الامر من جواب ام المتصلة في
 العباب وتخليه للتكلم حيث قال فان قال لك لاسأل از يد عندك ام عمر وليس احدهما عندك كان تخليا في السؤال فنقول له ليس عندى زيد ولا
 تخبره انه غلط انتهى واما ان اريد بالجواب اجابة السائل فليس بجواب وان اريد بما يكون في مقابلة سؤاله ومخرجه من التردد فهو جواب والنظم
 هو الثاني قوله فالشارع اليه آه تفرع على تفسيره في الموضعين بمعنى واحد قوله على خطين احدهما ان يكون احد المستويين والاخر العبرة والتفرع عليه
 عدم جواز التركيب المذكور الثاني لطلب التعيين والتفرع عليه كان جوابا بالتعيين قوله لا يجوز ما قبله المذكور سابقا حكم واحد الحكمان حتى
 يشار الى كل منهما استقلالاً وقيد على الفاضل الهندى لكن فيه ان اعادة اسم الإشارة تقتضيه ان يكون المشار اليه بالفاني غير الاول ودفع الفكر
 قوله على طريق اللفظ والشارع اليه لفظا لخطين ولشركا لكتيبين قوله لكان اخصو حسن لكن ما ذكره المتخرج انه لعدم الاحتمال فيه على تقدير جعل كل واحد منهما
 إشارة الى خط قوله في الاضرب عن الاول سواك ان لتلك الخط كما في مثال المتن او لجد الانتقال من كلام الى كلام كما في قوله نعم ام يقولون افتر له
 عليه لا الامة اما ظاهرة الجوابين نحو ان يد عندك ام عمر عندك او قدرا احدهما كما في مثال المتن قوله للشك في الثاني بل انظر الى اصل المعنى لان العبرة
 المقدره للاستفهام وقد يحكي الكاخر نحو ام يقولون افتر له وقد يحكي بمعنى بل وصد كقوله نعم ام أنا خير من هذا الذي هو كمين ونحو ام بل كستوى نظمت
 والنور قوله اي ان لم يثبت وبه الطائفة من البقر والنظم واجمع اقاطع على غير قياس كانه مجموعا قطعاً كذا في استخراج قوله كما تقول از يد عندك ام عمر و
 بكتفى النسخ التي رايتهما والصواب ام عمر عندك بنكر العبرة سقط من قلم الناسخ لما في الباب والرضى من لزوم لفظ الجملة بعد لم المنقطعة في الاستفهام لعمرة
 خيفة ليس حين ذكر العبرة يكون ظاهرة في المنقطعة مع جواز كونها متصلة لاشتراك الكلمتين في النجوع تساوى النظم والتفصيل ان ما بعد ام ان كان مفردا لفظا
 او تقديره في متصلة وليد من العبرة اما الاستفهام الطلبى او للتسوية لفظا وكذا تقديره في الشعر ولحق بل قليلا وان كان جملة فان لم يكن قبلها عبرة
 الاستفهام الطلبى سواك ان خبر الاستفهام بالخير لعمرة او بالعبرة لا تشارك في منقطعة وان كان قبلها عبرة الاستفهام الطلبى فان كانت الجملة ان فعليتين
 مشتركتين في الفاعل في متصلة وان كانتا فعليتين مشتركتين في الفعل فتساوتى النظم الا سميتين مشتركتين في جزؤ فلا دلى ان يكون منقطعة لان كان

حروف الذوات

حروف الاعيان

حروف الغائب

حروف الزيادة

غيره قوله التي لاتعني معانيها آه لانها موضوع للجزئيات بالوضع العام والمعنى العام بشرط الاستعمال في الجزئيات وعلى كلا التقديرين ما يدل على تعيين اللفظ
 بها الاشارة قال حروف الذوات بالكر والمداد وازدادن مصدر نادى وقد نضم بجعله من قبيل الاصوات كالصرخ والبكاء واصطلاحا طلب الاقبال بحرف
 نائب لا دعوقيل انها اسماء الافعال لتمامها ما بعدها وورده القرح بان بناء بعضها ليس ببناء الاسم وبانه ليس للرفع فاقب لعدم التقدم والمنكسر
 لا تمناع استناده في اسماء الافعال ولا تخاطب لادمعولا داع قوله لاننا استعمل آه وفي الاستغاثه والذيرة قال للمعيد حقيقة او حكما كاساهي وان
 والتجريد وجه تخصيص ان نداء المعيد يحتاج الى رفع الصوت وذلك بكثرة الحروف والمدود والمتحققان في اياها ومنتفیان في اي والحمة والمتحقق
 دون الكثرة في يافذا الصبح للتقريب المعيد وبهذا نظر كون اي للتقريب والحمة للاقرب قال نعم فيه اربع لغات فتح العين وكسرها وتبدلها حاء وواو وكو
 اتجا على العين قوله وجرسيته آه وهو ان في جميعها معنى الايجاب اي التحقيق وليس المراد به ما يقابل النفي حتى يحتاج الى تحلف في بلى قوله اي حقيقة
 لمضمونه اي ليس المراد بالقرار التاكيد فانه انما يوجد فيها لحد الجزئيات التحقيق بمعنى راست كردن كذا في الصريح وانما دللنا المضمون لان نعم في المضمون
 لا امر والنفي هو تخفيف العوض والاستفهام والخبر وفيما سوى الخبر تحقق ما هو مضمون السابق والفتن من المظم والمستفهم من قبل وقد يقع في مصدر الكلام
 نحو نعمه اظلاما وحتى ان هذا جواب لسؤال مقدر قوله استفهاما كان او خبر الظن ان يقول الشاكر ان او خبر المفيد جواز تقريره غير الاستفهام ما
 سبق لانا ان مقصوده بيان عدم الفرق بين الاستفهام عن الاغبات والاستفهام عن النفي ولذا لم يتغير لاشتباهات ونفيا لظهور عدم الفرق بينهما
 نحو قوله نعم لمن قال قام زيدا وما قام زيد تصديقا له قوله ولي في جواب المظم زيدا ذكره هنا توطئة لبيان عدم صحة نعم في جواب اكنت بكم
 وصحة ولو قال فلو قيل نعم في جواب اكنت بكم لكان كذا آه اخبرنا عن حفظ من الحوالة الى ما بعده ومن لزوم التكرار في بيان معنى اكنت بكم قالوا بلى
 كما لا يخفى قوله كان كذا كذا من ابن عباس قوله تصديقا لاشتباهات لا تقريه للمابعد بجملة الاستفهام فلا يكون جوابا للاستفهام لان جواب الاستفهام يكون
 بما بعده قوله من كذا كذا النفي فالهزة لا تشاركوا بكما النفي اثبات وفي الرضى انها للتقريب اي العمل على الاقرار قوله في العرف الطارى على الوضع ولذا قال بعضهم
 لو قال بلى في جواب اكنت بكم لا يفر قال بعد الاستفهام بالهزة او بلى وكذا جميع حروف الايجاب لان اسماء الاستفهام كلها طلب المتيقن حروف
 الايجاب لتعريف الحكم قوله وذكر ابن مالك في ان اي في النفي ان اي بمعنى نعم تقع بعد قام زيد وهل قام زيد واضرب زيدا وكوبن كما يقع نعم بعد من
 ودعم ابن الحاجب ما يقع بعد الاستفهام قوله اي لا يستعمل الا مع القسم فالزوم بالمعنى المتعارف في الاستعمال قوله تقول اي والتد واذا سقطت
 الواو جاز اسكان الياء وتحتها كافي من مع اللام وحذفها على الاول ملحق سكاك ان على غير هذا لكونها في كلتين ومع ذلك ضعيف لان شرط المدغم في
 غير حرف المد ان يكون لني الاصل حركة وليس للام اصل في الحركة قال واجل يسكن اللام جملتي لنتي مثل نعم والاختصاص قول الزمخشري ان ذلك
 وجاهه وقال ابن خروف اكثر ما يكون بعده الجز قوله الجز قد تراك زيدا قد تراك مفعول للجز واي قد تراك تفسير اجل وبير وان قوله نحو قول جرير
 آه روى ان عبد الله بن الزبير اتاه فضالة بن شريك فقال يا ابا عبد الله بن الزبير ان ناقتي دبرت ولقيت حتى وصلت اليك فقال لا رفا بابت وخطها
 بسلت وسموها البردين فقام الى جنبك تمنى الاستحبال فلعن الشاة فجمعتني اليك فقام ابن الزبير ثم راكبا السبت الراحة واملت القشرة والبردين اول اليوم
 وآخره والاستمناع طلب اعطاء قوله من جوى جمن في القاموس الجوى بهوى باطن واخرن واخرقة وشدة الوجد وتطول المرض ودا في الصدر
 وكلها في البيت حسن قوله ان ملل المعنى وهو تصدافا دة للملحط بدونها لا يختص بالمعنى المستفاد منها كرا احكم بخلاف ان ولام لا بد له فان ملل المعنى هو
 احكم مع تحقيق لرد الاختصاص بدونها وتخلصها انها للتحقيق والتبسيط دون التاكيد وفرق ما بينهما فلا فاعلنا ان التاكيد معها واما افا فاعلنا ان غرضها
 على ملل عليه عبارة الغاضى في تفسير قوله نعم ان الله لا يستجنى ان يضرب مثلا لانا الآية وعدا من الحروف لتتميل القرض منزلة المعنى فالفرق الظاهر واما اسماء
 التاكيد فلا سيما لم يطلق عليها زواله قال ان وان قيل لم يبينوا في ان اي ان الغرضية والناظية او الخففة عن الشبهة وفي ان اي الخففة والناظية
 او المنقصة والاحتفال قائم وهو سوفيها غير المذكور مما قبلنا لاني لمعني وذكر في ان الاختصار قال ان الزائدة تنصب لضم كعب الباء وازاد ترجيح ان
 وجعل منه قوله نعم واما ان لا ننوكل على الله واما ان لا ننوكل على الله في بيل الله قال غير انها مصدرية واما المبحر الزائدة ان تعمل لعدم اختصاصها
 بالافعال بخلاف حرف الجر الزائدة كالحرف المعدي في الاختصاص بالاسم فلذلك عمل نعم قال لا معنى لان الزائدة غير التوكيد كسائر الزوائد قال معها
 النافية دخلت على جملة فعلية كافي الشرح او اسمية كقوله فما ان ظننا جبن وفي هذه الحالة تكلف ما كجارية عن العمل وقد تزداد بعدا الموصولة الاسمية وبعدا
 الاستفثانية قال وقلت مع لما قل ما حبل المعنى انه سهو وورد بان لبته السهو وهو في الرضى زيادة الفتوة بعد ما هي المشهورة تقول لما ان جلت

بجملته فتحوا كسر الرفع شر قوله نحو كان ظليته آه ارفع ولما توافتا بوجه قسم الوفاة الملاقاة والضمير المحمية وانقسام من دظان قسم الوجه وقسم الوجه
الطوا لتناول رفع الاسر البدين والناظر لشدة الحيرة ويرى وارتق اى شجرة الخضراء والسلم لفتحتين شجر بطنك وارتق قوله على تقدير رفاية آه
ويرى نصب ظليته على افعال كان الخففة وبرفعها على الغامها واعمالها في ضم الشان المحذوف والمعنى تانيها هذه المرأة يوما بوجه من لم يخل عن محض وضع
من كان في حسن عينيها واستداد جديها الظلية قد عنقها الى شخص حاضر من هذا الشجر وصف الظلية بهذا لانها بهذا الحال تزاد حسنا قوله وانزاد آه في
الرضى لم يجد واما الكاف وان لم يكن لها معنى من الزوائد لان لما تانيها اقربا وهو منع العامل من العمل وتيسره لدخول ما لم يكن ان يدخله وفي المعنى هذا
من الزوائد حيث قل وهو اى الزائدة نوعان كانه وعي كانه قوله حال كون آه يعني ان شرط حال من الكلمات خمس المذكورة مع ما قالته انها
تستعمل شرط وغير شرط وزيادة ما فيها مختصة بحال الشرطية قوله نحو لا اقيم يوم القيمة ذهب ليه جماعة ثم اختلفوا في قيل نيدت توطية لنفى الجحيم
اى لا اقيم يوم القيمة لا اتركه كون شديج ورد بانه قد نجي الجواب بعده مثبتا نحو لقد خلقنا الانسان في كبد وقيل نيدت لجره والاكيد به بانه
لا تزاد كذلك صدر الهم حشوا وفيه نظروا ذهب جماعة الى انها تافيه فيقول المنفى اقيم على ان يكون اجابا لا انشاء اى لا اعظم بالاقسام بلا استحقاق
اعظا ما فوق ذلك قال المخرشي وقيل المنفى شئ يستقدم وهو ما على عنهم كثر من انكار البعث اى ليس الامر كما ثم استولف اقيم كذا في المنسل قوله في صورة المعنى
القسام وان لم يكن نفي حقيقة لان معنى اقيم مقصود قوله كقولهم في ليلة الاحد راءه تاسع بافك حتى اذا الصبح جشنة البيت للعجاج الحور الملكة كذا في الصحاح
ويقال حورنى محاوراة اى نقصان في نقصان وتكمل ان يكون اسم جمع يحاير معنى المالك وقيل هو يور يسكنها الجحيم والملازم الملكة والافاك الكذب جشنة الصبح
انطلق قيل يصف فاسقا او كافرا سرا باطليته في المملكة والنقصان اوى ممالك المالكين وما علم لفظ غفلة انه صار فيها حتى اذا انطلق ظلمات الظية
وقامت القيمة لم ذلك لكن لا ينفذ ذلك العلم وتكمل ان يكون وصفا للرجل جرى خواص في المالك سار في مساكن الجحيم ومعنى الافاك انه يكتسب نفسه
واحد فته شئ منها ولا يصدق تافيه والمعنى سار ليل هذا الرجل بمرآة في مآوى الملاك وفي المواضع الخالية التي يسكنها الجحيم حتى اضار القبح وما تفعوه
اى القى سببه في المملكة وهو غافل عن ذلك لعدم مبالاة ونيا المعنى اشبه بمنسب لعرب كذا في شرح ابيات المفصل قوله والحوار الملكة الملكة لفتح الحاء
واللام الهلاك كذا في خمس العلوم وكذا الهلك يضم الهاء وسكون اللام واما الهلكة بوزن الفرقة فلم توجد في الكتب المتداولة وانما خرج حملا على صيغة الجمع
كما طلبه فحصل الحور جمع حائر جريا على القياس فان فاعلا اذا كان صنفه يجمع على فعل لكن لم يوجد في الكتب جمع حائر بل جمع حوراء وادوار قوله
ففى تفسير كل منهم وفي التسهيل ان اى عالما فيما سوى ما فيه معنى القول وفي شرحه وليس لك بل يقع فيه نحو كتبت اليه اى قم وذهب قوم الى ان اى المفسرة
اسم فعل معناه عو أو افهموا معنى كصه ومه قوله انظر المظروف في الظرف آه لما كان مظهرو فيه اللفظ المعنى غير ظاهرة بينه بانه على التبيين حتى عدم
اللفظ كالمفظة الموضوع عن المعنى كما لا ينفك المظروف عن الظرف بخلاف ظرفية اللفظ لانها ظاهرة ولذلك قيل الالفاظ قابلية المعاني لان الحكم
المراد الالفاظ على وفهمها والسامح ياخذها منها ولا ان المقصود من اللفظ معناه قوله فلا يقع بعد صرح اقول وذلك لان الالفاظ شرعية بان تسبق
الجملة فذلك غلط من جعل منها واخره عو لعمري ان الحمد والتبديرت العلمين وان يتاخر عنها جملة فلا يجوز ذكر صحتها ان ذهبوا صريح القول بفتح مفعوله
الجملة فلا حاجة الى ايراد ان وليس فيه معنى القول لا يكون مفعولا جملة قوله وقولهم ما قلت لهم آه جملة مستأنفة وليس عطف على قوله فذلك ليس
مثالا لما يكون مفسرة للمفعول المقدر ولا بيا نال فائدة قيدي الاكثر اذا الواجب آخ حاشية عن قوله وقد يفسر بها المفعول القابل هو رد لما توهم من انها
قد تكون نفس المفعول الصريح استدلالا بهذه الآية فالغاء في قوله فقول ان اعبدوا الله واعبدوا على تقدير اما او زائدة في خبر المبتدأ على ندره لا تخفى والاعبد
الى المبتدأ الاول محذوف اى فيه قوله تفسير للتبديرت به وما قيل انه لا يجوز ان يكون ان اعبدوا والتبديرت به وركبكم ما مورايه فلا يد من تقدير القول اى
تقديره بقوله وح يكون تفسير الصريح القول فاجواب ان لما مورايه الحكمى هو اعبدوا الله وقوله ربي وركبكم من كلام عيسى روي في الكلام الحكمى تعظيما لغناء سجا
كما قال المخرشي في قوله نعم انا قلنا المسيح عيسى ابن مريم رسول الله والى هذا الغادة في كلام الشرح حيث كثر على ان اعبدوا الله والاعبدى كونه تفعيل للضمير
لا يجوز ان يصرف تفسيره الى المعنى بان يكون صلي قد على قوله تع ليعارة اخرى كانه قال الله ثم مرهم ان اعبدوا الله وركبكم نظيره قوله نعم فحق قلنا
قول ربنا انا لا نكون والاصل انهم لنا نقول وفي الرضى ان القول المقد رغبة الصريح قوله لانه مفعول لصريح القول اذا لم يول قلت بلمت فلا يد ان
الوجه شري يجوز ان يكون تفسير للقول على تاويله بالامراى ما اتمهم الامام عيسى به وقال ابو علي الفارسي يجوز ان يكون ان فى الآية صدرية بلا من او من ضمير
المجوز في به وما قيل ان العبارة لا يعمل فيها القول وان السبل منه في حكم الساقط فيبقى الصلة بلا عائد مدفوع بان القول يول بالامر وان العام

يظهر
منه ان قوله
ففى تفسير كل منهم
هو على ما ذكره

حروف المصدر حروف التحفيز

حرف التوقع

حرف الاستعجال

موجود لفظا وكذا ما قيل ان عطف البيان بمنزلة انعت في اشتقاق فكما ان ضمير لا ينعى لا يعطف عليه لان ما ينزل منزلة اشي لا يلزم ان يشبه جميع
 احكامه قوله وقد نصير آيه بيان لفائدة قيد في الاكثر ولم يجعل الآيات السابقة بيانا لفائدة القيد لانها ليست قضائي كونها مفسدة قوله اي للمجدد في حجة
 الاول بيان الموصوف والثاني لبيان معنى اللام وكفعل وتخصيص لان بالفعل المتصرف مضارع كان او مضيا او امرا او نيبا نحو كتبت اليه ان تم
 من هذا الوجه وقيل انها لا تصلح للمر وكل ما يسمع فيه في تفسيره يقع في موضعين في الابداء فيكون في موضع رفع نحو وان تصوموا خير لكم وبعد
 لفظ دال على معنى غير اليقين فيكون في موضع رفع ونصب وتجرى ما يكون غير زانية كما في مثال الشرح وزانية نحو ما دمت حيا اي مدة دواي حيا
 فحذف الطرف وفلقت ما مع صلتهما وانقله من نزع البائدة من هذا القبيل **قال** حروف التحفيز هو مصدر للتكثير والتحضيض على اشي طلبه والحض عليه
 وهذه الحروف ظاهرة لانها مركبة كما في المفتاح ويحتمل ان يكون الاصلها بالابدات الماهزة قوله مشددين ولا تخفقه اسم فعل بمعنى عمل كمثل غير الفعل
 والاختفقه حرف تنبيه وعرض واستفهام يعني قوله وفي بعض النسخ وتلزم لفعل فعل الاول للزوم بالمعنى المتعارف على الثاني بالمعنى اللغوي والاول
 وتلزم الجملة الفعلية الجارية فانها لا تدخل الا في الاشياء المتشعبة المحض عليه وقيل تدخل في الاسمية كقوله متضرعت لي ليل ارسلت لشفاعة فلما انفس ليل
 شفعها به واول باصا كان الثانية وبهذا شفقت نفس ليل وشفيعها خبر لمخروفت اي بي شفيعتها قوله نحو بلاضرت آه في تخصيص الامثلة
 بالاثبات اشارة الى عدم دخولها على المعنى قوله نحو بلازيد اضرت آه واذا تقدم الطرف نحو لولا اذ سمعتموه قلتم فو معمول للفعل المتأخر لتوسم فيه قوله
 فمضاهي اذ اعلنت انها دخل المضارع والماضى فمضاهي الماضى اي يستعمل فيه اذا دخلت على الماضى التوخي واللوم لان التحضيض على ما فات
 يستتبع التوخي واللوم اذا لمعنى المحض على ما فات سواء كان معنى حقيقيا او مجازيا او كناية والظا الاخير لما سيجي انها لا تلحق على المحض على مثل ما فات
 وفي الفتح وفي الماضى للتنديم التنديم يشيان كرون والتوخي سر نش كرون واللوم طامت كرون وهذه المعاني كلها لازمة للمحض على ما فات فان
 المحض طاشت فنديم والتوخي ولوم قوله بمعنى الامر لانه طلب بمحض واذ عالج ومع ذلك لا يخرج عن توخي ولوم على انه كان المحض طلبا لفظيا
 قبل الطلب منه وقد يكون الطلب من غير تحضيض وتوخي بل يتأهب فيكون للعرض قوله ولما يكون آه عطف على قوله فمضاه اذا دخلت آه
 قوله لانها تستعمل آه بمعنى لكن دفع لتوخي مطلق حروف التحضيض على ما دخلت على الماضى لان المطلق بهذه الاسماء عليها بالمعنى الاضافي للبالنقل
 كما مر ولما ساء السكا في المفتاح حروف التنديم والتحضيض قوله فكأنها من حيث المعنى التحضيض آه هذا فيما يمكن ومثل اما فيما لا يمكن ذلك
 نحو قوله عليه الصلوة والسلام بالشفقة قلبا قوله حرف التوقع اضافا الى التوقع والتعريب من جملة معانيها الخمسة لاختصاصها بها ولما دخل
 من قال انها ليست للتوقع في الماضى ولمن ذهب الى انه ليس للتوقع مطلقا وهذه المعاني لقد اذ كان حرفا وقد يستعمل سما بمعنى حسب مبنيا
 عند البصريين لمشابهة الحرفية فيقولون قد نذير مدحهم ونحو الوفاية نحو قدني درهم معربا عند الكوفية فيقولون قد نذير بالرفع وقدني و قدني
 اسم فعل بمعنى كفي نحو قد درهم نذير وقدني اي كفي قوله اذا دخلت آه اشارة الى انه لا يدخل فعل الطلب بشرط في الماضى ان يكون شبيها متصفا
 لان غير المتصرف ليس للمضى حتى يقربه الى الحال ولعل ايراد الماضى الجرد الغير الشبيهة بالحرف بقرينة الاطلاق قوله متوقفا للمطلب قبل الاخبار
 اطلاقه واقام القائل بانه ليس للتوقع في الماضى لان المضى يناني التوقع قوله واقعا اي واقعا في الزمان للماضى القريب عن الحال قوله
 وقد يكون آه اشارة الى ان هذا الاستعمال قليل طنلا لانه قليل قوله الحمد آه فالاطلاق قرينة التجربة قوله وقد يستعمل التحقيق آه وقيل قد يستعمل
 التحقيق مع التكثير وحمل الآيات من هذا القبيل قوله فمضاه فصل آه ويجوز حذف قطعا متعبر نحو اذ للترحل غير ان مكانا دلتا تولى بمعالنا وكان
 قد **قال** الحرة ويل واما ال فحلت بمعنى بل فعل على ما حكاه قطرب عن ابى جريدة فقلب الماهزة قوله فمضاه آه اشارة الى انه لا يدخل المثال
 اشارة الى هذا العموم قوله لان الحمد آه اشارة الى ان قوله كذلك بل ليس على عمومه بديل قوله والحرة اعم تصفا كانه في معنى الاستثناء ومن هذا الحكم
 ولما ذكره الشرح مذهبنا والا فالوجه ذكره في نيل قوله تعول ازيد اضرت كما يشير اليه قوله لما عرفت قوله لا على الشدة اي على الاستعمال الغير الفصيح لما صرح
 في الفصل بلقيها قوله لم يذكر مودا بالحمي آه المود مع مديان والحمي كالي بالحمي من الكلام مصير بمعنى الحمي فالمراد هنا العرض التي فيها الكلا وحقت لما من
 اخذ بمعنى الميل او من اثنين الضوق والآف بكسة الحرة وسكون اللام الالف يفتح الالف الى الالف والمعا نذر دغوش كرفتن وتسلت عنها النظم
 التسلت عنه على ما في الصراح استلزامه في عدم كرون السلا ولازم منه ولما المشلي في القاموس انه بمعنى النسيان وفي الصراح والتلج الانكشاف وفي هذا الآية
 المقام لان لم يردت لهما عن على حرف اضافة وهذا حال حطلة اي لاجل ذبولها عن الفصل الكلام تصويره فيقال بل حال العاشق والمحب اذا

اضافي محض الى ما يعرف حقيقة بنفسه بل بالصفات التي لها في ناحية وجهته ووجهه وغير ذلك من الاسماء المبهمة واحترز بحض عن الذي يدل بنفسه على معنى
لا يصلح لكل مكان نحو جوف وابلن وظاهر وداخل وخرج فان هذه من الاماكن المختصة وما قيل ان اول مكان تترى للاحققة والمكان الترتيبي كالمبسم في
عدم الظهور فهو اجتهاد لا يدل على شيء قوله واحترز من اوسط آه اي ادره للاحترز عنه فاما ان يجعل الاحترز مقصورا عليه لانه وان كان في الذكر مقدر
فمنه في المقصد ساخر فيكون قوله على الشرط احترازا عن تقديم الشرط واما ان يجعل الاحترز من جميع صورة التوسط فيكون ذكر قوله على الشرط لان الكلام فيه
يؤتملك الاحتمالين ارسله الفرح على اطلاقه قوله اي لزوم القسم جعل الضمير المقسم مع بعده لفظا رعاية لجزالة المعنى لان لزوم الماضي للشرط يحتاج الى
اعتبار كلف لزوم المكلي للجزئي قوله اي الشرط اجواب في عدم العمل لفظا فيها قال وكان الجواب للقسم لفظا تقوى القسم بالتصديق وضعف الشرط بالتوسط
وجاز قبلنا ان يعتبر الشرط قرب وضعف القسم في نفسه كونه مؤكدا المعنى فهو كالزائد والشرط مورد فيه معنى التوثيق قوله فقط فالاطلاق قرينة التجريد عما
سواه قوله لا القسم والشرط لما كان المتبادر من قوله وكان الجواب للقسم فقط تعينه لذلك وليس كجواب على ما نص عليه في الرضى وليس مقصدا بالشرط
فانه جعل ان يشرى قوله تعينا انما يبايسته بغيره الكيف جواب الشرط في قوله لن تبسط حمل الشرط على ان ذلك التعيين بالنظر الى جعله جوابا لما لا ينظر
الى الشرط فقط لكن ذكر في شرح التيسيل ان اعتبار الشرط في صورة تقديم القسم مذنب للفرار من دفعه من الكوفيين وقول البصريين ذلك بعمل اللام
زائدة انتهى في الحاجة الى ما ذكره الفرح فان المتن على مذنب البصريين نعم لو ثبت وقوع القسم لفظا مع اعتبار القسم ثم اجمعه عليهم قوله يلزم ان يكون
مجزوا ما آه اي بالاطلاق العام على ما هو المتبادر من القضية الغير المقصدة بوجهه وغير مجزوم دائما لانه المقابل للاطلاق العام فانه في ما قيل ان الشرط
اذا كان ماضيا لم يجب جزم الجزاء فكيف يلزم كون مجزوا وغير مجزوم لان التكلف في اراصة كونه مجزوا وجوب عدم كونه مجزوا قوله واما معنى آه
بيان لفائدة قوله لفظا يعني انه اذا روعي جهة المعنى فالقسم والشرط قيدان للجواب ادره لتحقيقه وتوثيقه فيكون جوابا لما وان كان اعتبارا بوجهه
على الاخر فيفيد ان يكون جواب احدهما مقيدا وجواب الاخر مطلقا فانه في ما قيل ان جواب الشرط لجميع القسم وجوابه لا مجرد الجواب على عكس ما اذ كان
اجواب الشرط فان جواب القسم حينئذ معنى مجموع الشرط والجزاء فاما ان هذا القائل بعد في كونه جواب القسم معنى لان جوابه مجموعهما اعترف بكونه
جواب الشرط معنى فبين كلامه يدافع قوله لا رمتك فانه روعي فيه شرائط القسم من دخول اللام ونون التاكيد ونه في معنى كونه جوابا لفظا قوله اي تقديم
غير الشرط فتعذر غير عطف على الشرط على التقديم فان غير تقديم الشرط اعني تاخيره لا يستلزم التوسط فيجب ان يكون ذلك الغير ما يطلب الجزاء اعني المبتدأ
قبل النواسخ او بعد انص عليه في الرضى وشرح التيسيل قال جاز ان يعتبر القسم في اعي شرائط من لزوم عدم الجزم ودخول نون التاكيد اذا
كان مضارا عاينتا قوله ويعتبر الشرط فجزم ولا يدخله النون قوله ويجوز ان يكون آه قبل لا يصح ذلك لانه صرح الرضى بوجوب اعتبار الشرط في
صورة تقديمه على القسم فالمثال الثاني ليس للعائد الشرط بل الشرط معتبر كالقسم الا ان اعتبار القسم يجعل الجملة التي بعد القسم جوابا له واعتبار
الشرط يجعل الجميع جوابا له ولما منع من القول باعتبار الشرط لانه لم يفت رعاية ما راعي في جوابه لان الجزاء مضارع ثبت يكون مع الفا ووجه وند
فترك الفا ليس علامة الفا والشرط فيه بحث لان الفا ووجه عند اعتبار الشرط اذا جعل الجميع جوابا له نص عليه في اللباب وغيره وان جعل الجملة
التي بعد القسم جوابا له كما يشير الى قوله لان الجزاء مضارع ثبت بسبب الجزم ولا يجوز دخول نون التاكيد لانه اذا كان هذا المثال مثالا لاعتبار
الشرط والقسم فحين مثال الفا والقسم وما راعي من مخالفة الكلام الرضى فبطء لان الفا والشرط بالنسبة الى جواب القسم لا ينال في وجوب
اعتباره بالنسبة الى مجموع القسم واجواب ولما لم يكن مقصرا المقصر رح البيان بالفا والفا والاعتبار بالنسبة لمع جواب القسم لم يورد في
المثال الثاني الفاعل وجوبه ولم يقل ان آتين في قوله لا يمكنك فاما المثال المذكور فمضى لجزالة الايضاح واعلم ان المقصر رح اورد اللفظة تنبيها
على ان لفظ القاعدة المذكورة انها هوني ان وايضاح معناها من اسماء الشرط ودون كود لولا فانه وان اطر فيه حكم تقديم القسم على الشرط
وغيره لتعين الجواب على القسم لا يطردها حكم التوسط لتعين الجواب على الشرط لوجوب اعتبار الشرط في صورة التقديم كما مرو ولا يمكن جعل الجميع جوابا
لأن جوابها لا يكون الاجابة خبرية قوله فيكون باعتبار التقديم واجواز آه اللف والنشر ذكره متعد على سبيل التفصيل والاجمال ثم ذكر كل من اجل
المعتمد من غير تعيين ثقة على ان السامع يرويه اليه الاول اما على ترتيب اللف بان يكون الاول للاول والثاني للثاني او على غير ترتيبه فوضربان
مكسوس الترتيبا وتخط الترتيب كذا في الطول فلا بد من النشر من اشتغال على يتعلق بكل واحد من المتعدد والترتيب اعملى وفق ترتيب اللفا وعلى
الخطا ثم ان ههنا لعين لفت تقديم الشرط وغيره ولف جوابا لاعتبار والفا واما ان اعتبر مجموعهما الفا واحدا ومجموع الثالين اشراله فلا شبهة في كونه اشراله على غير ترتيب

اللفظ هو ظرف ولن اعتبر كل واحد لفظا قط فليس شئ من المثاليين نشر الواحد منها فضلا عن ان يكون على ترتيب اللفظ او على غير ترتيبه اذ ليس في المثال الاول
 اثر من تقديم الشرط المذكور في اللفظ الاول لان في المثال الثاني اثر من الغاء القسم المذكور في اللفظ الثاني بل كل واحد منهما مثال لبعض اللفظ
 الاول وبعض اللفظ الثاني ولا يرفع هذا الاشكال ما قاله البعض المتصددين لحل هذا المقام ان المراد بالمشترط انه لانه على تقدير التسليم كيف يصح ان يقدم
 نه على ترتيب اللفظ او على غير ترتيبه واحتمال ان المذكور فيه جزء واحد من كل لفظ الا ان غير المراد على نحو ترتيب اللفظ بكونه مثالا للجزء الاول وعلى نحو غير
 ترتيبه بكونه مثالا للجزء الثاني ولا يخفى ساجدة وعندى ان اللغتين المستفادتين من خريطة التوسط تقدم الشرط مع الاعتبار والالغاء وتقديم غير الشرط مع
 ان المثاليين من صفة الاستنباط حذف من الاول لا يمكن بقرينة الثاني ومن الثاني انك بقرينة الاول كما قيل في قوله تعالى *وَأَنَّا جَعَلْنَا اللَّيْلَ لَشْرَابًا* وفي
 والنهار منبهر او ان التقدير جعلنا الليل مظلما لتسكنوا فيه والنهار صراحتهم من فضل ولا خشية في اشتغال كل من المثاليين على الامور الثلاثة فيكون اللفظ
 والنشر على حقيقة بعض الظواهر هنا نيات لا يلحق ان يسحبها الاذن الكريمة اذ اقرر هذا فنقول على المعنى الاول اى اعتبار القسم والغاء القسم يكون
 المثال الاول باعتبار تقديم غير الشرط وجواز الغاء القسم اى الغاء واعتباره نشر على غير ترتيب اللفظ لانه مثال باعتبار انما واحد الذى هو اول فيه لتقديم
 الخط الذى هو ثانى الى اللفظ باعتبار انك الذى هو ثانى فيه للغاء القسم الذى هو ثالث فى اللفظ واعتبار انك الذى هو ثالث فى اللفظ لاعتبار انك الذى هو ثالث فيه لاعتبار
 القسم الذى هو ثانى فى اللفظ قوله وجواز اعتبار الشرط اى اعتباره وعدم اعتباره قوله على ترتيب اللفظ لما من كون الاول منه مثالا لثاني اللفظ قوله
 وباعتبار جواز اعتبار الشرط على ترتيبه كون انك المذكور ثانيا مثالا لاعتبار الشرط المذكور ثانيا فى اللفظ لانك المذكور ثانيا مثالا لاعتبار الشرط المذكور ثانيا قوله الشارة
 الى اشارة المعنى الى الشرط ليطابق الشرط والجزء المعنوي في عدم علمه فيما قوله النشر على ترتيب اللفظ لكون ان يتبين الاول من المثال مثالا لتقديم
 الخط الاول من اللفظ ولا يتبين المذكور ثانيا فيه مثالا لاعتبار القسم المذكور ثانيا فى اللفظ وانك المذكور ثانيا فى اللفظ لانك المذكور ثانيا فى اللفظ قوله فالنشر
 بالا اعتبار الاول اى تقدم الشرط على ترتيب اللفظ لكون الاول منه مثالا لما هو اول منه فى اللفظ قوله وباعتبار الثاني اى جواز الغاء الشرط وعدمه على
 غير ترتيبه لكون لا يتبين المذكور ثانيا مثالا لالغاء المذكور ثانيا فى اللفظ وانك المذكور ثانيا مثالا لعدم الغاء المذكور ثانيا هذا حل عبارة اشرح موافقا للنسخ
 المستطرفة وقيل ان الفاضل اللارى توجه النشر لباصلاح غلط وجبى بحث الفعل لعدم مساعده وقت التمر نظرنا نيارا دلفظ الغير في ثلثة مواضع
 الاول قوله كليهما نشر على ترتيب اللفظ والثاني قوله فوباعتبارهما جميعا نشر على ترتيب اللفظ والثالث قوله فالنشر بالا اعتبار الاول على ترتيب اللفظ
 قد سقط من قوله وباعتبار الثاني على غير ترتيبه ورايت نسخة كتبت في آخرها به نسخة قولت نسخة مقروءة على النشر قرأ عليها الفاضل اللارى
 قرأ عليها من صنف هذا الشرح لاجل عند الفاضل اللارى موافقا لهذا الصحيح قد كتب في المواضع الثلاثة من اللفظ الغير فى الحاشية وسلم عليه
 بسلامة المعين وضرب الخط على لفظ الغير وانت بعد احاطتك بما قلنا ظهر لك ان لفظ الغير لازم فى الموضع الاول دون غيره وان سقط لفظ
 الغير لوجه قوله اختلاف بين اعتباريه اى اعتبارى كل من المثاليين اعتبارا لتقديم واعتبار جواز اعتبار الشرطى كون احدهما على ترتيب
 اللفظ والاخر على غير ترتيبه كما عرفت وتفسير الاعتبارين باعتبارى اللفظ والنشر هو قوله بخلاف المعنى الاول فان الاعتبارين فيه متفقان
 على ما على غير ترتيب اللفظ فى المثال الاول وعلى ترتيب اللفظ فى المثال الثاني قوله يقتضى تقديم آه اى كون النشر فى المثال الثاني على ترتيب
 اللفظ يقتضى تقديم على المثال الاول لان النشر على ترتيب اللفظ اظهر منه على غير الترتيب قوله اراد اتصال آه فلذا قدم المثال الاول فانه
 ج يكون مثال الغاء القسم متصلا به قوله على تقدير تقدم اللغتين آه واما اذا ذكر مثال لكل من اللغتين بنسبة بان يقال فاذا توسط القسم تقديم الشرط
 عليه جاز ان يعتبر القسم ويطبق نحو ان يبنى وانه لا يتبين وكذا ان توسط تقديم غيره نحو انما امدان تاتى انك يحصل اتصال المثال بالممثل له
 تمامه قوله من حيث مثاليهما حال من نشرهما قديمه لك لانه اذا اعتبر من حيث انما مثال الجميع اللغتين كان الاتصال حاصل تمامه قوله لم يلفظ فى
 صدر الكلام قيدا للمفرد بانك المقدور لا يكون الا فى الصدر قوله نحو قوله تعالى *لَمَّا جَاءَ جَوْشَنُ كَبْرُورَ* وان اعطيتهم انهم انهم لم يشر كون اورد المثاليين
 اشارة الى ان الجواب للقسم سواء كان هناك لام موطئة او لم تكن رد على من قل ان قوله انكم لم تكون جواب الشرط والفاء مقدر ولم يقدر قسما
 لان حذف الفاء من الاسمية الجزائية انما يكون فى ضرورة الشعر قوله اولى ببلانه اكثر استتمالا قال الرضى فى بحث
 انما نحن منزهى اكرامك بالجزم اكثر من ان ضربتني فاكرامك قوله يلزم الاثنان بالغاخص الغاء بالذکر لانه الاصل والا فاللازم الغاء اذ انما فيه وهذا
 اللزم فى السعة واما فى الشعر فجوز حذفه من فعل الحسنات امد ليكرامك اقال اما بفتح والتشديد وقد تبدل ميمها الاولى من ياء استخفا لا

١٣٦

على ضربا الى اللفظ

١٣٦

للتضييع وهي حرف شرط وتفصيل وتوكيد كذا في المعنى وتفسير القاضى وفي الرضى انها حرف شرط وتفصيل وقد يحذف وليطوفاً اذا كان باعداً لا لافاً
 امر او نهي او ما قبلها منصوباً به وبغيره نحو ربك فكله قوله او اجمل في الذهن او كما اذا ابتدأت بقولك ما زيد يعلم المخاطب بمجيء اخوك قوله يعني بالظن
 ليس في قلوبهم اهـ جعل ذكر الضد قرينة على تقديره ولم يجعل قوله واكره نحوون في العلم بقوتون امتنا به كما في المعنى لانه لا يتجبه على تقدير عدم الوقف على اللبس
 وكذا لم يجعله قبل المحذوف اما كما في التوضيح لان حذف اما مع حذف الفاء لم يوجد في كلامهم قوله للزوم الفاء فاما لا يجوز ان تكون عاطفة ولا يعطى الخبر
 على المبتدأ ولا رامة لعدم وجود ما في سببته فتدل على كونها الشرط واما قال للزوم الفاء لم يقل قول الفاعل الذي يدل على تضمنه معنى الشرط لجواز ان يكون اجزاه
 مجزئ الشرط كما في حين واذا واذا نحو زيد حين او اذا او اذ لقيته فأكرمه قوله وسببته الاول ما هي قصد السببية قال بدلتهم حذف عليها الكثرة استعمالها
 في الكلام ولكونها التفصيل المحقق لتكرارها ولكونه فعلاً على طريقة واحدة في جميع المواضع كتعلق الظن المستقر قال دين فانها في اشارة الى لزوم
 الفاء في جوابها لفظاً او تقديرًا ولا تقديرًا الى ضرورة الشرع مع تقديره بواجب قول هو جواب لدلالة المقول عليه نحو قوله تعالى انا الذين كفرنا فكم
 تكمن اياتي اى فيقر لهم فكم تكمن اياتي اهـ قال جزئية اشارة الى انه لا يفصل بجملة تامة وقد يفصل بجملة ناقصة وهي جملة الشرط نحو قوله تعالى فان
 كان من المقربين فمخرجهم من النار الى الجنة بجملة ناقصة وهي جملة الشرط نحو قوله تعالى فان كان من المقربين
 كذا او بجمول جوابها ما زيد رحمتك مد فاضرب كذا في شرح التسهيل قال مما في خبره ما هو الجزاء الذي هو ملزم ومن قصد التكلم سواء كان عمدة
 او فضلة ليكون العوض كالشرط الذي هو الملزم في جميع الكلام ويحصل ما هو الغرض من الملازمة المذكورة بين الشرط والجزاء دخلاً الغرض من قولنا لا تزد
 فذا به لزوم الذباب ليزيد بسبب لزومه لوجوده في الدنيا واذا قلنا زيد انتقامه فاذا ذلك قوله اى خبره فاما رعايته بقرب المبيع او جزاء رعايته
 لا تحلوا الضمان في المبيع قوله لان جزاء الفاء ايضا جزاء لان بعد حذف الفعل لا يمكن التوقيض لاجل اعتبار ما قرآن الفاء مع الفاء فانه يقع قبل الجزاء
 التوقيض بجزء مما في جزاءها مطلقاً لم يكن في جزاء الفاء فالتعويل على الوجه الاول قوله تعالى تجوز تقديم اهـ اى بعد استعاط الفاء قوله وبهذا ذهب سيبويه
 كما في اللباب وفي الرضى وتخرج التسهيل ان يذهب المبرور قال فيه ان يذهب سيبويه ما ذهب اليه الماتني وفي المفتاح وخرج سيبويه
 المصباح انك اذا قلت ما زيد فاني ضارب فذا غير جائز عند جميع النحويين الا عند ابى العباس المبرور فانه اجاز نصب زيد بضارب قوله جعل
 سيبويه لما خاصيته اى حكم بان لما خاصيته تفصح تقديمه لا تمنع تقديمه لحصول النواكذ المذكورة به من تخفيف الكلام بحذف الشرط قبله وهو الملزم
 حقيقة في قصد التكلم مقام الملزم الا على ما احتقال بجزء واجب المحذوف بشئ آخر وعدم لوالى حرف الشرط مع حرف الجزاء قوله علماً مطلقاً
 جعل مطلقاً صفة مصدر محذوف مبنى للفعول ولم يجعل ظرف زمان اى في جميع الاوقات رعايته للمقابلة بينه وبين التفصيل الا في فانه فرق بين
 جزاء التقديم ما يقتضيه قوله مما يمكن من شئ مما اتم لما لا يعقل سوى الزمان ولكن تامة وقاعها الضمير المستتر الراجع الى ما دون شئ بيان لما
 لزومه التقييم كما في قوله تعالى نعمنا ما نحب من آية وجعلنا لامة على قول الاخفش استغرافية باعتبار المال وهم قوله اقيم مقامها فيه رد على من قال
 ان اصلها ما بالقلب المكاني وابال الفاء بالهزة لان الهم لا يصير حرفاً بالقلب والابدال كذا قالوا وفيه انه انما يتم له اعتراف هذا القائل بحرفيته اما
 لو قال بجواز اسميته كما قال بعضهم ان اصل اما اى ما فامى كلمة الشرط وما بهامية معناه شئ او حالة تقديره اى شئ او حالة فلا قوله وسط يوم
 اجمعة الذي هو الملزم في قصد التكلم قوله لا يلزم توالى حرفي الشرط والجزاء في اللفظ فانهم لم يذكروا المعطوف بدون المعطوف عليه بسبب
 بدون السبب قوله اصلها بدون مانع آخر ولا مع قوله وبهذا اختلف اهـ في خرج التسهيل وهو الحق وهو يذهب سيبويه فاليه باخ المبرور وفي الرضى
 ليس بشئ لانه اذا جاز التقديم للغرض المذكور مع المانع الواحد فلا بأس بجوازه مع ما نعين او اكثر لان الغرض مهم فجزء تفصيل الفاء ما نعين
 فصاعداً وفيه ان افتفاء الغرض المذكور مطلقاً مما انما الفات على هذا التقدير اقامته الملزم المقصود مقام الملزم الا على وفاته غير ضرر
 لان المقصود تأكيد وقوع الجزاء وهو حاصل قوله في التقدير الكلام اهـ اذا كان المتوسط ماسوى الظرف من المفاعيل كالمنفصل بيني قوله تعالى انا انما
 فلما ظهر فخرهم ان التقدير الثاني في محل بحث فانه لا يصح ان يقع نعمنا ما يمكن التقييم على ان يكون التقييم معمولاً بالفعل الشرط قوله مما يمكن نية اى ان يكون بها
 عموم الاحوال والامة محذوف اى حالة يوجد عليها فهو مطلق وكذا في التقديرين كرمجولاً ومعلوم على ما سيجي ذكره فلا رداً قيل انما لا يصح بانه التقدير
 لانه لا بد من رابطة في جملة الشرط لارابط الا ان يجعل مما بمعنى الوقت وهو مردود على مانص عليه الرغش شري في تفسير قوله تعالى نعمنا ما نحب من آية الاول
 على ما جوزه ابن مالك في التسهيل وغيره استدلالاً بقول حاتم شعرو انك نعمنا لفظاً بظنك سؤله وبفرك ما انتهى الهم جمعاً وورده ابنه لا تشمله

فيه بصحة تقديره بالمصدماى عطاء قليل او كثير قوله واما تقديره اى على المذهب الثانى مبتدا وقوله وتقديره عطف عليه وقوله فوجه غير ظاهر خبره
والجمله استئنافيه قوله على ان يكون زيدا نحو ومما حارة عن الملا حول حال الرباط مخذوف اى اى حاله نيك كزيد عليها قوله مما تذكر يوم الجمعة ولا بد من تقدير
فيه اى الجواب كما لا يخفى قوله منصرفا بانه مقبول به والرباط مخذوف ومما حارة عن الاحوال قوله فوجه غير ظاهر لعل وجه جزمه انى نحو قوله تعالى
فانما ليقيم فلا تقهر بخلاف تقديره يركن كما سبق كنه غير جار فى المفعول له والاحوال والمجاد والمجدور كما لا يخفى قوله سمع انه يوسم آه انما قال يوسم
لان المقصود من التقدير بيان وجه الاعراب فى صورة الرفع والنصب لواقعين فى الاستعمال وليس الاستعمال متفرعا على التقدير لکن تعدد
المقدر فى الحالتين يوسم ان الاعراب تابع للتقدير ومن هذا نظر انه لا بهام فى تقديره فيما يركن زيد لان المقدر فى جميع الصور واحد والاعراب
غيره والرباط مخذوف والتقدير فتر قال كذا نذهب الجمهور انما بسيطة وقال ابن يعيش انما مركبة من كانت التشبيه ولا تم شدة يخرج عن التشبيه
قوله ردعالك اى من المعادودة الى مثل ذلك القول وقد يكون زجرا من فعل فيه المنوع كقولك لمن يديم عالمه كذا ولا بد فيه من تقدم كلامه بربا سوا
كان من كلام من يحكم به على سبيل الاحكام كقوله تعالى يقول الانسان يؤمنه انى المقر كذا اصلى سبيل الحكاية كقوله تعالى ارضاب
موسى انا كذا كذا قال كذا وكذا غيره كما فى مثال الشرح ويجوز انوقف عليها لاننا ليست من تمام ما بعد قوله اى ليس الامر كما تقول اشارة الى
ان الفعل لذى هو من تمامه مخذوف لان الحرف لا يستقل كذا فى الرضى وفيه انه زجر عن الكلام السابق فيبقى تعليقا لانا ان يقرانه مخيرا غير يكون
سابقا فلا بد من التقدير قوله وقد يحكى بعد الطلب اخفى الرضى يكون ايضا ردعا للطلاب كقوله لرب ارجو انى لعل صار اى فاما كذا كذا
والفكر ما ذكره الشرح لان المقصود نفي اجابة الطالب الى سلو لا زجره عن الطلب قال وقد جاء بمعنى حجاج قد يحكى مجرى القسم فجاب بالام كما فى
الآية المذكورة وقد لا يكون كذا فى قوله تعالى كذا بل يحقون العاجلة قوله والمقصود منه تحقيق مضمون الجملة واما الجملة السابقة فيصح الوقف عليها
واما الحقيقة ولذا لا يلزم بعد كذا بعبارة حقا كسراق بل هو مفوض الى قصد المستكم فان اراد تأكيد ما بعد ما فالفتح وان اراد استيعاف ما بعدهما فالكسر قوله
جاء لان يقرانه اسم فى المعنى انه بعيد لان اشتراك اللفظ فى الاسمية والحرفية قليل ومخالفة الاصل قوله نى آه دفع لما يقع انه اذا كان اسما ظم
لا يرب و اعلم انه وقع فى القرآن كذا فى ثلثة وثلثين موضعا لا يصح فى جميعها كونها للرفع فزادوا معنى ثانيا فقر السكاكى انه قد يكون بمعنى حقا وقال
ابو حاتم يكون بمعنى الا الاستفتاحية وقال نصر بن سميل يكون حرف جواب بمنزلة اى ونعم قال تاء التانيث الساكنة اى فى الاصل ولذا
لم يعبء اللام فى حركاتها نحو لم يعبءا وبيعا فانها ما قبل الالف متحركة فى الاصل فلذا لم يحدف العين فيها لاجل السكون العارض لان امر لم يعب
فى الاصل مضارع ولذا لم يعبء امر المخاطب من المبنى الاصل واما نى نحو قل الحق فانما لم يعبء العين المحذوفة لان الحركات ليست كاللازمة
بمخلاف بياع قوله لا المتحركة اى ليست المتحركة معدودة فى الحروف لانها مختصة بالاسم حتى صارت كالجزء منه واهجرى الاعراب عليها فى الحكم
بتبعيته بيان المؤنث فى مجتث التذكير والتانيث بخلاف الساكنة فانها غير مختصة بالفعل فانها يدخل الحرف ايضا كما فى ثمة وورد نص على معنى
فى كنه براسها فلذا عدت حرفا ومن احكامها استقلالها ما قبل فلو لم يقيد بالسكان لم يصح قوله لمحق الفعل الماضى فنيه ان قوله لمحق الفعل
الماضى متفرع على تقييده بالسكان فكيف يكون ذلك موجبا للتقييد فالمراد بالمتحركة ما يكون لهجرا التانيث فلذا ردنا فعلت للمخاطبة لانها ضمير
الفاعل مع التانيث قوله فاعلا كان آه بيان لفائدة التقييد بالسند اليه دون الفاعل يعنى لشمل مفعول ما لم يسم فاعله فانه ليس
فاعلا عند المقدر كما مر قوله فنيه من اول الامر اى قبل الحكم بكونه فعلا مضيا فان صيغة الفعل الماضى قد تكون على زنة الاسم
والحرف والامر نحو ان فاذا قيل انت علم قبل التامل فى معنى الكلام انه صيغة الماضى قوله لانها كالحرف الاخر آه اما تاء الاسم فلجم بيان
الاعراب عليه وتاء الفعل قلشدة اتصاله بحيث لا يمكن تلفظا بدونها ولذا قدمت على الفاعل الذى هو كالجزم منه قوله فيما تقدم آه فى معنى مجتث
المؤنث مقصودة بالذات لان الحكم فيها على الاسم المؤنث قصد او ههنا مذكرة تبع الحكم السابق اعنى نحو التانيث المسند اليه فانه تبادر منه
الوجوب فى جميع الصور فخرج منه هذه الصورة فكانه امتثالا منه ولذا اكتفى منه بهذا القدر ولم يستوف بيان جميع صور الامحاق قال
ولما احق آه استيعاف لرفع توهم كون علامتى التنثية والجمع كذا التانيث فى اسما قما التنبيه على كون المسند اليه مثنى او مجموعا وفى
عدم تقييد الاسماق بالماضى او بالفعل اشارة الى عموم الحكم اى الحما قما باتى نى لمحق من الماضى والمضارع والمصفة قوله لعدم احتياجا
اى التنثية والجمعين قوله غالبا احراز عما اذا كانت مدغمة ومخذوفة كالتقاء الساكنين وعن من واما اذا كانتا عبارتين عن الجمع

تكملة

تكملة

قوله فليست بضمار يدل عليها ادا والواو غير العقلا في الكوفي البرغيث واستعمال النون الرجال في يعصن سلبط اقاربه والتاويل تحلف
 واليا اشار المقصود بالتعبير لفظ العلامة الى ان الضمعت على تقدير القول بالعلامة قوله من غير فائدة استرا من نعم رجلا ودية رجلا و باب التنزيح
 قوله ولا يمنع آه ظاهره يشعرون هذا قول الرضي والمذكور في المعنى ان القول يكون علامة مذهب سيمويه وقيل هي اسم مرفوع على الفاعلية ثم
 قيل ما بعد ما يدل منها وقيل مبتداً أو جملة خبر مقدم وفي شرح التسهيل ان هذا ليس بمبتنع اذا كان من سمع منه ذلك غير اصحاب اللغة المذكورة واما
 ان يحل جميع ذلك على ان المالف والواو النون فيها ضمائر غير صحيحة بل الصحيح انها حروف دالة على التنبيه والتجميع لنقل رايته اللغة التي هي لغة قوم من العرب
 مخصوصين على اوازده شتوة وحكي البصريون ان اصحاب هذه اللغة يلبسون العلامة ابداء ولا يلف ر قوتها ولو كانت ضمائر كما زعم البعض
 لما اختص به قوم دون قوم انتهى ومن هذا تبين ضعف قول الرضي قوله ما من من التقرير والتوقيف وعلى الوجهين حمل ما وقع في التنزيل
 من قوله ثم و اسروا النجوى الذين ظلموا وقوله ثم عموؤا وصموا وكثيراً من غيرهم وما في الحديث الصحيح يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل والنهار قوله في الاكل
 مصدر نونته اهكذا في الباب فان قلت هذا اللفظ ليس مما استعمله العرب واما هو من مولدات اهل العربية فما معنى كونه في الاصل مصداقاً
 انهم اشتقوا اللفظ التنوين من النون بمعنى جعل الشيء بمعنى ما يصنع منه نحو امرئ اى جعلت الشيء ذا نون بادخاله عليه فتوافاد عليه بيان الحاصل المعنى
 ثم نقلوا منه الى النون المخصوص ثم اشتقوا منه التنوين بمعنى جعل الشيء ذا تنوين كما وقع في الصحاح يقرونون الاسم تنويناً والتنوين مختص بالاسم
 وتنويناً مفعول مطلق بمعنى جعله ذا تنوين كما في التاج التنوين منون کردن اسم فاعل انما خالف الصحاح وانه ليعلم منه انه متعد الى مفعولين سمو
 قوله فسمي به بنون الشيء الباء للسببية او لالة اى ما يجعل الشيء ذا نون بادخاله عليه قوله اى بذاتنا اى مع قطع النظر عما هو خارج عنها بان يكون
 وضعها على السكون فلا يرد نحو محسن وصان لان سكونها بواسطة افتاد موجب التحريك على ان الوقف غير السكون فانه قد يكون غيره
 قوله فلا تنصرف اى التنوين المحركة العارضة فالمحركة ساكنة في الاصل فلا يرد ان التعريف غير جامع لخروج التنوين المتحركة قوله فمطالعة نون من آه
 قيل فلهذا ان المراد نون هي كلمة وان الكلام في قسم الحرف يمنع شمول ذلك وفيه ان التخصيص بالكلمة يخرج بعض اقسام التنوين من كون
 الكلام في قسم الحرف بمعنى كون بعض اقسامه حرفاً قوله اى آخر الكلمة اراد به ما انتهى اليه الكلمة فيدخل فيه تنوين قائمة وبصري دقاص قوله من غير
 تنقل حتى كما هو الظاهر من جهة شئ بشئ والتخصيص بالحرف خلاف الظاهر قوله متخللة بين آخر الكلمة لان الحركات البعاض حروف المد واللين يتلفظ
 بها بعد تلفظ الحرف الالة تقصر ان تلفظاً يتوهم انها تلفظ مع الحرف قوله تطفلها لما في الوجود والعدم بان يتجها في الوجود والعدم يشير
 الى تشبيه تطفل العارض فلا يرد ان تفسير التبعية بالتطفل موجب اخراج تبع حركة الآخر نون التاكيد ايضا قال التمكن اسيدل
 على تمكن الاسم بقائه على الاصل وهو الانصراف قوله على كمنية الكلمة اى كونه امكن اى نالها في التمكن لان غير المنصرف الغير يمكن في الكلمة
 ويسمى الاسم امكن فوافل من التمكن على الشدة وكذا في شرح التسهيل ولكن تجمل من المكانة لشرا فته بقاءه على الاصل وان تجمل من المكان
 على الشدة وكذا حرك قوله لم يشبه الفعل آه لم يقل لم يشبه الحرف او الفعل كما في عامة الكتب لان الامكن في مقابلته غير المنصرف والتنوين
 فارق بينهما قوله بالوجهين فلا يضر مشابهته به بوجه آخر كضارب قوله معناه آه وان يتصور ضرورة في الضرورة او التناوب في دخلة في تنوين
 التمكن وليس قسماً سادساً كما عده بعضهم قوله من المعرفة والتكرار من الاسماء المبنية عند القوم حيث قالوا ان التخصيص بالصوت واسم الفعل والظهور
 في ما آخره وفيه قوله الآن اى الزمان المتصل بزمان الحكم بقوله اما التنوين آه اى انما خصصنا المثال نحو صند اى بالثبوت المبنية لان غير المنصرف
 هو دخله التنوين بعد جعله كالنكرة في عدم التعيين سواء بقى سبب او لا ليس تنوينه للتشكيل للتمكن لانه الزائل بموانع الصرف فاذا زال المانع عاد
 بمخلاف سيمويه فانه كان مبنياً فاذا انكره دخل فيه تنوين التشكيل قوله لا ارى منحا اى لا اظن منعاً فيجوز ان يكون تنوين احمد و ابراهيم
 بعد التشكيل للتشكيل والتمكن مع لانه يدل عليهما قوله فاذا جعلته آه وقع لما قالوا من انه لو كان للتشكيل لما بقي في نحو جعل بعد العلية وفي
 بعض نسخ الرضي واما التنوين في نحو رب احمد و ابراهيم فلم يخص التشكيل بل هو للتمكن ايضا لان الاسم منصرف واما لا ارى التمكن فلا
 قوله واما التنوين آه كلام من قبل نفسه واما لا ارى عطفه عليه وعلى النسبة التي نقلها الشرح كلام من قبل القوم واما لا ارى استيناف
 كلام من قبل نفسه ولك ان تحمل الكلام القوم على ما اختاره الرضي كما لا يخفى قوله عوضاً عن المضاف اليه لم يقل عوضاً عن حرف اصله كجوار
 او نامة كجندل فان تنوينه بدل من الف جنادل او مضاف اليه لان كون التنوين فيها للعرض مختلف فيه عند المبين تنوين جوار للصرف

باب التنوين

ما اى ما اخذ من الرضي

وعند ابن مالك تنوين جندل للصرف وليس ذهاب الالف التي هي علم اجمعية كذباب اليا من جوار وفي تخصيص الامثلة باوكل وبعض
 اشارة الى اختصاصه بهذه الكلمات قوله لتعاقبا آه بيان لوجه التناسب بينهما ليصير احدهما عوضا عن الآخر قوله لزال العلقتين ولذا لم يسميت
 بمسلة زال تنوينا وقال الزمخشري انه تنوين الصرف وان سمي به بضعف تانيته لعدم تحض تائه للتانيث لانها مع الالف علامة الجمع والاصح
 تقدير تائه غير لان اختصاص هذه التاء بجمع المونث ياتي عن ذلك كثرة اخت ونبت مع ان التاء فيها بدل من الواو ويمنع عن تقدير تاء اخرى
 فيها قوله لانها معنى مناسب آه لمشاركة النون في كون كل منها علامة تام الاسم فقط من غير دلالة على شئ آخر قوله آخر الايات آه في القاموس
 البيت من الشعر والمدر معروف وبيت الشاعر والمصارع جمع مصارع ومصرعا الباب مصرع وفان ومصرعا البيت من الشعر
 تشبيها بمصرعي الباب لاستوائهما كذا في شمس العلوم قوله التحسين الانشاد في قراءة الشعر بقية الشد الشعر قوله لانه حرف آه لتعليل لما
 يستفاد من السابق اي سمي بالفتح آخره تنوين الترخم لان الترخم في اللغة تغني وهو حرف سهل به ترديد الصوت في الخيشوم لكونه اغني الحروف
 والترديد في الخيشوم من اسباب حسن الغناء ولذا سمي المغني مغنيا لانه يغني صوته اي يحبل فيه غنة والاصل مغضن ثلث نونات البيت الثالث
 يا مغني تنوين الترخم تنوين لميق التحصيل الترخم هذا ما ذهب اليه ابن يعيش واختاره المصدر في شرح المفصل وقال غيره سمي تنوين
 الترخم لانه لميق لترك الترخم لان حروف الاطلاق تصلح للترخم لما فيها من مد الصوت فيبدل منها التنوين اذ اقصى الاشعار ترك
 الترخم لخلوه من المد قوله واما اعتبر وآه يعني ان محل التردد الصوت في الخيشوم هو الآخر فلذا اعتبره والآخر قوله وان كان اي نحو
 ما نحو آخر الايات قوله لان محل التغني آه فالماحق في الوسط واقع لاني محله فلهذا لم يعتبره وفيه بحث لان لاصحاب التغني في كل نوع
 من الغناء مقامات تطول الصوت وتقصره وترديده وحدته ونقله لوعدها فئات حسن ذلك الغناء سواء كان في الآخر او في الوسط ولان تحليل
 النظم يحصل بتنوين العالي مطلقا ولانه قد يكون آخر المصراع والبيت ملصقا بآخره فيخل التنوين في لفهم المعاني قوله العافية المطلقة
 العافية عند تحليل من آخر حرف من البيت الى اول ساكن يليه مع الحركة التي قبل ذلك الساكن ويرد على هذا ايضا المتحرك الذي قبل
 ترك الساكن هو اول العافية مشتق من القفوه وهو التبعية لان القوافي يحكي بعضها اثر بعض والروس وهو حرف الذي يتبني عليه القصيدة
 ونسب اليه فيقيم قصيدة لامية او نونية مثلا مشتق من روية الحبل اذا فسلته او من رويت البعير اذا شدت عليه الرواد وهو الحبل
 الذي يجمع به الاحمال او من الرى لان البيت يرتوي عنه فيقطع قوله لاطلاق الصوت في الصراح الاطلاق راكدون قوله بابدال
 حروف الاطلاق والجامع كونها من الحروف الزوائد ولزم السكون قوله اقل اللوم آه وفي بعض الروايات فتولى ان اصبحت كما يدل عليه بيان
 المعنى البيت ليجري ارباعا لانه فرغم حذف حرف التاء والمعنى يا عاذلة اقل لومك وعتابك على ما فعلت وتاملي فيما فعلت حتى تتجرن حقيقة فان كنت
 مصيبا فيما فعلت فتقولي لقد اصاب جبري فيما فعلت والضعفي والاعكاري وفيه ان عاذلة على الخطا فيما تقول كذا في شرح ابيات المفصل ولقد اصاب
 مقول قولي والخطا مستعمل بين اجزاء ما هو دال على الجواب قوله حصل باشباع فتح آه والاشباع لتحصيل الوزن فلا بد منه والتوبيخ عند التغني فما قيل
 لا وجه لتحصيل المدة بالاشباع ثم ابدى بالتنوين بل الاضطران احاق التنوين من عن تحصيلها بالاشباع ليس بشئ قوله وقام الاعاق آه البيت
 روجه اقام الظلم التعمق بعمقين وباضم ما يتقدم من اطراف المفازة والجمع احقاق والاحادى الخالي والمخرق بفتح الراء وكسر القاف الممد والطريق
 وقيل مسبب الترخم بخبره والاعلام جمع ظم وهو ما يتدى به في الطريق والخطى بالسكون الاضطراب بفتح خفت الدابة والقلب والسراب اذا اضطرب
 حرك للضرورة ولما دبر السراب الخافق نعت بالمصدر والمعنى رب مفازة مظلم الاطراف خلى الممر لم يسلك احد ولا يتميز فيه اعلام نظمية او عدما
 لملاح السراب وتواب رب مخذوف اي قطعت قوله بالفتح او الكسر كما نقل في تحريك الساكن ان الاصل فيه الكسر والفتحة للفتحة وقدم الفتح اشارة الى
 اولية لان العالي زائد في اصله والكسر زيد النقل قوله بل هو موضوع لغرض الترخم وذلك لان المقصود من حصول الترخم في الخارج لا انما هو معنى
 لترخم حصوله في الذهن قوله تسابل وتسجل يتناول الغرض من الشئ منزلة معناه قوله فني اعتبارا الوضع في بعضها ايضا شامل وهو تنوين المقابلة
 فان المقصود من احاقا تحصيل المقابلة لا افادة المقابلة للمخاطب بخلاف تنوين التشكيل فانه لا فاعاد عدم تعيين مدخوله وتنوين العوض
 فانه قائم مقام المضاف اليه الدال على المعنى فيفهم منه المضاف اليه بالواسطة وتنوين التمكن فان المقصود منه اتمام كونه منصرفا
 ولا تحصيله فمعنى قوله وهو للتمكن آه انما يحكي للتمكن وغيره ليشمل المعنى والغرض وكفى ان كل فائدة التنوين كما يدل عليه عبارة التيسيل فانه قال التنوين نون ساكنة

تتراد آخر الاسم تبيننا بقاها اصلها والتشكيك او نقول ايضا او مقابلة لمنون جمع المذكور او اشعارا ببرك الترخيم في روى مطلق في لغتهم قوله اسه المتون
 بشرط بقاءه على حاله وعدم صيرورته جزاء بان جعل علماء التنوين فانه لا يحذف جج قوله وجوبا فان الاستمرار المستفاد من المستقبل قرينه الوجوب هنا
 في السعة وآما في الضرورة فقد لا يحذف فان الضرورات تتبع المخطورات كقوله جارية من قيس بن ثعلبة حيث لم يحذف من قيس رعاية للوزن واخرجه
 ابن جني على البديل وروى بان العرب لم يجعل ابنا في ذلك لاصفة ولذا لم ينونوا الا في الشعر وهذا الحذف مطرد كحذفه عند اضافته مدخوله ودخول اللام
 لو قد يحذف فيما عداه تخفيفا لا تقاء الساكنين ومنه القراءة الشاذة احدث الله الصمد قال من العلم المعترف باسبق فيشمل اللقب والكنية ايضا قال
 الموصوفاء وصفا نحو يا لفظ ابن المكي فلا يحذف في زينة عمو وبشرط الاتصال كما هو المتبادر فلا يحذف في زيد بن الخطاب بن عمرو وبشرط
 كون العلم الثاني مذكرا بناء على ان العرب لا ينون الرجل الى امره واختر بعض المتأخرين كونهما كبرين وليس كك صفا فالعلم الاب كما هو الشائع
 في الاضافة وهو المطابق لما قاله المحذون من انه اذا اضيف الى علم الجدة لا يسقط التنوين ولا الف ابن خطا وقيل سوا كان للاب والجدة اشتراط
 المحذون وضع جديد لم يفرق بين الاضافتين وقوله آخر لبيان الواقع اذا لفظ المضاف لا يكون عين اللفظ الموصوف وان اتحد في المفهوم وصدق
 فيدخل فيه زيد بن زيد بمعنى زيد بن نفسه كناية عن عدم الاب له ولذا لم يوجد في بعض النسخ قوله لكثرة استعمال آه لا لاتقاء الساكنين فانه لا موجب
 الحذف لجواز تحريكه بالكسرة على ما هو الاصل في الساكن قوله خطا يحذف الالف واما حذفه في اللفظ فليس مختصا بحال حذف التنوين قوله
 وكذلك آه فالعلم اعم من ان يكون صريحا او كناية عنه وكذا ما يجري مجرى العلم نحو سيد بن سيد وفضل بن فضل وطاره بن طاهر وهب بن ابي قوله ويعلم
 منه بناء على ان التقدير في المسائل يفيد الحكم عامدا قوله نحو جاري رجل ابن زيد المثال الصحيح جاري الرجل ابن زيد وزيد ابن العالم والامر
 بين لان المثال الفرضي يلحق بالتوضيح قوله وحكم الابنة آه ولم يذكره المقصود كذا في الاصل اوله لانه اختلف في ان منهم من منع ذلك لان موضع السماع
 الابن حكاه ابن كيسان كذا في شرح التيسيل قوله فاما لا تحذف اى خطا حيثما وقعت اى في موضع اللباس وعدمه قوله في مثل هذه ابنة
 عاصم اى فيما وقع صفة المؤنث يجوز صرفه فلو حذف الف ابنة لا يدرى انه لفظه ابنة فيحذف تنوين موصوفه ويسكن الباراد لفظت فيجوز
 في موصوفها التنوين وعدمه ولا يسكن الباراد في التيسيل والوصف بابنة كالوصف بابن بحذف التنوين في نحو جاري بنتى هذا ابنة زيدى لغة من
 صرف وفي الوصف مثبت في غير هذا وجهان اى التنوين وعدمه وما هما سيمويين عن العرب الذي يصرفون هذا ونحوها فيقولون هذا بنت
 عاصم بلاتنوين وتنوين والفرق بان تاربت تكتب بصورتها مطولا وتاربت تكتب بصورة الماردة وليس لثبتي لانه يجوز كتابة ابنة بالمتا
 المطولة لان كتابة الكلمة تابعة لحالة الوقف ويجوز وقف ابنة بالتار والان الاعرف وقفها بالحاء بخلاف اخت وبت فانه لا يجوز وقفها
 بالماردة لكتابة التار المطولة في التيسيل وابدال المار من تار التامث المتحرك ما قبلها لفظا او تقدير في آخر الاسم المعرب يعرف
 من سلامتها وقال شارحها حذر لفظه المتحرك ما قبلها من ان لا يحرك لفظا ولا تقدير فلا يوقف عليها الا بالتار ونحو اخت وبت قال
 نون التاكيد آه اشار بجعله قسما الى انها اصلان كما هو مذهب البصريين وقال الكوفيون الثقيلة اصل ومعناها التوكيد
 وقال الخليل التوكيد بالثقلية المبع قوله ثقلها اى المشددة المستزمنة للحركة فلذا لم يتعرض لثقلتها اصل التحريك قوله اسه غير الف
 الثقلية لا يخفى انه لا يمكن ان يراد بالالف الفان فالمراد جنس الالف في اى نوع كان فالأظن ان يقول الف الثقلية كانت اذا الف
 الجمع قوله والفت الجمع اختاره المقهور رعاية لمناسبة الثقلية وجعل عبارة القوم تفسيره هذا الاطلاق اختره الشارح لمناسبة
 الثقلية والشارح الف الفصل كما في الرضى ومعنى الاضافة ما فسره بقوله اى الفاضل فنى لادنى ملاسمة قوله شبهها فيما اى في الثقلية
 والجمع بنون الثقلية في كون كل منها لونا واقعا بعد الالف ولم يقل لشبهها معهما مع ان فيه عدم ثقلها لانه يوهم شبه النون مع الالفين
 بنون الثقلية والاولى اسقاط لفظ فيها اذا لا حاجة اليه قوله اى نون التاكيد رعاية لوحدة الضمير وقيل لكل واحد من الثقلية والثقلية رعاية
 لقرب المرجع مع تنقيص الحكم في كل واحد منهما على التقديرين اجمالية مستأنفة ولا يجوز ان تكون خبر بعد خبر لان الخبر اجمالية بعد الجزئية يجب فيه
 العاطف قال بالفعل المستقبل المراد بالفعل المستقبل الاصطلاحى ودخول على اسم الفاعل تشبيها له بالمضارع في قوله مع اقل من احضروا
 الشهود واد على الماضي في قوله واثنى سعدك ان رحمت متيما اضطرارى والمراد الاختصاص في اسمة قوله الكائن في ضمن الامران يكون
 مذكورا بعده لفظا كما فيها امر المخاطب او حكما او تقدير كما في امر المخاطب فانه في الاصل مضارع حذف اللام عنه لكثرة الاستعمال فهو في التقدير

بجاء دون التار

فصل مستقبل في ضمن لام الامر كمر الغائب والمتكلم فالمراد من الامر علم من الامر بغير اللام او باللام على التوسع او الامر بغير اللام ونعيم حكم لامر باللام بالطريق
الاولى وما قيل في توجيه عبارة المتن من ان كلمة في متعلقة بالاستعمال المقدر والمراد من هذه الامور المعاني المصدرية اى بالفعل المستقبل استعمل
في الامر والنهي آه فنيه ان المستعمل في النهي والاستفهام والعرض والتمني ليس صيغة الفعل بل ادوات ان اطلاق الفعل المستقبل على امر المخاطب
خلاف الاصطلاح وان الامر بالمعنى المصدرى لا يشمل الدعاء قوله مثل بل تضرين وكذا سائر ادوات الاستفهام اسمية كانت او حرفية آه وانما
بطل رد اعلى من خصه بالهزة قوله في جميع هذه الاشياء لوترك بيان التحفيف والتشديد في الامر والنهي بهذا التعميم كان اخصر لكن ما ذكره ابن جيث
فصل ولا ثم علم قوله بهذه المذكورات استعمل وهو الموافق لما في اللباب زاد الرضى التخصيص اما النهي والشرط المؤكدهما ففي حكم المستثنى بدليل ذكرهما بعد
قوله الدلالة على الطلب ما طلب وجود الفعل وعدمه كما في الامر والنهي والتخصيص والعرض والتمني وسؤال من حصول الفعل كما في الاستفهام واما في
دلالة القسم على الطلب فنيه تامل لان الانسان قد يقسم على ما يعلم مما هو ليس مطلوبه بقول من اتى كبره واعد لاعاقبه الان يقال الغالب ان يقسم
المستكبر على ما هو مطلوبه وحمل بقية الباب عليه قوله ذلك الماضي والحال اما من النون اى متجاوزا عما يدل على الماضي والحال او عن المضمر
المستتر في الدلالة او تجاوزا تلك المذكورات عن الدلالة على الماضي والحال قوله لانه لا يؤكده على بناء العلوم المشد الى ضمير النون اى لا يؤكده النون الا
مطلوبه لان وصفه لتأكيد طلب حصول شئ ما في الخارج او في الزمن والمطلوب لا يكون اضيا ولا حال ولا خارجا مستقبلا فاما قيل في حصر التأكيد في المطلق
لانما تضمنه مثل ان زيد استيقوم وهم منشؤه قراءة يؤكده على بناء الجمل قول قال وقلت في النهي لم يقل في النهي قليلا وفي مثل اما يفعل كثيرا لان دخول
النون فيها ليس باصالة بل بواسطة التشبيه بالطلب فلذلك لم يشار كما بنى حكم الاختصاص ولانه لا يصح تعلق قليلا بالاختصاص ولا بالنهي
والمراد بالنهي اعم من صريحه وما تضمنه معناه فیه غل فيه قلما افعل كذا واجد حيث قال سيبويه يدخل بعد لم تشبها لما بلا النهي في المحرم
قوله زيد ما يقوم اورا المثال بالمعلم حكم النهي بلا الطريق الاولى فان مشابهة بلا الناهية اتم ولذا يكى بعد لا المتصلة بالفعل نحو زيد لا
يقوم وبالفصلية عنه نحو لا في الدار يضر من زيد وما قيل انه لم يحكى في النهي بما قد وقع في قوله مع من غصته ما ينبغي تشكيكه بانه وغير ذلك
كما في الرضى قوله الا قليلا قيل افعلته في النهي بلا المتصلة بالفعل المضارع ممنوعة كيف وقد جعله ابن جني قياسا وقال ابن مالك هو كما النهي على الاصح وفيه
ان كونه قياسا لا ينافي القلة فان كل قياس ليس مستعمل كثيرا اما قال ابن مالك فعناه التشبيه في جواز الدخول رد اعلى من منه مطلقا قوله في جوابه المقتب
فمنبت القسم كجواب القسم وجعله من قبيل جرد قطيفة تكلف يحتاج الى ارادة المقسم عليين القسم قوله لان القسم محل التأكيد اى كائن في محله اى
نزل منزلة قوله بعد صلاحية له صلوحا تاما احترزا لا يصلح اصلا كالجمله الاسمية والفعل الماضي المقتب وما فيه مانع كما سيجي وعما لا يصلح صلوحا
تاما كالمستقبل النهي فانه كونه منفيا لا يصلح في الانشاء لعدم لا يصلح للتأكيد وكونه مطلوبا يصلح له وما ذكره من رفع ما قيل ان التعليل لا يختص
بالمقتب وفي اعتبار قيد الصلاح في الدليل اشارة الى ان المدعى اعني اللزوم مشروط بالصلاحية تركه المقصود لظهوره فلا يرد ان اللزوم على
اطلاقه غير صحيح كونه مشروطا بكون المضارع خاليا من حرف تنفيس غير متعلق به جار سايق وغير مفصول بينه وبين اللزوم بقدر ان النون لا يخلو
عن نحو وتسوف تعطينيك رجلك كترضني لان النون تخلص المضارع للاستقبال فكل ما اجمع بين حرفين معنى واحد في كلمة واحدة ونحو قوله تعالى
تولينهم ثم اوتيتهم لآلى الله فحشرون لان تقديم المفعول يقتضيه الاختصاص يقتضيه تسليم اصل حكمه المنافي لتأكيد ونحو والله لقد اظن زيدا منطلقا
لان قد لا يجمع حرف الاستقبال قوله فيما عدا مقتب القسم آه مما هو صالح له وهو بالفعل المستقبل المستعمل المنفى قوله بل جازم نحو قول الشاعر
تالعد لا يحسن المرد مجتبا بفعل الكرام دان فاق الورى حسابه والاكثر ان لا يؤكده كقولهم تعدوا شتموا بالله جندا اياهم لا يبعث الله
من يكون كذا في شرح التيسيل قال وكثرت اشارة الى انه قد تلحق الشرط وان لم تؤكده بما نحو ان تفعل الفعل والى انه قد تلحق الجواز اذا كان شرط
مما يجوز لوجه به قوله المؤكده حرفه لم يقل المؤكده اذ اشارة الى ان ما في الاسماء المتضمنة لمعنى الشرط في الحقيقة تأكيد لكلمة ان التي تضمنها قوله بما سوار كانت
لازمة كما في جيتا واذ ما ولا كتما قال وما قبلها مع ضمير المذكورين حال مقدرة من الضمير المستتر في الظرف العاطلى لان كونه قبل النون لا يجمع
كونه مع الضمير ومن هنا ظهر انه بيان حكم الصحيح اننى المتصل ما قبل النون هو الضمير فاما قيل ان التعليلين المذكورين لا يجران في شئون واثنين وعمر
قوله ان اشترط آه فلا يكون ما نحن فيه ان التقاطع ماكين على حده فيجوز المدة والعلم ان نون التأكيد ليس بجرح حقيقة لكنه كالجرح لشدة اتصاله
ما قبله فلما عاين الاول قالوا في جمع المذكورين والمخاطبة ان فيها التقاطع الساكنين على غير وجه ولا رعاية الثاني قالوا في التثنية وجمع المؤنث

انه التقاء الساكنين على حده ولم ينعكس لزوم النقل في الاولين والالتباس اجتماع النونات في الآخرين قوله ان لم يشترط فيه ذلك فيكون هذا من قبيل التقاء الساكنين على حده فلا يحد المنة لما جعل للاصل النقل ويدل على عدم الاعتراض المذكور عبارة التسهيل حيث قال لا يثني ساكنان في الوصل بالوصل الاول ولما حوت لين وثانيهما غم متصل لفظا وحكما وقيل شاذه شال المتصل حكما اضربان وبل تضربان قوله وهو الواحد المذكور اه لم يذكركم مع دخولهما في اشارة الى انه لفتة وقصر في الاستعمال كعدم لان فون التاكيد لا يدخل الا في معنى الطلب وطلب الشخص عن نفسه غير صحيح الابدان بل واعتبار تغير اعتباري قوله وكلها غير مذكورة لان ما قبله فيها الالف لا الفتحة والرضي جعل حكمها ما ذكر لانا لان الالف حاجز غير حصين او لان الالف في حكم الفتحة وجعل قوله وقول في التنبيه وجمع آه يانا لفرق بينهما وبين جمع المذكور والمطلبة والفتحة المذكورة لقوله لزوم التقاء الساكنين اه على كلا المنهيين لعدم كون الثاني مدغما قوله فانه يجوز آه يدل على انه يحكي التقاء الساكنين على غير حده مطلقا وليس لك ومع ذلك قوله ويجعله مفتوحا اي مفتوحا لافانصواب في احوال النونية فانه اجاز ذلك جعل التقاء الساكنين مفتوحا اذا كان اولهما حرف لين لانه لما فيه من المدح والحركة وقيل انه يحرك النون بالكسرة عليه حل قوله ولا يثني تخفيف النون قوله وليس بحر صني عند الاكثرين مع امكان التثنية ومجيبه كفتحة نون نون وفتحها في وقارة الى عمرو الا الى لان كمال الفصاحة في تعيين احوال وتحقيقها والتقار الساكنين ينافيه وحال الوقف كحال قطع التثنية فلا يثني عليه حال التثنية قال وها في غيرهما آه بما مبتدأ خبره كالمفصل وفي غيرهما حال عن ضمير الخبر العائد الى هما ومع الضمير البارز حال عن غيرهما والمعنى ان النونين في نحوهما آخر الفعل كاللفظ المنفصل حال كونهما في غير المشي والجمع حال كون ذلك الغير مع الضمير البارز وذلك لقوة جملة الفصل بتوسط الضمير البارز قوله بيان الافعال المستقلة لانه بين الحماهما بالضمير لقوله وما قبلها آه كما مر قوله ان النونين حكمهما مع المشي آه علم ذلك من التقييد بقوله في غير ما عدم التعرض لبيان حكمها التقاء بذكر في الصيغة قوله ما ذكر من لحوق النونية المكسورة بعد الف التثنية والفت الفصل وهو كحقوق النونية خلافا لغيره قوله ومع غيرهما آه عطفت على قوله على ضربين عطفت على ما ذكر عطفت اسمين على معمولي عامل واحد والماد بالضربين كونها كالمفصل وكونها كالمفصل وقوله اما مع ضمير بارز مع عطفت عليه حل عن غيرهما اي ان النونين حكمهما حال كونهما مع غير المشي والجمع حال كون ذلك الغير مقارنا مع الضمير البارز الضمير المستتر على ضربين وهو اي ذلك الغير المقارن بالضمير البارز ضيكان آه وليس قوله اما مع ضمير بارز او مع ضمير مستتر يان بالضربين فيستفاد ان النونين اما مع ضمير بارز او مع ضمير مستتر ويحتاج في قوله وهو شيان الى تحلف التقدير او التسليم على ما هو ثم ان حصر التثنية في التثنية والجمع في التثنية المذكورين مبني على انه اعتبر لحاق النونين بالماضي لانه الاصل في الطلب واحل البواني على المقابلة كما يدل عليه الاشارة وحصره ما يكون مع الضمير المستتر في الواحد المذكور دون المثنى فلابد ان هما صامتا ثانيا وهو ان لا يكون مع الضمير صامتا ثانيا فيضرب زيد قوله ارسوا الغرض يقتضيان المدح قوله وتضم الواو آه بصيغة الخطاب عطفت على قوله فتقول ويها بعض الناطقين فقره بالبار اسما وصيغة المصدر ثم اعترض فقال المناسب لسياق ما سبق ان يقولوا واخفون بضم الواو المفتوح ما قبلها وكذا بكرة الياء المفتوح قال كالمفصل لما ذكرته في نحو آخر الفعل بحيث لا يمكن التلظظ الابجزة ما قبله وفي اقتضائه فتحة ما قبلها قوله يعني بها الف التثنية كمن في شرح المقدم وذلك لان المتصل بالفعل الواو والياء والالف والنون معلوم انه لا يمكن في الواحد المذكور اجراء الحكم ما سوى الالف فتعين الالف فاما الرضوي ان كونه كالمفصل على اطلاق ليس بصحيح لانه خالف للواو والياء والياء وانما التثنية اللام معا وانه لو اراد بالمتصل الف التثنية لاسنى بسجل البقاء اللام في اخرون محمولا على البقاء في اخرون لان نقل الكلام الى اخرون وكل ما يقال في اخرون ويجري في اخرون فليس المحل الا التطويل المسافة فمدح بان ليس في كلام المقدم فنه يدل على المحل بل مجرد تشبيه النون بالالف في الحكم اختصارا في العبارة للاشارة الى العللة وهو انه لو لم يبعد اللام مع اقتضاء كل منها فتحة ما قبله يلزم الاحجاف في الكلمة بخلاف اللام وما يدل عليه من الضمة او الكسرة قوله اي لاجل آه غير لغوي فترتب المشار اليه المذكور سابقا راجع لترتيب الاشارة قوله باسقاط نون الجمع لانه علامة الاعراب ونون التاكيد يقتضيه البناء قوله وضم الواو وكلا يلتبس بالواحد قوله لاس على ترين كما سبق اليه الوهم او لا يدخل الاستفهام على الامر قوله وبه الاشارة آه اي لم يترك المصراع الترتيب المستفاد من التثنية السابقين بان يورد امثلة الضمير البارز منفردة عن اخلة الضمير المستقر بل راعي الترتيب الصرفي فوقع الاختلاف في الاشارة قوله ترتيب تصريفها آه بعد اسقاط مثال المشي وجمع المثنى قوله لا تقاما الساكن المذكور بعد ما ظهر ونحو اضربان واضربان فانه فيما ملاق بساكن قبلها فلا يحد

الجملة

والاكثرين فانه يقال

والقرينة على ذلك انه في مقابلة الوقت كانه قيل يحذف في الوصل وقت لقائها الساكن مطلقا سواء كان بعد ضمة او كسرة او فتحة
 نحو اضرب الرجل واضرب الرجل يريد اضربن اضربن فحذفت لالتقاء الساكنين تشبيها بحرف العلة اذ لاحظ
 لما في الحركة وما قيل ان الحذف للساكنين لا يكون الا للادل ففيه انهم صرحوا بالاختلاف في ان المحذوف من مقول الواد الاول
 او الثاني قوله لاثنين بالنون الخفيفة عليك بفتح لعلك لا تجزأه بحرف عسى دخل في جزأه وان والمعنى لاثنين الفقير لغتة عسى
 ان تتركع وتعدل والزمان قد دفعه واعز فيستغنى به وتفتقر انت لان احوال الزمان لا تدم وقبله تنقوصي لكل بهم من العموم
 سعه به والمسهل والصحيح البقاء معه قد يجمع المال غير اكله وياكل المال غير من جمعه به المسهل المساء قوله والافان
 آه اي ان لا يكون اصله لاثنين كان الواجب صيغة النهي الواحد مخاطب قوله خطأ لم تبه آه ولكونه لازما للام لا يخلو عنه
 الامناع من اللام اذ لا صفة بخلاف النون فانه يخلو عنه الفعل بل مانع فائدة لوبقيت ساكنا بعد الالف على مذهب من اجازة
 وابدل يونس النون همزة ونقما فيقول اضرب الرجل يا رجلان واضربنا الرجل يا نسوة وقال سيويو بهالم لعله العرب والقياس
 اضرب الرجل واضربنا الرجل يحذف النون لالتقاء الساكنين قال وفي الوقت تحذف على مقدار بعد يحذف السابق اذ على يحذف بمحذف
 يحذف وكلام الشارح يحذف كل الوجودين قوله اذا ضم او كسر ما قبلها التقييد بالنظر استفاد من مقابلة بقوله والمفتوحة تطلب الها
 قوله وجب ان ترد المحذوف لزوال المانع قيل والذي يظهر ان دخول ما في الوقت خطأ لانها لا تدخل لمعنى التوكيد ثم تحذف ولا يبقى
 دليل على مقصود الذي جازت له كذا في شرح التسهيل قوله وكنت اغزو آه وكذا تقول بل تصرون وهل تضربين في حال الوقت
 على تضربين وتضربين فترى الواو والياء دون الرفع قوله فانه لا يرد اى حال الوقت ما حذفت لاجل التنوين فتقول
 قاض ورام بل تنوين في الوقت على قاض ورام بالتنوين ولا تقول قاضى ورامى باعادة الياء قال قلب القاء على حال
 الوقت قوله فان التنوين اى حال الوقت قوله فواضبت خيرا لا يخفى ما في هذا التمثيل من حسن الاختتام على وفق اختتام
 المتن حيث اورد النون المنفصلة في آخر الكتاب وتمة بالالف الذي هو ساكن ابدأ اشارة الى الاستراحة ببلغة بفتح به آخر ما اوردت من
 تحقيق مباحث الفعل والحرف من الشرح العتيق والبحر العميق لما رأيت الظفرة من المتصدين لعله عن تديقة وعدم التفسير
 بمقصوده فيما تعرضوا لتحقيقه واحمد مد على الاتمام والصلوة والسلام على رسول خير الانام وعلى آله وصحبه الكرام الى قيام الساعة وسامية قيام

خاتمة الطبع

اعلم انه قد استنبه بد طبع هذا الكتاب بشهو بتكملة عبد الغفور مولانا محمد عبد الحکیم
 صاحب الكونى في المطبع المجتبى الواقع في بلدة دهلى تحت امانة مولانا
 مولوى محمد عبد الواحد صانعه من شتر حاسد اذ
 في شهر ربيع الاول سنة ۱۳۲۹ من هجرة خير الانام عليه وعلى
 آله التحية والسلام - الى يوم قيام
 جنوري ۱۳۲۹

مکتبہ رشیدیہ - سرکی روڈ - کوئٹہ - ۷۲۲۶۴



بسم الله الرحمن الرحيم

أحمد شبيب العالمين : والصلوقة والسلام على حبيب محمد النبي الأمين : وعلى آله الطيبين الطاهرين : واصحابه حماة الدين ولعبه فيقول
العبد الأشيم : عبد الرحيم بن عبد الكريم : رزقه الله مغفرة وعفوانه : وعفوه عما صدر عنه وضوانه : لما استتب طبع الفوائد الضيائية : على
المقدرة الحاجية : التمس مني بعض الاجبة الاجلة : حل ما فيها من الامثال والاليات المعضلة والاحاديث والآيات المشككة : فاجبت
لمتسهم ترجيع رب العباد : توفيق السداد : وهو المادي الى الصواب : والميسر للصعب : قوله حيث قال شعر جراحات اللسان لسا
التيام : ولان التام باجرح اللسان : فهو من الوافر وأجرح خسته كون من منع وأجرح خشكي جرح جماعت جراحات جماعت
واللسان سرنيزه وتيزي هريرة جماعت والالتيام دلت خدن سرجاحت وهو فاعل للظرف او مبتدأ مقدم النج ولا يتكلم اصل
يلتئم بهمة مسورة تحفت على حد سأل قال سبويه في السعة سماع وفي اضطرار الشعر قياس وانشد شعر سالت ذيل رسول الله
فاحشته : ضلت ذيل بما قالت ولم تصب : واللسان اللغة وأجرحته المعرفة والمراد باجرح اللسان ما يصدر عنه في الكلام من اشتم
والعيب وكان هذا الشاعر قد اخذ من كلام امام المتقين علي بن ابي طالب رضي الله عنه ضرب اللسان اشد من طعن اللسان اما ما قيل
نقلنا عن الشايع الكازدي ان قائله امير المؤمنين علي ابن ابي طالب رضي الله عنه فليس يجمع على ما نقله صاحب القاموس
حيث قال وذات ودقين الدامية كانه ذات وحين ومنه قول امير المؤمنين علي كرم الله وجهه شعر تلکم قریش تمنانی لتقتلني : فلا وربك
ما برود ولا ظفروا : فان هلك فز من ذمتي لعمري : بذات ودقين لا يقولوا اثر : قال المازني رضي الله عنه لم يصح انه تكلم بشئ من اشعر
غير ذين البيتين وصوبه الزمخشري انتهى على ان البيت لم يوجد فيما نسب اليه من الديوان ونج البلاغة ولم يتعرض الكازدي في المعنى الكلام
لغة فضلا ان اورد هذا البيت مستشهدا ونسب اليه عليه السلام كذا قيل واما انما علم انف على شرح الكازدي في قوله قوله تعالى في البقرة
يضعوا الكلام انكيت في آي يقبل الذكرو الدعاو العلم الصالح يرفعوه وهو التوحيد اي يرفع التوحيد الكلم الطيب الى محل القبول فلوللا
التوحيد لم يقبل اسد الكلم فالكلم جنس جمعي فلا يقال الا على التثنية فصاعدا لا يردى كنه وقرة وهو يوث نظر الجمعية ويزكر على الاصل قوله
قوله عليه السلام من قتل قاتلا فله سلبه السلب هو ما يخذله احد القرنين في الحرب من سلاح وغيره او القتل المقتول وهذا من قبيل
تسمية الشئ باسم ما يؤول اليه وروى من قتل كافرا فله سلبه قوله عليه السلام ليس من امير مصيام في اسفر على لغة حميري
جواب حميري حين قال من امير مصيام في اسفر قال الله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم اي صدقهم الكائن في الدنيا لان النافع
ما كان حال التكليف فاليوم رفع على النجزة عند الجمهور ونصب على النظرية عندنا فغ وخبرنا من ذوت والمعنى هذا الذي جرى من كلام
عليه واقع يوم ينفع قوله شعر عدل ووصف وتماثت ومعرفة : وعجته تم جمع تم تركيب : والنون زائدة من قبلها الف :
ووزن فعل وبهذا القول اقرب : فهو من البسيط والبيتان لابي سعيد الانباري اخوي داود لما شعر مواع الصيرت سبع كما اجتمعت
ثنان منها فالصيرت اقرب : اي نسبة الى الصواب وقوة ثناتان منها ولو حكما فيشمل نحو جلي وصحرا و مساجد ومضاج قوله شعر صيرت على

مصائب لو انما صبت على الايام صرن ليا ليا: يوحى الكمال والصب رقيقن آب من نضو المصائب بالهز جمع مصيبة على خلاف
 القياس واقصا لو او كان ثم شبهه الاصل بالزائد ويجمع القياس على مصابوب على القياس والمصيبة المذكورة النازل بالانسان والليالي جمع
 ليل فزيد فيها الياء على غير القياس كارض واراض واهل واهال ويقال كان في الاصل ليلة فخذت لان تصغير اليائية والمعنى نزل على
 مكروبات وخذ لو نزلت على الايام المضوية لتغيرن وصرن ليا ليا واوله شعرا ذا على من ثم تربة احمد: ان لا يتم مدى الزمان غواليا:
 فماذا اكلم جنس بعبثي فنه او اهم موصول بمعنى الذي مبتدأ خبره ان لا يتم من انهم وهو حس الالف من علم او نصر والترتبة الترتيب لمدى
 كالفتى الغاية والغوالي جمع غالية وهو طيب مركب معروف والمعنى الذي وجب على من ثم تربة روضته المقدسة المباركة ان لا يتم غاية
 الزمان وامتداده شيئا من الغوالي لاننا ليست بذات راحة عليية بالنسبة الى تربة روضته الشريفة صلى الله عليه وسلم روى ان فاطمة
 الزهراء زارت مرة روضته النبوي صلى الله عليه وسلم فاخذت قبضة من ترابها وضعتها على عينيها الكريمتين وبكت بكاء شديدا ثم نهضت
 فبين البيتين واهل بها من انشائها من انشائها غير ما فيه خلاف والصحيح انها من انشائها غير ما رضى الله عنها قوله شعر اعدو كرهان
 لنا ان ذكره: هو المسك ما كثره تضويح هو من الطويل واعداد من اعداد الشئ اى جملة من عادية والذكر الحفظ وما يجري على اللسان
 وهو مقول اعدو كرهان بضم النون الهمزة البوصيفة نعان بن ثابت وقيل بفتح النون واد بالتعظيم قال شعر تضويح مسكا بطن نعان
 ان مشت: به زيب في نسوة عطرات: والتعظيم موضع على ثلثة اميال او اربعة من مكة المشرفة مكة لان مكة بميمنة جبل نعيم وعلى
 يساره جبل ناعم قال شعر ايا حيلة نعان بالمد خليا: نسيم الصبا يخلص الى نسيمها: اى نسيم البحيبة ولنا صفة نعان او متعلق باعد
 وان ذكره بالفتح منصوب بنزع الخافض اى لان ذكره وبالكسر جملة تعليلية ولفظ هو فصل واحصر ادعائي والنضويح انشائها الراحة وما صرحت
 زمانية وهو ظرف لما بعده اى لان ذكره تضويح مدة تكريره قوله شعر سلام على خير الانام وسيد: حبيب آل العالمين محمد: بشير نذير
 يا شامي كرم: عطوف رؤف من سمي باسمه: هو من الطويل والسلام البركة من العيوب او اسم من التسليم اى سلمه الله منها والامام علي بن
 واصفاة خير بمعنى من والسيد وما بعده من اسماء الشريفة صلى الله عليه وسلم قوله تعالى سلا سلا واغلا لا كما قرأه نافع والكسائي والوبكر
 رحمهم الله السلاسل جمع سلسلة بالكسر فارسيها زنجير والآ غلال واحد تافل بالضم وهي حديدة تجمع بيد الاسير الى عنقه يقول الله تعالى
 اِنَّا اَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلًا وَاَغْلَالًا وَاَوْسَاجًا وَاَسْخِرَآ قَوْلَهُ شعر جزى ربته معنى تدعى بن حاتم: جزاء الكلاب العاديات وقد فعل: هو من الطويل
 بالمد والكلاب العاديات اما شرار الناس مجازا او حقيقة من يحوى الكلب يحوى عوار اذا صاح ويصنع به قتل بهر فان قتل الموديات من
 شرار الناس وغيره مما للبيالي به وجزى به جملة وعائية عليه والتضمير لعدى فخذوا كما في قوله شعر جزى بنوه ابا الغيلان عن كبر: حسن
 فعل كما يحزى سمار: هو اسم رجل بنى الكورنى الذى هو بظاهر الكوفة للنعمان بن امرئ القيس فلما فرغ منه القاه من اعلاه فخر بيتا ليلا
 يبنى غيره متله وضربت به العرب المثل فقالوا جزاء سمار او المصدر المفهوم من الجزى فلا ينهض وليلا على جواز المسألة المتنازع فيها
 وقد فعل جملة اخبارية جالية من الرب وقعت على سبيل التقاويل بان الدعاء قد اجيب والمعنى جزى ربه عن قلى عدى بن حاتم جنة او
 الموديات من شرار الناس وغيره وقد فعل اصدا دعوت عليه قوله قوله تعالى وان احسن من المشركين استجارك اى ان استانك
 احسن من المشركين المتصرفين السماع الاحكام فاجره اى فامنه حتى يسمع كلام الله ويتدبره قوله شعر لو انما اسعى الاولى امسفته: بكفاني
 ولم اطلب قليل من المال: هو من الطويل والسعى الطلب من منع والمعيشة ما تقش به من المطعم والمشرى وار قطع قليل بكفاني و
 مفعول لم اطلب محذوف دليل ما بعده شعر ولكنها اسعى لمجد ثموتل: وقدير ركت المجد ثموتل امثالي: يصيف نفسه بعلو الهمة بانه
 ما يسعى لا وى ما يعاش به ولا يفيه قليل من المال ويطلب العز والمجد الثابت الحكم لان امتلا قد يدركه قوله شعر فخر نحن عند الناس نكتم
 بذصدر بيت من الوافر عجزه اذا الدعوى المنيب قلل يالا: فخير ان قد ربتة او نحن فاعله كما هو عند الاخفش يلزم اعمال الوصف
 غير محذوف ثبت وان قد خبر عن نحو المذكرة يلزم الفصل بين اسم التفضيل ومفعول الذى هو نكتم باجلى هو نحن وهو غير حجاب لتفخيم
 ان يكون خبرا المبتدأ محذوف اى نحن خير ويكون نحن المذكورة تأكيد للتضمير المستكن فى خبر المبتدأ المذكور وهو نحن المذكورة ويكون نكتم
 مفسر المنكتم المحذوف اى فخير نكتم نحن والمنكوب المرجع ومنه التثويب فى اذان انجرو وهو جميع قوله الصلوة خير من النوم وهو

صفة للداعي واصلا بالاياء قوم لا فراد ولا نفر فحذف المنادي وابعده لانه نافية والمعنى نحن خير عند الناس منكم اذا داعى الناس المصحح صوتة
قال يقوم لا قرار قوله قوله تعالى انا خير مما كنت عن كبريائي قول فيا خلاص فالبصرة يجوز ان يكون الضمير المنفصل مبتدا فيكون
من القسم الاول ويكون فاعلا للصفة فيكون ما نحن فيه والكوفية يوجبون الابتداءية بالضمير واقسم ابن الحجاب كل على في اماله الاجماع
على ذلك فعلى بدل على قوله الظاهر على الظاهر كان ادلى كما ذهب اليه بعض من شارح الكافية وما قيل لوقدر الضمير في الآية مبتدأ يلزم لفصل
بين العامل ومفعوله باجتنابى فمردود بجواز تعليق السجاء بقدر بعد ان مدلول عليه بالمتقدم والمعنى قال ازر لابراهيم وهو عمه انت تارك
عبادة آتيتي قوله قوله تعالى ولعبتكم من قبل من مشرك قوله هذا تعليل وترتيب للمعنى عن مواسلة المشركين وترغيب في مواسلة المؤمنين
قال عبد الانسان لان الناس كلهم عبدة لغيرهم كان او مشركا فحيث وصف بالمؤمن تخصص ولذا حسن الابتداء به ومنه قوله دليل بقوله
اذ الاصل رجل دليل والقرينة شجرة ضعيفة لا تشوك لما تنفخ اذ اوطيت والنشل يضرب لمن استعان بضعيف لا نفرة له والمعنى دليل
التجى بمثله قوله شره فاناب نزل يضرب على ما في القاموس في ظهور امارات الشر ومخالفة لما سمع قائله هريز او به صوت الكلب دون النجاشة
من طارق شرق قال ذلك لعظيم المحال عند نفسه وسمعه اى ما هو ذناب الا شر كفولهم امر اقعه عن اخروجه وشئ جار بك اى ما اقعه
عن اخروجه الامر وما جار بك الاغنى قوله شعر فواسد ما فارقتكم قاليا لكم ولكن ما يقضه فسوف يكون هومن الطويل والقليل بالكسر و
القصر ويجمع فتح القاف فمضى ودمش من ضرب وقاليا حال من ضمير فارقت يقول مقتدرا الى احبابه والدم ما فارقتكم حال
كوني قاليا لكم وانما فرقي لاجل قضاء الدفان ما قضى الدفن الازل فتدوق لاحالة قوله شعر ولولا الشعر بالعلماء يذرى لكننت
اليوم اشعر من البسند هومن الوافر والشعر كلام موزون قصدا ويذرى هومن الاذرا ليعنى خوار من نمودن وفيه الشاهد حيث ذكر الخمر
الخاص وكبيد هو ابو عقيل لبسدين ربيعة بن عامر بن مالك بن جعفر بن كلاب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة العامري الشاعر قدم على
البنى صلى الله عليه وسلم وقد قومه بنو جعفر بن كلاب كان خريفا في اجدالته والاسلام كثير الرواية للشعر والنشأة نزل الكوفيات سنة
احدى واربعين وله من العمر مائة واربعون سنة وقيل مائة وسبع وخمسون وكان من المعمرين رضى الله عنه والمعنى لولا انشاء الشعر يذرى
بالعلماء المتقين لكنت اكثر شعرا من لبسدين وانما يذرى بهم لان اكثر كلام الشعراء خيالات لاحقيقة لما وجبات لارخصة فيها كتميزت الاكثرا
والاكثر بالباطيل والاكثر بالاكثاب والبيت للام محمد بن ادريس الشافعي رحمه وقيل غيره وهو الصحيح عند اكثر اعداء العلم بما هو الصواب هذا وقد
يحذف الخبر الخاص جواز عند قيام القرينة على خصوصه نحو لولا انصار زيد ما سلمى لولا انصار زيد جموه ما سلم فلانة المبتدأ على النفرة
تدل على ان المحذوف شئ يدل على احكامية قوله شعر من صد عن نيرانه فانا ابن قيس لابرار هومن الكامل والبيت لسعد بن مالك
من شعر الاحكامية والصدود الاعراض والنيران كبر النون جمع نار والضمير للحرب والبراح مصدر قولك برج مكانه اى زال عنه
يصف نفسه بالشجاعة وثبت السجين لرفقاءه تعريضا للبنى من اعرض عن نيران الحرب وشدايد ما فليعرض ولكنى ابن قيس لازوال
الى عننا بالاعراض عنها قوله قوله تعالى فشدد الوثاق اى اذا اكثرتم فيم القتل فاسروهم والوثاق بالفتح والكسر اسم ما يوثق به والمعنى فشدا
وثاق الاثاري حتى لا يفلتوا سلم فاما ما بعد اى بعد ان تاسروهم واما فدا اى التحية بين ان تموا عليهم فطلقوهم بلا عوض بين ان تفادوهم
بحال ونحوه وقد نسخ الآية بقوله اقتلوا المشركين فحكم اسارى المشركين عند ابي حنيفة رحمه القتل والاسترقاق واما الشافعي رحمه فيقول للام
ان يختار احد اربعة على حسب ما اقتضاه نظر المسلمين وهى المن والفداء والقتل والاسترقاق قوله قوله انتهوا عن التثليث اس
عن القول بان الله تلتع الاب والابن وروح القدس والدم المسيح ومريم يقولون المسيح هو ابن الله تنزه شأنه عما يصفون قوله
شعر من اهلك يا الذى تيمت قلبى وانت نجيلة بالوصل عني هومن الوافر وقوله من اهلك بالقتل وحذف المنة لفظا وهو وان كان
جائزا الا انه هنا واجب للضرورة وهو متعلق بمحذوف اى اكل المشارق من اهلك وتيمه احب استعبده وذلك لانه الخطاب في تيمت على
خلات الاصل اذ الاصل في عائد الموصول الضمير الغائب نحو ان الذى قتل زيد انا الذى وهب لالوت والنجى جبر الشئ عمالا يلقى
حبه عند قتال نخل عنه وعليه بالكسر والضم فهو باخل ونجى وقوله عني متعلق بنجيلة كما يشهد به اللنة لا بالوصل يقول تحمل المشارق من اهلك
ايها الحميدية التى استعبت وذلك قلبى واحمال انك تحلين معنى بالوصل لا لتالين بالحميل والشاهد فى ياليتى حيث جمع بين ياد اللام شذفا

قوله شعرياً الخ لمان اللذان فزان: هذا صدر بيت من السيرة عجزه: يا كمالاً ان كسبنا خيراً أو أفراراً الرب وإياك انهم صوب بتقدير
 اتقوا الحمد من ان تكسبنا أو يعلو كاذف والاصال اصله ان كسبنا لنا وخرافعه في التأني يا لعلنا ان حيث جمع بين يا واللام وهو
 هنا استدل انتفاء القيد من منه وما لزوم اللام وهو صيتهما قوله شعرياً يتم عدي لا بالكم: لا يلحقكم في سواة عمرو: هو من البسيط وليست
 بجزء من قصيدة يجوز بها عمر اليتيم وقومه وعدى كفى اخوتهم وانما اضافتم اليه الشرة وقوله لا بالكم دعاء عليهم قال السيد في اذا قلنا بالكم
 لم تترك من اشتم نيا في الصحاح ويقال لا بال لك ولا بالك وهو موجوباً قالوا الا بالكم اي انك شجاع ما جد يستغن عن الاب وقال
 صاحب الغرائد هو تارة يذكر في الموج وتارة في معرض التعجب قول والمرد منها الذم يعني لم يكن اب لكم فانتم اولاد الزنا وتعتل تعجب والمعنى ما
 اسوا حالكم حيث القاكم عمر في الهيار ولا يلحقكم بالقاء بني من القية اذا طرحت وديته والنون المتقلبة للتوكيد والسواة الفاخشة ويعني بها
 هجاء لهم يقول محاطا ليعلم اسعوا عمر اولادته كره ان يقول شعرياً بجوى حتى لا يوفقكم كلهم في هجاء فاحش من شعري قوله اصبح ليل اي صرذا
 فاصبح يا ليل قالته امرأة امر القيس بن حجر الكندي حين طال عليها الليل مع كراهتها اياه فجلت تخاطبه وتقول اصبح يا فتى فلم يذبح عنها
 فعاتت الى خطاب الليل فلما اصبح سألها عن سبب الكراهية فقال له لانك تقيل الصد ضعيف العجز سريع الانالة بطل القاعة فلما سمع ذلك منها
 طلقتها فاعتدت العرب مثلاً يضرب في شدة طلب الشيء وقيل يستعمل المغموم قوله افند تخون مثل يضرب في حث النفس على التخلص من الشدة
 والمعنى اعط فدية يا مخون قوله اطرق كذا الاطراق خيم دريش اكلنك وسرفو كردن واطرق كرا ان النغامة في القرى رقية يصاد بها
 الكروان كما في الشرح وقيل مثل يضرب لمن يتكلم ويحضره من هو اولى منه او يتكبر وقد تواضع من هو اشرف منه والكر امرهم الكروان وهو طائر
 يشبه البطة لا ينالها ليل فارسيته جوميه والنعامة بالفتح شتر مرغ قوله قوله تعالى فاشعرا مستعدة عاتين خشية السداى لو اتمل هذا القرآن
 على جبل لعشع وشق لاجل خشية الله مع صلابته ولكن قلوبهم قسي حيث لم تخشع ومنه ما خطيا تم اعز قوله وقول الفرزدق من قصيدة يمدح بها
 زين العابدين علي بن حسين بن علي بن ابي طالب رضوان الله عليهم شعري يعني حيار او يفض من مهابته فما يكام الامين يتجسم: اي لمهاية قوله
 قوله تعالى فليظلم من الذين ابادوا اذ التليل للتحريم اي نظم عظيم ارتكبه حرمنا عليهم الطيبات من الالبان واللحم من البقر والغنم كل ذي ظفر
 من البهائم والوحوش والطيور وكان قبل التوراة المطاع كلها حلالي اسرائيل سوى الميتة والدم ولحم الخنزير قوله قوله عليه السلام ان امرأة
 دخلت النار في هرة حبستها حتى ماتت من الجوع فلم تكن طعامها ولا ترسلا فتاكل من حشاش الارض وهي حشراتها والعصافير ونحوها
 وفيه الاشعار الى تحريم حبس الهرة وادلا كما جوعا وان نفقة الحيوان المملوك وما في حكمه واجب ومنه قوله تعالى قد اكرن الذين كسبوا فيه اي
 بسببه قوله قوله تعالى لقد قطع بنكم فالبين مرفوع على الفاعلية وان نصب لفظا للزوم الظرفية وقيل هو ظرف والفاعل ضمير المصدر اي
 وقع التقطع بنكم كما تقول جمع بين الشياطين اي وقع اجمع بينهما اي اقيم مقام موصوفه والاصل ما بينكم وقد قرئ به وكن رفع فقد استعمل
 الى الظرف للاستيعاد الى الاسم على امادة الوصل فان البين يكون فرقة ووصلا واسما وظرفا شملنا قوله لشعري حيل بين العير والنزوان به
 بلا تجزيت من الطويل صدره: انهم بائرا حيزوا اشتطيقية: والبيت نصير بن عمرو انشاء حين قالت له امرأة وهو مريض حولا يخرج قد اصابه
 في حرب لاسي فيرجي ولايت فيلقى فعد الى السيف وهم يقتلها فلم يقدر للضعف فقال في ابيات تمنيا استطاعة تقتلها ولهم القصد من نصر صلت
 بالباء ويعني بالامر الخير قلما ولو لمعني وقوله حيل مبني للفعول مسند الى ضمير المصدر وهو احميولة دون بين اي اوقع احميولة ولكن ان يكون مرفوعا
 معنى لا لفظا كما مر في تفتح بنكم واكير بالفتح ابحار وقلب على الوحشي والنزوان محركة الوثوب وهو مثل يضرب لقوى قداوكة العجز فلا يستطيع على
 ما يريد والمعنى اقصد قتلها تمنيا استطاعة له او الحال اني قد منعت عنه لعدم الاستطاعة قوله قوله تعالى بل مله ابراهيم حنيفا اي تقي وقرئت
 بالرفع اي ملته ملته ملته وحنيفا حال عن المضاف اليه قوله رأت وجهه سدا كمة او عن المضاف او الضمير على تقدير تفتح ونحوه
 واكتيف المائل عن كل دين باطل الى دين الحق قوله قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين اي حال دخولهم في الصبح والمعنى اوجينا الى
 لوط انهم مستاصلون وقت الصبح عن آخرهم حتى لا يبقى منهم احد قوله قوله تعالى فيها يفرق كل ارجلهم امر من عندنا اي انا انزلناه في ليلة مباركة
 وهي ليلة القدر والبراة التي فيها يقضي ويكتب كل امر حكم من اوراق العباد واجابكم وجميع امرهم من هذه الليلة الى الاخرى القابضة حال
 كونه امر احصا من عندنا على ما اقتضاه علنا وتديرنا ووجونا ان يكون حالا من احد ضميري انزلناه اي انزلناه حال كونه مامورا

او حال كوننا آمين وعلى هذا لا يكون مما نحن فيه قوله شعره **ارسلنا العراك** ولم يذبا: ولم يشفق على نقص الخيال: فهو من الدوافع التي يمكن
 بحمار الوحش والبارزلاق والعراك بالسر لا زدهم واكدوا المنع من نصره والاستغراق الخوف والنقص بفتح النون والغين المعجمة والصاد
 الحقة بعد هاء من نقص الرجل بالسر نضما اذا لم يزل مراده والبعير لم يتم شربه الى خال كسر الدال المعطية وبالحاء المعجمة شتر آب خورده ارباب
 دو فتر تشبه در آردن وآب خور نقل انه خرج لبيد يواستمر الى جانب الجبل قراحي في ذيل الجبل حمار الوحش والآن قد بعث ذلك
 الحمار الآن الى ما بينناك ووقف هو على موضع عال ينظر اليها خوفا من صياديهج عليها في المار فلما راى لبيد ذلك الفعل العجيب منه
 وصفت بقوله وارسلنا العراك البيت اى اورده احمار الائن معتركة ولم يمنعا عنه ولم يخف على انه لم يتم شرب بعضا للماء بالمرحمة
 فالعراك معرفة صورة وكره معنى اقول وانما الرزم تكثير المحال لكلايتوهم كونها لغتان الغالب كونها مشتقة وصاحبها معرفة لان الغرض
 حاصل بالكرة والتعريف زائلا طائل تحته واما ما جاء معرفا بالالف واللام او بالاضافة فتحكموا الشذوذه على تاويل المعرفة بالكرة فمن
 المعرفة بالالف واللام ما روي قولهم ادخلوا الاول فالاول اى مرتبوا جاوا والجماء الغفيرة اى جميعا ومن المعرفة بالاضافة قولهم جلس زيد
 وحده اى منفردا فعل ذلك جهده وطاقة اى مجتهدا وذهبوا ايدى ساوا ايدى سبا اى متفرقين هذا مذهب الجمهور واجاز يونس
 البغداديون تعريفها مطلقا بلا تاويل فاجازوا اجاز زيد الركب وقصل الكوفيون فقالوا ان تضمنت المحال معنى الشرط صح تعريفها لفظا
 كعبه اسد المحسن افضل منه المسنى فالمحسن والمسنى حالان بلفظ المعرفة لتاويلها بالشرط اذا التقدير عبدا اذا احسن افضل منه اذا سار
 قوله قوله تعالى **اوهما** ولم تحصر صدورهم حال باضمار قد اى قد حصر صدورهم اى ضاقت وهم فوجد جارا لرسول صلى الله عليه وسلم
 غير متاكلمين هذا مذهب الفرادى على جملة من المتأخرين كالزمخشري واصنفت وذهب الاخفش والكوفيون الى انه لا حاجة الى تقدير قد حيث
 تفقد ما لفظا لكثرة وقوع الجملة الماضية حال بدون قد نحو هذه بضاعتنا حذرت لئلا تكلفن باسرها وكنتم امواتا قوله شعره **انهم سئلوا**
بالفراق جيبها: وما كاد نضما بالفراق تطيب: بقالة السعيدى من قصيدة من الطويل والاستفهام للانكار وسلى فاعل تجر وهو بالفتح
 اسم محبوبته واراد بجيبها جنبها اى نفسها فى كاد ضمير الشأن وتطيب مسند الى سلى والمعنى لم تترك سلى جيبها بالفراق والشان انها لم ترض بذلك
 نفسها والشاهد فى نفسها حيث وقع تمييز عن نسبة تطيب الى سلى وقد تقدم عليه كما فى قوله شعره **انفسا تطيب بنيل المتى**: وداهى
 المنون ينادى جبارا: المتى جمع المنيعة بالضم وهى الامنية والمنون بالفتح الموت قوله قوله تعالى **لا عاصم اليوم من امر الله** الا من رحم الله
 من استثناء منقطع كما فى الفرج وقيل من استثناء متصل وللمؤمنين رحم الله الرحمن وهو الله تعالى او مكان من رحم على حذف المضاف اى
 لا عاصم اليوم من الطوفان الا الله او المكان من رحم الله المؤمنين وهو السفينة وذلك لانه لما جعل الجبل عاصما عن الماء قال له
 لا يعصمك اليوم مقصم قط من جبل ونحوه سوى مقصم واحد هو مكان من رحم الله وقيل العاصم بمعنى معصوم كذا فى معنى مدقوق وقيل
 بمعنى ذوق عصمة قوله قوله تعالى **ما فعلوه الا قليل** اى لو كتبنا عليهم مثل ما كتبنا على بنى اسرائيل من قتلهم انفسهم او خروجهم من ديارهم حين استنبوا
 من عبادة العمل ما فعلوا المكتوب عليهم الا يناس قليل منهم بالرفع على البدلية من الواو فى فعلوا وبالنصب على استثناء كاد على المصدرية اى
 ما فعلوه الا فعلا قليلا كذا قال الزمخشري قوله قوله تعالى **لو كان فيها آية الا الله نفسدنا قول** قد تحمل الاعلى غير توصف بما ينظر
 ان يكون الموصوف جمعا منكرا او شبهة وان يكون مذكورا غير مقدرفلا يقال جاءنى الا زيد ويقال جاءنى غير زيد فاجمع المنكر
 نحو لو كان فيها آية الا الله نفسدنا لا يجوز فى الآية ان تكون للاستشارة على ما بينه فى الشرح والمعنى لو كان مدبرا امر السموات والارض آية شتى غير
 الواحد الذى فطرهما كثر بما التماثل والتماثل وشال شبهة الجمع المنكر قوله شعره لو كان غيرى سلمي الدهر غيره: وقع المحاذات الا الصارم و
 الذكر: فالصارم صفة لغيرى والمعنى يا سلمي لو كان غيرى الموصوف بانه مغاير للسيف البشرى فى هذا الدهر الشديد غير سقوط النوايب لكونه
 لم يغيرنى ذلك لما انا عليه من الصبر والثبات ومثال الشبهة بالمنكر قوله شعره **ان كنت بلدة فوق بلدة**: قليل بيا الاصوات الالبهام
 فالاصوات شبيهة بالكرة بان تعريفه بالجنسية والبلدة الصدر وايضا الارض وقليل بيا الاصوات صفة للبلدة المجردة بالاضافة والبغام
 بضم الموحدة والغين المعجمة صوت لا تقص به يقول ابركت هذه الناقته فالقت صدره على ارض قليل بيا الاصوات الموصوفة بانها مغايرة
 للبغام ثم اعلم ان مقتضى كلام سيبويه انه لا يشترط كون الموصوف جمعا او شبهة ايضا قد صح بجواز وقوع الاصفه مع صفة الاستثناء

والى هذا ذهب جماعة من النحويين بشرط المصنف في وقوع الاصفة تقدير الاستثناء وجعل من الشاذ قوله شعر وكل اخ مفارقة اخوه: شعر
 ابيك الفرقان: هو من الواو وقوله كل اخ مبتدأ خبره مفارقة واخوه فاعل مفارقة او مبتدأ ثان مقدم الخبر لعمر الفتح وبضم ويضمين البقاء
 ويستعمل في القسم المفتوح وهو مبتدأ اللام لتأكيد الابتداء والخبر محذوف تقديره لعمر قسمي والفرقان نجان قريبان من القطب كذا قل
 الجوهري وفي القاموس الفرقان النجم الذي يستدعى به الفرقان في البيت صفة لكل اخ مع انه لم يتعد الاستثناء لاستغراق كل اخ والمعنى
 بقاكم قسمي كل اخ موصوف بأنه مغاير للفرقدين مفارقة اخوه ولكن ان يكون الفرقان استثناء من كل اخ على لغة بني الحارث ابن كعب
 وبني كنانة فان الالف على نعمته لازمة للشئ وما احتق به في الاحوال الثلث ويكون الاعراب تقديرها فيقولون جاء الرجلان ورأيت
 الرجلان ومررت برجلان وقيل منه قوله تعالى ان هذا لساحران وقوله عليه السلام من احب كريماته لم يكتب من العصر والمغرب فعلى
 هذا لا شذوذ في البيت قوله القبول الشاعر شعر ولم يبق سوى العدو: ان دناهم كما دناوا: هو من الهجاء وقوله سوى بكسر السين وضمها
 مقصورا وان فتحته مد وتما وفيه الشاهد حيث وقع فاعلا لقوله لم يبق وهو عطف على قوله صرح في البيت السابق شعر فلما صرح الشعر:
 واسمى وهو عريان: والعدو ان يضم العين المهمله الظلم الصريح ودناهم من الدين وهو الخبر اورد الجملة جواب لما صرح اى انكشف وظهر
 والشرا العداوة ويروى الصحيح وهي تامة وكذا اسمى اى دخل في الصبح والمسا هو العريان بالضم صفة من العري بالضم خلاف اللبس من سمع
 وهو مثل يضرب في ظهور الشئ غاية الظهور والمعنى لما ظهر العداوة كل الظهور ولم يبق بيننا سوى البصر على الظلم الصريح جزينا هم مثل باجزوا ومنه
 المثل المشهور كما تدن تدان قوله شعر الارحلا جزاه الدهر خير: هذا صدر بيت من الواو عجزه: يدل على محصلة تبئت: وهو صفة لرجلا وقوله
 جزاه الدهر خير اجملة دعائية معترضة والمحصلة بكسر الصاد المهمله الشديدة المرأة التي تحصل تراب معدن اى تجعلها صلبا تخرج منه الذئب قال
 الجوهري البيت ضمن اى تبئت ففعل كذا اقول يعنى ان تبئت فعل ناقص من البيوتة يقال بات زيد يفعل كذا كما يقال ظل يفعل كذا وان خبره
 مذكور بعد هذا البيت ويوقوله ترحل قتي وتقيم بيتي: وتعطيني الاثاوة بالبيت: ففي البيت اعني المسمى بالتفمين عند العروضيين وهو
 افتقاه الى مابعد والترجيل شأنه كرون موى والقيمة بالكسر الراسل واعلاه والاثاوة بالكسر الرشوة كان الشاعر يقول على سبيل المبانة
 الا تروني رجلا جزاه الدهر خير ابدلني على امرأة محصلة تبئت ترحل راسي وتقيم في بيتي وتعطيني الرشوة فخورها مادام حيا في وروى الابل بالرفع
 على انه فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور اى ابدل رجل وبأبخر على تقدير من او المضاف اى الامن رجل او الا تحصلون لي دلالة
 رجل صفة كذا فحذفت المضاف والبقى المضاف اليه على حاله كما في قرعة من قرعاته يريد الاثاوة بالبحر اى ثواب الاثاوة قوله في قول الشاعر
 شعر ولا اب وابنا مثل مرقوان وابنة: اودأ هو بالمجر اذ تدى وتاؤرا: البيت للفرزوق وهو لقب عليه واسم همام بن غالب ليصف
 مروان بن الحكم وابنة عبد الملك وقوله مثل خبر لا اذ اظرف متعلق بمثل وهو قوله هو مبتدأ راجع الى الاب فان مجد الاب مجد الابن دون
 العكس لان الثروت والمجد يكونان بالابا ودار تدى خبر المبتدأ تاؤر عطف عليه لقوله لا اب ولا ابن مثل مروان وابنة عبد الملك اذا
 مروان لبس ردا المجد اذاره قوله شعر ولقد لم تحس على اللقيم يستبني: هذا صدر بيت من الكامل عجزه: فمضيت ثم قلت لا تبيني
 ونظم بضم النون المثناة وشدا الميم للحطت احقت بها التاؤر وهذا الشاعر يصيف نفسه بالحكم فيقول ولقد امر على اللقيم من اللام شيتني
 فمضيت ولم اتوقف ثم قلت لا يريدني بالشم والشار فيه ان المعروف بلام العهد الذهني وصفه بالجملة لانه كالنكرة في المعنى قوله
 شعر قلت الاثاني والديار البلاقع: اوله: يا مشرقي سلمى سلام عليكما: بل لا زمن الاثاني مضين زواج: وهل يرجع لتسليم
 او لكشف المعنى: قلت الاثاني والديار البلاقع: والبيتان: لذي الرمة من الطويل ويا حرت ينادى بها القصب والعيبد
 الا زمن بضم الميم جمع زمان واللاقي جمع التي والرجوع باز لشتن و بازگردانیدن لازم يتعد من ضرب والتسليم السلام والكشف
 رفع شئ عما يواريه من ضرب والمعنى الجمل والثاني بتخفيف الياء والاصل التشديد جمع الغنية بضم الهمزة وكسر باو كسر الفاء و
 شد الياء التمهية اصلها الثوية على افعولة وهي واحد الا حجار الثلثة التي يوضع عليها القدر عند الطبخ والديار جمع الدار على
 الحمل جمع الابنية والبلاقع جمع البلقع بفتح الواو والقاء الارض الفقرا التي لا شئ بها والمعنى اسلم عليكما يا منزلي سلمى
 فاستخرج كما ان الازمنة التي مضت وكنا فيها مع الاجبة تزج الدنيا ثم يقول على سبيل الاستفهام الانكار لى دلي يرد جواب السلام

الى او يرفع الجبل عن المستنجر الذي هو في جبل عن حال سلمى تلك الاحجار الباقية في المنازل وتلك الديار المنذر مستاتية في تلك
الارض القفرة اي لا يرد جواب السلام ولا يبي عن خبر اذا استخرتها عنهما فالتردد وغير نافع فليكن بالصبر فانه مفتاح الفرج ثم اعلم ان
هذا المصراع ايضا دليل على ان التمييز قد يكون معرفة في العدد نحو ثلث الاثاني وفي غيره نحو طبت النفس يا قيس وهو الاقل والاصل طبت نفسا
قوله شعر الواهب المائة الجبان وعبد با بن عوف ايزجي خلفنا اطفالا يهيمون الكامل والجبان بالكسر البيض من النوق واحد جمع
كالنك والكناز وهي الناقة الضخمة والتخوم وهو الفضل بين الارضين واخذوا بالضم السد ثيات الفناج من الطباير وكل النقي جمع
عائد محول وحائل وهي الناقة التي لم تحمل والسنه والطفل الصغير من كل شيء او المولود وولد كل وحشية وادناقة الواهب الى المائة
من قبيل اصنافه اسم الفاعل الى المفعول به اي الذي يبب المائة يقول ان مدح هو الذي يبب المائة من النوق البيض رايها
من مما ليك حال كون تلك المائة حديثا الفناج يسوق الراعي خلف منها اطفال كل واحدة منها قوله يقول الشاعر شعر واتي
مالك ذو الهماز بدلا من هذا عجزيت من الكامل صدره بن قدر احلك ذو الهماز وقارني بن والقدر بالتحريك وقد ليكن الدال قضاء الله
وحكمه والاحلال فردد وذا الهماز سوق كانت لم على فرسخ من عرفته بناحية كلب وهو جبل بعرفات خلف ظهر الامام اذا وقف
كذا في القاموس وقال الجوهري موضع بني كان به سوق في الجاهلية واري بصيغة المجهول اي اطن والواو للقسمة والي مقسم به اصله
ابوي وفيه الشاهد حيث اتى بلام اب عند الاضافة وهي الواو المدعومة في ياء المتكلم بعد جعلها ياء وهذا الشاعر يخاطب نفسه فيقول
قضاء الله وحكمه انك يا نفس في هذا الموضع واني قد اظن واسم بابي ان هذا الموضع ليس محلا لنزولك فانه ترثعيل عن قرب
بكذا ذكر العلامة التفات را في شرح ابيات المفصل قلت ويمكن ان يكون رد المحذوف في اب لضرورة دعت اليه او يكون المقسم
به جمع اب فانه يقال في اب ابون كما في اخ اخون قال شعر فلما تبين اصواتنا بكيين وفديننا بالامينا بهومن المقارب وتبين
استثنى اي ظهر وتبينته انما اي اظهرته وعرفته لازمه مقده وقده تغذية اي قال له جعلت ذاك والابن جمع اب والالف للاستبعا وفيه
الشاهد حيث جمع بالواو ابون والمعنى لما عرفنا اصواتنا معرفة بنية بكيين وقلنا لنا جعل آبارنا فذاكم وعلى هذا قرأ بعضهم قوله تعالى واله
ابيك ابراهيم واسماعيل واسحق يريد ابين جمع اب فحذف النون للاضافة وقال شعر وكان بنو فزارة شرقوم بنو كنت لهم كشته
بنو الاخينا بنو فزارة الجوحى من غطفان واكثر به وبتريقال فلان شر الناس ولا يقال ان شر الناس الا في لغة ردية والاخمين جمع اخ محمول
وبنون جمع حم وهن قوله شعر انما يعرف ذا الفضل بنو الناس ذوده بنو من الرمل والبيت مدرج وذووه جمع فوحذف النون
لاضافة وفيه الشاهد حيث اضافة الى ضمير الفضل وهو لا يضاف الا الى اسم الجنس والمعنى لا يعرف اهل الفضل احد من الناس الا
اهل الفضل قلت اضافة الى ضمير اسم الجنس اضافة الى اسم الجنس لان المكنى به يدل على ما يدل عليه المكنى عنه فانه معناه الى
اسم الجنس الظاهر ويؤيد هذا قول الامام عبد القاهر حيث قال في قوله انما يعرف ذا الفضل من الناس ذوده هذا حسن من قوله ذوده
برو الماء الى ذيره نحوه لانه في البيت يعود الى الفضل وهو اسم الجنس فكانت قال لا يعرف ذا الفضل الا ذو الفضل كذا في الاقليد شرح
المفصل فالظاهر انه لا يضاف الى علم ولا الى ضميره ولا يقطع عن الاضافة الا على سبيل الشذوذ كقولهم اللهم صل على محمد وذويه وقوله
شعر فلا احني بذلك اسفلكم ولكني اريد به الذويين يعني به الاذواو وهم ملوك اليمن من قضاة ثم اعلم ان مذهب سيبويه ان ذووزنا
فعل بالتحريك ولا حيا ياء وتجب التحليل ان وزنا فعل بالاسكان ولا حيا واد وقال ابن كيسان يحتمل الوزنين داب واخوهم ومن وزنا
عند البصريين فعل بالتحريك ولا حيا وادوات بدليل تشبيها بالواو ومذهب بعضهم الى ان لام حم ياء من الحامية وذوب الغراء الى ان
وزن اب واخوهم فعل بالاسكان قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولما منذرون اي رسل يندرون اهلها الا اهلهم وقاطعا مجتهدا
مثل والصواب الاول كما كان معلوم اذ ليس الواو ههنا قال في مدارك التنزيل ولم تدخل الواو على الجملة بعد الا كما دخلت في اهلكنا من قرية
الا ولما كان معلوم لان الاصل عدم الواو اذ الجملة صفة لقرية واذا زيدت فلما كيد لصوق الصفة بالموصوف انتهى قلت هذا مذهب
اليه الزمخشري ومن تبعه وقال الجمهور الواو فيها واد الاحمال لان اقتران الجملة بالاولى اقترانها بالواو وينع الوصفية وقال ابن مالك في
شرح التيسيل ان ما ذهب اليه جار امد من توسط الواو بين الصفة والموصوف لتأكيد لصوق الصفة به مذهب لا يعرف من البصريين

ولا الكوفيين فلا ينفست اليه قوله قوله تعالى فليكنوا ايها هم والعاون اي الائمة وابعدهم والكلب بروي در انگندن يقال كلبه بوجهه فاكب هو على وجهه والكلبية تكرير الكلب جعل التكرير في اللفظ دليلا على التكرير في المعنى كان من القى في جهم نيكب مرة بعد مرة حتى يستقر في قعر الغود بالله منها قوله في قولهم ما كل سودا قرعة بيضا قرعة وهو مثل يضرب في خطا لطيف والشاهد فيه ان لفظة كل مها من فوعة باسمية ملو مصفات الى سودا وقرعة خبر ما منصوب بها ويصاخر مجرورة بالعطف على سودا والعامل فيه كل وشجته منصوبة بالعطف على قرعة والعامل فيه ما فالعاطلان في المعطوف والمعطوف عليه مختلفان كما ترى وكذا في قول الشاعر شعرا كل امرأ تحسبين أمرا: ونازق قد بالليل تارا: هو من التقارب وقوله قد فعل مضارع من التوقد حذفت احدى تائيه واجعله صفة لثا وكل منصوب بمفعول ول تحسبين والامر الاول مجرور بالاضافة كل اليه والامر الثاني منصوب بمفعول ثا تحسبين والثا الاول مجرور معطوف على الامر الاول والعامل فيه كل والثا الثاني منصوب بالعطف على الامر الثاني والعامل فيه تحسبين والاستفهام للانكار الشاعر مخاطبا لزوجته حين فضلت غيره عليه تحسبين كل من له صورة رجل رجلا وكل نازق قد بالليل تارا اي ليس كل من له صورة رجل رجل بل الرجل من له خصال سنية واصفات بيته وليس كل نازق قد في الليل بناء وانا النازق نازق قد تقرأ الضيفان قوله قوله تعالى بالناسية ناصية كاذبة اي لمن لم ينية اليه جعل من نية عن عبادة الله لينفعا اي لاخذن بناصية ناصية كاذبة وتلقين بها على وجهه في جهم فالناصية الثانية بدل وهي نكرة وصفت بكاذبة لتقرب من المعرفة شعر اقسام بالمد ابو حفص عمر: ما تشبهها من نقب ولا ديرة اغفر الله لهم ان كان فخر: هو من الرجز والحفص بالحداد والصادا المعطيتين ولدا لاسد وبكفي البني سلمه الله عليه وسلم عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو فاعل اقسام والنقب بالتحريك سوده وتنگ خدن سبل ستور من سمع نقب نقب نقباء لغت منه والدبرة محركة القرحة التي تخرج في ظهر الدابة والجمع وجر واد باره الفعل وجر فخر واد بر واد بر وهي واد بر واد الفجور الكذب من نصر وقوله ما مسها جواب القسم والضمير للناسية وكلمة من زائدة وان للشرط وكان اسما مضمر فيها وجملة فخر خبر لما والمعنى اقسام بالمد ابو حفص عمر بن الخطاب ما من ناتفك نقب ولا ديرة فاغفر الله لهم ان كان فخر في هذا الكلام وفيه الاشعار الى ان الاعراب لم يعلم حكمه وهو عدم المواخذه به لانه كذب لا من عمد قوله شعر انا ابن التارك الكبري بشجر: عليه الطيرة ترقيبه وقوله عا: هو من الوافر والكبري نسبة الى كبرين واكل وهو من شجبان العرب ولذا يفخر الشاعر بانه ابن قاتل هذا الرجل فيقول انا ابن من جعل الكبري مع شجاعة مجتمعا عليه الطيرة اذ ضرب بالسيف والقاه في المعركة واقعة حوله مترقية عليه فخر روحه لان الحيوان مادام به رقيق لا تقر به الطيرة خصوصا في الانسان كذا قال العلوي في شعره ان من يدخل الكنيسة يؤا: يلق فيها جازر او طباء او: هو من الضيفان البيت لا غفل النصراني والكنيسة بفتح الكاف وكسر النون معبد النصارى والجازر اولاد البقرة الوحشية جمع جوز يضم الجيم وسكون الهمزة ونفع الذال المجتمة وضما يشبه بها النساء في سعة العين وكفى بذلك عن النساء اللاتي راهن في الكنيسة والتقدير انه اي الشان والمعنى انه من يدخل معبد النصارى يؤا يلق في ذلك المعبد النساء اللاتي كالجازر والطباء في سعة العين وشدة سودا قوله قوله تعالى ان هذا ساحران اي قالوا ان موسى وهارون لساحران فهذا اسم ان على لغة بني حارث بن كعب وكناثة فانهم جعلوا الالف للتثنية واعرلوا المشي تقدير الكامر وقيل الاصل يذبن فقلبت الياء الفاسط على لغة من يبدل الواو والياء الساكنة المفتوح ما قبلها ايضا على حد المتحركة كتابه وصامته في توبة وصومته وقيل اسما ضمير الشان وهذا ساحران خبر ما وقيل ان بمعنى نعم من جهة الايجاب وما بعده مبتدأ وخبر واللام زائدة او دخلت على المبتدأ المحذوف اي لما ساحران وقرأ ابو عمران يذبن ساحران وهو ظاهر و ابن كثير وحفص والتحليل ان هذا ساحران يتخفيف ان على الالف على قولك ان زيد لسطق واللام هي الفارقة بين ان النافية و المحفظة من المثقلة وقيل ان بمعنى ما واللام بمعنى الا اي ما هذا الساحران وفي الآية وجوه اخر تركتها خوفا للاطالة شعر ويري: ذو حفر: وذو طويت: هذا مجزيت عن الوافر صدره فان الماد ما أي وجدني: اوله: وقاله حيث فقلت كلا: وربي ما كنت ولا انتحيث: وكفى فقلت فقلت ابكي: من الظلم البين او كنيث: وقوله حنث من حن الرجل حنونا مبنيا للمفعول والانتشار است شدن والقاف في قوله فان الماء للتحليل لما قبله وهو قوله وكفى فقلت البيت ويرى كلام اضاني مبتدأ وذو حفر خبره وكذا ذو طويت من قبله طويت البير اذا ينبتا بالحجارة والعلم محذوف اي حفرتا وطويتا والمعنى قال الناس في انه مجنون او سكران فقلت لهم كلا ربي ما بي

جنون ولا سکر و لکنی ظلمت و استمرت عن حتی فذهب عقلی فشارفت البکاء او یکبت اذ الماء المتنازع فيه ما جردی و ما را بنی ویری الی
 نقیصتا و طویلتا قلت و ذوقه عندهم لازم لئلا یصیغه فی کل حال لا یتصرف فیها و لا تعرب و من ههنا جری ذو علی البروی موشه و قتل
 جاء فی ذوق فعل او فعلت و رأیت و ذوق فعل او فعلت و مررت بذوق فعل او فعلت قوله قوله تعالی امد میط الرزق لمن یشاء و ای لمن یشاء فخذت
 العائد المنصوب بفعل و تمت به الذی بعث الله رسولا ای بعث الله و کذا یجوز حذف العائد الجور و سوا کان مجرور باضافه صفه الیه نحو
 ادری یا الله صانع ای صانعه او یجوز جرح نحو شعر لفعل الذی صلت قریش و لغیده و ان جمعا لعموم و ای صلت له و اما العائد الی
 الالف و اللام فلا یحذف لئلا یصیغه و الضمیر من دلائل الموصولیه الاقلیل نحو شعر ما المستقر الموی محمود عاقبه و ان اتج له صفو بلا کفر
 ای الذی استقره الموی استخفه و المعنی ما الذی استخفه الموی محمود عاقبه قط و ان قدر له صفو بلا کفر شعر ربما کره عن نفوس من الامر و له
 فرجه کمل العقال و هو من الخفیف و البیت لایتم بن ابی الصلت و هو مدرج ایضاً ای آخر صدره المیم الساکنه من الاواخر الحادیه
 و الفرجه یفتح الفاء و سکون الراء الملهه الفرج انعم و انکشافه و العقال یکسر العین الملهه جیل یشد به ید الداجه بعبد البروک لیمعنا
 عن القیام و هنا الشاعر یحرض علی الصبر فی الشدائد فیقول رب غنی لا ترضی به النفوس و المحال ان لا انکشاف بسرته کمل العقال عن
 یدی الداجه فینبغی للانسان ان یصبر النفس عند خطب نازل و لا یضیقن به قوله قوله تعالی غمها ی ای ان تبدا الصدقات فغم لشی
 بی و الاصل فغم لشی ایداً و بالان الکلام فیه فحذف المضاف و اقیم المضاف الیه مقامه فارفعه و انفصل شعر و کفی بانفصال علی من
 غیرنا بحسب البنی محمد ایانا و هو من الکامل و البیت لحسان بن ثابت الانصاری و الباء فی بنازله فی مفعول کفی و ففلا تمیز و احوال
 و تمیزه للتفخیم و یروی شرفا و حب البنی فاعل کفی و هو مصدر مضاف الی فاعله و ایانا مفعول و من موصوفه و غیره بالجر صفتا و فیما انشاه
 حیث وصف من یفرد و المعنی و کفانا بفضلنا عظیماً علی من غیرنا حب البنی محمد صلی الله علیه و سلم ایانا ای الانصار قوله قوله تعالی ثم لننزعن
 من کل شیعه ایهیم اشد علی الرحمن عتیا یضم ای و هو القراءه المشهوره و التقدير الذی هو اشد فحذف المبتدأ و هو هو و یقی الخبر و هو اشد
 و منه قوله شعر ادا ما آتیت نبی مالک فیسلم علیهم ایتهم افضل ای هو افضل و هذا ذهب سیبویه و اتباعه و خالفه الکوفیون و جماعه
 من البصریین لانهم یقریون ادا ما و قری شاذ ایهیم بالنصب علی المفعولیه و شیعه الرجل بالکسر اتباعه و انصاره و الفرجه یوقع علی الواحد
 و التثنیه و الجمع و المذکر و المؤنث و التثنی بالضم و الکسر اذ حد در گذشتن من انصار صله عتو و فابدلت احدی یضمین کسره فاعلمت الواو
 یاء انصار عتیا ثم اتبعته الفاء العین فصار قیاساً شعر فصار علی الشرب و کنت قبلاً و اکاد غص بالماء الفرات یوم من الافر و اسوخ
 بالفتح آسان یجلو فرو و شرب شراب و فرو بردن لازم متعین نصر و ضرب و الشراب کل ما یشرب و فاعل سارغ و اکاد مضارع شکم من
 الکود من افعال المقاریبه و ضمیر الاسم مستقر فیها و سی بکسر الفجره فان الکسر للعلامه غیر الیاء و ان کان جائزاً علی لغه غیر المحجازه علی
 ما قرر فی التصریف و لکن فیما انقص من الفتح ساعا و کذا فی اخال او غص من الغصص کذا قال الاندلسی و الغصص بالتحریک یجلو و
 مانن طعام و جزآن من سمع و هو خبر کاد و الجملة خبر کان و الکفرات یضم الفاء الماء العذب یقال ما و فرت و سیاه فرات نقل انه قتل
 قریب لهذا الشاعر فخرن علیه جزنا و صار من اللحم حیث لا یجری الطعام و لا الشراب فی حلقه الی ان یلکن من القصاص یقتل القتال
 فزال عنه اللحم فانشا البیت یقول سهیل لی سوغ الشراب و کنت قبل ذلك القصاص اغص بالماء العذب شعر انا تری حیث سهیل
 طالعا یجم یضی کالشهاب ساطعا یوم من الرجز و قوله تری من الرویه یخضع العلم او الابصار و حیث سهیل مفعول تری و طالعا مفعول
 ثمان احوالاً من سهیل و نجم بالجر بدل من سهیل او مفعول ثان و ذلك علی تقدير روایه النصب و ساطعا صفه نجم احوال من فاعل یضی
 هو من السطوع یخضع الار تطلع و الکشر شعله من النار و هو متعلق بیتی و المعنی اما تری مکان سهیل حال کونه
 طالعا نجم ساطعا یضی کالشهاب و موضع الاستشهاد فیه حیث اضعفت الی مفرد و هو نادراً قال ابن هشام و علی یقول
 حوث و فی الثاء فیهما الضم تشبیهاً بالغايات و الکسر علی اصل لقاء الساکنین و الفتح للتخفیف و من العرب
 من یعرب حیث و قراءه من قرأ من حیث لا یعلمون بالکسر یتملها و یتمل لغتہ البناء علی الکسر و قال ایضاً و رأیت
 بخت الغنا بطین اما تری حیث سهیل طالعا یفتح ثناء حیث و غفض سهیل و حیث بالضم و سهیل بالرفع یعنی انه یستأ

مخزوف النخبة قد مره حيث سهيل موجود قوله الحق من هنبقة هو لقب رجل يقال له ذوالو دعات لانه جعل في
 عنقه قلادة من ودع وعظام وخزف مع طول بحيته واسمه يزيد بن ثروان احد بني قيس بن ثعلبة وكان يضرب به القتل
 في الحق اقول ومن الشذوذ المبني من الالوان خلافا للكونية فيما هو اصل الالوان فانهم يجوزون بناء الفعل التفضيل منه وهو اسود
 والبياض كقوله شعر جارية في درعها الفضفاض : ابيض من اخت بني اياض : اي جارية في قميصها الواسع اشدها من اخت
 بني اياض التي هي وقوله رع لانت اسود في عيني من الظلم : واما شذوذ المبني عن المريد في تسيويه فيفصله ويمنعه من غير اقل كالنطق
 واخرج ويحيره من فعل كاعطي ولويده كثرة السماع منه كقولهم انت اكرمهم للضعيف واولاهم للمعروف واعطاهم للذهب شعر ولست
 بالاكتر منهم حصي : واما العزة للكا في : هو من الرجز والبيت للأعشى لفضل عامر اعلى علقمة واخصى العدد قالوا نحن اكثر منهم حصي اي
 عدد او العزة الغلبة والكا خبرهنا الكثير كذا في الصحاح يقول لست يا علقمة من بين هؤلاء باكثر منهم عددا بل اقل منهم والغلبة للكثير لا
 للقليل والشاهد في الاكثر منهم حيث جمع بين اللام ومن على جعل من التبعيض قوله قوله تعالى هو اعلم من فضل عن سبيله لمن موصولة او موصولة
 في محل نصب بالفعل المقدراي ان ربك هو اعلم من كل من يعلم من فضل عن سبيله قوله قوله تعالى لن ارجع الارض حتى ياذن لي ابني اي
 قال تعالى حاكيا عن ابن يعقوب عليه السلام قلن افارق الارض ارض مصر بلاخ حتى ياذن لي ابني في الانصراف اليه قلن او كد من لا في
 لنفي واصلا لان عند التحليل فخذت الحزة تخفيفا ثم الالف لاتقاء الساكنين وعند الفراء اصلها لا تقلبت الالف لونا وكذا عند سيبويه
 في قول وفي المناحر براسها الى بناديب الاكثر شعر سائر من بني تميم : والحق بالحجاز فاستريحوا : هو من الوافر والانشاء لبيان
 انتصاب المضارع بعد الفاعل مع عدم تقدم احد الاشياء استه للضرورة وقيل انما انصب لوقوعه في جواب الامر من معنى فان سائر
 والحق بيض لا ترك ولا حق وعلى هذا فلا ضرورة في البيت وهذا الشاعر يشكو جوري تميم وجنادهم فيقول اني اترك قرياداري ووطني لبقائهم
 والحق بابل الحجاز واستوطن عندهم فاستريح قوله شمع بالمعدي خير من ان تراه يوشل مشهور يضرب لمن له صيت وذكر بين الناس
 فاذا رايته دريت مرآته والمعدي مصغر المعدي المنسوب الى معد بن عدنان بفتح الميم والعين واليد اي المشددة واما خففت
 الدال استثقال الجمع بين التشديد مع ياء التخصيص وقوله شمع مبتدا بتقدير ان وخبره وروي الكسائي ان سمع وهو المتأخرة ابن السكيت
 شمع بالمعدي لان تراه وقال وكان تاويله تاويل امر كانه قال سمع : ولا تراه وصله على بالقد صاحب شمس العلوم ان خففت بن هزوه غل على المنذر بن
 بالاسمار الحمي وكان سمع منه بصفة تعجب فلما وقف بين يديه قال سمع بالمعدي خير من ان تراه فقال خففت ان الرجال ليسوا بجزالة منهم الاجسام وفاقها
 باصغر قلبه ولسانه شعر الا ايها اللامي احضر الوعي : هذا صدي بيت من الطويل عجزه : وان اشهد للذات بل انت غلدة : واوغي كالنفي المحرّب والشهد
 المحصور لمن سمع والاخلاص الاتقاء وموضع الاستشهاد فيه احضر حيث سوغ ضمائر ان مع اهل من غير الشرط والاصل ان احضر فخذت على تم احضر ان
 ولله ما بعد احضر عليه وهو قوله وان اشهد للذات فان عطفت ان اشهد على احضر دليل على انه منصوب ايضا ضمائر ان والمعنى الا ايها الذي لم يرض
 على حضور الحربي وعلى حضور الذوات واختيارى اياها بل تبقى ان تركتها اي لا تبقى سواء تركتها او حضرتهما فقولك يا تميم ان تتركها او لم تتركها
 فعل تحجب امرى تجرئ بمقدار : هو من البسيط والراء الذي يطلب الماد والكل للقوم من الرود وهو الطلب ارسوا اي ابتغوا من الارسل وهو
 القوت في الحرب كالرسود والرسود المرولة والمعالجة والمجادلة والضمير للحرب واستغف الموت والمقدار الحكم والقضاء والمعنى قل راء القوم للقبول
 عن مقامكم في الحرب ولا تأخروا عنها خوفا للموت انا نحارب ولا تأخروا فان الموت امر مقدرا فما يجري بقضاء الله تعالى وحكمه فلا ينبغي منه الجبن في الودع
 موقفه الاقدام وموضع الاستشهاد فيه نرا واما حيث رفعه للاستيناف ولم يحمله جوا باللام شعر لا تخلنا على غيرك انا : طال ما قد وثق بنا الاقدار فهو
 من الخفيف ولفظ بالغرار الاغراء والوشى والوشاية سعايت كدون بنزوك والى والاهداء ههنا الوشاة والشاهد في لا تخلنا حيث حذف مفعول الثاني
 وهو جازعين او اذ لا راد ونحوه والمعنى لا تخلنا جازعين على غيرك الملك بما لا يقدح في ما قبل ذلك الوشاة عند الملك فلم يضرنا وخيم في حقنا
 شيئا بل انا حذفها معا فلا خلاف في جواز فانه واقع جدا كقولهم من يمنع غل اي يخل سموعه صادقا كقول الكسيت من قصيدة يروح بها ابن بيت
 الرسول صلى الله عليه وسلم شعر باي كتاب ام باي سنة : ترى جهم علما على وحسب : اي تحسب عار على شعر وكذا في الزيلح وديرة : من
 عن يميني تارة واما في : هو من الكامل والديرة بادل وراهمتين وبالحزب وغيره العز على قبيلة الحلقمة التي تعلم عليها الطعن كالمذنب للسام وهو

المفعول بالشأن الذي وعن ههنا اسم بمعنى جانب وادعى الحسين والمام الجواب كلها وانما اقتصر على ذكر الحسين للعلم بان اليسار كالحسين ولما اظهر
 الفارس لا يتمكن منه احد والمعنى والصدق البصر نفسى مرارا كان دية للريح فتاتي من بجواب كلها ولم تقبني منها فوجبت من المعركة سلما فاما
 والشاهد في الرأى حيث هو من الرواية البصرية حل على الرواية القلبية في جواز كون الفاعل والمفعول ضميرين بشئ واحد واما مثال الرواية البصرية التي
 حملت على القلبية في قوله تعالى اني اراني اعصر خمرا اي اني اراني نفسي في الحلم كاني اعصر خمرا شعره بنباء وكفر والمطى كائنا بقا المحزن قد كانت
 قراخا يوقضها: هو من الطويل والباء بمعنى في والنباء بفتح الشدة من فوق وسكون الشدة من تحت ممدودا كصرا الفلاة التي تياه فيها تفسر
 بالفتح المغارة التي لا نبات بها ولا ماء والمطى جمع مطية وهو المركب واقتطوا واحدا بقاظة وهو طائر فاستسك خماره هو مثل في سرعة السير ولا سيما
 قطا المحزن اذا تركت البيوض فصارت فراخا فانها هي في هذه الحالة والمحزن بالفتح بلد العرب ومار تقع من الارض وفقطد الفراغ بالسسر
 ههنا اولاد الطير الواحد فرخ بالفتح والبيوض جمع بيضة بالفتح وهذا الشاعر يصف المطى بسرعة السير فيقول كنت بقلادة خالية من الماء والكفا التي
 يتجوزها السالك والحال ان المطا ياتي بسرعة السير كما قاطا المحزن التي صارت يوقضها فراخا فسرعت اليها موضع الاستشهاد فيه كانت حيث
 جاءت بمعنى صارت ومنه قوله شعره ليل طويل كان لما قرنته: بروية من اهوى قصيرا الجواب: اي صار الليل الطويل قصيرا الجواب شعر
 اذا مرت كان الناس صنفان شاميت: واخر من بالذي كنت اصنع: هو من بحر الطويل وخامت اسم فاعل من الشامت بالفتح وهو الفرج
 ببلية العدد من فرج ومتن اسم فاعل من اتى عليه خير او الشاهد فيه من حيث ان في كان ضمير الشأن وهو اسمها والناس مبتدأ وصنفان خبره وكنه
 خبر كان وهي مفسرة للضمير والمعنى اذا مت كان الناس نوعين نوع يفرح بموتى ونوع يحزن وموتى على بالذي كنت اصنع في حياتي قوله تعالى
 كيف تكلم من كان في المهد صبيا فكان زائدة والظرف صلة من وصبيا حال من المستكن فيه والمعنى كيف تكلم من هو في المهد حال كونه صبيا
 وسجوز ان تكون تامة بمعنى ثبت ووجد قوله شعرا ان العداوة لتتجلى مؤداة: هذا صديريت من الكامل مجرجه بتدراك الفوات بالحسنات: و
 وقوله لتتجلى من الافعال ان قصته بمنته تصريفه والشاهد والمفوة الزلة والمعنى ان العداوة تصير مؤداة بسبب تلك السيئات بالحسنات
 قوله شعره فاك من لم يمتحون البؤساء: هذا تجزيت من الطويل صدره: بتدليت قرحاد الما بعد صهيته: والقرح ابرج او المدة الصخرة ظلال
 المهن والنداء اللام للاستغاثة والخطاب يدسبحانه وتعالى والنعيم بالضم والقصص النعمة والمسرة وهو مستغاث له مثل بالمد من الم الفراق
 اي استغيث بالمد من الم الفراق وتحولن اي صرن وفيه الشبهت جاد تحول بمعنى صار والضمير لنعيم اما باعتبار معنى الجسدية واما لعدد الخبر
 وهو البؤساء وان كان المزمع واحد الا بوس جمع كوس بالضم وهو الشدة فان هذا الشاعر يلوم نفسه على اختيار البؤسى ليتغيث بالله
 من الم الجوى فيقول تبدلت يا نفس قرحادا ما بالصحة التي كانت لك فاستغيث بك يا المد من اجل سرات صرن خداما وقيل اللام
 للتعجب والنادي محذوف ومن نعني بيان له كانه يتعجب من نعني حيث صارت شدائد قوله شعره عسى العم الذي اسميت فيه: يكون
 واداه فرج قريب: هو من الوافر البيت لمدج بن الخشم والهم المحزن ويروي الكرب وهو والهم سوارق تاء اسميت مضومته
 على التقطع على ما ذهب اليه جماعة من النحويين وقال محمد بن ابى بكر الدمايني وضبط اليميني في شرح الكشاف تاء اسميت بالفتح على
 الخطاب قال لان القائل يشتر محوونا بالفرج القريب وزوال المحزن وقفت على هذا البيت في نسخة صحيحة من الكشاف وقد ضبط فيها
 تاء اسميت بالضم وكذا اسمناه غير مرة من مشايخنا بالدار المصرية انتهى وقوله واداه وهو لقيض قدام وقدام ايضا على الضم وهو المرواني البيت
 والفرج باجيم مع التحريك الكشاف الهم وهو اسم يكون واداه خبرا بهذا قالوا واظهر التقدير ان الفرع مبتدأ خبره الظرف والجملة خبر يكون
 واسمها ضمير فيها يعود الى الهم كذا في النسخة نقل ان هذا الشاعر قتل ابن عمه زياد بن منعم فاخذ لاجل نفسه فقال في السمن راجيا عسى الهم
 الذي اسميت فيه وصرت واقعا فيه يكون قدامه الكشاف قريب كذا في الكامل والشاهد في يكون حيث جفت ان من خبر عسى تشبها
 لما بكاد قوله شعره قد كاد من طول البلى ان يمضوا: هذا تجزيت من الرجز صدره: رسم عفا من نعتا فاداه: والبيت لذى الرمة
 كذا في الكامل والرسم بالفتح الاثر رسم الدار ما كان من آثارها لا صقا بالارض والعفا بالفتح الدروس والافعال والبلى بكسر الموحدة وبالضم
 مصدر بلى الشئ بالكسر يبل بالفتح اي اندرس وان لم يصح من مصح اشئ مصحوا اي ذهب وانقطع والالف للاشباع وفيه الشاهد حيث
 او غل على ان خبره تشبها لما بعسى كان هذا الشاعر يصف منزل اجمية فيقول هذا رسم الذي عفا واندرس بعد انما تلك المدة ارقه قرب

من طول بلاده وقدم اندراسه ان يذهب وينقطع شعره اذ غير الشعر الحنين لم يكنه: رئيس الهوى من حب مية برج: هو من بحر الطويل و
 العجر بالفتح نقبض الوصل والرئيس الغنى الثابت والاضافة من باب جرد قطيفة ومية بفتح اليم والياء الشديدة اسم محبوبته وقوله من
 حب مية بيان الهوى وبرج اى يزل عن برج بالكسر برج بالفتح يصف نفسه فيقول ان الفراق عن محبوبته اذ غير المحبين عما كانوا عليه من
 المحب فحال الحب مية على خلاف حاله فان الهوى الثابت الذى هو حب مية لم يقرب من الزوال وموضع الاستشهاد فيه لم يكن حيث
 اراد النفى الداخل على يكاد انتفاء قرب رئيس الهوى عن الزوال كما فى قوله تعالى لم يكن يدركها اى اذا اخرج يده الى الظلمات لم يقرب ان يرى
 تلك لانه كثرة الظلمات قلت ولحق بعسى اغلقت وبكاد قرب واولى ولعل وبطق علق وانشار وهب ويقال فى طفق طبق بالوحدة ايضاً نحو
 اغلقت السامان بمطرق قرب زيد بن يحيى واولى بكر ليرى اوله لعل عمر وذهب وعلقت اكتب وانشأت اعرب المكثون وسببت الوم القلب فى طاعة
 الهوى شعره باضربة سيف صقيط: هذا صدر مية من الخفيف عجزه: بين بصري وطعنة نجلاء: وقوله سيف صقيط اى مجلود بصري
 بضم الموحدة بلدة بالشام وانما اضيف بين الى بصري مع عدم التقيد لانتهاها على اماكن او تقدير الاماكن اى اماكن بصري فحذفت المضاف
 واقوم المضاف اليه مقامه وطعنة مجرورة بالعطف على ضمة اى طعنة بالمرح والنجلاء بالفتح والمد الواحدة البنية الاتساع وهى صفة طعنة
 والمعنى رب ضربة ضربة بصيف مجلود وب طعنة نجلاء طعنتها بالمرح فى اماكن بصري والتشابه فيه جربة برب مع وجود ما الزائدة شعر
 وبلدة ليس ببا انيس الا اليعافير والا العيس: هو من الرجز والواو بمنى رب وقية الشاهد والانس بايوانس بين الانسان او هو اعم
 منه وهو اعم ليس وبها خبرها واليعافير الظباء التى بلون التراب وقيل الظباء مطلقا الواحد يعفور بالفتح وهو مرفوع على البدلية من انيس وليس
 عطف عليه وهى باله شتران سفيد سرخ مودا حادها عيس والمعنى رب بلدة صارت خربة بحيث لا يسكن فيها احد الا لظباء والعيس شعر
 يضمكن عن كلبهم: هذا عجز بيت السريع صدره: بيض ثلث كنعاج حتم: والبيض بالكسر جمع بيضار وهو صفة لمخزوف او نساء يبيض
 وهو مبتدأ خبره فيمكن والنعاج بالكسر جمع نعجة وهى هنا انثى من بقرة الوحش واحكم بالضم جمع جماد وهى النوى لاقرن لها والبرد بالتحريك حب
 النعام فارسية نخيم والنعمة تشبه الليم الذائب من النعم البرد وانهم انما ماى ذابوا والمعنى نساء يبيض ثلث مشبهات بجمع لاقرن لها فيمكن عن
 انسان مثل البرد الذائب فى الصفاة والتقاء والشاهد فيه من حيث ان الكاف فى كلبه راءم مضى مثل ولا يخفى عليك ان الكاف لا تقع اسما عند
 سيبويه واخفقين اللان الضرورة وذهب كثير منهم الى اخفش والقارى الى جواز ورود اسماء فى السعة فجزوا فى زيد كالاسد ان يكون الكاف فى
 موضع رفع على النجربة والاسم مخفوضا بالاضافة شعر وكنت ارى زيدا كما قيل سيداً: اذا نه عبد القفا والهازم: هو من بحر الطويل و
 موضع الاستشهاد فيه انه حيث يجوز فى ان الكسر والفتح فان لم تقصد الى حذف شئ كسرت ان على انها اسماء خبرها جملة واقعة بعد اظا
 النجارية اى اذا هو عبد القفا والهازم وان قصدت ان مع صلتها فى تاويل وهو مبتدأ حذف خبره فتحتهما التقدير اذا عبودية للتقيد
 والهازم حاصلة والهازم جمع لزمته بالكسر كذا فى الصحيح وبها المزمستان يعنى دوتدى زمر زمره گوش والتمنى كنت اظن زيدا سيدا كما قيل
 فاذا هو خيس وفى عبد البطن سبعى لزمته الاعضاء وهى سافية لسيادة فان المسادة مقبولون على كمين النفس وخدمتها لا على زمنية اكسب
 واما حسن قول امام الهام الى الفتح على بن محمد بن كاتب البستي فى هذا المعنى شعر ما خادوم الجسم كم تسلى لخدمته انطاب الريح فيما خسران: قيل
 على النفس واستكاف نفسا لهما: فانت بالنفس لا بالجسم انسان: ومع ولكنى من جبا العميد: العميد من انقذ العشق وبه حتى لا يستصعب
 النهوض والشبوت فى مكانه وكذا المممود قال فى شرح خواهر المعنى لا يعرف له قائل ولا نعمة ولا نظير وانما انشده الكوفيون ويروى كسيد
 وهو اخو زين انتهى وكذا قال ابن هشام فى المعنى وقال علامه العلوى فى حل ابيات المنسل الضمير عام الى سعاد ذكر الخفاة ان قائم لا
 يعرف ولا يحفظ لانه قلت رايت تتمتع فى مفتاح الاغلاق شرح ابيات المفضل ولكنى نسيت منه لفظه والباقي يا سعاد سعيد الى هنا كلام
 العلوى قلت رايت على حاشية نسخة عليقة صحيحة من نسخ الشرح اوله: مجاور سعدى يا سعاد سعيد: والضمير لسعدى وهو اسم محبوبته
 كسعاد والشاهد فيه ان الامام خلت على خبر لكن وهو صيغة شعر تاءدريك ان قلت مسلماً: وجبت عليك عقوبة المتعهد: هو تعاكته
 بنت زيد العدينية اى لم يرضى السعدى من قصيدة من الكامل تثنى بها الزبير بن العوام والمخطاب لعمر بن جرموز قاتل الزبير والتار قسم
 ويروى السعدى له يدرك: بحر: اى باليلة وان مخففة من المتقلبة وعلت على قلت وهو من غير افعال المبتدأ أشد واذ قوله وجبت

عليك ستانقة لبيان حكم القتل ويروى قلت ولعني بقوتها المتعد القصاص والمعنى احلفت بالله ربك انك باعمر وقتلت مسلما مع عليك
 القصاص شعر طوا انك في يوم الرخاء سالتني: فراقك لم اقبل وانت صديق: هو حسن الطويل والرخاء بالفتح سعة العيش وانما خصه بالذكر
 لان الانسان ربما يفارق الاحباب في يوم الشدة والصديق انجب يستوي فيه الواحد وغيره والمذكور غيره ويقال للمرأة صديقة بالاء وايضا
 كان هذا الشاعر يخاطب امرأته واصفا لنفسه بالجود ومظهر محبة اياها بحيث انه لم يتردد في اختياره على ما يختاره هو حرصا على رضاها فيقول
 لو طلبت يا حبيبتي في يوم الرخاء ان افارقك ما بخلت في انجاح مراكم والحال انك صديقة ويروى طلائك وموضع الاستشهاد فيه انك
 حيث اعمل ان المنفعة في كاف الخطاب للضرورة شعر واعلم فاعلم المراد ينفع به ان سوف ياتي كل ما قدرا: هو من السريع وقوله ان سوف
 ياتي قائم مقام مغولي اعظم وعلم المراد ينفع جملة معترضة والمعنى دا علم ان كل ما تعلق به القدر من الخير والشرفوات لا محالة شعر ونحو
 مشرق اللون: كان ثرياه حقان: بهومن المزج والواو بمعنى رب والنحو هو موضع القلادة من الصدر ويروى ودجود الاشراف الماضاة
 الندي بالفتح پستان زن واكحان تشيئة احقته بالضم وهو ما حدث التام منه عند التشيئة للضرورة والمعنى رب خريضة كونه دنيا صاحب
 كفتين في الاستدارة والنود وموضع الاستشهاد فيه كان ثرياه حيث خفف كان ولم يفت عن العمل ويظهر من كلام ابن مالك هنا انما
 لا تعلق بل تعمل في ضمير الشأن او غيره فقدير اليست على تقدير العمل كان الشأن ثرياه حقان شعر ياليت ايام الصبي رواجبا: هذا مصدر
 بيت من الرجز عجزه: او كنت في وادي الحقيق رواتعا: وباللنداء والمناوي محذوف والصبي بالكسر والقصر كودكي وجواني وسيل كردن
 كجودكي وجواني من نصر واكر واجمع جمع راجع لانه صفة يوم وهو محال يعقل واوبعني للانتقال الى الجملة اللاحقة وهي مسطوفة على بيت لانه بمعنى
 اتمنى والتحقيق بفتح السين موضع بالمدينة والرواق جمع راقع من رقت الماشية رتو عا اي رعت واكمت شادمت والمعنى يا هذا اتمنى
 رجوع ايام الشباب بل كنت راتعا في وادي الحقيق والشاهد فيه ان ليت اجري بحري اتمنى فنصب الجزاين ايام الصبي او رواجبا كما هو
 عند الفراء ويجوز عند بعض اصحاب الفراء نصب الجزاين بالخمسة الباقية ايضا كقوله شعر اذا سود جنح الليل فلتات ولكن: خطاك
 خفافا ان حراسا اسد: واخرجه الاكثرون على ان اسدا منصوب على المحالية اي لمقام اسدا شعر وداع وعانما من حبيب اسد
 السدي: فلم يستجب عند ذاك مجيب: فقلت ادع اخرى وارفع الصوت مرة: لعل الى المغوار منك قريب: هذا من قول كعب
 الغنوي في مثنية اخيه الى المغوار من بحر الطويل والواو بمعنى رب والسدي بفتح النون العطاء والى المغوار كبر الميم وسكون الياء المعجمة
 كنية رجل وهو اسم لعل ويروى ابا المغوار على الاصل وقريب على الروايتين خبرا والمعنى رب داع دعانا لعل يعطي احدكم العطاء
 فلم يستجب وداعه مجيب عند سؤالي فقلت لذلك السائل ادع مرة اخرى وارفع الصوت لعل ابا المغوار منك قريب مجيب ويمتلك
 فانه جواد غاية الجود قوله قوله تعالى استبركم قالوا ابلي اتي على انت ربنا شهدنا على الفسناد وقرنا ابو حدانتيك فيلحرف جواب اصلي
 الالف وقال جماعة الاصولي بل واما الالف فتقيل زائدة كالف قبشري وقيل للتانيث كالف جلي بدليل اما التانيث شعر ليت شعري بل
 للمب شفاء: من جوى جهنم ان اللقاء: هو من الخفيف وقوله شعري بالكسر مصدر مضاف الى الفاعل والجملة الاستفهامية في محل
 نصب بشعري وهو اسم ليت والشعر محذوف اي ليت شعري بهذا الامر حاصل وقيل في محل رفع على انها خبر ليت والشعر بمعنى
 المشعورية وهو اسم ليت اسد ليت المشعورية هذا الامر والجوى المحركة وشدة الوجد من عشق او حزن تقول منه جوى الرجل بالكسر
 بجوى بالفتح فهو جود كذا في الصحاح وان بالكسر شدة النون بمعنى نعم وفيه الشاهد والمعنى ليت شعري بل للعاشق شفاء من حرقه
 حب النساء ثم قال نعم اللقاء شفاء للعاشق شعر كان ظبيته تعطوا الى وارق السلم: هذا عجز بيت لارقم بن علباء اليشكري صدره
 ويوما تو افينا بوجه قسم: والمواقف الايتان والمقسم الحسن ما خوذ من القسامة بالفتح وهو الحسن يقال رجل قسيم الوجه وقسم الوجه
 اي جميله وتعطوا اي تناول الى الشجر تتيادول منه كذا في القاموس والجملة عنفة ظبية والوارق من ورق الشجر يرق اذا صار ذا
 ورق كادرق فهو ورق ودارق ومورق واسلم محركة شجر عظيم وذو خوك الواحد بهاء والاضافة من قبيل جرد قطيفة ويروى نصر
 السلم اي الشديدة المخضرة والمعنى ويوما تاتينا بحبيبة بوجه حسن كظبية تمتد الى السلم الوارق وانما شبهة بحبيبة بظبية في
 هذه الحالة لانها تكون في هذه الحالة احسن نظرا او الشاهد في ان حيث زدت بعد الكاف الجارة ويروى بالنصب على ان كان

خففت و اعلت فی الظاہر فظنیۃ اسمہا و تعطو خبر ما و بالرفع علی انما خففت فالغیت ادا علت فی ضمیر محذوف ای کا نا ظنیۃ مشعر فی بحر
لا حور سری و ما شعر ہذا مجزئیت من الرجز صدرہ : باقلہ حتی اذا الصبح یجتر : و المحور بضم الحاء المہملۃ و سکون الواو الملک ولا زائدۃ و
فیہ الشاہد و لا فک بالکسر الکذب و الجشود الفلاق الصبح و طلوعہ یقال جتر الصبح یجتر اذا انقلب و طلع کان ہذا الشاعر یصف فاسقا و کافرا
فیقول ان الفاسق او الکافر سری فی بئر الملک باقلہ و باطلیلہ و اعلم لفرط جملہ و غفلۃ انہ سار فیہا حتی اذا اضاء الحق و انکشف ظلمات
النفس ای مات او قامت القيامة علم ذلک لکن لا ینفعہ ذلک العلم شعر اقلی اللوم عاذل و العتابین : و قوی ان اصبت لقد اصابن :
ہو من العاف و البیت لجرود اللوم بالفتح العذل و عاذل اصلہ یا عاذلہ فرحم و حذف حرف النداء و العتاب الموجبۃ و الغضب و جواب الشرط
محذوف یدل علیہ قولہ قوی و المعنی اقلی لو مک عتابک یا عاذلہ علی ما غفلہ و تاوی فیہ کنت مصیبا فیہ مضوی بنی و موضع الاستشہاد فیہ العتابین و
اصابن حیث عوض عن حرف الماطلاق و ہوا الف الاشیاء نون التنوین و الاصل العتابا و اصا با شعر و قائم الاعماق خاوی المخترقن :
مشتبہ الاعلام لما خففت : ہو من الرجز البیت لرؤیہ و الواو او رب و الجواب محذوف ای قطعہ و القائم الشدید السواد یقال سواد
قائم و مکان قائم ای مظلم غیر النواحی من القتام و ہوا الغار و الاعماق جمع عمق بالفتح و عمق بالضم و ہوا البعد من اطراف المغازہ کذا فی
القاموس و الخاوی من غوی البیت اذا خلا و المخترق بضم المیم و فتح الراء الممل الخالی الذی تخترقہ الریح ای تهب فیہ و معنی کون الحمل
خاویا انہ لا شیء فیہ یمنع الریح من المرور بہ بسهولة فهو خالی الجوف تمر الریح فیہ بسهولة من غیر عائق و الاعلام جمع علم یتدی بہ فی الطريق
و الملح سبالغۃ اللامع و المراد بالخفق السراب الخافق من خفق السراب خفقا اذا اضطرب و ہذا من قبیل تسمیۃ الشئ بالمصدر و الاصل
انخفق بسکون الفاء و کما للضرورة کذا فی الصحاح و المعنی رب مہم مظلم النواحی فی المرأی بعید الاطراف خالی الطريق عن الاشجار مشتبہ
الاعلام لما خففت ای رب مہم مخوف قطعہ کذا قال العلوی و الشاہد فیہ ان التنوین الحق بقاء المخترق و انخفق و ہی ساکنۃ
الاصل فمحرکۃ بالکسر لانہ الاصل فی التحریک او بالفتح تشبیہا للتنوین بالنون الخفیۃ و ہوا اکثر مشعر لاتین الفقیر علیک ان ترک یوما
والدیہ قد دفعہ : قال الدامینی فی ہذا البیت من جتۃ العروض استعمال المحرم فی مستغفلن بعد خبرہ و ذلک ان ہذا البیت من بحر
المضارع و اول اجزائہ مستغفلن ذات الوند المجموع و قولہ لاتنی علی زنتہ فاعلمن فحذف سینہ بالتحنین ثم میمہ بالجرم فصارت فاعلمن علی زنتہ
فاعلمن و مثلہ شاذ عنہم انتہی و قولہ لاتین الفقیر اصلہ لاتین بنون مخففة للتاکید حذف لاجل لقائہا اللام الساکنۃ من الفقیر و فیہ
الشاہد و علی بفتح العین و شد اللام لغتہ فی لعل و ہی اصلہا عند من زعم زیادۃ اللام و فیہا لغات کعن و عن و لا ان و ان و ان و ان
المطلوع و رقت بالمعجمۃ و کاف الخطاب اسمہا و ان ترک خبر باحتمال علی عسی فی دخول ان فی خبر ما و المعنی لاتین الفقیر عسی ان ینعکس الظہر
فترک انت و احوال ان الزمان قد دفعہ ای یتغنی ہو و تفتقر انت و محتاج الیہ فان نعم الدنیا و شدائدہا لا تدوم ہذا آخر ما
یتضح بہ معنی الابیات و یحمل بہ بعضلات الامثال و الآیات و یتذلل بہ الاواد بالآیتۃ فی شواہد الفوائد الضیائیۃ و ما تو فیقی للابانۃ
و ہو حسی و نعم المعین و صلی اللہ علی خیر خلقہ محمد و آلہ و صحبہ اجمعین

خاتمۃ الطبع

سبحان من لا یجد ذاتہ بالشر و الابیات و کسب کل شیء فی اللغات و الصفات و لا یحتاج وجودہ الی اللہ : و لا یکن تصورہ بانظار و لا مشاہدۃ و لا یصلوہ السلام علی اہل
الاصلاح من بحر التوہم المنصوص بالحالہ و یحکم الہم علی آداب الوصفین بصفاۃ الرضیۃ و الخلقین باطلاق البیت اسنۃ اما بعد فاما کان ہذا الجملۃ فکافۃ
سبل ابیات شرح الہامیۃ لا یمن رأیہ علیہ لا اذن سمعت شیکہ فنبھاہ و احتقاہ بجا مشیۃ عبد الغفور لیروی بہ المصلون الماہرون و قد وقع الفراغ من طبع
تحت ادارة مولانا مولوی محمد نواز صاحب المکتبۃ الماحدیۃ الواقع لی بحدۃ کوئٹہ فی شہر ربیع الثانی
سنۃ ثمانیۃ لہد الالف و اربعۃ مائتین ہجریۃ خیر الانام علیہ و علی آلہ

و اصحابہ افضل الصلوۃ و السلام

محمد رفیع غلام نبی

